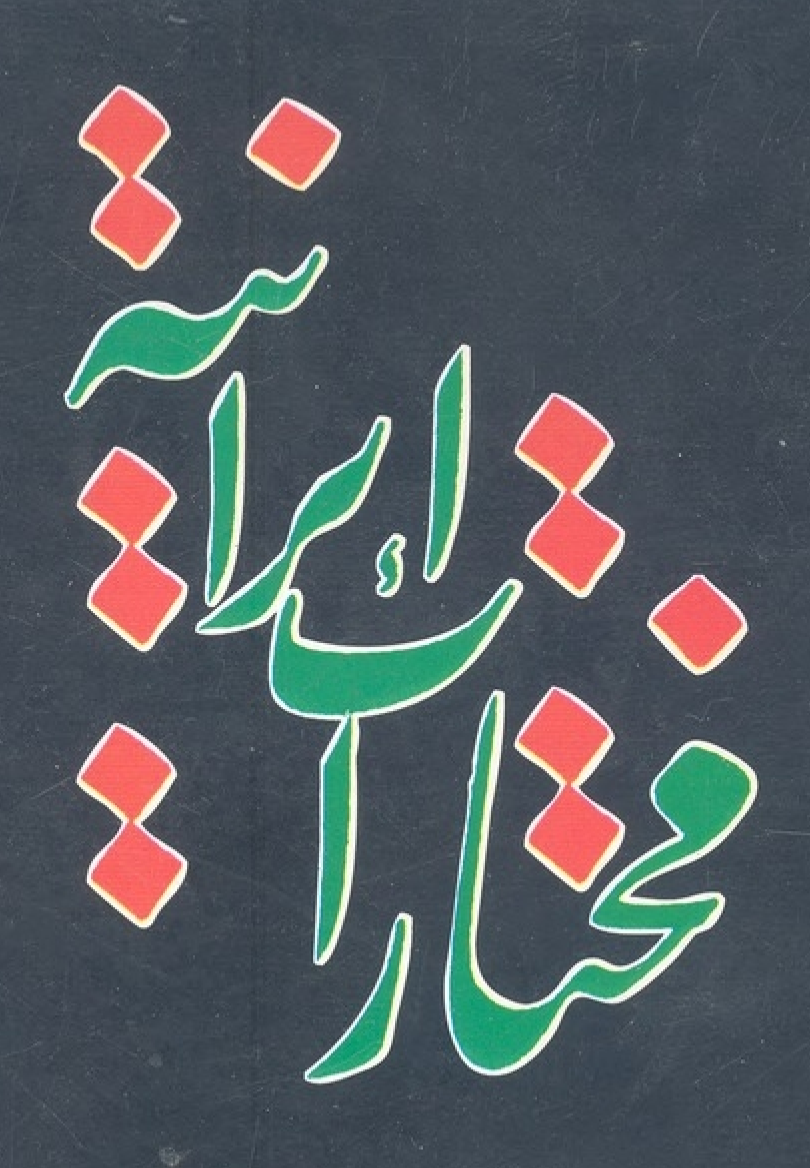




السنة الثالثة -
العدد ٣٦ - يوليو ٢٠٠٣

- التهديدات الأمريكية تضع إيران على صفيح ساخن
- صنع القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية
- أبعاد المظاهرات الطلابية فى إيران
- جدل الإصلاح والتغيير
- خرافة الجيل الجديد فى إيران
- النظرة الأمريكية النفعية للإرهاب

٣٦



السنة الثالثة ـ العدد ٣٦ ـ يوليو ٢٠٠٣

صورة الغلاف

قادة الجمهورية الاسلامية الثلاث المرشد العام السيد خامنئي في الوسط يستمع مع آية الله هاشمي رفسنجانى رئيس مجلس تحديد مصلحة النظام لحديث الرئيس محمد خاتمى، والحديث على ما يبدو مثير للبهجة والطمأنينة فى إتجاه معاكس لواقع الأحداث الراهنة، فإلى ماذا ستؤول هذه الأحداث؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتـــويـــات

◆ افتتاحية العدد: التهديدات الأمريكية تضع إيران على « صفيح ساخن» .... د. محمد السعيد إدريس ٤

◆ مداخلة:

- قراءة فى أفكار الإمام الخمينى ٦

◆ الدراسات:

- صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية ٢١

- الإمبريالية الأمريكية والشرق الأوسط ٢٦

◆ قضية العدد:

- الحوار الإيرانى- الأمريكى ٣٢

◆ افتتاحيات الصحف الإيرانية ٣٧

◆ شئون داخلية:

١- أبعاد المظاهرات الطلابية فى إيران ٣٩

٢- الرؤية الإيرانية للاتهامات الأمريكية بتطوير أسلحة نووية ٤٣

٣- جدل الإصلاح والتغيير ٤٨

٤- لعبة الاستقالة ٥١

٥- بعد الثانى من خرداد ٥٢

٦- صراع المجالس التشريعية وخدمة الشعب ٥٣

٧ـ الوفاق الوطنى والديمقراطية ٥٥

٨- رسالة النواب الإصلاحيين إلى خامنئى ٥٦

٩- حوزة قم ٥٨

◆ تفاعلات إقليمية:

١- نظرة إلى العراق الجديد ٦٠

٢- المشاريع الأمريكية للبقاء فى العراق ٦٢

٣- لن نقبل إطلاقا ديكتاتورية جديدة في العراق ٦٣

٤- الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق: التبعات وردود الأفعال ٧٠

٥- الشرق الأوسط الجديد: تطورات فى الخريطة السياسية ٧٣

٦- المشروع الأمريكى للسيطرة على نفط الخليج ٧٥

٧- الخليج (الفارسى) : النظام الجديد للقوى ٨٠

٨- غروب العلاقة بين الرياض وواشنطن ٨٢

٩- ماهى خريطة الطريق ؟ ٨٤

١٠- مستقبل مجاهدى خلق ٨٤

١١- بين خامنئى وباقر الحكيم ٨٦

◆ علاقات دولية:

١- العلاقات الإيرانية - الأمريكية وأثرها على الملفات الداخلية ٨٨

٢- إيران وتغيير النظام ٩٣

٣- هل تراجعت أمريكا ؟ ٩٥

٤- المباحثات مع الولايات المتحدة .. من أجل ماذا ؟ ٩٦

٥- النظرة الأمريكية النفعية للإرهاب ٩٧

◆ شخصية العدد:

- آية الله روح الله الخميني .. مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران ٩٩

◆ مصطلحات إيرانية

- مجمع تحديد مصلحة النظام ١٠٣

◆ رؤى عربية:

١- المواجهة الوقائية بمنظور إيرانى .... د. محمد السعيد عبد المؤمن ١٠٥

٢- النظام الإسلامى بين حتمية الإصلاح وخطر الانهيار .... أحمد منيسى ١٠٩

٣- خرافة الجيل الجديد فى إيران .... خالد السرجانى ١١٢

٤- السياسة السكانية فى إيران وتحديات التنمية .... عبد العال الديربى ١١٦



التهديدات الأمريكية تضع

على ما يبدو حتى الآن تواجه الولايات المتحدة فى العراق ما يمكن تسميته بـ "الورطة "أو " المستنقع "رغم الرفض " الانفعالى "الذى أعلنه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى فى مؤتمر صحفى بوزارة الدفاع "البنتاجون "(٢٠٠٣/٦/٣٠) لهذه التسمية ولهذا التوصيف، فهو يفضل أن يصف ما يحدث للقوات الأمريكية فى العراق بأنه "حرب ". فهو يقول: "رأيى هو أننا فى حرب. نحن فى حرب عالمية ضد الإرهاب، وأولئك غير الموافقين على ذلك هم بغالبيتهم إرهابيون ". ولمزيد من الوضوح قال رامسفيلد أن أعضاء فى وسائل الإعلام، لم يحدد هويتهم، "يأملون فى أن يتحول العراق الى فيتنام أخرى "وأضاف "إن هذا لن يحدث لأن الزمن مختلف والمكان مختلف ".

عقب هذه التصريحات قامت قوات الاحتلال الأمريكية بشن أكبر حملة عسكرية بحثاً عن الرئيس العراقى السابق صدام حسين وأعوانه، وأعطت هذه الحملة إسم "أفعى الصحراء ". ورغم ذلك اعترف الحاكم المدنى الأمريكى بول بريمر بأن قوات "التحالف "ستتكبد مزيداً من الخسائر، بسبب هجمات المقاومة معرباً عن ثقته بـ "اعتقال صدام حسين أو قتله "، وقال إن الهجمات التى تستهدف قوات التحالف "تنفذها فلول حزب البعث وميليشيا صدام، وربما متشددون من دول مجاور، لكنهم لا يعملون كما يبدو تحت أى قيادة مركزية ".

الأمريكيون فى مأزق فى العراق، ليس فقط بسبب وجود صدام حسين وأعوانه، ولكن لسبب أساسى هو "الاحتلال "الذى يكشف الوجه الحقيقى للحملة الأمريكية على العراق. فيوماً بعد يوم تزداد قناعة قطاعات واسعة من العراقيين، بحقيقة أن القوات الأمريكية جاءت الى العراق للاحتلال وليس للتحرير. ويوماً بعد يوم يزداد رسوخ الشعار العراقى الذى يقول "لا لصدام حسين ولا لأمريكا "، وإذا كان نظام صدام حسين قد سقط فلا يبقى إلا أن يزول الاحتلال.

الأمريكيون يدركون هذه الحقيقة "الخطرة "وحريصون أشد الحرص على النجاح فى العراق. ففشل الولايات المتحدة سياسيا فى العراق بعد نجاحها عسكريا، سيكلفها – كما يقول تقرير خطير بعث به بول بريمر الى البنتاجون – خسائر باهظة جداً. فالفشل فى العراق من شأنه أن يعيد عقارب الساعة، حتى فى أفغانستان، الى الوراء، وسيدخل الشرق الأوسط وليس العراق فقط، فى حقبة "ظلام دامس وصراع دام "كما يقول التقرير، مع العناصر والجهات الأصولية المتشددة التى تعمل على إسقاط الأنظمة العربية وإقامة جمهورية أصولية على النمط الإيرانى، ناهيك عن تزايد احتمال نشوب حرب جديدة فى الشرق الأوسط ".

الفشل الأمريكى فى العراق يعنى حدوث فشل أمريكى كامل فى الشرق الأوسط، بما فيه فشل مشروع الشرق أوسطية الجديدة والفشل الأمريكى فى الشرق الأوسط يعنى تهديد مشروع "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة "كله بالفشل. ولذلك كان لابد من الإصرار على النجاح، والنجاح يفرض هزيمة كل عناصر التهديد وبالذات إيران وسوريا وحرب الاستنزاف الداخلية فى العراق.

إيران وسوريا هما معاً الجوار الجديد لأمريكا فى الشرق الأوسط، وهو جوار عدوانى يرفض مشروع الشرق أوسطية ومشروع السلام الأمريكى – الإسرائيلى معاً. وبقاء إيران كما هى يعنى أن الاستقرار الأمريكى فى العراق سيظل ورقة قوية فى يد إيران التى فى مقدورها مع سوريا حرمان الوجود الأمريكى فى العراق من الاستقرار، وزيادة لهيب الصراع الدامى فى فلسطين.

وهكذا وجدت واشنطن نفسها أمام معادلتين: إما الفشل الأمريكى فى العراق وتحويل العراق الى جمهورية إسلامية تسمح بخلق قوة عسكرية اقتصادية بشرية هائلة أشبه بالرمح تمتد من الحدود الغربية لأفغانستان وتنغرس فى قلب "إسرائيل "تشمل إيران والعراق وسوريا ولبنان، وإما منطقة نفوذ أمريكى مطلق يحكم الشرق الأوسط ويضبط أداء القوتين الصينية والروسية لأجل غير منظور من خلال النجاح فى العراق وإسقاط النظام الحاكم فى طهران وتطويع النظام الحاكم فى سوريا، لتصبح المنطقة الممتدة من الحدود الأفغانية الشرقية الملاصقة للصين مروراً بإيران والعراق وسوريا ولبنان وحتى إسرائيل منطقة نفوذ أمريكى مطلقة قادرة على عزل كل من الصين وروسيا وأوروبا عن نصف الكرة الجنوبى وما يحويه المحيط الهندى من قدرات هائلة على دعم مشروع "الإمبراطورية الأمريكية ".

معادلتان متناقضتان لا تملك فيهما الولايات المتحدة ترف الاختيار. ولأن الاختيار واضح ومحسوم فإن إيران تحولت من مجرد عائق الى هدف.

تأمل هذا الواقع يؤكد أن التسخين الأمريكى الراهن ضد إيران لم يأت من فراغ. وتهديدات الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش لحكام إيران، التى جاءت بعد أيام قليلة من إشادته بشجاعة الشبان الإيرانيين المتظاهرين المطالبين بالحرية والديمقراطية وإسقاط مرشد الثورة السيد على خامنئى واستقالة الرئيس محمد خاتمى، لم تكن سوى الجزء الظاهر من خطة أمريكية متكاملة تم إعدادها ورفعها الى البيت الأبيض عقب تقرير بول بريمر الذى بعث به الى البنتاجون. وتحدث فيه عن الخطر الذى يواجه أمريكا فى العراق والدور الإيرانى الذى يتهدد المشروع الأمريكى فى العراق كله بالفشل.

إيران على صفيح ساخن

التقريران الأول والثانى أشارت إليهما تفصيليا مجلة "الوطن العربى "(٢٠٠٣/٦/٢٧) ، لكنها أفاضت فى عدد سابق(٢٠٠٣/٦/٢٠) فى الحديث عن الكثير من الجهود الأمريكية التى تهدف الى إسقاط النظام الحاكم فى طهران.

اللافت للانتباه أن هذه الجهود ليست أمريكية فقط ، لكنها أمريكية وإسرائيلية . ففى محاضرة ألقاها مورى آميثى المدير التنفيذى السابق للجنة الشئون العامة الأمريكية – الإسرائيلية (إيباك) ونائب رئيس المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى حاليا فى معهد الأبحاث الأمريكى (CDI) ، كشف عن تأسيس منظمة جديدة تدعى "التحالف من أجل الديمقراطية فى إيران "تضم سياسيين وكتابا أمريكيين من أصحاب التوجهات اليمينية، وكذلك ناشطين أمريكيين من أصل إيرانى يسعون الى الضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد إيران.

وفى مؤتمر عقده معهد "أمريكان انتربرايز "اليمينى تحت عنوان "مستقبل إيران "شارك فيه عدد من الكتاب والسياسيين الأمريكيين والمعارضين الإيرانيين المقيمين بالخارج ، ركز المشاركون على فكرة حاجة التحول الديمقراطى فى إيران الى دفعة ومساعدة خارجية .

متابعة الجهود الأمريكية فى هذا الشأن تكشف أن الخيار الأمريكى لإسقاط النظام فى إيران لا يكتفى بدعم المعارضة الداخلية للنظام لكنه يتضمن أيضا الخيار العسكرى الذى لم يعد مستبعداً بعد الاحتلال الأمريكى للعراق .

كيف ستتعامل إيران مع هذه التهديدات الأمريكية الحقيقية ؟

الولايات المتحدة تملك الآن شن الهجوم على إيران من ثلاثة مداخل ميسرة : أسلحة الدمار الشامل، وإيواء الإرهاب (خاصة عناصر تنظيم القاعدة)، والديكتاتورية والاستبداد . فكيف ترد إيران ؟

الأسئلة صعبة والإجابة أصعب إذا لم يتم استيعاب الدرس العراقى بسرعة التوجه لكسب المواجهة مع واشنطن على جبهات ثلاث :

الأولى: الجبهة الداخلية: باستعادة الوحدة الوطنية من خلال الإسراع بتحقيق برنامج وفاق وطنى وإصلاح سياسى شامل يستعيد الهدوء للجبهة الداخلية ويحول دون تحويلها الى أخطر جبهات الاختراق الأمريكى. فالعراق لم تهزمه فقط القوات الأمريكية وتورط عسكريين وسياسيين عراقيين فى الخيانة ولكن هزمته فى الأساس مساوئ ممارسات نظام حكم صدام حسين لدرجة جعلت البعض يفضل نار الاحتلال الأمريكى على جنة حكم صدام الذى لم تكن فى يوم من الأيام جنة بأى حال من الأحوال.

الثانية: الجبهة الإقليمية: عن طريق خلق درجة عالية من الوفاق والتصالح الإقليمى مع دول الجوار خاصة السعودية ومصر ودول الخليج وتركيا عن طريق اتخاذ مبادرات جادة لتأمين هذا الوفاق والتصالح عبر فتح أهم الملفات الخلافية ، سواء ما يتعلق بإيواء إيران لعناصر تنتمى الى تنظيم القاعدة أو تنظيمات عنف أخرى صدرت ضدهم أحكام لجرائم ارتكبت فى عدد من دول المنطقة وبالذات فى مصر ، أو فيما يتعلق بملف جزر الإمارات ، وغيرها من الملفات التى يساعد حلها على الحيلولة دون تورط أى من دول المنطقة فى دعم أى عدوان أمريكى ضد إيران.

الثالثة: الجبهة الدولية: حيث يعتبر ملف القدرات النووية الإيرانية وملف إيواء عناصر تنظيم القاعدة من أهم المداخل التى يمكن التعامل بها مع المجتمع الدولى وبالذات دول الاتحاد الأوروبى وروسيا لتأمين عدم صدور أى قرارات من مجلس الأمن تمكن أمريكا من العدوان على إيران.

ورغم ذلك يبقى الموقف صعبا وغير مؤمن فى ظل تنامى الانقسام الداخلى حول أيهما أكثر ضمانة لإيران، الانصياع للمطالب الأمريكية وتقديم تنازلات بالداخل أم التمترس والدفاع عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى إطارها "الخمينى "الذى يتعامل مع أمريكا باعتبارها "الشيطان الأكبر "وفى ظل عدم الثقة ليس فقط فى موقف دول الجوار ، بل وأيضا عدم الثقة فى قدرتها على تحدى المطالب الأمريكية، وفى ظل عدم احترام أمريكا للشرعية الدولية ، والتجربة الأمريكية مع الأمم المتحدة فى الأزمة العراقية صارخة بالدلائل التى تزيد من تعقيد وصعوبة التعامل مع "الأزمة المفروضة "من أمريكا التى وضعت إيران على "صفيح ساخن "يحتم التعامل القلق وغير المأمون.

د. محمد السعيد إدريس

مداخلة

قراءة فى أفكار الإمام الخمينى

بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على وفاة الإمام الخمينى تخصص «مختارات إيرانية» ملفاً خاصاً حول جانب من أفكاره التى مازالت تحكم أداء مؤسسات النظام السياسى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، يتناول تصوراته حول مفهوم الحكومة الإسلامية والحرية والعدالة والهوية القومية، وهى قضايا محورية ينبغى التطرق إليها لفهم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتفسير أداء مؤسساتها.

١ - مفهوم الحكومة والجمهورية الإسلامية من وجهة نظر الإمام الخمينى

■ عبدالوهاب فراتى

www.imam-Khomeini -com

حينما تأججت الحركة الإسلامية الإيرانية واحتدم لهيبها ، طرحت الإطاحة بنظام الشاه والقضاء على الأسرة البهلوية وتحجيم اليسار واليمين كأهداف أولية للثورة. وعندما واصلت الحركة مسيرتها حتى سقوط النظام الشاهنشاهى، كان التساؤل الرئيسى الذى طرح على الساحة آنذاك هو ما الهدف الإيجابى للثورة فيما يتعلق ببنية السلطة، وأى نوع من النظم سيتم تأسيسها على أنقاض النظام الملكى؟

من المسلم به ووفقا لقول الإمام نفسه « أنه سيقيم النظام الذى لن يكون نظامـا ملكيـاً بأى حـال من الأحوال، وأن هذا النظام سيكون بعيدا كل البعد عن خصائص وعيوب النظام الملكى».

لكن ماهو هذا النظام البديل ؟ وماهى خصائصه التى يتمتع بها وماهى أوجه اختلافه وتميزه عن باقى أشكال وأنواع الحكم ؟ وهل هناك تشابه بينه وبين النظم القائمة ؟ وهل سيتم إحياء الخلافة الإسلامية مرة ثانية؟ كانت هذه هى الأسئلة المثارة أثناء فترة النضال ضد الشاه وكان الإمام يقوم مراراً بإيضاح مواقفه بخصوص هذه الأسئلة .

إن الهدف الأسمى للثورة الإسلامية حتى عام ١٩٧٨ كان إقامة «الحكومة الإسلامية العادلة» وكان يقصد بصفة عامة بهذا التعبير تطبيق الشريعة الإسلامية كما طبقها النبى (ص) وعلىّ (رضى الله عنه) فى المدينة والكوفة.

الحكومة الإسلامية هى لفظ عام له معانى عدة وأطر سياسية مختلفة. وبالرغم من هذا فإن هذه الكلمة تشير إلى غاية ووظيفة الحكومة أكثر مما تشير إلى قالب السلطة. وفى الواقع كان العدل أهم غاية يرمى إليها الإمام الخمينى من وراء الحكومة الإسلامية وإلا لما وضع لها إسم الحكومة الدينية، وعلاوة على هذا فإن العدل هو بداية تطبيق الشريعة. وطالما أنه لم يتم تأمين هذا الهدف فإن الحكومة الدينية ستبقى عاجزة عن الوفاء بواجب تطبيق الشريعة، لكن هل ستكون الجمهورية الإسلامية حكومة نيابية، أم ستتمثل فى ولاية الفقيه ؟

المقصود بولاية الفقيه من وجهة نظر الإمام هو "الفقيه المعين من قبل الله، و شرعية ولاية الفقيه مرتبطة بالشعب وتعيين زعماء الدين من قبل الله أمر مشروط. وهما عنصران لا ينفصلان عن بعضهما البعض، فإذا لم يكن هناك فقيه فى المجتمع فليست هناك شرعية ما لم يتم اختيار الولى الفقيه من قبل الشعب، وإذا حدث خلاف ذلك تصبح الولاية غير صحيحة". الإمام الخمينى فى موضع آخر يعتبر أن الحكومة الإسلامية ليست نيابية ملكية ولا جمهورية، بل إنه يراها فى ولاية الفقيه. وفى موضع آخر، وبالنظر إلى مؤلفات الإمام الخمينى تتبلور الحكومة الإسلامية فى قالبين الأول ولاية الفقيه والثانى الجمهورية الإسلامية.

ومن الواضح أن طرح فكرة ولاية الفقيه بالنسبة للإمام كانت متقدمة زمنياً على فكرة الجمهورية الإسلامية بما يقارب العقد من الزمان، فقد طرحت فكرة الجمهورية الإسلامية لأول مرة فى عام ١٩٧٨ فى حديث الإمام مع مراسل جريدة لو فيجارو، وحتى هذا الوقت لم يحدث أنه طرح هذه الفكرة ومع هذا كانت الجمهورية الإسلامية متقدمة من حيث الخروج إلى النور على فكرة ولاية الفقيه التى تم الاعتراف بها رسمياً تحت إشرافه وذلك بعد استقرار الجمهورية الإسلامية فى إيران.

وقد أخذ الحديث يدور حول معنى الجمهورية الإسلامية ودور الشعب فيها، ومقارنتها بحكومات إسلامية مثل السعودية وليبيا ومقارنتها بجمهوريات العالم الأخرى مثل الجمهوريات الاشتراكية والجمهوريات الديمقراطية وطريقة عمل الأحزاب السياسية اليسارية ودور علماء الدين فى الجمهورية الإسلامية، ودور الإمام الخمينى ومكانته فى كادر الزعامة، ومقارنة قانونها بالقانون الإسلامى النيابى ومقدار الحريات التى يتمتع بها الشعب، وعلاقتها بباقى دول العالم.

والواقع أننا لو قمنا بحصر عيوب النظام البهلوى فى عدم الاعتداد بحقوق الشعب وعدم إقتدائه بالشريعة الإسلامية، وقلنا بإلغاء هذا النظام وتأسيس حكومة تراعى المبدأين السابقين، فمن المؤكد أن الجمهورية الإسلامية ستكون هى العاقبة والمآل. بعبارة أخرى، كانت الجمهورية الإسلامية فى فكر الإمام الخمينى هى البديل المنطقى المباشر لانتقاداته للنظام الملكى وعلى أية حال، وطبقاً لقول الإمام نفسه لا يوجد نظير للجمهورية الإسلامية فى عالم السياسة، ويقول حضرة الإمام رداً على السؤال الذى وجهه له مراسل جريدة الفاينشيال تايمز ومفاده "إن العالم الغربى ليس لديه إدراك سليم عن الحكومة الإسلامية التى تقصدونها".

فأجاب الإمام "سنكون حماة الجمهورية الإسلامية. وسوف يمثل النظام الجمهورى إطار الحكومة، وستكون الإسلامية جوهر هذا الشكل، وذلك بقوانينها الإلهية». وبهذا تنقسم الجمهورية الإسلامية إلى قسمين هما:

١- جمهورية الحكومة:

من وجهه نظر الإمام الخمينى فإن النظام الجمهورى هو أفضل البدائل التى ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعى للنظام السياسى القادم ويحقق تقدم المجتمع، وبالنسبة لتشكيل الحكومة الإسلامية كان يأمل أن يتم ذلك فى المرحلة التالية. فالجمهورية هى مجرد اقتراح فقط، ولم يقصد الإمام الخمينى فرضها على الأمة الإيرانية وكان يريد أن يترك هذا الأمر للاستفتاء الشعبى. وفى نفس الوقت كان يعتقد أن رأى الشعب لم يكن سلبياً بالنسبة لاقتراحه ويقول: هل هدفكم هو الإطاحة بالشاه فقط ؟ أم القضاء تماماً على النظام الملكى؟ ومن وجهه نظركم أى نظام يمكن أن يخلف النظام الملكى ؟ هل الديمقراطية البرلمانية أم الديمقراطية الشعبية أم حكومة ربانية كما قال سيدنا محمد (ص) ؟ إننا سنطرح النظام الجمهورى على الرأى العام، وحيث أن الأمة أمة مسلمة وتعتبرنا خداماً لها، فإننى أعتقد أنها ستوافق على اقتراحنا، وعلاوة على هذا فإن تحديد نوعية الحكومة هى جزء من حقوق الأمة، والنظام الجمهورى الإسلامى الذى سيقام وفقاً لرغبة الرأى العام، يجب أن يرجع فى كافة شئونه إلى الشعب، ولهذا كان المقصود بالنظام الجمهورى فى فكر الإمام هو الاستناد إلى رأى الأغلبية "وفى هذا النظام سيتم تشكيل مجلس يضم نواباً منتخبين انتخاباً حقيقياً لا شائبة فيه من قبل الشعب وسيدير كافة شئون الأمة، وبهذا الشكل سيقومون بإدارة كافة شئون المجتمع.

حق الشعب فى تقرير المصير لا ينتهى عند انتخاب رئيس الجمهورية ونواب المجلس الوطنى، ومراقبة أعمالهم، بل سيستمر حتى فى ظل عزلهم أيضاً» ففى النظام الجمهورى من حق الشعب أن يقول إنك مخطئ، ومن المؤكد أنه لو كانت صفة النظام الجمهورى هى الإسلامية، وليست الديمقراطية أو الشعبية، فإن عزل أصحاب السلطة سيكون أيسر كثيراً لأن أصحاب السلطة فى الإسلام لهم شروط ومواصفات خاصة، لو افتقدوها وهم فى الخدمة فإنهم يعزلون أنفسهم من تلقاء أنفسهم، ولا يحتاجون إلى إجماع من الشعب لعزلهم.

ومن ثم فإن النظام الجمهورى يتبلور فى فكر الإمام الخمينى بنفس القدر الذى يوجد عليه فى أى مكان فى العالم، وطبقاً لقوله: «إن الشروط المختارة والأحكام التى سيجرى تطبيقها فى إيران جميعها تستند إلى الإسلام، ومع ذلك فللأمة حق فى اختيار شكل الجمهورية بالنمط الماثل فى أنحاء العالم».

وفى نفس الوقت يعتقد الإمام الخمينى أن الجمهورية الإسلامية هى نموذج الحكومة التى ليس لها مثيل أجنبى. الحرية هى حق الشعب والنظام الجمهورى أيضاً يجب أن يكون قائماً على أساس الحرية، ومن ثم فإن إبداء الرأى حرية، والأحزاب حرة فى أن تكون معنا أو تعارض أى شئ بشرط ألا يؤدى ذلك إلى الإضرار بمصالح الأمة. والديمقراطية الإسلامية أنضج من الديمقراطية الغربية، ولا مكان فى الجمهورية الإسلامية للاستبداد والديكتاتورية، فمن حق أى شخص أن يسأل المسئولين فى الجمهورية الإسلامية ويوجه لهم النقد، فيقول الإمام:

"فى الجمهورية الإسلامية سيكون من حق أى شخص أن يتمتع بحرية العقيدة والرأى، لكن لن نسمح لأى فرد أو جماعة تابعة للقوى الأجنبية بأن تخون البلد".

والجمهورية الإسلامية تعطى الأفراد الحق فى أن يجتمعوا بأى شكل وبأى صورة ليتدارسوا قضاياهم وشئونهم ويُعلموا الحكومة بها ويدافعوا عن حقوقهم النقابية ويضيف: "الجمهورية الإسلامية، هى حكومة مستقلة، لا شرقية ولا غربية، ولا يرسم الأجانب سياستها".

٢-إسلامية الحكومة :

طبقاً لقول الإمام الخمينى، فإن أساس هذه الحرية ينبع من مصدرين، أحدهما شدة الضغوط الخارجية والداخلية ..والآخر رغبتنا فى وجود حكومة إسلامية، حكومة عدل تقف حائلاً أمام الأنظمة الطاغوتية، وتطبق الإسلام فى إيران مثلما كان الحال فى صدر الإسلام.

لكن هل يمكن تحقيق الرغبة فى تشكيل الحكومة الإسلامية بالتوافق مع النظام الجمهورى ؟ وفقاً لرأيه فإن الجمهورية شئ مطلق فإما أن تكون جمهورية ديمقراطية أو جمهورية إسلامية وأن كل ما نريده ويريده الشعب هو الجمهورية الإسلامية فقط لا أكثر، إن أى نظام من الخارج ليس بإمكانه أن يكون بديلاً فاعلاً للنظام "البهلوى "إلا بوضع الإسلام إلى جانب الجمهورية. وقد كانت هناك مخاوف تنتاب الإمام على النظام الإسلامى نلخصها فيما يلى :

أولاً :كان الإمام يعتقد أن معارضى الجمهورية الإسلامية يمكن أن يدفعهم خوفهم من الإسلام إلى البحث عن سبل الإلغاء الضمنى للمضمون الإسلامى للنظام الجديد.

ثانياً: إزاء المفهوم الواضح لإسلامية النظام الجمهورى ليس هناك معنى واضح للديمقراطية أو الديمقراطى، فقد غيرت الديمقراطية ثوبها أكثر من مرة واتخذت لنفسها معان عديدة لا يمكن أن تصبح قالباً لنظامنا.

من المعلوم أن هناك ألفاظاً من قبيل الديمقراطى والديمقراطية ليس لها مفهوم واضح ونحن لا نقبلها، إن ما نقدمه، نعرف أنه الإسلام، ونعرف ما هى أحكامه وما هو موقفه. ونطرح أيضاً الجمهورية، ونحن نعرف إسمها، ونعرف ما هى، ولهذا فإن الجمهورية الإسلامية هى الحكومة التى تقوم على القوانين الإسلامية ودستورها هو الإسلام أو تقوم بتطبيق الإسلام، والقائمون على أمرها هم أفراد تتوافر فيهم الشروط المحددة من قبل الإسلام. والخطوط العامة لهذه الحكومة هى المبادئ الإسلامية المسلم بها، والتى كانت واضحة جلية فى القرآن والسنة وسيرة النبى (ص) وآل بيته.

إن الجمهورية الإسلامية ليست لفظاً لا مضمون له، بل هى لفظ يجب أن يكون له مضمون، ومضمونها هو كل الأجهزة الحكومية والوطنية، وكل طبقات الدولة الإسلامية، وعلى هذا، فإن وجه التمايز بين الحكومة الإسلامية وبين سائر أشكال الحكومة، ليس كون هذه الحكومة عادلة فقط، رغم أن العدل هو أهم غاياتها، لكن هذا الأمر هو بداية الطريق ويجب على الحكومة الإسلامية أن تهيئ السبل لرقى وتهذيب المجتمع فى ظل تطبيق الشريعة.

إن الحكومة الإسلامية فى إطار الجمهورية الإسلامية تصبح فى الواقع شرطاً بالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية وأن تجاوزها يعد هزيمة للحركة الإسلامية، هذا فى حين أن الجمهورية الديمقراطية لا تعد شرطاً لتطبيق الأحكام الدينية وليس بمقدورها أن تقودنا إلى المجتمع المثالى الإسلامى.

ويقول الإمام :

"إن مهمة علماء المسلمين هى مراقبة القوانين فسيتولى مجلس من العلماء المسلمين الإشراف على الجمهورية الإسلامية، وسيلعب علماء الدين دور إرشاد وهداية الحكومة، وسوف يتواجد رجال الدين فى مجالس إيران القادمة بصفتهم أعضاء كاملى العضوية أو مراقبى حضور ولن تكون المجالس مقصورة على رجال الدين وسوف أقوم بهذا الدور مستقبلاً. الذى أقوم به الآن هو الهداية والإشراف والإرشاد والتوجيه وليس التدخل، ولن أقبل منصباً له صلاحيات الشاه، وما سيكون فيه الصلاح سأطرحه على الشعب وستقوم الجمهورية الإسلامية بإجراء الاستفتاء عليه، إننى وكافة رجال الدين لن نشغل منصباً فى الحكومة، فوظيفتنا هى إرشاد الحكومة وسأتولى دور الإرشاد فى الحكومة القادمة".

كانت هذه هى مجموعة الخصائص التى رسمها حضرة الإمام لنظام الحكومة الإسلامية، أى الجمهورية الإسلامية. هذه الفترة من عمر الحركة الإسلامية التى عرفت بعصر الجمهورية بدأت بوصول الخمينى إلى باريس وانتهت فى ١٩٧٩، ولم يتحدث خلالها الإمام الخمينى عن ولاية الفقيه. وكان قد اكتفى بإشراف الفقيه، وكان قد تحدث صراحة عن سمتين من سمات الجمهورية الإسلامية لا تتواكب من الناحية الظاهرية مع ولاية الفقيه. السمة الأولى أن ولاية الفقيه تتم بالتعيين وهى نموذج مغاير للنماذج المعروفة فى النظام الجمهورى على مستوى العالم، ومع هذا فقد وردت إشارة أخرى عن الإمام الخمينى مفادها أن هذه

الجمهورية ليس لها مثيل أجنبى ويتضح مفهومها فيما بعد، والسمة الثانية هى خاصية الإسلامية، والتى قصر فيها حضرة الإمام واجبه وواجب رجال الدين على الإشراف والإرشاد، وواضح أن الإشراف والإرشاد غير الولاية الشرعية للفقيه.

لكن لماذا لم يتحدث الإمام ولو مرة عن ولاية الفقيه في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩ ؟

ذكرت فى هذا الشأن احتمالات متعددة وسنقوم بتناولها فيما يلى:

١- رأى الإمام فى الظروف الحساسة التى كانت تمر بها الحركة الإسلامية أن الشعب غير معد عملياً لقبول ولاية الفقيه ورأى أنها فكرة ليست متواكبة آنذاك ، وقد تحول دون التفاف الشعب حول الحكومة الإسلامية والحركة الإسلامية، فاقترح الجمهورية الإسلامية القائمة على نفس وجهة النظر هذه. ففى الحكومة الإسلامية يوجد نوع من الولاية، بينما يوجد فى الجمهورية الإسلامية إشراف من جانب الفقيه، وبناءً على هذا كانت وجهة نظر الإمام الواقعية فى تلك الفترة، عبارة عن الجمهورية الإسلامية مع إشراف الفقيه. ولهذا كانت تعبيراته عن الجمهورية الإسلامية من وجهة النظر الواقعية فيها نوع من المجاز والتورية.

كان الإمام يؤمن منذ البداية وحتى النهاية بولاية الفقيه، وفى النهاية أعلن فى ظروف مختلفة زمانية - مكانية عن أجزاء من وجهة نظره للشعب، وعلى هذا الأساس، فإن وجهة النظر الواقعية للإمام فى باريس "عصر الجمهورية "كانت تقول بوجوب ولاية الفقيه أيضاً. وأن النغمة التى كانت تتضح في بياناته على أنها مغايرة من الناحية الظاهرية لولاية الفقيه يمكن تفسيرها بخوف الإمام من عزوف الشعب عن الوقوف إلى جانب دين الله.

وتقوم هذه النظرية التى لها مؤيدون كثيرون من بين مريدو الإمام على أحد التفسيرين التاليين.

أ - تنقسم كل مؤلفات الإمام إلى قسمين محكمات ومتشابهات فمؤلفاته الفقهية المدونة مثل البيع تعد محكمات وأحاديثه العامة تعد متشابهات، ومؤكد أنه لا يجب تحويل المتشابهات إلى محكمات، ونجعلها معياراً لفهم الفكر السياسى للإمام. والواقع أن ولاية الفقيه تعتبر أحكم محكمات الإمام. التى تحدث عنها بشئ من الإسهاب عام ١٩٦٩، ولهذا فإن كل أقوال وأحاديث الإمام فى باريس وطهران عن الجمهورية الإسلامية والحرية والأحزاب والسيادة الوطنية ودور الشعب، يجب أن تخرج من دائرة محكمات الإمام ويعاد تفسيرها وتوفيقها مع ولاية الفقيه.

ب- إن الفكر السياسى للإمام له مفاهيم ثابتة ومتغيرة يجب أن يعاد النظر فيها، فالفكر السياسى الموجود فى المؤلفات العلمية المدونة، هو فكر ثابت ومبرهن لا غضاضة فيه أما غير ذلك فهو متغير وفى مثل هذه الحالة فإن الثوابت، على عكس التيار المغناطيسى، تجذب إليها الأشياء المتجانسة والمتوافقة معها وتطرد ما هو غير ذلك. ويتواكب هذا تماماً مع مقتضيات ولاية الفقيه.

ويمكن الرد على هذين التفسيرين بأن كل أحاديث الإمام لا يمكن اعتبارها متغيرة أو متشابهة فبنظرة سريعة على مؤلفات وأدبيات الإمام سندرك أن كثيراً منها موثق ومبرهن بشكل ينفى صفة التغير والتشابه عنها. من ناحية أخرى، ومع أن مشروع الحكومة الإسلامية فى إطار ولاية الفقيه سابق زمنياً على فكرة الجمهورية الإسلامية، إلا أن تأجيل تطبيق الأولى فى إطار الفكر السياسى للإمام ليس معناه عدم تطبيق ولاية الفقيه. والواقع أن ظروف طرح ولاية الفقيه والجمهورية الإسلامية من ناحية، ونوعية المشكلة السياسية التى كانت موجودة فى كلا العصرين من ناحية أخرى، تختلف تمام الاختلاف. ففى العصر الأول كان الإمام يحاول الإجابة على سؤال مفاده: من الشخص الذى يجب أن يصل إلى السلطة؟ وفى عصر الغيبة دار السؤال حول لمن تكن المشروعية السياسية ؟

فمكان الفقيه المستوفى للشروط هو الرد على السؤال الأول وكانت الجمهورية الإسلامية هى الرد على السؤال الثانى، ولهذا فإن أدبيات الإمام الخمينى فى عام ١٩٦٩ كانت ترتكز على الأدلة النقلية والعقلية لولاية الفقيه وخصائصه، وكانت أحاديثه فى عصر الجمهورية تقوم على الأسلوب الذى يستطيع من خلاله التوفيق بين الإسلامية والجمهورية وبين كافة مؤسسات المجتمع المدنى فى النظام الجديد.

أما لماذا لم يشر إلى فلسفة التغيير من ولاية الفقيه إلى الجمهورية الإسلامية، فلا يكمن تبريره بأى من هذين التفسيرين، وعلى كل فإنه بعد استقرار الجمهورية الإسلامية وظهور بعض العيوب طرحت مرة أخرى فكرة ولاية الفقيه بغرض الحفاظ على سلامة هذا النظام.

أسباب ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية من وجهة نظر الإمام الخمينى :

١- تأييد النبى لتشكيل الحكومة الإسلامية.

٢- ضرورة استمرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التى لا تقتصر على عهد النبى فقط بل هى أبدية.

٣ - ماهية القوانين الإسلامية التى لا يمكن تنفيذها بدون حكومة إسلامية مثل القوانين المالية والدفاع الوطنى وقوانين العقوبات. وبعد أن يفرغ الإمام

الخمينى من تبيان ضرورة الحكومة الإسلامية يعرج على التاريخ متناولا بداية البعد عن هذا المبدأ فى عصر بنى أمية، ويواصل حديثه على بنى العباس ويرى أن أساليبهم فى الحكم كانت أساليب غير إسلامية تنزع نحو الملكية الإيرانية والحكم الفرعونى فى مصر، كما استمرت هذه الأساليب فيما بعد. ويؤكد حضرة الإمام على أن العقل الشرعى يقضى بالثورة لتغيير هذا الوضع.

إذن كانت هناك ضرورة لإحداث ثورة سياسة إسلامية كما أن الضرورة تقضى بأن تكون هناك وحدة إسلامية.

هذا وقد خُصص جزء كبير من كتاب الإمام الخمينى المسمى "البيع" والذى يقع فى خمسة مجلدات، لتبيان الفرق بين الحكومة الإسلامية وسائر الحكومات الأخرى فيرى أن الحكومة الإسلامية هى نوع خاص من الحكومة المشروطة بالقوانين الإسلامية. وفى الواقع إن أهم محور فى هذا الكتاب يدور حول الإجابة على سؤال مفاده: أليس هناك شخص محدد من قبل الله لتولى أمر الحكومة فى عصر الغيبة ؟ طبقاً لوجهة نظر الإمام الخمينى، فمع أنه لم يتم تحديد شخص معين من قبل الله لتولى الحكم فى عصر الغيبة، لكن هذه الخاصية موجودة منذ صدر الإسلام، وبعد الغيبة تقرر أن تتمثل هذه الخاصية فى عبارة العلم بقانون الإسلام والعدل وهى موجودة فى عدد لا يحصى من فقهاء عصرنا فإذا ما اجتمعوا، استطاعوا أن يشكلوا حكومة العدل العام.

وفى هذا السياق يواصل الإمام كلامه مشيراً إلى أن ولاية الفقيه هى أمر اعتبارى عقلى وكل الصلاحيات التى توافرت للنبى والأئمة لإدارة المجتمع تثبت حق الفقيه المستوفى للشروط وهذه الولاية الحقيقية ليست منصباً فى حد ذاتها، بل هى أداء واجب لتطبيق الأحكام.

وبالنظر إلى كل هذه الموضوعات، فقد توصلنا إلى هذه النتيجة وهى:

أولاً : النظرية الأخيرة والنهائية للإمام بخصوص الحكومة الإسلامية هى نفسها الجمهورية الإسلامية.

ثانياً: فى ظل مثل هذا التوفيق يمكن تحقيق آمالنا فيما يتعلق باحترام حقوق الشعب وتطبيق الشريعة، ومع ذلك استمر قلق الإمام الذى كان مصدره الاستراتيجية الخاصة بالسلطة، وكان إشراف ولاية الفقيه السبيل الوحيد الذى بإمكانه أن يبدد قلق الإمام ويشكل التركيبة التى غيرت وجه الجمهورية الإسلامية والتى تحتوى على ثلاثة عناصر هى :

أ - لن يكون الفقيه رئيساً للحكومة ولا جزء منها، بل إنه على افتراض أن هناك فاصلاً بينه وبين مؤسسة الحكومة، يشرف على أداء الحكومة ويستفيد من صلاحياته المنصوص عليها فى إرشاد وتوجيه الحكومة، وبهذه الرواية فإن الفقيه يقع عند الحد الفاصل بين المراقب والحاكم.

ب - ليس الإشراف هو وظيفة الفقيه فقط، فعلاوة على الإشراف الذى يقوم به الفقيه تقوم كافة المؤسسات المدنية أيضاً بالإشراف على الحكومة.

يخضع الفقيه أيضاً نفسه للإشراف بالطرق المختلفة التى تشمل نصيحة أئمة المسلمين وضرورة المشورة ويتم عزله من تلقاء نفسه فى حالة افتقاده للشروط الموضوعة. وبهذه القراءة فإن ولاية الفقيه تقع خارج مؤسسة الحكومة. وعلاوة على أنه يملك عوامل سيطرة كثيرة فى الداخل والخارج فإنه يقوم بتوجيه وإرشاد الحكومة ويقوم بالحفاظ على الماهية الشعبية والإسلامية للجمهورية الإسلامية ولهذا فإن ولاية الفقيه لا تعد استبداداً دينياً ولا تهيئ أسباب استبداد الحكومة، ويعارض الإمام فى موضع آخر، رأى بعض الأشخاص بشأن وجود ولاية الفقيه فى الدستور التى ستهيئ من وجهة نظرهم أسباب الديكتاتورية فى حين أن ولاية الفقيه من وجهة نظر الإمام تقطع الطريق على الديكتاتورية. وإذا لم توجد ولاية الفقيه فستوجد الديكتاتورية وقد تم رسم هذا الأفق للأمة، وتقرر أن يكون إمام الأمة هو الشخص الذى يريد تحطيم هذه الديكتاتوريات، ويوحد الجميع تحت راية الإسلام وحكومة القانون، فالإسلام حكومته حكومة القانون.

وفى النهاية، يؤكد الإمام الخمينى على أن فكرته لها جذور فى العقائد الشيعية وأنه ليس مخترعاً لها فيقول:

"لو أن أمير المؤمنين كان ديكتاتوراً آنذاك فمن الممكن أن يكون الفقيه ديكتاتوراً. إننا نريد أن نقطع الطريق على الديكتاتورية. إن ولاية الفقيه هى ولاية على الأمور بحيث لا تخرج عن مسارها الطبيعى، وتتولى الإشراف على المجالس وعلى رئيس الجمهورية حتى لا يقع الخطأ فولاية الفقيه ضد الديكتاتورية وليست ديكتاتورية".

٢- الحرية والعدالة فى فكر الإمام الخمينى

نور الدين شريعتمدار جزائرى--www.imam - khomeini.com

الحرية من المفاهيم الواضحة جداً والتى يعرفها كل إنسان ولا تحتاج إلى مراجعة كتب اللغة واستخراج الشواهد والأمثلة من النثر والشعر.

وإذا رجعت إلى كتب اللغة ستجد نفس الشئ الذى تسمعه من أى فرد. فسوف يجيب الجميع على سؤال ما هى الحرية؟ بأن معناها الخلاص وعدم التقيد

٢- الحرية والعدالة فى فكر الإمام الخمينى

■ نور الدين شريعتمدار جزائرى
www.imam - khomeini.com -

والقيام بالأمور والأعمال بمنتهى الإرادة والاختيار، وعلى هذا الأساس يقول الإمام: "الحرية مسألة لا تحتاج إلى تعريف، فالناس أحرار فى عقيدتهم ولا يلزمهم أحد بضرورة أن يسلكوا هذا الطريق، وأن يختاروا هذا الشئ أو أن يسكنوا فى هذا المكان أو أن يعملوا فى الوظيفة كذا، فالحرية إذاً شئ واضح."

والإمام فى هذا الحديث يشير إلى بعض مصداقيات الحرية بدلاً من أن يقوم بتعريف مفهومها لأن مفهومها لا يحتاج إلى بيان وهو واضح للجميع، المهم هو تطبيق هذا المفهوم فى الإطار الخارجى وبيان متطلباته وشروطه وطبيعته.

والحرية من المفاهيم التى من أجل تعريفها يجب أولاً لمس المفهوم المقابل لها حتى يمكن فهم نطاق هذا المفهوم، فعندما نقول الحرية إذا لم نلمس أى مفهوم من المفاهيم المقابلة لها فإننا لا يمكن أن نفهم أيضاً حقيقة هذا المفهوم وأبعاده فيجب أولاً أن نضع فى الاعتبار التقيد بأحد القيود ثم تحدد حدود ذلك القيد، وبعد ذلك نتخيل التخلص من ذلك القيد ونطلق عليه إسم الحرية والتقيد بشئ ما يخالف الحرية، والتخلص من هذا القيد هو الحرية النسبية، والانحصار فى القول أو الفعل أو الفكر يخالف الحرية، والتخلص من هذا القيد هو الحرية.

وبناءً على هذا، فإذا استخدم مفهوم الحرية فى أى موضع فإنه لا يمكن اعتباره بمعنى التخلص من أى قيد فقط، بل يجب القول فى مقابل أى قيد استخدمت هذه الكلمة، وإذا جاء هذا اللفظ فى كلام الله أو فى أحاديث رسول الله أو أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام أو أحد الأعلام والمفكرين الدينيين وغير الدينيين فإنه لا يمكن فهمه بمعنى التخلص من أى قيد، بل استخدم مفهومه المطلق وهذا الكلام لا ينطبق على المتدينين وأهل الأديان فحسب، بل ينطبق أيضاً على المفكرين الذين لا يؤمنون بالله والدين. ومع أن المفكر ليس متديناً ولا يختار ديناً فى حياته إلا أنه لا يعتبر الحرية هى التحرر المطلق والتسيب الذى لا حدود له. ومع أنه يعتبر نطاق مفهوم الحرية واسعاً إلا أنه وضع حدوداً له فى النهاية. ولو أنها قليلة وذلك فى السلوك والتعامل واللبس وسائر الاحتياجات. ولم تصبح الحرية فى أى زمان ولا فى أى أمة مطلقة وخارجة عن حدود الإرادة، ولم تظهر منذ بداية الخليقة وحتى الآن أى حركة تحرير تقول إن الإنسان أدنى من المخلوقات الأخرى ولا يحتاج إلى أى عادة أو تقليد فى الحياة ويستطيع العيش فى تحرر كامل.

إذن فعندما يستخدم لفظ الحرية يجب التساؤل: فى مقابل أى مفهوم مضاد استخدم لفظ الحرية، وما القيد المقصود التحرر منه؟

الحرية السياسية فى الإسلام:

الإنسان حر من وجهة نظر الإسلام، يخلق حراً ويعيش حراً ويتمتع بأفضل وأسمى أنواع الحريات، الحرية فى صورتها الصحيحة والمعقولة وفى حدود القانون، وقد جاء القانون لتحقيق الحرية لجميع أفراد المجتمع لا لتحجيمها وتقييدها.

ولولا القانون لحرم المجتمع من الحرية، لأنه لو استخدمت الرغبات والنزعات فى الأفراد بلا حدود لظل الجميع محرومين ولضاعت الآمال والأمنيات وسط النزاع والصراع وسحق القوى الضعيف أو سلب منه حق الحياة وربما أصبح جميع الأفراد وحوشاً كاسرة، فقيادة السيارة مثلاً من حق السائق فى طرق أى دولة والسائق له حق القيادة الحرة فى الطريق ولكن هذه الحرية مقيدة بقوانين المرور والقيادة.

فقانون القيادة هو الذى يحدد السرعة وينظم الحركات ويوضح حق التقدم وبالتالى فإنه يوفر للسائق القيادة السليمة والحرية، وقد جاءت قوانين الإسلام لكى تسيطر على الرغبات وتنظم الشهوات حتى ينعم كل إنسان بالحرية فى ظل القانون، فيفكر حراً ويعيش حراً ويلبى احتياجاته حراً ويتحرر من أى قيد ولكن فى ظل القانون.

ويقول الإمام الخمينى فى موضوع الحرية فى الإسلام "الإسلام جعل الإنسان حراً وجعله متحكماً فى نفسه وفى ماله وروحه وعرضه ويقول: «إن كل إنسان حر فى مسكنه وفى مأكله ومشربه، وحر فى أى أمر لا يخالف القوانين الإلهية، وحر فى السلوك، ومن أحكام



الإسلام أنه لو هجم شخص ما على منزل شخص آخر جاز لذلك الشخص الذى تعرض للهجوم أن يقتل الشخص المهاجم. فهل الإسلام الذى يقر الحريات بهذه الصورة هو رجعية سوداء؟

إذا قبلتم الإسلام الذى نتبعه نحن جميعاً فإن الإسلام هو منبع كافة الحريات وكافة مظاهر العزة والرقى والعظمة والاستقلال، إذا قبلتم الإسلام فهذه هى أحكام الإسلام فكيف يكون هو الرجعية؟»

ويقول فى موضع تقييد الحرية بالقانون :

"إن الأساتذة الذين ينادون بالحرية سواء العاملين بالصحافة أو الفئات الأخرى والذين يطلقون صرخة الحرية هؤلاء لا يوضحون الحرية بشكل سليم أو لا يعرفونها. فالحرية فى حدود القانون، وأفراد الشعب ليسوا أحراراً فى انتهاك القانون، وليس معنى الحرية أن يقول كل شخص ما يراه خلافاً لدستور الأمة".

إذن فالحرية فى الإسلام محدودة فقط بالقانون الإلهى وليس لها حدود سوى هذا القانون. وعندما نقول الحرية الإسلامية فإن هذا يعنى التحرر من كافة القيود فيما عدا القانون الإلهى والتحرر من العبودية أمام الأقوياء والتحرر من القيود المادية والتحرر من شهوة النفس وغرائزها والتحرر من قبول الظلم والتملق والتحرر من الاختيار فى ظل القانون الإلهى والحكم الإسلامى الذى ينظم كافة الحريات.

أما التحرر من كل شئ حتى القانون الإلهى فهذا ليس حرية سليمة بل إنها فى حقيقتها وواقعها ليست حرية، فالله تبارك وتعالى يريد أن يكون الإنسان متحرراً من هذه القيود وأن تكون له السيادة والعزة والمجد والرفعة والكرامة.

والإنسان الحر الكريم لا يعتبر الحرية بمعنى التسيب وانتهاك القانون ولا يجعلها بمعنى السير خلف شهوات النفس بل يعتبرها محددة بحدود القانون الإلهى.

وفى المعنى الصحيح للحرية يقول الإمام الخمينى:

«الإسلام يحض على الحرية ولكنها حرية بدون تسيب وانحلال، إننا لا نريد الحرية الغربية التى تتسم بالتسيب والانحلال» ويقول فى موضع الحرية الخاطئة فى الغرب:

"يجب أن نعلم جميعاً أن الحرية بصورتها الغربية والتى تؤدى إلى فساد الشباب والبنات والأولاد هى حرية مرفوضة من وجهة نظر الإسلام والعقل وأن الدعايات والمقالات والمحاضرات والكتب والمجلات التى تتنافى مع الإسلام والعفة العامة ومصالح الدولة حرام ويجب علينا وعلى المسلمين جميعاً أن نمنعها ويجب منع الحرية المخربة".

مفهوم العدالة:

أورد راغب الأصفهانى العدل والعدالة فى المفردات بمعنى المساواة وقال:" العدل هو القسمة بصورة متساوية، وقد استقرت السماوات والأرض على أساس العدل ولو كان أحد أركان العالم الأربعة أكثر أو أقل من الآخر لكان العالم غير منظم وفقاً للحكمة".

وقد ذكر ابن منظور أيضاً العدل فى لسان العرب بمعنى التساوى بين الشيئين .

ويقول الشيخ الطوسى فى معنى العدالة "العدالة فى اللغة أن يكون الإنسان متعادل الأحوال متساوياً "وذكر العلامة الطباطبائى الحرية بهذا المعنى "هى إعطاء كل ذى حق من القوى حقه ووضعه فى موضعه الذى ينبغى له".

وهذا المعنى لا يتعارض مع المعنى اللغوى للعدالة وهو التساوى لأن المقصود بالتساوى ليس هو القسمة بصورة متساوية بحيث يصل لكل فرد مقدار خاص وينعم الجميع بقدر واحد، بل إن المقصود هو مراعاة التناسب والاعتدال بمعنى مراعاة أن يكون كل شئ متناسب مع وضعه ويستخدم بشكل لائق. وقد نقل عن أرسطو أيضاً هذا المعنى للعدالة:

"العدالة بالمعنى الخاص للكلمة هى المساواة بين الأشخاص والأشياء، وهدف العدالة الدائم ليس هو تحقيق التساوى الرياضى، ولكن المهم هو مراعاة التناسب والاعتدال بين ربح وخسارة وتكاليف وحقوق الأشخاص"، إذاً يمكن القول فى تعريف العدالة بأنها فضيلة يجب بموجبها إعطاء كل إنسان حقه.

وقد نقل عن المرشدين الصادقين وأئمة الدين أيضاً هذا المعنى للعدالة فقد قال الإمام السابع موسى بن جعفر "لم يترك الله تعالى أى مال، بل قسمه وأعطى كل ذى حق حقه ولو سادت العدالة بين الناس لاستغنى الخواص والعوام والفقراء والمساكين وجميع الفئات".

علاقة الحرية بالعدالة:

الحرية الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقضائية والجزائية والحرية بكافة أنواعها وفروعها تنبع من العدالة، والعدالة هى التى تحرر الفرد وتمنح أفراد المجتمع الحرية فى علاقاتهم وصلاتهم فيما بينهم، والعدالة أيضاً هى التى منحت الإنسان الحرية فى السياسة والاقتصاد والقضاء والفكر وفى سائر الأمور ومرد هذا الأمر هو وجود العدالة، فإلقاء التحرريين فى السجن وتشريدهم وإبعادهم عن الوطن وقتل رجال الله من الأئمة المعصومين عليهم السلام الى الأفراد العاديين، كل هذا بسبب عدم عدالة الحكام والسلاطين.

والله عادل ومن عدله آنه خلق الإنسان حراً وأعطاه الحرية ومنحه الإرادة والاختيار. وبعدل الله انتظم نظام الخلق وأى ظاهرة فى خلق الله تستقر فى موضعها المناسب. وعلى هذا الأساس فإن التناسق والوحدانية والنظام الكامن فى ظواهر العالم تثبت عدل الله ووحدانيته.

والعدل أخرج النظام التشريعى فى قالب قانون وقاعدة ، واتباع أحكام الشرع مرتبط بمصالح وأضرار الافراد فجواز أى أمر يجب أن يتناسب مع وجود مصلحة فيه ومنع أى أمر يجب أن يتناسب مع وجود ضرر فيه.

وعدالة الله قد أوجدت لكل فرد حقاً وهذا الحق يطلب تارة المساواة بالآخرين، وتارة أخرى الاختلاف معهم، مساواة الجميع أمام القانون وتنفيذه والاختلاف أمام تفاوت الأفراد فى السعى وبذل الجهد من أجل الاقتراب من الكمال ورحمة الله .

العدالة تقول أن جميع الأفراد المشاركين فى أى مسابقة يعدون فى درجة واحدة ولابد أن يستفيد الجميع من الإمكانيات المتاحة بصورة متساوية، وبعد انتهاء المسابقة وظهور التفاوت بين الأفراد فى الكفاءات والجهود يجب معاملة كل فرد طبقا لدرجة كفاءته وجهده ولابد من التفرقة بين الفرد الأول والفرد الثانى فى التشجيع والجوائز .

والحياة بالنسبة للإنسان هى أيضاً ميدان للمقارنة والمسابقة، فالإنسان الذى يصل الى سن الرشد قد دعى للمشاركة فى هذه المقارنة والمسابقة ويتمتع الجميع بالحقوق الأولية والجماعية بشكل متساو حيث وضع الله تعالى تحت أيديهم أدوات العمل بصُورة متساوية ودعاهم للسعى والجهد، وقد جاءت هذه الدعوة من قبل الله تعالى فى القرآن الكريم بتعبيرات مختلفة «وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين» ، «واستبقوا الخيرات» وبعد انتهاء المسابقة يظهر التفاوت والاختلاف بين الناس فى السعى نحو الهدف من المسابقة ، وتبعا للعدالة والحرية فى المسابقة لا يجب النظر لأفراد المجتمع بدرجة واحدة وينقل عن النبى (ص) فى بعض الأحيان أنه قال "الناس سواء كأسنان المشط "أو قال :" لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى "وهذه هى المساواة بين أفراد البشر فى الدعوة الإلهية وطاعة أوامره".

إذن فالمساواة هى مساواة فى القانون الالهى وأدوات العمل والحقوق العامة والتى أنعم الله بها على جميع أفراد البشر بصورة متساوية. واصطلاحات المساواة قبل اجراء المسابقة هى الإيمان والقيام بالأعمال الجديرة، أما التفاوت الذى ذكر فى الآية فهو يرتبط بانتهاء مسابقة الإيمان والعمل الصالح حيث أنه يجب التفريق بين الفائزين فى هذه المسابقة والمجتهدين فى هذا الميدان وبين الأشخاص الذين تخلفوا عن القافلة أو لم يريدوا السعى أو تحركوا فى الطريق المخالف.

وهذه هى عدالة الله التى تجعل الكل يستفيد من الحقوق المتساوية وتدعو الجميع للمسابقة فى الإيمان والعمل الصالح وفى النهاية حيث اختلف الناس فى السعى والجهد يجب عدم المساواة بينهم فى الجزاء.

ويقول الإمام الخمينى فى العلاقة بين العدالة والحرية:

« يجب على الشباب أن يقضى جزءاً من وقته فى معرفة أصول الإسلام وعلى رأسها التوحيد والعدل ومعرفة الأنبياء العظام من إبراهيم الخليل الى الرسول الخاتم».

ويقول أيضا "الجمهورية الإسلامية تحقق العدل الإسلامى وبالعدل الإسلامى سيعيش الجميع فى حرية واستقلال ورفاهية".

العدالة والحرية فى المجرمين والمفسدين:

المفسدون الذين يظلمون أنفسهم أو يعتدون على حقوق الآخرين ويسلبون منهم حق الحياة والحرية ويدفعون الناس بأقلامهم وأقدامهم الى الفساد وسوء النية ، هؤلاء المفسدون لا يجب أن نتعامل معهم كما نتعامل مع الناس أصحاب النوايا والأفعال الطيبة، والحرية التى توجد للأطهار لا يجب أن تكون أيضا للأنجاس لأن الأطهار يصلون الى الكمال والسعادة بالنية الحسنة والفعل الطيب ويصحبون الآخرين أيضا معهم ويهدونهم ويرشدونهم الى الهدف السامى، أما أصحاب النوايا السيئة فهم غرقى فى نواياهم السيئة والفساد ولايتورعون عن ارتكاب أى أمر قبيح للوصول الى هدفهم القبيح، ويطأون حقوق الآخرين ويجعلون أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وسيلة للوصول الى أهدافهم الدنيئة.

أما حكم تنفيذ العدالة فى مثل هؤلاء الأفراد فهو أن يحرموا من الحرية فى العمل وتقطع أيديهم لتخريبهم وفسادهم وتعديهم على الآخرين، أما إعطاء هذه الجماعة الحرية فهو أمر يخالف العدالة لأنه يتعارض مع حرية الآخرين وهؤلاء بفسادهم واعتدائهم يحرمون الناس من الحرية بسلب حقوق الآخرين فلا يسمحون لهم بالعمل والنشاط .

ومن ثم، تتضح هنا العلاقة الأخرى بين العدالة والحرية وهى أن إعطاء الحرية لجماعة المجرمين والمفسدين والمخربين يخالف تطبيق العدالة ويخالف تنفيذ الحرية فى المجتمع، لأن هذه الجماعة لو وطأت بالحرية حقوق الآخرين واعتدت على حريتهم فإن

هؤلاء الآخرين لن يكونوا بهذا الشكل أحراراً فى ممارسة حقوقهم وسوف تغيب الحرية عن المجتمع وتزول كما ستمحى أيضا العدالة وتزول.

ويقول الإمام الخمينى:

"نحن كلما أردنا هداية هذه الفئات الفاسدة وكلما أمهلناهم لكى يهتدوا ويعودوا الى صوابهم وينظروا الى مصالح الدولة، فعلوا عكس ذلك، إننا أعطيناهم الحرية ليجعلوها وسيلة لتنمية الأمة وأعطيناهم حرية القلم وحرية التعبير وسمحنا بالتجمعات والأحزاب لأنهم على حد قولهم يعملون من أجل الأمة وأنهم ديمقراطيون ويريدون حكم الشعب للشعب ، فلماذا إذاً لا يتركون الشعب يحدد مصيره بنفسه ، لماذا يريدون السلب والنهب ، يريدون شباباً لاهيا لا يبالى ، شباباً غارقاً فى المخدرات ، لا يهتم بشئون الدولة ، شبابا ينمو فى أوكار الدعارة والبغاء ، لا يهتم بمصالح الدولة ولا شأن له بأمورها، ونحن يجب علينا أن نحمى الدولة وحماية الدولة ليست بتلك الحريات التى يزعمونها ، إن هذه الحريات تضيِّع الدولة .. إنكم تريدون أن نترك لكم الحرية حتى يفسد الشباب وتستفيدوا أنتم فى النهاية".

الحرية والعدالة:

فى العدالة الإدارية يمكن للمدير أن يراعى صفات وخصائص أفراد المجتمع ويعامل كل فرد بما يتناسب مع كفاءته وجهده وسعيه فى تقدم المجتمع ، ويتعامل بين الأفراد بالمساواة فى الإمكانيات المتاحة والخدمات العامة والحقوق الجماعية، أما فى اختلاف المساعى والجهود فهو يراعى التفريق وعدم المساواة، مثل ميدان المسابقة حيث يتم التعامل مع الأفراد قبل اجراء المسابقة بصورة متساوية وبعد انتهائها يراعى الاختلاف بين الأفراد باختلاف سعيهم.

وإدارة المجتمع يجب أن تسلم للشخص الذى يعرف العدالة ويستطيع تنفيذها جيداً ، حيث يقول الإمام موسى بن جعفر "لا يعدل إلا من يحسن العدل".

وإذا خاف المدير من عدم تنفيذها أو عجز عن معرفتها جيدا وعجز عن التعامل مع أى فرد بالشكل الذى يستحقه ويليق به فإنه لن يستطيع تنفيذ العدالة ، فكل من لا يعرف العدالة جيداً لا يستطيع تنفيذها ، وبناءً على هذا فقد قال أمير المؤمنين (رضى الله عنه) "أيها الناس لا خير فى دين لا تفقه فيه".

وفى ظل العدالة الإدارية تحفظ حقوق الأفراد وتراعى أيضا حرية الفكر والتعبير والعمل وسائر أنواع الحريات.

العدالة الجزائية :

تتبع العقوبات الجزائية التى تأخذ الصبغة القانونية فى الأمم من العدالة ، ويضع المشرعون فى أى أمة قوانين العقوبات لإقرار العدالة حتى لا تضيع حقوق أفراد المجتمع ويأخذ المعتدى جزاء عمله السيئ ويقتص المظلوم من الظالم.

وفى الإسلام وقبل وضع قوانين العقوبات طبقت بعض الإرشادات بشأن أساليب تجنب الجريمة والفساد والتعريف بجذور الجريمة قبل وقوعها وعرَّف الإسلام الناس بخطورة هذه الجرائم وقبحها وحذرهم من ارتكابها ومن عواقبها الوخيمة ، وحذر الناس من بطلان العبادات بالمال الحرام وعدم استجابة الدعاء بكسب المال الحرام والعقوبات التى تنتظر كسب المال الحرام فى عالم الآخرة، وحرم الإسلام دم المسلم لمنع القتل وسفك الدماء وحرَّم إيذاء الآخرين حتى يغلق طريق القتل بهذه الوسيلة.

وبعد وقوع الجريمة يعِّرف الإسلام الإنسان بالعمل القبيح الذى ارتكبه ويطلب من المجرم التوبة والندم على فعله القبيح وتعويض الخسائر التى ألحقها بنفسه وبالآخرين، وبهذه الارشادات فإن الإسلام يهدى المجرم ويمنع تنفيذ العقوبة ضده لأن المجرم الذى يتوب ويعود الى الله ويتدارك الخسارة، لا تنفذ ضده العقوبة.

وإذا لم تؤثر مثل هذه النصائح والتحذيرات ووقعت الجريمة ولم يتب المجرم، عندئذ يتم اللجوء الى أنواع العقوبات التى تتناسب مع حجم الجريمة التى ارتكبها المجرم. فمثلا فى القتل العمد لابد من القصاص حيث أمر الله تعالى بأن كل من يقتل مسلما متعمدا لابد أن يقتل لارتكابه هذه الجريمة ويقول إن هذه العقوبة تؤدى الى حماية المجتمع ولابد من قتل القاتل والقصاص منه لاستمرار حياة المجتمع "ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون".

وعلى الرغم من أن القصاص يبدو قاسيا فى ظاهره لكن لو أمعنا النظر فسوف يتبين لنا أن العامل الوحيد الذى يمكن أن يمنع قتل أفراد المجتمع ويضمن لهم الحياة والسلامة هو قتل القاتل. فالتفكير فى مصلحة المجتمع فى مثل هذه العقوبات أهم من التفكير فى مصلحة الفرد، وصلاح المجتمع يلقى أهمية أكبر بالنسبة لصلاح الفرد المجرم.

وقطع اليد هو أيضا إحدى هذه العقوبات والتى أصبحت قانونية لحماية أموال الناس من السرقة والنهب، وعلى هذا النحو فإن القصاص من القاتل يضمن استمرار حياة أفراد المجتمع، وقطع يد السارق يضمن أيضا المحافظة على أموال الناس وإذا لم تنفذ مثل هذه العقوبات فسوف يتجه المجتمع نحو الفناء وتهدر أرواح الناس وأموالهم ولا تتحقق العدالة وتزول أيضا حرية الأفراد لأن حرية الأفراد تتحقق عندما

تحفظ أموالهم وأرواحهم ويعيشون آمنين الخاطر بعيدين عن القلق والتوتر، فالشخص الذى يفكر فى فقدان ماله أو روحه لا يملك حرية التفكير ولا حرية التعبير ولا حرية العمل، وفى عبارة واحدة يمكن للحرية أن تتحقق وتطبق فقط فى وضع آمن وبال مرتاح.

العدالة الاقتصادية:

فى الإسلام يتم التأكيد بشدة على العدالة الاقتصادية وقد عرفها الإسلام بأنها أساس استغناء أفراد المجتمع وعدم حاجتهم ، حيث يقول الإمام الصادق (رضى الله عنه) «إن الناس يستغنون إذا عدل بينهم "ويقول الإمام الكاظم (رضى الله عنه)» إن الله لم يترك أى مال، بل قد قسمه وأعطى كل ذى حق حقه ولو يتم التعامل بين الناس بالعدل لاستغنى الخواص والعوام والفقراء والمساكين وجميع فئات الشعب.

وقد حرَّم الإسلام كل ما يخالف العدالة الاقتصادية ، مثل الربا الذى اعتبر فى القرآن ظلما حيث يقول "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون".

وبصفة عامة يتعارض الربا مع العدالة الاقتصادية ويعتبر ظلماً وهو أيضا حرام وممنوع فى الشرع، ويقول الإمام الخمينى فى تفسير آية الربا: إن أخذ الزيادة عن رأس المال ظلم والظلم لا يرتفع بتبديل العنوان مع بقاء الأخذ على حاله، والروايات الصحيحة وغيرها عللت حرمة الربا بأنه موجب لانصراف الناس عن التجارات واصطناع المعروف وأن العلة كونه فسادا وظلما.

والعدالة فى الاقتصاد قد أقرت الصفقات والمعاملات على أساس المساواة والأسس العادلة وإذ انتهكت تلك الأسس فإن هذا يتعارض مع العدالة، ومن ثم تصبح تلك الصفقات غير واجبة التنفيذ، بحيث لو تعرض أحد طرفى الصفقة للخسارة فلابد أن تعوض خسارته، وقد أعطى للشخص الخاسر فى حالات عديدة تعويض عن فسخ الصفقة، وهو ماتم التعبير عنه فى الفقه بكلمة الخيار. وهناك خيار العيب، وخيار الغبن، وخيار الشرط وخيار الوصف وغيرها، وقد حرم الغش فى التجارة، حيث أن المال الذى يؤخذ فى هذه الصفقة زيادة على قيمة البضاعة لا يكون فى ملكية البائع.

والعدالة الاقتصادية تضمن سلامة الاتفاقيات وتضمن الالتزام بها والثبات عليها، ويتفيد هذا الجزء من العدالة فى الاقتصاد يسود المجتمع اقتصاد سليم يستطيع الإنسان معه الاطمئنان وراحة البال ويمكنه أن يعقد أى نوع من الصفقات وتزدهر التجارة وتزدهر أسواق المعاملات مع تواجد الحرية الاقتصادية التى تنبع من العدالة الاقتصادية. ويستطيع الإنسان أن يوقع اتفاقياته فى أى زمان ومكان، وبوجه عام يمكن تسمية هذه القدرة بالحرية الاقتصادية، إذاً فالحرية الاقتصادية تنبع من العدالة الاقتصادية، وكلما كانت هناك عدالة فى الاقتصاد كانت هناك حرية أيضا وإذا لم تكن هناك عدالة ووقعت الاتفاقيات على أساس القوة والظلم وانتهاك حقوق وأموال الآخرين فإن مصير حرية البشر فى إقرار اتفاقياتهم يصبح غامضا بشكل يمنعهم عن الإقدام على إتمام مثل هذه الاتفاقيات وإذا أتموا إحدى الصفقات فإن هذا من باب الاضطرار لا من باب الرغبة والاختيار.

العدالة فى القضاء:

القاضى لابد أن يكون عادلا ويطبق العدالة فى القضايا المعروضة عليه والعدالة فى القاضى تختلف عن العدالة فى القضاء، عدالة القاضى تعنى ترك الذنب وعدم عصيان الله عن طريق أداء الواجبات وترك المحرمات بالقوة النفسية التى تحث على هذا الأمر، والعدالة فى القضاء هى المساواة بين طرفى الدعوة، حيث يجب على القاضى أن ينظر إلى كلا الطرفين بنظرة واحدة ولا يفضل أحدهما على الآخر.

وقد أمر الله تعالى فى القرآن الكريم بالعدل فى مسألة القضاء والحكم بين الناس.

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، «يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى» كما أمرنا الأئمة المعصومون أيضا بالعدل فى القضاء.

ويقول الإمام الصادق (رضى الله عنه) «يجب على كل من تولى القضاء أن يراعى المساواة بين طرفى الدعوى فى الإشارة والنظرة ومحل الجلوس»، وقال: دخل رجل على أمير المؤمنين (رضى الله عنه) وكان ضيفه لعدة أيام ثم اقترب من حضرته للتظلم فقال له: «اخرج من بيتى فقد نهى رسول الله (ص) أن يستضيف القاضى طرف الدعوى إلا إذا استضاف الطرف الآخر».

والعدالة فى القضاء لا تعطى للقاضى الحق فى أن يفضل أحد الخصوم على الآخر أو يعرفه طريقة الانتصار على الطرف الآخر، لأن هذا العمل يسبب ضررا للطرف الآخر، والإضرار فى الإسلام حرام، والقضاء يهدف الى غلق طريق العداء والخصومة، فى حين أن الظلم فى القضاء يزيد العداء والخصومة ولا يتفق مع العدالة فى القضاء التى أمر الله تعالى بها فى القرآن وأمر بها رسول الله وأهل بيته فى الروايات.

ويقول الإمام الخمينى حول العدالة فى القضاء

وواجبـات القـاضـى : «لابد للقـاضـى أن يسـاوى بين المتخاصمين ولو كانوا مختلفين فى المنصب والمكانة، وهذه المساواة يجب أن تراعى فى السلام عليهم وفى رد السـلام عليـهم وفى النظر اليـهم والحـديث مـعـهم والسكوت أمـامـهم والبشـاشـة وفى سـائر الآداب والاحتـرامات، ويجب تطبيق العـدالة فى الحكم بينهم، وتراعى هذه المسـاواة عندمـا يكون المتـخـاصـمـون مسلمين، أما إذا كان أحدهم كافرا فالتساوى بينهم فى الاحترام ليس واجبا، ولكن تطبيق العدالة فى الحكم هو الواجب فى جميع الأحوال، فالقاضى لا يمكن أن يعرِّف أحـد المتـخاصـمـين بشىء يسـتطيع أن ينتصـر بـه على الآخـر ولا يمكن أن يعـرِّف أحـدهم طريق الاسـتـدلال والعثور على وسيلة للانتصار على الخصم، وإذا دخل المتخاصمون الواحد تلو الآخر فيجب أن يستمع فى البداية لشكوى أول شخص دخل إلا إذا وافق على تقدم شـخص آخـر غـيـره، ولا فـرق فى هذا الحكم بين المتخاصمين إذا كانوا فى درجة واحدة أو مختلفين رجالا كانوا أو نساء وإذا دخلوا معا جميعا ولم يعرف من منهم دخل أولا ولا سبيل لتحديد ذلك تجرى القرعة بينهم».

وهذه الواجبات هى مثال للعدالة فى القضاء التى أكد عليها الإسلام. وبالالتزام بها يحيى القاضى أصلين أخلاقيين فقهيين، ويطبقهما فى المجتمع وهما أصل العدالة وأصل الحرية والأصل الأول هو الواضح، ولكن كيف يطبق الأصل الثانى؟ يطبق عندما يعلم الشاكى أن العدالة تطبق فى محكمة القضاء، وفى حكم القاضى وأن أصل المساواة فى الحقوق يراعى جيدا وحقه لا يسلب، ولذا فإنه يستطيع باستخدام الحرية الكاملة أن يشتكى ويتحدث ويطلب حقه، أما إذا كان يعلم أن العدالة لا تطبق فى القضاء وأن أحدا لن يستمع إلى كلامه، وأنه لن يحصل على حقه فإنه سوف يصرف نظر عن الشكوى أو يكذب ويذهب إلى الطريق الخاطىء، وفى النهاية يفقد الإرادة والحرية وحق الاختيار السليم ويقع فى دائرة العجز والاضطرار، ومن هذه النقطة تتضح لنا الصلة بين العدالة فى القضاء والحرية والعلاقة والترابط بينهما.

العدالة فى القائمين على الإسلام:

لابد للقائمين على الإسلام المسئولين عن خدمة الناس أن يطبقوا العدالة وأن تكون الخدمات التى يقدمونها للمسلمين خدمات تتسم بالعدل حتى يحصل جميع أفراد المجتمع على حقوقهم الإسلامية ولا يقع ظلم على أحد والقائمون على الإسلام هم: المرشد أو المرجع، والقاضى وإمام الجماعة والجمعة، والشاهد والكاتب والمترجم وعامل الصدقات والمقوم والمقسم والنائب فى أداء العبادات، والأمين الحاكم على أموال اليتامى والغائب والمجنون، والأمين الحاكم على الحقوق المالية وسائر الأشخاص المسئولين عن بعض خدمات المجتمع تحت أى مسمى ويجب عليهم جميعا أن يكونوا عادلين.

وتطبيق العدالة فى مجموعة القائمين يضمن أيضا حرية المجتمع لأن المجتمع العادل الذى تصل فيه حقوق الناس إليهم بشكل لائق يحصل فيه الأفراد أيضا على حق الحرية وهو أحد الحقوق الإسلامية.

يقول أمير المؤمنين على (رضى الله عنه) «إن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل فى البلاد»، وقال: «إن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل»، وعلاوة على المرشد الدينى الذى يجب أن يكون عادلا فإن معاونين من رجـال الدولة يجب أن يكونوا أيضـا عـادلين ولا يعينوا الظالم، حيث يقول أمير المؤمنين لمالك الأشتر، «وليكن وزراؤك ممن لم يعاون ظالما على ظلمه».

ويقول فى صفات الوالى والحاكم: «وقد علمتم أنه لا ينبـغى أن يكون الوالى على الفـروج والدمـاء والمغـانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل فيكون فى أموالهم نهمه ولا الجاهل فيضلهم بجهله ولا الجافى فيقطعهم بجفائه».

ويقول الإمام الخمينى حول عدالة القائمين على الإسلام والحرية: «إن سياسة الحكومة الإسلامية هى حفظ الاستقلال وحرية الأمة والحكومة والدولة والاحترام المتبادل بعد الاستقلال التام ولا فرق بين القوى العظمى وغيرها، لقد أعطى الإسلام الحرية للأقليات الدينية أكثر من أى دين أو مذهب آخر، ولابد لهذه الأقليات أن تحصل على حقوقها الطبيعية التى منحها الله تعالى لجميع البشر ونحن نحافظ عليها على أكمل وجه. والشيوعيون أيضا فى الجمهورية الإسلامية أحرار فى بيان عقيدتهم، وفى الجمهورية الإسلامية سوف يتمتع كل فرد بالحق فى حرية العقيدة والتعبير، ولكننا لن نسمح لأى فرد أو جماعة تابعة للقوى الأجنبية بالخيانة». «بالجمهورية الإسلامية ستتحقق السعادة والخير والصلاح لكل فرد من أفراد الأمة» وإذا طبقت الأحكام الإسلامية فسوف يحصل المستضعفون على حقوقهم وتحصل جميع فئات الأمة على حقوقها الشرعية ويستأصل الظلم من جذوره، والجمهورية الإسلامية لا تعرف لغة القوة وليس فيها ظلم، فى الجمهورية الإسلامية توجد الحرية والاستقلال، وجميع فئات الأمة فى الجمهورية الإسلامية يجب أن يكونوا فى رفاهية، وفى الجمهورية الإسلامية يسود العدل، ويقول الإمام حول ظلم القائمين على المجتمع وزوال حرية أفراد المجتمع «جميع

الظروف الصعبة والقهرية التى مررنا ولا تزال وسوف نمر بها سببها هؤلاء الرؤساء وقادة الدول التى وقعت على هذا الإعلان الخاص بحقوق الإنسان، فقد وقعوا على إعلان حقوق الإنسان فى السر والخفاء و قاموا بسلب حرية الإنسان فى جميع الدورات التى تولوا فيها رئاسة هذا الإعلان، بينما عنوان إعلان حقوق الانسان هو حرية الأفراد، وكل فرد من أفراد البشر حر، ويجب أن يكون حرا والكل سواسية أمام القانون، ولابد أن يكون الجميع أحرارا وهذا الإعلان الخاص بحقوق الإنسان كانت أمريكا من الدول التى صدقت ووقعت عليه ، لكن أنظروا كم من الجرائم ارتكبتها فى حقوق الإنسان.

الصلة بين العدالة الاجتماعية والحرية :

المجتمع الدينى هو مجتمع تتوافر فيه مقومات التنمية والتكامل وترفع فيه عوائق الرقى والسعادة. والمجتمع الذى لا تتوافر فيه السلامة النفسية لا يصل إلى التنمية والتكامل، والسلامة النفسية للمجتمع تتحقق عندما يكون أفراد الشعب أحرارا فى العقيدة والرأى والاختيار وسائر الاحتياجات، ومما لا شك فيه أن الحرية فى حدود القانون الإسلامى الذى يحقق أفضل وأرقى أنواع الحرية، هى أفضل طرق تطبيق العدالة، وتطبيقها يكون فى المجتمع الذى ينعم بالسلامة النفسية، حيث لا يوجد الاضطراب والإخفاق والتعارض والتضارب فى الاحتياجات وسوف تزول هذه المشكلات والصعوبات بسهولة عندما ينعم أفراد الشعب بالحرية، ومن هنا تتضح الصلة بين العدالة الاجتماعية والحرية، فتطبيق العدالة بدون الحرية هو أمر مستحيل وتنفيذ الحرية بدون العدالة الاجتماعية هو أمر غير ممكن. ولتطبيق الحرية والعدالة فى المجتمع على أكمل وجه قام الإسلام بإعداد عوامل ومقومات ذلك الأمر ومنع عوائقه وحذر الأفراد من الإلحاد والكفر والظلم وكل ما يمنع تنمية المجتمع وتقدمه «اعبدوا الله مالكم من إله غيره».

«فأوفوا الكيل والميزان» ولتطبيق العدالة الاجتماعية تلعب مسألة المعرفة الصحيحة للبشر وقيمة وكرامة أفراد المجتمع دورا فى غاية الأهمية، والحرية لا تنبعث فقط من العدالة، بل من كافة الحقوق الإنسانية، ويجب أن تتفق هذه الحقوق مع العدالة، لدرجة أنه يقال إن الحقوق والعدالة توأمان تاريخيان، وقد اكتشف اليونانيون هذه الوحدة أكثر من غيرهم، وأخذ الرومان عنهم تلك الفكرة.

وحكومة الكفر التى تراعى العدالة تستمر وتدوم ولكن الحكومة التى لا تراعى العدالة ولا تعطى لأفراد المجتمع حقوقهم، لا تستمر وحقوق وقوانين المجتمع يجب أن تستلهم من العدالة وتتفق معها.

ومن ثم فإن أى حكومة تريد أن تدير المجتمع وتستمر فى حكمها يجب عليها أن تطابق قوانينها مع العدالة، ولحفظ النظام العام وتحقيق الأمن والاستقرار العام لابد من مطابقة الأسس القانونية التى تطبق فى المجتمع بقدر الإمكان مع العدالة وتتمثل أعلى القيم فى الحياة الإنسانية فى الحرية والمساواة والعدالة وهذه المفاهيم الثلاثة رفيعة جدا، وذات قيمة عالية وتتفق مع روح الإنسان ومن الصعب تفضيل إحداها على الآخر وربما يرجع السبب فى ذلك إلى الوحدة التى تحكم روحهم وحقيقتهم، ولكن كلاً منهم ينبع من الآخر ولا ينفصل عنه، وقد وصل هذا التوافق وهذه الوحدة لدرجة أنها قد جعلت المركزية مجهولة لأى منهم، وقام كل شخص على حسب تصوراته بتعريف إحداها باعتبارها مركزاً للآخر، وقد قال البعض أن المركز هو العدالة التى تنبع منها المساواة والحرية. ويرى البعض أن المركزية كائنة فى تلك الحرية، ويقول البعض أيضاً إن الحرية هى مركز وقطب جميع القيم الإنسانية ومهما يكن فإن الترابط والتضامن بين هذه الأقطاب الثلاثة هو المصدر الذى تنبع منه جميع قيم الإنسان الأخلاقية والحقوقية.

يقول الإمام الخمينى فى موضوع العدالة والمساواة فى الإسلام: «نحن نريد إقرار عدالة الإسلام فى هذه الدولة، ذلك الإسلام الذى لا يرضى حتى بالتعدى على امرأة يهودية فى حماية الإسلام، إسلام فيه العدل، إسلام ليس فيه أى ظلم، إسلام الكل فيه سواء أمام القانون، إسلام يحكم فيه شىء واحد وهو القانون الإلهى، والشخص ليس له أى حكم ولو كان رسول الله، ولو كان خليفة رسول الله، فالشخص ليس هو الأساس، وإنما القانون هو الأساس فى الإسلام، والكل تابع له والقانون هو قانون الله، ذلك القانون الذى قام على أساس العدل الإلهى، وهذا القانون هو القرآن الكريم وسنة رسول الله، إن الجمهورية الإسلامية تحقق العدل الإسلامى وبالعدل الإسلامى سوف يعيش الجميع فى حرية واستقلال ورفاهية». وفى هذا الحديث يبين الإمام الخمينى بوضوح أن الحرية تنبع من العدالة ولو طبقت العدالة فى المجتمع لتبعتها الحرية والاستقلال والرفاهية. والعلاقة بين العدالة والحرية هى علاقة العلة والمعلول، وهذه العلاقة هى أمتن وأقوى العلاقات التى يشير اليها الإمام فيقول «الأمة الإيرانية أمة مسلمة وتريد الإسلام» ذلك الإسلام الذى تتحقق فى ظله الحرية والاستقلال، وترفع أيادى الأجانب وتستأصل قاعدة الظلم والفساد وتقطع أيادى المجرمين والخائنين ولو طبقت الأحكام الإسلامية سوف يحصل

المستضعفون على حقوقهم، وسوف تحصل جميع فئات الأمة على حقوقها الشرعية ويستأصل الظلم من جذوره.

وفي الجمهورية الإسلامية تتحقق الحرية والاستقلال، ولابد أن يعيش جميع فئات الأمة في الجمهورية الإسلامية في رفاهية وفي الجمهورية الإسلامية تسود العدالة.

حينما تظهر التفرقة الاجتماعية والاقتصادية تزداد الحاجة للمساواة وتطبيق العدالة ويزداد الاحساس بالقيمة العالية لهذين المفهومين، ومن الواضح أن مفهوم الحرية له قيمة كبيرة في المجتمع، ويعد بمثابة حفظ لكرامة الإنسان عندما يكون محكوما بالعدالة والمساواة، أو بعبارة أخرى، من مفهوم العدالة تنبع المساواة، ولو على سبيل الفرض كانت هناك حرية في المجتمع لا تتفق مع العدالة والمساواة فإن تلك الحرية تفقد قيمتها، وتخرج عن نطاق الكرامة الإنسانية.

وفي الفلسفة الوجودية للحقوق الاجتماعية، وحيث أن هدف الحكومة والقانون هو تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية تحترم الحرية حتى تتناسب مع هذا الهدف ولا تلحق به الضرر، وقد تسبب تأثير هذه الفلسفة في أن يقلل القانون من الحريات في المجتمع البشري الحر ولا يترك الانسان لنزواته حتى تسود المجتمع الاستفادة المتساوية لجميع الأفراد من حقوقهم. والمركزية في الحقيقة توجد في العدالة، ولابد أن تكون الحرية في حدود العدالة وتنبع منها أيضا المساواة، والحاجة الحقيقية للإنسان هي العدالة لأن التساوي والتعادل في جوهر العدالة، بل إن العدالة هي عين التساوي والتعادل، حيث وردت بنفس المعنى في كتب اللغة، وقد أشرنا إلى ذلك في الجزء الخاص بمفهوم العدالة. ومن الواضح أن المقصود بالمساواة ليس هو تساوي جميع أفراد المجتمع في جميع القيم، بل هو التساوي في الحقوق الجماعية والعامة وتقسيم عائد كل شخص على حسب جهده وعمله وهو ما أشير إليه من قبل. إذن فالقيم الإنسانية وأعلاها الحرية والمساواة تستخلص معناها من العدالة ويجب اختيار العدالة كأول قيمة ولابد من وضعها كمعيار ومقياس لجميع القيم والحقوق.

إن الله تبارك وتعالى يأمر بالعدل ويجعله معيارا للقيمة والكرامة الإنسانية والتقوى والورع، «اعدلوا هو أقرب للتقوى» وفي الآية الأخرى يقول بشأن الكرامة الإنسانية "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" وفي الآية الثالثة جعل العدالة هي المقياس والمعيار في الحكم بين الناس" وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" وأخيراً يذكر الأمر بالعدالة باعتباره أمراً خاصاً فيقول: "إن الله يأمركم بالعدل والإحسان".

ويقول الإمام الخميني في هذا الشأن :

«الإسلام إلهه عادل، ورسوله أيضاً عادل، والمعصوم إمامه عادل، وقاضيه ذو مكانة وهو عادل وإمام جماعته ذو مكانة وهو عادل، وإمام جمعته يجب أن يكون عادلاً أيضاً، فيجب أن يكون الكل عادلاً من الذات المقدسة صاحبة الكبرياء إلى آخر حاكم، والولاة أيضاً يجب أن يكونوا عادلين والإمام نفسه يرى أن هدف أنبياء الله العظام في الرسالة والسعي والجهد الذي بذلوه من أجل هداية الناس، هو تطبيق العدالة وتنفيذ القوانين العادلة، وفي هذا المجال أوضح قائلاً:

"هدف الأنبياء من الجهود والحروب التي كانوا يخوضون غمارها ضد الأعداء ليس هو فتح البلاد وسلب القوة من الخصم وإنما هدفهم هو إقامة نظام عادل حتى ينفذوا عن طريقه أحكام الله" "ولقد كانت هذه هي سيرة الأنبياء الممتدة ولو فرضتم قدوم الأنبياء إلى الأبد فسوف تظل نفس هذه السيرة هكذا، والمهام الأساسية للإنسان بالقدر الذي يكون فيه إنساناً جديراً سوف تكون هي إقامة العدل بين الناس وقطع يد الظالم، ونحن يجب علينا تقوية هذين الأمرين».

في هذا الحديث الأخير بعد أن يوضح الإمام أن تطبيق العدالة كان هو هدف الأنبياء يؤكد على أمر آخر وهو واجبنا نحو هذا الهدف المقدس حيث أن هذا الهدف ليس هدف الأنبياء وحدهم ولا يجب أن نكتفي نحن بنقله والحديث عنه وذكره في بيان الفضائل، بل واجبنا تقوية هذين الأمرين، وهما إقامة العدل وقطع يد الظالم:

"يجب تدعيم الهدف من رسالة الأنبياء وتنفيذه، ويجب أخذ العبرة من السعي والجهد الذي تركه لنا رجال الله كذكرى لهم في طريق إقامة العدل، وأن نناضل من أجل استمراره وامتداده ».

خلاصة القول، إن الحرية ترتبط بالعدالة ارتباطاً وثيقاً لا انفصام له، وهذه العلاقة هي العلاقة بين العلة والمعلول، وهي أقوى وأمتن العلاقات، فالعدالة هي العلة والحرية هي معلولها، والحرية تنبع من العدالة، ومركزية القيم توجد في العدالة.

وأسمى قيمة إنسانية هي تطبيق العدالة، والتي بها تتحقق أيضاً القيم الأخرى، ولقد كان هدف رسل الله هو إقامة العدل وتطبيق العدالة. وواجب الناس أمام رسالة الأنبياء هو استمرار هذه الرسالة ومواصلتها، ويجب على الناس أن يجتهدوا ويسعوا مثل أنبياء الله في إقامة العدل وتطبيق العدالة.

٣. الإمام الخميني والهوية القومية

■ د. يحيى فوزي
www. imam - Khomeini. Com -

يرتبط البحث عن الهوية القومية بقبول الأمة كمجموعة من الناس الذين يعيشون على أرض معينة وتحت سيادة سياسية خاصة، وتتكرر فى أحاديث الإمام الخمينى ألفاظ الأمة والقومية والنزعة القومية (دملت، مليت، ملى، ملى يرابى) وعلى الرغم من قبوله لمفهوم الأمة كأحد مستويات التحليل مثل المستويات الأخرى كالعائلة والقبيلة والطائفة وغيرها (باعتبارها واقعاً اجتماعياً، وسياسياً) إلا أنه ينتقد النزعة القومية إذا استخدمت كأيديولوجية، ومن ثم كانت أحاديثه المختلفة الموجهة إلى التيارات الاجتماعية المختلفة مبنية على أساس المواطن والعرق والمذهب، واستخدم ألفاظا فى المواقف المختلفة مثل لفظ التركى والتركمان والكردى والعربى والأعجمى والتبريزى والقمى والعشائرى والبختيارى والقروى والحضرى والأمة الإيرانية والأمة العراقية فيقول «الطوائف التى توجد فى إيران مثل الأكراد واللور والترك والبلوج وغيرهم (مسلمون) يتحدثون باللغتين وهم كأسنان المشط لا يعلو أحدها على الآخر»، وهو يحترم الوطن ومسقط الرأس حيث يقول: «حب الوطن وأهله وحماية حدوده أمر لا جدال فيه» ويقول فى موضع آخر «نحن نرحب بالعربية والأعجمية والتركية وبكل الأعراق» ومن جهة أخرى، كرر الإمام فى كتاباته فى مواضع عدة لفظى «الأمة» و«الأمة الإيرانية» وهو ما يؤكد على أنه يقبل الأمة باعتبارها وحدة جماعية فى النظام الدولى الجديد إلا أن قبول هذه الوحدات الجماعية لا يعنى قبول نوع من الأيديولوجية القائمة عليها أى النعرة القومية والعنصرية والإقليمية والعرقية، بل إنه ذكرها فقط كهوية وأساساً للمعرفة، ومثل هذه الرؤية متأثرة بالفكر القرآنى، حيث تذكر الوحدات الجماعية فى القرآن باعتبارها أساساً لهويتها، ومع قبول الإمام الخمينى بتعدد التيارات الاجتماعية والأقوام والقبائل والعشائر فإنه فى الوقت نفسه ينتقد دائما العنصرية والانقسامية والشعوبية والنعرات القومية، ويعتبرها أساس التعاسة وسببا فى تصادم هذه الفرق إذ يقول «إن النعرة القومية تجعل الأمة الإيرانية فى مواجهة سائر الأمم الإسلامية ويرى أن الكثير من هذه النعرات الانقسامية هى من صنع الاستعمار». وعلى الرغم من أن الإمام الخمينى يعتقد بأن التعلق بهذه الوحدات الجماعية هو الذى يضع الهوية إلا أنه يصف الأيديولوجية القائمة على الانقسامية أو العنصرية والإقليمية بأنها لعبة طفولية وتؤدى إلى العديد من المشكلات للمجتمعات البشرية. ويرى فى المقابل أن الوحدة الفكرية والثقافية هى العامل الرئيسى الذى يمنح الهوية، ووفقا لهذا الطرح فإنه يذكر نوعا من الوحدة الاجتماعية القائمة على الثقافة تحت مسمى الأمة التى يمكن اعتبارها سببا لمنح الهوية للبشر، ويذكر الأمة باعتبارها وحدة أكبر تشمل الشعوب المختلفة وتعتبر أساسا لوحدة وانسجام ووفاق الشعوب والقبائل والأعراق والفرق الاجتماعية المختلفة. وعلى هذا يمكن القول أن الإمام الخمينى يقبل التيارات الاجتماعية الماثلة فى المجتمعات باعتبارها واقعاً ، ويرى أن كل وحدة من هذه الوحدات تخلق هوية للبشر، أما الهوية الأصلية والدائمة فهى الهوية التى تقوم على الوحدة الثقافية والعقائدية.

عناصر الهوية القومية فى إيران من وجهة نظر الإمام الخمينى:

عرَّف الإمام الخمينى الأمة رسميا باعتبارها وحدة سياسية اجتماعية فى العالم المعاصر ويعتبرها أساس التمييز بين المجتمعات الإنسانية، وعلى هذا الأساس فهو يتحدث عن الهوية الإيرانية - الإسلامية ويدعو إلى تدعيمها وإحيائها. وقد استخدم الإمام الخمينى لفظ «الهوية» ثلاث مرات فى أحاديثه وكتاباته وفى صورة عبارات مثل الهوية الإيرانية - الإسلامية، والهوية الإسلامية، أما الألفاظ التى ترد بمعنى الهوية فقد استخدمها فى أحاديثه بصورة واسعة مثل «نحن فى مقابل الآخرين» و«النفس» و«الأنية» و«الشرقية» و«الإيرانية» و«الإسلامية» (فى مقابل الغربية) أو «الأمة الإيرانية» و«الشعب الإيرانى» و«الإيرانيون». وفيما يتعلق برؤية الإمام الخمينى حول النفس و«نحن» بصفتهما ركيزة الهوية القومية - يمكن الاشارة إلى الخصائص التى تعد من وجهة نظره عناصر بناء الهوية القومية، فهو يؤكد فى كلامه على مصطلحات معينة مثل الشخصية الإيرانية - الإسلامية والإنسان الإسلامى، والإنسان الإسلامى الشرقى والموجود الشرقى - الإسلامى والعقل الشرقى. ويرى أنه يجب السعى من أجل إعادة «الشخصية الإيرانية - الإسلامية الشرقية - الإنسانية» التى ضلت وحلت مكانها «الشخصية الغربية» و«الإنسان الغربى»، والفكر الغربى والعقل الغربى. فهو على سبيل المثال يقول «لقد فرض علينا موجود غربى بدلا من الموجود الشرقى الإسلامى وقد أضعنا أنفسنا، وحل العقل الغربى محل العقل الشرقى، وقد أصبحنا عاجزين عن فهم أنفسنا إذ حل موجود غربى محلنا».

وما يمكن فهمه من محتوى كلام الإمام الخمينى هو أنه يقصد بهذه النفس نوعاً من النفس الثقافية التى تشكل مركزيتها ثقافة إسلامية إنسانية ، وعندما يتحدث عن الشرق فإنه يعتبر الشرق فى الواقع مصدر الثقافة الإسلامية ، ويرى أن الشرق لديه ثقافة إسلامية تعد أرقى الثقافات، وأنه يتعين عليه سد كافة احتياجاته بهذه

الثقافة الإسلامية، ولا يعتمد على الغرب.

ويقول فى موضع آخر «إن مدرسة الإسلام العظيمة الموجودة فى الشرق، أضاعها الشرق وطالما أنه لم يعثر على هذه المدرسة ولم يفهم ما هى مدرسته، وما هى نفسه فإنه فى هذه الحالة لا يمكن مواجهة الغرب».

وبناءً على هذا فإنه يبدو أن العنصر الأساسى والرئيسى للهوية القومية الإيرانية من وجهة نظر الإمام هو الثقافة الإسلامية الأصيلة إذ أنها ثقافة إنسانية صحيحة ومستقلة ولديها القدرة على بناء إنسان مستقل ودولة قوية.

وعلى عكس الأشخاص الذين يؤكدون على عناصر كالعرق والأرض واللون والجنس فإن الإمام يرى أن «ثقافة أى مجتمع هى أصلا التى تشكل هوية وكيان ذلك المجتمع». ووفقاً لهذا فإنه يعتبر الثقافة أعلى وأرقى عنصر يتدخل فى كيان المجتمع، وبانحراف الثقافة تتعرض هوية المجتمع لضرر جسيم، وباتباع الثقافة المعارضة تفسد هوية المجتمع وتفقد كيانها.

أهمية معرفة وإحياء الهوية القومية من وجهة نظر الإمام الخمينى :

يعتبر الإمام الخمينى معرفة الهوية القومية وإحيائها رمزاً لاستقلال الدولة وقوتها وحائلا دون توسع هيمنة القوى العالمية وهو يؤكد دائما على أنه: «لن يحدث أى استقلال إلا إذا عرفنا أنفسنا» ويقول فى موضع آخر: «لن نحصل على الاستقلال طالما أننا لا نفهم وضعنا الكامل، ولا نفهم ماذا كنا فى التاريخ، ومن نحن وماذا نملك» أو «لا يمكن لأى أمة أن تحصل على الاستقلال إلا إذا فهمت نفسها، وطالما أنهم قد أضاعوا أنفسهم وأجلسوا الآخرين مكانهم فإنهم لن يستطيعوا الحصول على الاستقلال».

كما يرى أن رمز قوة الدولة وعظمتها هوالعودة الى نفسها» و«الإيمان بالنفس» ويقول «يجب أن نثبت لأنفسنا أننا نحن أيضا بشر وأننا نحن أيضاً موجودون فى الدنيا وأن الشرق هو مكاننا وليس مكاناً للأجانب، ومفكروه أكثر من مفكرى أى مكان آخر فالطب خرج من الشرق إلى الغرب والحضارة خرجت من الشرق الى الغرب ولكنها الدعايات التى جعلتنا نتأخر.

وبناءً على هذا، فإن الإمام الخمينى يعتبر العودة الى النفس وإحياء الهوية القومية وتدعيمها أهم عوامل المحافظة على قوة الدولة واستقلالها ومانع دون سيطرة أى قوى أجنبية، وبما أن العنصر الرئيسى للهوية فى رأيه هو الاستقلال فإنه يعتبر معرفتها وتدعيمها أهم عوامل المحافظة على كيان الدولة أمام التيار الثقافى الغربى وحركة «التغريب» الأيديولوجية.

أهم طرق إحياء الهوية القومية من وجهة نظر الإمام الخمينى:

يوضح الإمام الخمينى من خلال مقولة «النفس» و«الآخرون» خصائص الهوية الإسلامية - الإيرانية ويطرح طرقاً أساسية لإحيائها وأول هذه الطرق وأهمها على الإطلاق هو رفض النفس الكاذبة وهى أول خطوة لمعرفة النفس الواقعية، وكما يرى الإمام فإن ثقافة معوجة من الغرب قد حلت محل ثقافتنا الإسلامية - الإنسانية والأصيلة وأوجدت لنا هوية كاذبة، وأول خطوة فى طريق الحصول على هوية أصيلة هو الاتجاه الى الثقافة الإسلامية - الإنسانية وفى رأيه: «نحن استبعدنا الشئ الذى كان عندنا ولم نستطع الحصول على ذلك الذى كان عندهم واستخدمنا شيئاً لا شرقيا ولا غربيا ولا إسلاميا ولا أوروبيا ولا ينتمى لأى ملة .

إننا يجب علينا أن نخرج من هذه الحالة، وما دام هذا الوضع موجودا فلن يسمح لنا باستحداث وضع صحى ويجب علينا أن نشفى من هذا المرض» ويضيف كذلك ضمن تأكيده على الصدمة الناشئة عن هذا البعد باعتباره أكبر ضرر يصيب الهوية الوطنية: «إنهم حاولوا أن يسلبوا منا شخصيتنا ويضعوا بدلا من الشخصية الإيرانية والإسلامية شخصية أوروبية وغربية تابعة» إذ أن الخاصية الأساسية لمثل هذه الشخصية فى رأى الامام هى «إظهار عجز النفس» والحاجة للآخرين كما يرى أن التغريب هو بعد آخر لهذه النفس الكاذبة، وهو نوع من خسارة النفس و«نوع من غسيل المخ» والذى يفقد الفرد ذاكرته ويجعله يستهين بنفسه ويرى كل شئ فى الغرب خيراً. وفى رأيه إن الشخص المتغرب لا يؤمن بأن لديه ثقافة وإمكانيات ولذلك فإن تحول البشر وتغير هذه الثقافة هو من بين الطرق الهامة الأخرى لإحياء الهوية القومية. ويرى الإمام أن معرفة العلوم والدعوة الى تثقيف النفس والقدرات المحلية هى من بين أساليب علاج هذه النفس ومن ثم فإن معرفة أن الشرق نفسه لديه ثقافة غنية والتى كانت تصدَّر وكان الغرب يستفيد منها هى مسألة من الممكن أن تلقى أهمية خاصة ، وهو يؤكد فى هذا الشأن على أهمية إبراز مشاهير الشرق فى الطب والفلسفة وعلماء وعظماء الشرق أيضاً ويرى أنه يجب على الشرق أن يغلق باب الغرب أمام نفسه، فطالما أن الغرب يجد الطريق أمامه الى هذا المكان فإنكم لن تحصلوا على استقلالكم، وفى النهاية يؤكد أيضا على الاعتماد على الثقافة الإسلامية ومحاربة التغريب وبناء الإنسان المستقل، ويقول «اعتمدوا على الثقافة الإسلامية وحاربوا التغريب وقفوا على أقدامكم وهاجموا المتغربين والمستشرقين واعرفوا هويتكم».

إن تأكيد الإمام على أن الثقافة الإسلامية الأصيلة، هى الثقافة العقلانية الإنسانية، يفتح الطريق لتصور معقول وأكثر واقعية للهوية القومية، ومثل هذه الرؤية للهوية تدعم الحوار والفائدة المتبادلة من عناصر الثقافات الأخرى، ولذلك فقد أكد الإمام الخمينى على إن الإسلام لا يعارض أى حضارة. الأنبياء يقبلون كافة مظاهر الحضارة ونحن لا نعارض مظاهر الرقى والتقدم».

لقد كان تأكيد الإمام على محورية الثقافة الإنسانية والعقلانية باعتبارها الثقافة الإيرانية الإسلامية بمثابة العنصر الرئيسى لرؤية الإمام فيما يتعلق بالهوية القومية ، والذى من جهة أخرى يعتبر مانعا قويا أمام اتساع نفوذ ظاهرة التغريب والاستشراق.

الدراسات

١- صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

■ د. عباس ملكى ■ رهبرد (الاستراتيجية) العدد ٢٧، ربيع ٢٠٠٣

يحظى هيكل السلطة فى النظام الإيرانى بخصوصية شديدة عند مقارنته بغيره فى النظم السياسية الأخرى. وبالرغم من ذلك، فإن ثمة خصائص عدة يشترك فيها النظام الإيرانى مع النظم الأخرى مثل تقسيم السلطة إلى ثلاث سلطات هى: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

بالنسبة للسلطة التنفيذية فيرأسها رئيس الجمهورية الذى ينتخب من جانب الشعب لفترة رئاسية مدتها ٤ سنوات، ويمكن أن يتولى الرئيس رئاسة الجمهورية لفترتين رئاسيتين. ويقوم رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة مكونة من ٢٢ وزيراً ويقدمهم إلى البرلمان للموافقة عليهم. والوزراء يخضعون للاستجواب من جانب مجلس الشورى الإسلامى بشكل مباشر.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فيمثلها مجلس الشورى الإسلامى الذى يتكون من ٢٩٠ عضوا ينتخبون بواسطة الشعب لفترة مدتها ٤ سنوات.

الشىء الذى يختلف فيه النظام الإيرانى عن بقية النظم الأخرى يتمثل فى ماهيته الدينية.

فهناك ٨٦ شخصا من العلماء المسلمين ينتخبون من جانب الشعب مباشرة كأعضاء فى مجلس الخبراء لدورة مدتها ٨ سنوات، و يقوم هذا المجلس بدوره باختيار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ويراقب مجلس الخبراء عمل المرشد طوال مدة توليه المسئولية.

والمرشد يقوم بدوره بتعيين رئيس السلطة القضائية الذى يتولى بدوره مسئولية جميع المحاكم العامة والثورية والعسكرية، كما يتولى المرشد - بالإضافة إلى هذا - مسئولية قيادة القوات المسلحة.

أما مجلس صيانة الدستور فهو مؤسسة تقوم مسئوليتها على التأكد من مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامى للقوانين الإسلامية، وذلك فضلا عن تولى مسئولية تفسير الدستور والرقابة على حسن إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية وكذلك البرلمان ومجلس الخبراء.

وبعد تعديل الدستور فى عام ١٩٨٩ تم استحداث مجمع تحديد مصلحة النظام. ويبلغ عدد أعضاء هذا المجمع ٣٨ عضوا، يعينهم المرشد ويتم اختيارهم من بين المفكرين السياسيين والأحزاب والجمعيات الأهلية والمؤسسات الفكرية المختلفة.

وتتمثل مسئوليات مجمع تحديد مصلحة النظام فى الآتى:

أ) البحث عن الطرق اللازمة لإنهاء الخلاف الذى ينشأ بين البرلمان وبين مجلس صيانة الدستور.

ب) التشاور مع المرشد واقتراح الخطوط العامة لسياسات نظام الجمهورية الإسلامية.

المجلس الأعلى للأمن القومى هو الآخر إحدى المؤسسات التى تم استحداثها فى التعديل الدستورى الذى أجرى فى عام ١٩٨٩.

ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة هذا المجلس الذى يتشكل من المؤسسات الاستراتيجية فى الجمهورية

الإسلامية الإيرانية، حيث يتكون من الآتى:
أ) ممثلان عن المرشد.
ب) رؤساء السلطات الثلاث.
جـ) وزراء الخارجية، والداخلية، والاستخبارات والدفاع.
د) قادة القوات المسلحة التى تتكون بدورها من الجيش والحرس الثورى(*).
ويقوم المجلس الأعلى للأمن القومى بوضع السياسة الخارجية، والدفاعية والأمنية للنظام ويتم تنفيذ قرارات هذا المجلس بعد تصديق المرشد.
والحقيقة أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية تعد مجالا خصبا لتبيان تطلعات وأهداف نظام الجمهورية الإسلامية.
النقطة الجديرة بالاهتمام هى أن الثورة الإسلامية هى ثورة أيديولوجية، وهى لذلك تسعى وراء تحقيق التزاماتها وأهدافها المذهبية - الدينية من جانب، ومن جانب آخر تعد إيران دولة مثل سائر الدول والشعوب الأخرى لها قدرات وفرص خاصة ومحدودة مهما كان حجمها ومهما تعاظمت تلك القدرات والفرص.
لكن هل يظل هذان الوجهان - الدينى والواقعى - فى تصارع دائم مع بعضهما البعض؟ أم أنه من الممكن أن يتلازمان ويمضيا جنبا إلى جنب؟
إن هدف أى سياسة خارجية يتمثل فى التأثير فى المحيط الخاص بها والعمل على تحقيق أهداف هذه السياسة الخارجية.
السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية رغم حداثتها وقلة خبرتها وقلة تجربتها تريد أن تمضى من أجل تحقيق أهدافها العظيمة والسامية - استنادا إلى مبادىء الثورة - فى كل أنحاء العالم.
فى المقابل، فإن السياسة الواقعية تعتمد وتقوم على قدرات مادية وحسابات مادية أيضا.
فى هذه الدراسة سوف نفترض أن النظام القائم فى إيران الآن استنادا للأيديولوجية الإسلامية لا يملك أى حيلة سوى التوفيق بين الواقعية وبين تطلعاته وأمنياته الأيديولوجية وذلك حتى يستمر فى محاولة تحقيق الأهداف النهائية الخاصة به.
وكما سبق القول، فإنه لا جرم فى أن يتم هذا الاجتهاد فى حدود القدرات والمقدرات المتاحة للنظام لكى يضمن استمرار بقائه فى المستقبل.
وتجدر الاشارة إلى أن بعض المفكرين يعتقدون أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تمضى تدريجيا بشكل أكثر عقلانية مع اقترابها من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية.
لقد حدد دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبوضوح تام أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، كما حدد فئات من الدول وضعها فى مقدمة أولويات السياسة الخارجية وذلك على النحو التالى:
أ) دول الجوار الجغرافى.
ب) الدول الإسلامية.
جـ) دول العالم الثالث.
د) الدول التى تسعى إلى القضاء على النظام الإيرانى.
لو ألقينا نظرة على الموقع الجغرافى لإيران فسوف نلاحظ أن إيران تقع بين منطقتين مليئتين بالطاقة العالمية وهما الخليج (الفارسى) و بحر قزوين. كما صارت إيران قوة إقليمية هامة - فى مناخ ما بعد الحرب الباردة - فى جنوب غرب آسيا. وقد نجحت إيران فى زيادة أهميتها الجيوستراتيجية، كما نجحت أيضا وبالتوازى مع ذلك فى زيادة نفوذها فى المنطقتين الكبيرتين المحيطتين بها وهما الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز.
ففى الجنوب تعد العلاقات الإيرانية الجديدة مع السعودية، وقطر وأخيرا الامارات دليلا على الاتجاه الجديد الذى انتهجته السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول السابق ذكرها.
وفى آسيا الوسطى نجد أن إيران تميل إلى إقامة علاقات عن طريق سياسات متعددة الجوانب. فمن جانب تسعى إلى تشجيع دول هذه المنطقة للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادى (الايكو).
وفى حين يغلب الدافع الاقتصادى على إيران، حيث يعد هو محركها الأساسى فى تعاونها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز فإننا نجد أن السبب الأصلى لتعاون إيران مع دول الخليج (الفارسى) يتمثل فى الدوافع الأمنية الناتجة عن الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة.

السياسة الخارجية والقدرات القومية:

تتأثر السياسة الخارجية لأية دولة بالبيئة المحيطة بها، أى مجمل المتغيرات والعوامل الخارجية والداخلية المحيطة بالدولة والتى تؤثر فى تلك السياسة، وبالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، فإن ثمة عدة عوامل تؤثر فيها يمكن تلخيصها فى الآتى:
أ) الأيديولوجية: يشكل الإسلام - بوصفه العقيدة الحاكمة لفكر وعمل نظام الجمهورية الإسلامية - مجموعة القيم التى يقوم عليها النظام حيث تنشأ وتنبع مشروعية النظام من الدين الحنيف، كما تنحدر سلطة الحكومة من الإسلام أيضا.
من هنا فإن التنمية السياسية وتوسيع المشاركة الحقيقية للشعب وتقوية الروح الوطنية تعد من انجازات ونتائج تأثر الحكومة الإيرانية بالإسلام، وذلك على الرغم من وجود اختلافات ثقافية وعرقية وقومية داخل الدولة.
ب) العامل الجغرافى: تعد إيران من حيث المساحة

والموقع الجغرافى والحدود والوضع الإقليمى دولة متميزة وفريدة. فلهذه الدولة حدود مع ١٥ دولة سواء حدود برية أو بحرية وهى تعد بمثابة جسر رابط بين ٤ مناطق جغرافية هى: شرق البحر الأبيض المتوسط، الخليج (الفارسى)، آسيا الوسطى والقوقاز وشبه القارة الهندية.

جـ) العامل الاجتماعى ـ البشرى: من جملة هذه العوامل تأتى الكثافة السكانية، حيث يبلغ عدد سكان إيران ٦٥ مليون نسمة فإذا ما أضفنا إلى ذلك معدل نمو متناسب ومقبول فسوف نجد أنها تعد من أكبر دول غرب آسيا وكذلك الشرق الأوسط.

ومن العوامل الأخرى ذات الصلة ـ فى هذا الصدد ـ نجد ما يلى: نمط التفكير والروح الوطنية العالية. فنمط التفكير الخاص بالشعب الإيرانى يكشف عن طبيعة ونمط عمل الإيرانيين بشكل يميزهم عن كثير من الشعوب الأخرى.

أيضا الروح الوطنية لدى الشعب لها دور مهم فى دحر العدو وحماية المصالح القومية الإيرانية وهو ما رأيناه متحققا فى الحرب المفروضة مع العراق.

د) العامل السياسى: حيث يدخل الهيكل الحكومى وأساليب التخطيط واتخاذ القرار ورسم السياسات فى الدولة ضمن نسق سياسى يمكن اعتباره من مصادر قوة السلطة السياسية.

وفى هذا الصدد لا يخفى علينا دور المرشد فى الإدارة الدبلوماسية ووضع الأهداف والخطط الاقتصادية، والثقافية، والعسكرية والاجتماعية، وهو ما لا تتمتع به النظم السياسية الأخرى. كذلك تتمتع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بهيكل ناجح نسبيا ومناسب من أجل تحقيق التناغم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وجعلها أكثر انسجاما.

إن وجود مراكز ومؤسسات مثل القيادة، ورئاسة الجمهورية، والمجلس الأعلى للأمن القومى، ومجلس الشورى الإسلامى، ووزارة الخارجية، منح الدولة القدرة على انتهاج خط سياسى خارجى لها فى إطار يرعى رسالة الثورة الإسلامية ومبادىء وأهداف النظام، ومع الوضع فى الاعتبار قدرات الدولة فقد ساهم ذلك فى استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد.

لقد بلغ التقدير الدولى لدور إيران الآن إلى درجة يمكن القول معها أنها قد صارت تحظى بمكانة مناسبة وذلك من خلال العمل بالمعايير الدولية الراهنة مثل التنمية الصناعية والتقدم العلمى، وارتفاع مستوى المعيشة، واحترام حقوق الانسان.

هـ) العامل الاقتصادى: كما هو معروف تعد القدرات الاقتصادية من المعايير الرئيسية المشكلة للقوة القومية. وفى هذا الصدد فإن نظرة إلى المحددات الاقتصادية مثل إجمالى الدخل القومى، ودخل الفرد، الإنتاج الصناعى والزراعى من الناحية الكمية والكيفية، ووفرة الثروات الطبيعية سوف نجد أنها من العوامل التى تحظى بأهمية كبيرة لدى صانعى القرار الإيرانى من أجل بناء دولة قوية.

و) العامل العسكرى: الاستعداد العسكرى هو الذى يمنح العوامل الجغرافية والثروات الطبيعية أهمية حقيقية.

فالقدرة القومية لأى دولة ترتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة وبحالة قدراتها واستعداداتها العسكرية. والجمهورية الإسلامية الإيرانية مع امتلاكها لقوات مسلحة قوية، وكذلك تأييد شعبى ممثل فى قوات الباسيج قد صار لها من الهيبة والقوة مما يجعلها رادعة لأى قوى طامعة فى أراضيها.

وإلى جانب ذلك، فإن إيران، من حيث العوامل الثلاثة المهمة فى الجانب العسكرى أى التمتع بقوات مسلحة قوية وكبيرة، وامتلاك منشآت صناعية وتكنولوجية عسكرية متقدمة وأخيرا تمتعها بروح قومية عالية وخبرة كافية، قد صار لها مزايا نسبية عالية أضافت لها مكانة خاصة إلى جانب موقعها الجغرافى.

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية:

يعد الدستور أهم مصدر لمعرفة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية. ومع الوضع فى الاعتبار ما جاء فى مقدمة ومواد الدستور يمكننا أن نعرف بسهولة أن أهداف النظام والمؤسسات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية قد وضعت وفقا للمبادىء والضوابط والمعايير الإسلامية.

ومن خلال النظر فى الدستور سوف نجد أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تتمثل فيما يلى:

١ ـ سعادة الإنسان فى المجتمع البشرى ككل.

٢ ـ استقلال الدولة.

٣ ـ مقاومة الظلم، والمطالبة بالعدالة والقضاء على النظم المتسلطة فى العالم وحماية المستضعفين.

٤ ـ التعهد الأخوى تجاه جميع المسلمين وإقامة ائتلاف واتحاد بين الشعوب الإسلامية ووحدة العالم الإسلامى وأيضا الدفاع عن حقوق المسلمين.

٥ ـ رفض كل أنواع التسلط والتكبر وعدم الالتزام بأى شىء لصالح الدول والقوى المستكبرة.

٦ ـ طرد الاستعمار بشكل كامل والتصدى للنفوذ الأجنبى وحماية جميع الأراضى وكذلك رفض جميع التحالفات التى تؤدى إلى سيطرة الأجانب على الثروات الطبيعية والاقتصادية للدولة فضلا عن السيطرة على الجيش.

٧ ـ اقامة العلاقات السلمية مع الدول الصديقة.

٨ ـ الصداقة والوفاء بالعهود فى المعاهدات مع الآخرين.

صنع القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية:

يوجد فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية عدد من المؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية وكذلك الاقتصادية التى لها نفوذ فى صنع السياسات المختلفة، ومن جملة هذه المؤسسات والقوى يمكن أن نذكر: بيوت آيات الله العظام، أئمة الجمعة، الأحزاب السياسية، جامعة مدرسى الحوزة العلمية فى قم، رجال الدين المناضلون (روحانيون مبارز)، المؤسسات الثورية، وسائل الإعلام المختلفة ومن جملتها الصحف. لكن عملية صنع واتخاذ القرار فيما يخص السياسة الخارجية تحظى بعدد من الإجراءات المحددة والمعقدة فى الوقت نفسه.

وطبقا للمادة (٥٧) من الدستور فإن جميع السلطات تعمل مستقلة، حيث تتمتع الجمهورية الإسلامية بنظام حكومى يقوم على أساس الفصل بين السلطات.

فى هذا الصدد فإن وضع السياسة الخارجية فى إيران وتنفيذها يقع وبشكل مباشر فى دائرة سلطات القيادة، والسلطتين التشريعية والتنفيذية ولكل منها سلطات محددة فى هذا الصدد. ويمكن شرح ذلك كالتالى:

أ) مقام المرشد:

جزء هام من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر على عاتق المرشد. ووفقا للمادة ١١٠ من الدستور فإن وضع السياسات العامة للنظام وسلطة إعلان الحرب والسلام من صلاحيات المرشد.

ومن ناحية أخرى، فإن جميع قرارات المجلس الأعلى للأمن القومى - وجزء مهم منها يرتبط بالسياسة الخارجية - لابد وأن تحصل على تصديق المرشد الذى يملك سلطة تعيين إثنين من أعضاء هذا المجلس.

ب) رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية وفقا للمادة ١١٣ من الدستور يتولى مسئولية تنفيذ القانون وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث فضلا عن رئاسته للسلطة التنفيذية.

وفيما يخص صنع القرار فى السياسة الخارجية يتمتع رئيس الجمهورية بدور كبير وهام من خلال اختياره لوزير الخارجية وكذلك السفراء وممثلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية واعتماد السفراء الأجانب فى إيران، وكذلك التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق بين الحكومة الإيرانية وبين سائر الدول فضلا عن توقيع المعاهدات مع الاتحادات والهيئات والمنظمات الدولية.

جـ) الحكومة:

يتم تنفيذ السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية فى شكل قرارات وقوانين عن طريق الحكومة مع الوضع فى الاعتبار مسئولية كل وزارة من الوزارات فيما يخصها من مهام والتزامات.

كما أن اقامة أو قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى من جملة مهام السلطة التنفيذية.

د) مجلس الشورى الإسلامى:

هو أعلى سلطة تشريعية. ويستطيع المجلس إصدار ووضع القوانين والتشريعات فى جميع الأمور والقضايا وذلك فى إطار الحدود المقررة فى الدستور مع مراعاة المبادىء الدينية ومواد الدستور.

ويساهم المجلس فى السياسة الخارجية للدولة من خلال تصديقه على جميع المعاهدات والاتفاقات والمواثيق الدولية.

كما أن أى نوع من التغيير فى حدود الدولة، والحصول على - أو منح - القروض، وجلب الخبراء الأجانب يقع على عاتق مجلس الشورى الإسلامى.

هـ) المجلس الأعلى للأمن القومى:

تنص المادة ١٧٦ من الدستور على أن وظائف المجلس الأعلى للأمن القومى برئاسة رئيس الجمهورية تتمثل فيما يلى:

١ - وضع السياسات الدفاعية والأمنية للدولة.

٢ - التكامل الفعال والتعاون التام فى الأمور السياسية، والاستخباراتية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية.

٣ - الاستفادة التامة من الإمكانات والقدرات المادية والمعنوية للدولة من أجل التصدى للتهديدات الداخلية والخارجية.

من الواضح لنا أن جزءا رئيسيا من مهام المجلس الأعلى للأمن القومى تدخل فى نطاق العلاقات الخارجية.

و) مجلس صيانة الدستور:

وفقا للإختصاصات والصلاحيات الواردة فى المادتين ٩٤، ٩٦ من الدستور يلعب مجلس صيانة الدستور دورا مهما هو الآخر فى مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات والتشريعات التى يصدرها مجلس الشورى الإسلامى ومنها ما يتعلق بالسياسة الخارجية والتأكد من مطابقتها للدستور والشرع.

ز) مجمع تشخيص مصلحة النظام:

على الرغم من أن هذا المجمع يعد هيئة استشارية للمرشد إلا أنه - وكما سبق القول - يحظى بأهمية كبيرة فى مجال وضع السياسات العامة للنظام وكذلك اعطاء الرأى بشأن النقاط والمواضع التى يحدث بشأنها اختلاف بين مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور.

ح) السلطة القضائية:

تتدخل السلطة القضائية فى تخطيط السياسة الخارجية الإيرانية من خلال وسيلتين:

أولا: هو إلتزام وزارة الخارجية أمام السلطة القضائية بالرد على المؤسسات القانونية الدولية الخاصة بحقوق الانسان مثل اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة أو لجنة حقوق الانسان بجنيف.

ثانيا: تراقب السلطة القضائية نشاطات وزارة

الخارجية الإيرانية من خلال مؤسستين رقابيتين هما ديوان العدالة الإدارية وإدارة التحقيق العام.

ط) وزارة الخارجية:

على الرغم من أن وزارة الخارجية مسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية وذلك وفقا للدستور وللقانون التنفيذى الذى يوضح وظائف ومهام وزارة الخارجية والذى تم التصديق عليه فى عام ١٩٨٥ إلا أن دور هذه الوزارة يتجاوز عملية تنفيذ السياسة الخارجية لسببين هما:

أولا: أن وزير الخارجية عضو رئيسى فى كثير من المؤسسات الرئيسية فى الدولة مثل المجلس الأعلى للأمن القومى والحكومة. كما ينوب عنه ممثل يحدده هو فى المؤسسات المرجعية الأخرى مثل مجلس الشورى الإسلامى ومجمع تحديد مصلحة النظام.

ثانيا: لا يمكن لوزارة الخارجية الانتظار لحين إتمام الاجراءات والخطوات المعمول بها فى الحالات والظروف العادية وذلك فى حال حدوث أمور أو أحداث طارئة، حيث يتخذ وزير الخارجية فى الظروف الطارئة قراره بشكل مباشر ثم يقدم تقريره بعد ذلك إلى الهيئات والسلطات المختصة. وفضلا عن هذا فإن وزارة الخارجية يدخل فى نطاق اختصاصاتها الربط بين ممثلى وزارة الخارجية فى الداخل والخارج وإعداد التقارير والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التى يحتاج اليها صانعو السياسة الخارجية.

فى هذا الصدد يمكننا رصد المهام التالية لوزارة الخارجية:

أ) الاهتمام والمراقبة الدائمين للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

ب) إقامة وتطوير العلاقات الخارجية للحكومة الإيرانية مع سائر الدول والمنظمات الدولية.

جـ) إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.

د) إدارة الهيئات السياسية والقنصلية للوزارة وكذلك مراقبة ممثلى الدولة فى الخارج.

هـ) الإشراف على العلاقات بين المؤسسات الحكومية المختلفة مع الدول الأجنبية.

إذن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تعد محصلة تعامل معقد ومتعدد المستويات بين اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين.

ولهؤلاء اللاعبين أهداف ربما بدت متفاوتة، وفى بعض الأحيان متضادة. لكن على أية حال يمكن القول بأن رسم السياسة الخارجية وعملية إتخاذ القرارات اللازمة فى هذا الصدد تتمتع بقدر كاف من الوضوح والشفافية.

النقطة الجديرة بالاهتمام فى هذا الصدد هو أن ثمة رؤيتين مختلفتين فيما يتعلق بمهام السياسة الخارجية الإيرانية:

وتعتقد الرؤية الأولى أن الهوية الأصلية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تنبع من أساس الثورة الإسلامية التى قامت بهدف العودة إلى القيم الإسلامية الأصيلة.

فحتى قيام الثورة الإسلامية فى إيران لم تكن هناك نزعات قومية أو عرقية بين فئات المجتمع الإيرانى على الرغم من حالة عدم الرضا التى كانت سائدة فى المجتمع آنذاك ورغم وقوع كثير من طبقات الشعب تحت ضغط الفقر وسوء التغذية وعدم الاستقرار.

فالناس الذين اندفعوا نحو الشوارع كانوا يشعرون فقط بأن الثقافة الإسلامية قد تم التغافل عنها من جانب الحكومة الإيرانية التى أصرت أيضا على تجاهل العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الإيرانى. ويضاف إلى ذلك إحساس المجتمع الإيرانى بغياب العدالة فى العلاقات الدولية وكراهيته لعلاقات وتعاون الشاه مع الولايات المتحدة فى المنطقة.

هذه الرؤية تقترح - من أجل بقاء نظام الجمهورية الإسلامية ما يلى:

أ) المحافظة على العلاقة مع شعوب الدول الإسلامية بوصفهم حلفاء فى العقيدة.

ب) إقامة علاقات تقارب مع الدول الإسلامية.

جـ) تجنب التفاوض مع الولايات المتحدة بوصفها القوة الاستكبارية المسئولة عن معاداة الإسلام فى العالم.

أما الرؤية الثانية، فترى أن إيران دولة لها شعب مثل سائر الوحدات السياسية فى العالم المعاصر، وأنه يجب على إيران أن تلعب دورا رئيسيا على المستوى الدولى خاصة وأن الجغرافيا السياسية والموقع الاقتصادى والطاقة تؤكد كلها على أهمية إيران ويعتقد هؤلاء بأن التجارة العالمية وإقامة علاقات سياسية من أهم الأدوات التى يجب استخدامها - فى العالم المعاصر - من أجل حماية المصالح القومية الإيرانية.

خاتمة:

مما سبق يتضح أن نظام الجمهورية الإسلامية يتمتع بازدواجية خاصة لا تتمتع بها النظم السياسية الأخرى. فهو عبارة عن مزيج من الأيديولوجية الإسلامية والديمقراطية البرلمانية.

وبالرغم من تعدد مصادر صنع القرار على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن الهدف فى النهاية هو حماية المصالح الحياتية لإيران.

لكن ذلك الهدف مرهون بوجود نوع من التعاون والتناغم بين صانعى القرار، كما أنه من المهم جدا أن يصبح الجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية - أى وزارة الخارجية - قادرا على التعامل مع الموضوعات والقضايا المختلفة، وهذا لن يتأتى إلا بوجود فريق عمل دبلوماسى فعّال يستطيع مواجهة التطورات والتعامل معها بفعالية.

٢- الإمبريالية الأمريكية والشرق الأوسط:

موجز للدراسات استراتيجية لمراكز الأبحاث الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية

■ إعداد: مرفت دياب(*)

على الرغم من طبيعة الرئيس الأمريكي جورج بوش والتي تتميز بصفات الكاوبوي، فإنه من السذاجة أن نقلل من شأن أسلوب ولغة الإدارة الجمهورية الموجودة حالياً ليتم تفسيرها في نطاق روح المغامرة أو العمل المنفرد أو التظاهر بالشجاعة. على العكس من ذلك، فإن التحليل العميق يبين أثرا واضحا لتغير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في إطار وضع بديل للوجود الأمريكي غير العملي في المنطقة والذي وقع في مستنقع من المخاطر على المدى القصير وفي المستقبل البعيد، وهو ما جعل من الأهمية بمكان إعادة النظر في هذه السياسات في إطار متغيرات الاقتصاد العالمي والاعتماد المتزايد على البترول. وفي هذا الإطار فقد قامت العديد من مراكز البحث الاستراتيجية Think tanks بوضع استراتيجية عمل تهدف إلى توجيه ضربة وقائية من أجل منع تردي الأوضاع ومحاولة وضع تكتيكات متعددة (سواء عسكرية أو غيرها) لإعادة تشكيل مستقبل الشرق الأوسط.

وقد اختارت Between the Lines أو "ما بين السطور "وهي دورية للإعلام البديل على الإنترنت ثلاث دراسات من مركزين هامين للدراسات الاستراتيجية وهما مؤسسة Rand corporation ومركز الدراسات الاستراتيجية الدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) لتوضيح الأسس الفكرية التي ينطلق منها العديد من السياسات الحالية للإدارة الأمريكية. وضمن هذه الدراسات المعروضة على شبكة الإنترنت، تدور الدراستان الأولى والثانية منها حول السياسات البترولية في الشرق الأوسط كما أنها تكشف عن حجم المصالح التي قد تتعرض للخطر إذا ما تمكنت الولايات المتحدة من فرض سيطرتها على العالم كقوة إمبريالية. أما الدراسة الثالثة فهي جزء من دراسة أوسع حول نجاح التكتيك الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة إذا ما استمرت لفترة طويلة. وهذه الدراسة تذكر بشكل واضح إمكانية ترحيل جماعي واسع النطاق للفلسطينيين كحل منطقي ونهاية طبيعية للتكتيك والاستراتيجية الإسرائيلية.

(*) صحفية بالأهرام

الدراسة الأولى: المخاطر التي تتهدد إمدادات الطاقة للغرب - السيناريو والتداعيات ، دراسة لريتشارد سوكوليسكي وإيان ليسير ، الجزء الثاني من "أمن الخليج الفارسي: تطوير مساهمات الحلفاء العسكريين"، مؤسسة راند. (الدراسة تمت قبل سقوط بغداد).

لقد ازدادت الأهمية النسبية للخليج (الفارسي) في السنوات الماضية بالنسبة إلى أمن العالم الغربي وستظل تمثل نفس الأهمية لسنوات قادمة. فالمنطقة تملك ٦٠٪ من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم و٣٠٪ من البترول الذي يتم تداوله على المستوى العالمي. ومن المتوقع أن تتزايد احتياجات أوروبا وأمريكا من بترول الخليج خلال العقدين القادمين. وخلال هذه الفترة فإن ١٤٪ من استهلاك البترول في أمريكا الشمالية سيأتي من الخليج (الفارسي)، وذلك بزيادة عن المعدل الذي تم رصده في عام ١٩٩٥ وهو ٨٪ . أما بالنسبة لأوروبا الغربية فإن ٣٥٪ من إجمالي استهلاكها من البترول سيأتي من الخليج بالمقارنة بـ ٢٥٪ منذ خمس سنوات.

وللولايات المتحدة مصلحة جيوستراتيجية في تأمين أمن منطقة الخليج بعيدا عن أهمية المنطقة كمصدر رئيسي للبترول. ومن بين هذه المصالح الالتزامات الأمنية التي تعهدت بها الولايات المتحدة تجاه العديد من أنظمة المنطقة وعلى أطرافها، بما في ذلك إسرائيل وتركيا، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تعمل على ألا تقع المنطقة تحت سيطرة قوة معادية للغرب أو كما حدث في الماضي من تغير للحدود أو الحكومات.

أما نصيب العراق من احتياطي النفط في الخليج وقدرتها الإنتاجية فله أهمية كبرى بالنسبة للمصالح الغربية. لذا، فمن الممكن أن يتغاضى صدام حسين عن مصالحه الاقتصادية من أجل أن يستخدم هذه القدرات ليعاقب أو يبتز الغرب أو الدول الموالية للغرب في المنطقة. فإذا ما تمت هيمنة العراقيين على المنطقة، فإن العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ونفوذها ستكون من بين ضحايا هذه الهيمنة.

كما أنه من الممكن أن تقع المنطقة تحت وطأة قوى راديكالية تغير من معالم الأوضاع السياسية.

إن المخاطر والضعف في الموقف الداخلي في المملكة العربية السعودية وعدد آخر من دول الخليج يمكن أن يعطي الفرصة لمغامرة غير محسوبة العواقب من إيران أو العراق. وفي مثل هذا المناخ يمكن لإيران أو العراق أن تشن هجوما على الدول التي يقال عنها رجعية وموالية للولايات المتحدة الأمريكية مثل الكويت والسعودية.

وخلال العقد القادم، ستصبح السعودية من الدول الأكثر تعرضا للمشاكل الداخلية وربما لحرب أهلية. ومن المتوقع أن تتعرض العائلة الحاكمة إلى عدد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعكس عدم رضا شعبي خاصة مع زيادة عدد السكان، والفساد وعدم المساواة الاقتصادية الفادحة، وغياب المحاسبة بالإضافة إلى التغيرات السياسية والثقافية الحادة. وقد بدا أن الحكام في السعودية لا يبدون اهتماما كبيرا بالإصلاح السياسي والاقتصادي وهما عاملان سيزيدان من حدة التوتر على المدى البعيد.

فإذا ما تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في السعودية بشكل كبير، فإن العائلة السعودية الحاكمة ستواجه عددا من التطورات التي قد تؤدي إلى وضع الكثير من التحديات موضع النقاش على الأرض. من بين هذه التحديات استيلاء مجموعة من المتطرفين على الحكم، أو عصيان مسلح. وهذا يعني ضمنا صراع عنيف على الخلافة وانهيار للقوات المسلحة وصراعات حول الشرعية بالنسبة للعائلة الحاكمة من قبل المتطرفين في الجزء الشيعي الشرقي من المملكة.

وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى اضطرابات في إمدادات البترول السعودي لفترة طويلة ولهذا في حد ذاته نتائج وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة والاقتصاد العالمي خاصة إذا لم تستطع مصادر البترول في أماكن أخرى من العالم تلبية هذه الاحتياجات بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من غير المتوقع أن يظل إنتاج البترول سدا منيعا في مواجهة تأثيرات الاضطرابات الداخلية. فآبار البترول أو المواقع الحساسة قد تكون هدفا لعمليات التخريب وهو ما سيستغرق شهورا أو أكثر لإصلاحها، هذا إذا ما استخدمت أسلحة غير تقليدية. بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من الخبراء العاملين في قطاع البترول السعودي يعدون من أسباب الغضب الشعبي وبالتالي فمن المتوقع- في مثل هذه الظروف - أن يغادروا البلاد إذا ما تزايدت المشاعر المعادية للأمريكيين. كل هذه العوامل قد تؤدي إلى ضعف أو توقف إنتاج البترول بشكل كبير.

الدراسة تنتهي إلى خلاصة مفادها أن هناك مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تعيق وصول إمدادات الطاقة إلى الغرب من الخليج (الفارسي) وبحر قزوين وشمال أفريقيا، خلال العشرة أو الخمسة عشر عاما القادمة منها:

عمل عسكري تتحكم من خلاله العراق أو إيران في مصادر إنتاج أو نقل البترول.

حرب أهلية أو هبة شعبية أو انقلاب يمكن أن يؤدي إلى توقف إمدادات الطاقة من كبار المصدرين في المنطقة لفترة طويلة.

قرارات من حكومات قومية يمكن من خلالها أن توقف إنتاج أو تصدير البترول وبالتالي تؤثر على التحالفات الجيو-سياسية في المناطق الهامة.

وثمة محددات هامة جدا يمكن أن تؤثر على مسألة تأمين الطاقة وبالتالي القرارات التي ستتخذها الحكومات الموالية لاستخدام القوة لتأمين إمدادات الطاقة وهذه المحددات هي:

أولا: خطر الهجوم العسكري، بهدف التحكم في المنشآت الأساسية لإنتاج البترول وهو ما يجب أن يكون الهدف الأساسي للتخطيط الدفاعي الأمريكي. إن نتائج سقوط هذه المؤسسات تحت يد حكومة معادية للمصالح الغربية يدعو الغرب إلى العمل من أجل التأكد من عدم حدوث مثل هذا النوع من الغزو. فإذا ما حدث يجب إيقافه قبل أن يحقق أهدافه.



ثانيا: تهديد القوى الإقليمية: يمكن لبعض القوى الإقليمية الساعية إلى الهيمنة أن تأخذ خطوة تهدد الأمن الخارجي لعدد من الدول المنتجة وليس بالضرورة وقف إمدادات البترول.

ثالثا: مخاطر تهدد الدول الخليجية العربية المعتدلة والموالية للغرب: وهذه المخاطر قد لا تكون من نوع الغزو المباشر أو العمليات العسكرية التقليدية واسعة النطاق. مثل هذه المخاطر قد يكون من بينها الاستخدام المتعمد للعنف الذي يشمل التهديد باستخدام القوة والعمليات الإرهابية أو التخريب أو التدمير والعمليات العسكرية غير التقليدية والاستيلاء المحدود على مصالح أو أراض في المنطقة.

رابعا: ردود الفعل: الكثير من هذه الاحتمالات قد لا يؤدى بالضرورة إلى رد فعل عسكري مثل مخاطر الغزو. وعلى الرغم من ذلك، فإنها مخاطر واضحة ويمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للمصالح الأمريكية والغرب. ويعد هذا صحيحا خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الداخلي أو الحرب الأهلية في السعودية وهو سيناريو محتمل إذا ما أخذنا في الاعتبار أوضاع سوق النفط خلال العقد القادم والذي قد يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد العالمي.

الدراسة الثانية: التحديات التي تواجهها العسكرية

الأمريكية في الشرق الأوسط. دراسة لأنتوني كوردسمان وارلي بيرك- خبراء استراتيجيون في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية- مارس ٢٠٠٢ . (الدراسة أعدت قبل سقوط بغداد)

لم تحدث أية متغيرات أساسية في المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو الحرب في أفغانستان. كما أن هذه الأحداث لم تغير من الأسس المنطقية والاستراتيجية للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج أو البحر المتوسط. وإذا ما كان قد حدث أي تغير ، فإن أحداث سبتمبر وحرب أفغانستان قد عملت على تأكيد عمق التحديات التي تتفاعل لسنوات طويلة والتي قد تواجه الولايات المتحدة إذا لم تحكم قبضتها على المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط.

مشاكل تصدير الطاقة وخطوط الاتصال :

يمثل الشرق الأوسط مصدراً هاما للمخاطر الإرهابية التي تواجه الولايات المتحدة. لكننا نحتاج أن نتذكر أولوياتنا الاستراتيجية. إن الولايات المتحدة أكثر اعتمادا على صادرات الطاقة من الشرق الأوسط خاصة منطقة الخليج. ومن الواضح أننا أصبحنا لا نتوقف كثيرا أمام مثل هذه الحقائق ، حتى أننا قد نفشل أحيانا في تقدير خطورة هذا الاعتماد وكيف سيتطور في المستقبل. ولازال هناك ميل إلى رؤية هذا الموضوع في إطار الاعتمادية التي تعد إحدى سمات الواردات الأمريكية وهي الاعتماد على الاستيراد المباشر. وهناك العديد من التوجهات الخاطئة لمثل هذه المشكلة. ونحن لازلنا نعتمد على الواردات العالمية وما يؤثر على الاقتصاد العالمي يؤثر علينا ولا يعد اعتمادنا على واردات البترول مقياسا للاعتماد الاستراتيجي وعلى هذا الأساس، فإننا نتنافس على البترول في السوق العالمي. فإذا ما حدث ارتفاع في الأسعار أو نقص في الإمدادات فإن الأزمة تدفعنا إلى المنافسة مثل غيرنا على واردات البترول وعلى نفس الأسس . وأخيرا، فإن تركيزنا على استيراد البترول المباشر، يتجاهل حقيقة أن الولايات المتحدة قد غيرت نظام وارداتها المصنعة لتشمل البضائع التي تعتمد على الطاقة خاصة من آسيا. وهذه البضائع بدورها تم إنتاجها من قبل اقتصاديات تعتمد بشدة على وارداتها النفطية من الشرق الأوسط. إن التقديرات الخاصة بالاعتماد على الواردات تشمل فقط الواردات المباشرة للنفط الخام وهذا يطرح -على نحو أضعف مما تقتضيه الحقيقة- اعتمادنا القوي على واردات البترول إلى حد يدعو للسخرية.

المستوى الجديد والحقيقي للاعتماد الاستراتيجي على واردات الطاقة:

وحتى نستطيع أن نضع الأشياء في نصابها الصحيح، فإن منطقة الخليج فقط لديها ثلثا الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم. وتقدم الجزائر وليبيا حوالي ٣,٧٪. وحسب التقديرات الأمريكية، فإن السعودية وحدها تملك ٢٦٢ مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد و٢٥.٤٪ من إمدادات البترول المتداولة في العالم. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ١١٪ في العراق، و٩,٩٪ في الإمارات و٩,٢٪ في الكويت و٨.٦٪ في إيران و١٣٪ في بقية دول أوبك ٦,٢٢٪ في أنحاء العالم.

ولعل هذا الاحتياطي النفطي الخليجي هو ما يجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق ذات الاستراتيجية الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وذلك على الرغم من وجود مصالح استراتيجية. إن حجم الاحتياطي النفطي الخليجي يوضح السبب الذي سيؤدي إلى زيادة واردات المنطقة بنسبة ١٢٥٪ في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ لتفي باحتياجات العالم من الطاقة وذلك حسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية. كما تقدر الوزارة الأمريكية أن دول الخليج المنتجة للبترول ستشكل حوالي ٤٥٪ من تجارة العالم في عام ٢٠٠٢ وهو معدل لم تصل إليه منذ عام ١٩٨٠. وبعد عام ٢٠٠٢ سيزداد نصيب هذه الدول من واردات البترول العالمية بشكل تدريجي ليصل إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٢٠. تأثير ذلك على الدول الهامة توضحه تقديرات وزارة الطاقة والتي تشير إلى أن الطاقة الإنتاجية للمملكة السعودية لابد أن تصل إلى ١٩.٢٪ في عام ٢٠٢٠ ، في مقابل ١٤.٥٪ في عام ٢٠٠٠.

هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الشرق الأوسط يوجد فيه أيضا ٤٠٪ من المخزون العالمي للغاز، حيث يوجد ٣٥٪ منه في الخليج وسوف تزداد صادراته بنفس النسب تقريبا. كما لا تأخذ في الاعتبار التوجهات الديموجرافية التي تستدعي زيادة واردات الشرق الأوسط. وهي أيضا لا تعكس أن معظم مستوردي البترول ليس لديهم احتياطي استراتيجي وأنهم يعتمدون أكثر على إمدادات البترول المنتظمة . وأخيرا، فإن هذه التقديرات لا تبين حقيقة أن الزيادة في الواردات ستصل فقط إلى الدول التي يمكن أن تصل إليها حاملات البترول وليس من خلال الأنابيب.

إن زيادة الاعتماد على واردات البترول من الخليج سيصاحبه تغيرات جوهرية في أسواق الطاقة الدولية مما يعني زيادة واردات منتجات غاية في التخصص من الشرق الأوسط من النوعية التي لا يمكن استبدالها بسهولة أو إيجاد بديل لها. وهذا يعني بالضرورة أيضاً التوسع الهائل في الموانئ وزيادة معدلات حركة حاملات البترول، إضافة إلى أن استمرارية الحركة في بحار

العالم ستكون متداخلة وشديدة الاعتمادية.

ولا توجد في المنطقة أية تركيبة من القوى سواء من داخل المنطقة أو من خارجها لها وجود عسكري وقدرات دفاعية أو تكنولوجيا قادرة على السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط وعلى منع الدول المعادية من استخدام التهديد العسكري أو ابتزاز الأنظمة إلا الولايات المتحدة. فأمريكا هي الوحيدة التي تستطيع أن تواجه تحديات هذه المنطقة وتستطيع أن تجمع بين القدرة العسكرية وخليط من تحالفات الحرب ، أو تستطيع أن تجمع بين تقدم قوة برية وجوية وصاروخية واستطلاعية ودفاعية، لا توجد أية قوة أخرى تستطيع أن تواجه هجوما ضد قوى مثل البحرية الإيرانية ، ولا توجد قوة تستطيع أن تواجه تحديات الأسلحة غير التقليدية.

إن حماية منشآت الطاقة وتصدير البترول هي بالفعل مهمة قديمة وتعد من الثوابت الاستراتيجية. لكنها تفتقد إلى البريق والاهتمام الذي عادة ما نوليه إلى الإرهاب مثلا. والحقيقة أن مدى وأهمية تلك المهمة ستتغير بشدة خلال العقود القادمة. والسؤال هو: هل قامت القوات الأمريكية- خاصة البحرية والمارينز- بدراسة هذه المتغيرات وخططت من أجل تطوير قدراتها لتواكب الأحداث. إن كانوا قد فعلوا ذلك، فإن الحقيقة تظل قائمة وهي أن المصالح الحيوية الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي تأمين منشآت الطاقة والتصدير وهي الأهم في هذا السياق.

ومن الغريب أن مواصلة الوجود العسكري وتطوير القدرات العسكرية قد صار أكثر صعوبة في الوقت الذي بات فيه أكثر أهمية عن ذي قبل. فقد كان من بين نتائج ١١ سبتمبر زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وأصدقائها العرب وحلفائها وكذلك نمو مشاعر العداء للولايات المتحدة التي أصبحت أكبر بكثير مما قدره المحللون. إن القوى المتورطة في هذا الصدد تؤثر على المنطقة بأسرها وتؤثر على عدد كبير من القضايا، ونتيجة لذلك ، فإن من المفيد أن نناقش التحديات الأساسية التي تواجه أمريكا في الحفاظ على وجودها في الخليج فضلا عن أسوأ وأفضل السيناريوهات في هذا الإطار والنتائج المتوقعة.

أسوأ السيناريوهات : السعودية ودول الخليج الجنوبية:

خلقت الأحداث منذ الحادي عشر من سبتمبر حالة من التوتر بين الغرب ودول الخليج العربي وخاصة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هذه الأحداث وضعت تحت الضوء أهمية أن تتخذ السعودية خطوات قوية باتجاه تنويع مصادر الدخل وخصخصة اقتصادها، والتعامل مع المشاكل العديدة لشعبها خاصة الشباب وتحديث النظام التعليمي والتعامل القوي مع حركات الإسلاميين.

وفي أسوأ الاحتمالات يمكن الوصول إلى درجة الانفصال العسكري بين الولايات المتحدة والسعودية وهو ما قد يخلق حالة من الفراغ وذلك بترك السعودية دون خبراء عسكريين أو مستشارين عسكريين عندهم الخبرة التقنية التي يستطيعون من خلالها التعاون المثمر من أجل مكافحة الإرهاب. إن الجهود السعودية في التعليم والاقتصاد والشئون الدينية والإصلاح السياسي كلها كانت خاوية مما خلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي. إن النظام السعودي يسقط مع التكنوقراطيين ورجال الأعمال. والنتيجة هي وجود المملكة في حالة من الضعف والتشدد التي لا تستطيع من خلالها أن تحقق الاستثمار المطلوب للتوسع في وارداتها من البترول لسد احتياجات الأسواق العالمية.

تأثير العراق:

منذ أكثر من عقد من الزمان تركت حرب الخليج نظام صدام حسين في السلطة وتركت معه منظومة قوية من الأسلحة التقليدية. تركت هذه الحرب العراق بقدرات يستطيع استخدامها ضد الكويت والسعودية وإيران. كما أن إيران أصبحت تلعب دورا متزايدا في دعم الفلسطينيين المتشددين. هذا في الوقت الذي لم تؤثر فيه العقوبات الاقتصادية و"برنامج النفط مقابل الغذاء "على أزمة دامت عشرين عاما وحروب وفشل في التنمية كما أنها لم تخلق مناخا لتنمية مصادر الطاقة.

إن أسوء الاحتمالات هي استمرارية طاغية مثل صدام حسين الذي سيكون نموذجا يورث، حيث يعد إبنه الأصغر لتولي الحكم. وقد فشلت المحاولات لدعم هبة شعبية ضده وهو ما أدى إلى تقوية وضعه. كما أن الشريط الكردي يحرم الولايات المتحدة من حلفائها الإقليميين ممن تحتاج إليهم للإطاحة بصدام حسين، ويسبب وجود صدام توترا لا ينتهي في الشرق الأوسط وذلك لدعمه للإرهاب وامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

التطرف والإرهاب:

لا يعد الشرق الأوسط مصدرا كبيرا للإرهاب الدولي إلا أن العديد من دوله يوجد بها حركات قوية يمكن أن يستخدمها بعض قادة المنطقة لمصالح قصيرة المدى. ويستخدم الإرهابيون على المستوى الإقليمي والدولي في القيام بعمليات هجومية أو حروب. وتشجع معظم الأنظمة المتشددة هذه الجماعات الإرهابية وتمولهم بالأسلحة خاصة البيولوجية. وقد استطاعت الحملة الأمريكية والغربية لمكافحة الإرهاب إحراز العديد من الانتصارات التكتيكية، إلا أنها لا تستطيع أن

تقتلع الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه الحركات التي أصبحت أكثر قدرة وتصميما مما سبقتها.

أسلحة الدمار الشامل:

أظهرت التجارب في الجزائر وليبيا ومصر وإسرائيل وسويا والسودان والعراق وإيران استخدام هذه الجماعات لأسلحة متقدمة. كما أكدت التجربة مع تنظيم القاعدة أن الإرهابيين يهتمون بشكل خاص بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية أيضا. وحتى الآن لم تثبت السياسات الخاصة بوسائل التحكم في واردات الأسلحة أنها قادرة على وقف وصولها إليهم.

أسوأ الاحتمالات في هذه المسألة هي سباق التسلح خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فقد صعد هذا السباق إلى المستوى الإقليمي وانتقل إلى صراع الهند وباكستان. كما أصبح هذا السباق وكأنه وباء، فمعظم دول المنطقة تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل، واتخاذ الخطوة الأولى في الهجوم، ونشر وسائل الإنذار المبكر. ويستخدم الإرهابيون هذا الموقف الهش للمتاجرة وتبادل المنافع في مكان ما بالمنطقة أو يبدأ قائد متشدد عملية تصعيد لا يمكن وقفها.

الانسحاب المرعب. مقابل الالتحام الإيجابي:

قيل أن القوات الأمريكية لا تستطيع أن تتعامل مع هذه المشاكل بشكل سلبي والانتظار في الوقت الذي تتشكل فيه الأحداث لتأخذ مجراها. ومن السهل أن نطلب أن نبقي هذا الموضوع في مؤخرة أولوياتنا ونخفض القوات أو ننقلها إلى أماكن بعيدة بالقرب من الشواطئ مثلا. إلا أن السؤال العملي سيظل مطروحا.. هل هذه الإجراءات ستجعل الولايات المتحدة أكثر شعبية أو أقل إثارة للجدل أو هل ستجعلها أكثر تأثيرا إن لم تبذل جهدا للمشاركة. هناك مخاطرة في هذا الإطار وهو أن منتقدي الولايات المتحدة قد لا يشعرون أو يلاحظون أو يهتمون بأي تخفيض في مستوى الوجود الأمريكي وستكون هناك مطالب دائمة لإنهاء أي نوع من أنواع الوجود الأمريكي وهكذا لن يكون للولايات المتحدة أية قوة رادعة أو دفاعية. وهناك عدد من التحركات الهامة يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بها بشأن الوجود الأمريكي. وهكذا لن يكون للولايات المتحدة أو حلفائها أية قوة رادعة أو دفاعية.

وهناك عدد من التحركات الهامة التي يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بها من ناحية الوجود. من بين هذه التحركات أن تكثف جهودها للالتحام بالعسكريين والمدنيين في الشرق الأوسط. هذا يعني بالضرورة وضع الرجال والنساء والأسلحة والمنشآت في وضع فيه قدر من المغامرة. كما يعني أيضا التوسع في الأنشطة الدبلوماسية ووسائل الاتصال وزيادة وإعادة هيكلة الأنشطة التدريبية والمناورات العسكرية. ولابد من بذل جهد متزايد لإيضاح أهمية وجود الولايات المتحدة في المنطقة وذلك عبر وسائل الإعلام العربية مستهدفة المدنيين. إن كل رجال العمل العسكري في المنطقة لابد من الآن فصاعدا أن يتحولوا إلى رجال سياسة إقليمية يستطيعون التعامل مع الموضوعات السياسية الخاصة بالإرهاب والحرب ووسائل بناء التحالفات. إن الولايات المتحدة تحتاج إلى مصادر بشرية ووضع أولويات محددة وأموال للقيام بهذه المهمة التي يجب أن تكون أهميتها أكبر من مجرد الوجود العسكري.

إن العسكرية الأمريكية لا تستطيع أن تتجاوز حدود العلاقات العسكرية-العسكرية. فإذا ما استطاعت الولايات المتحدة أن تبين أهمية وجودها ومبيعات الأسلحة وعلاقاتها الأمنية وجهودها من أجل بناء تحالف إقليمي، فإن الخارجية الأمريكية والسفارات الأمريكية في المنطقة لابد لها أن تكون أكثر قدرة على التحرك والتفاعل عن ذي قبل. على الخارجية الأمريكية أن تعرف أن لديها عملاً كبيراً وطريقاً طويلا، فقد قامت هذه الوزارة بعمل بائس وغير كفء وغير فاعل خاصة فيما يتعلق بالحرب فى العراق وتأثير العقوبات الاقتصادية. فقد فشلت في خلق دبلوماسية شعبية تستطيع العمل ضد الإرهاب والتطرف. إن جهودها حول مخاطر الأسلحة النووية كانت غير ذات قيمة. الأهم من ذلك أنها قبلت بمفهوم أن الحكومات الإقليمية تستطيع أن تحتفظ بعلاقاتها العسكرية في طي الكتمان والاعتماد على السلطة في حد ذاته بدلا من إيضاح أسباب مثل هذه العلاقات للناس. مثل هذا التوجه غير مقبول خاصة في فترة تتميز بعدم الاستقرار الاقتصادي والوجود القوي للإسلاميين وتأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي وتأثير العقوبات التي فرضت على العراق. إنه توجه غير مقبول في فترة تغرق فيها المنطقة بالفضائيات والإنترنت.

الدراسة الثالثة: فلسطين-إسرائيل :" حل أكثر إنسانية لكن شكل أقوى للتطهير العرقي: مقتطفات من دراسة "إسرائيل ضد الفلسطينيين: الانتفاضة الثانية والحرب اللامتماثلة، "مسودة عمل لأرلي تشير وإتش كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، أكتوبر ٢٠٠١. (هذه الورقة قدمت قبل طرح مشروع الدفاع الصاروخي)

التكتيك الإسرائيلي المحتمل في مواجهة استمرارية الصراع ورد الفعل الفلسطيني غير الواضح:

الصراع المتواصل..فصل وترحيل:

إن استمرارية الصراع يعني بالنسبة لإسرائيل مزج العمل التكتيكي العنيف مع شكل من أشكال برنامج الانفصال. بعض المحللين الإسرائيليين يعتقدون أن

إسرائيل تستطيع استعادة الضفة الغربية بشكل نهائي ودائم من خلال توليفة تعمل على مزيد من الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإعادة احتلال محدودة لبعض المناطق، واتخاذ إجراءات أمنية متطورة، وتنفيذ بعض حالات الترحيل ، بالإضافة إلى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية ضد الفلسطينيين. هؤلاء المحللون يعتقدون أن هذا الأمر سيتطلب الكثير من الخسائر الإسرائيلية في الأرواح ومشاكل مستمرة لكن ضعيفة الأهمية مع الإرهاب، لكن كل هذا يمكن التعامل معه إذا ما أخذنا في الاعتبار أن النتيجة ستكون استعادة نوع من السلام البارد الدائم وغير المكلف على المستوى العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يعد بالفعل أقل تكلفة من الانتفاضة. كما أن بعض المحللين الإسرائيليين يرون بناء مجموعة من الأسوار الأمنية حول المدينة القديمة أو منطقة "القدس الكبرى "للفصل بين اليهود والفلسطينيين وهو مفهوم يمكن من خلاله دعم الأوضاع الأمنية على الأرض، لكنه سيعيق عملية تنمية علاقات اجتماعية مستقرة ويمكن أيضا أن يهدد الأمن بشكل آخر. كما أن هناك عدداً من المتشددين اليهود عادوا مرة أخرى للحديث عن ترحيل جماعي واسع للفلسطينيين من مناطق "القدس الكبرى "وشرق القدس وبيت لحم ونابلس، لكن من غير الواضح إذا ما كان الجيش الإسرائيلي قد حول هذه المفاهيم النظرية إلى واقع خطط عملياتية أم لا؟.

أما الخطط التي يمكن رؤيتها على الأرض الآن والتي كان قد تم بالفعل وضعها خلال فترة حكم رئيس الوزراء السابق إيهود باراك فتدعو إلى انفصال معتدل للفلسطينيين بوضعهم في مناطق احتواء واسعة. وقد قال بعض محللي جيش الدفاع الإسرائيلي فيما بينهم أن إسرائيل قد تضطر إلى الاستغناء عن بعض المستوطنات التي تقع في دائرة الأحداث.

وكما سبقت الإشارة، فإن طرق الأمن والدفاع قد تكون مشكلة خاصة إذا ما استطاع الفلسطينيون تطوير وسائل معقدة للمقاومة. إن محاولة الاحتفاظ بقوة لتأمين الجيوب الصغيرة بالقرب من الأردن ستستنزف الكثير من المال والموارد البشرية، فهذه المناطق تستدعي وجوداً قويا ومستمرا لجيش الدفاع الإسرائيلي ونقاط تفتيش عملاقة أو إعادة توزيع عدد هائل من الفلسطينيين بالقوة.

لكن يمكن أيضا لإسرائيل أن تتعامل مع الوضع الحالي من خلال ترحيل واسع النطاق للفلسطينيين وإعادة بناء المستوطنات في أماكن أخرى، وتقوية نقاط وجود جيش الدفاع للعمل على الفصل الشامل وبناء أسوار إليكترونية، وأسوار عادية، ومنطقة ألغام وأنظمة مراقبة وتتبع تعمل ليل نهار لمراقبة حدود المناطق المجاورة سواء القرى أو المستعمرات. وهذا يعني إلغاء المناطق المجاورة بالقوة من أجل تحسين مجال الرؤية وخلق منطقة عازلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويمكن أيضا أن يتم تعديل القوانين الاقتصادية والإجراءات التي تساعد على منع استخدام العمالة الفلسطينية والعمل على جعل التنمية الاقتصادية للفلسطينيين صعبة أو مستحيلة.

إن المشكلة مع مثل هذا التوجه المعتدل للفصل بين اليهود والفلسطينيين تتمثل فى أنها ستخلق كأمر واقع نوعا من معسكرات العزل "Concentration Camps" دون أي أفق اقتصادي مستقبلي. ولقد برهنت الأحداث على خاصية الحرب اللامتماثلة خاصة إذا لم تتدخل الدول العربية في الصراع بشكل مباشر. فإسرائيل تملك ميزة كبيرة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية ولها القدرة على هزيمة الفلسطينيين باستخدام القوة المباشرة على الرغم من أن مثل هذه النوعية من القتال قد تستغرق عدة أسابيع أو اشهر من العمل العسكري المكثف وقد تتحمل قوات جيش الدفاع العديد من الخسائر البشرية وتخسر أيضا الحرب السياسية من أجل تحقيق ذلك.

وقد قامت قوات جيش الدفاع بالعديد من التدريبات على إعادة احتلال بعض مناطق السلطة الفلسطينية. وبدا من الواضح من خلال هذه التدريبات أن إسرائيل ستكون الطرف المنتصر عسكريا في أي معركة لإحكام قبضتها على أية مدينة أو قرية فلسطينية. لكن، الوضع السياسي لإسرائيل سيضار كثيرا، كما أن الخسائر ستكون كبيرة إذا ما اضطر جيش الدفاع للقتال ضد فلسطينيين مسلحين في المناطق التي تم بناؤها. وبالتالي، فإن النتيجة النهائية ستكون العمل من أجل الاحتفاظ بقوة احتلال قوية في بحر من العداء الفلسطيني. وحتى إذا ما نجحت هذه الخطة لبعض الوقت، فقد تكون النتيجة انفجار الفلسطينيين بالشكل الذي لا تستطيع فيه إسرائيل إلا العمل العسكري واسع النطاق من أجل إعادة احتلال كل المدن الفلسطينية والتعامل بمنتهى القوة مع "العنف الفلسطيني".

إن إعادة احتلال المدن الفلسطينية قد يكون أكثر تكلفة من عملية الاحتواء وقد تؤدي إلى إجراءات أمنية إسرائيلية غير مسبوقة من أجل إرغام الفلسطينيين على الخروج من المناطق الأمنية الإسرائيلية أو قطاع غزة أو الضفة الغربية. والكثير من هذه الخطوات سيعود إلى طبيعة الحكومة الإسرائيلية الموجودة في الحكم. إن انهيار عملية السلام في وجود حكومة إسرائيلية متشددة قد يعني أيضا تنفيذ عملية الانفصال، لكن الأهم من ذلك هو البدء في عملية التطهير العرقي ضد الفلسطينيين.

قضية العدد

الحـــــوار الإيـراني الأمـــــريـكي

من أكثر القضايا التى أصبحت مثيرة للجدل فى إيران قضية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ليس بسبب التهديدات الأمريكية لإيران، أو بسبب حاجة إيران الملحة لهذه العلاقات، أو لضرورة التعاون بين البلدين لتحقيق مصالح مشتركة فحسب، بل لأن المسألة تدخل فى عمق الأيديولوجية التى يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية، والأسس الشيعية التى تحكم استراتيجية السياسة الإيرانية، لذلك فإن هذا الجدل يبدو موسميا مع المناسبات الدينية والمذهبية والسياسية أكثر مما يبدو تحت تأثير الضغوط السياسية أو المتغيرات الدولية أو التحولات الإقليمية.

وعودة قضية العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى بؤرة الاهتمام هذه المرة إنما يرجع إلى الاحتفال بذكرى وفاة الإمام الخمينى زعيم الثورة الإسلامية ومؤسس نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، ومن ثم فإن الجدل حول هذه القضية لا يقوم هذه الأيام بين المحافظين والإصلاحيين كالمعتاد، وإنما بين المتشددين الأصوليين من أركان النظام وبين المتشددين من أنصار المصلحة فى كلا المعسكرين المحافظ والإصلاحي، ربما يبدو معظم الإصلاحيين من الفريق الثانى ويبدو معظم المحافظين من الفريق الأول، ولكن هذا المنظر العام لا يعبر عن حقيقة الأمر، بل عن المساندة الحزبية لكل فريق، منعا لتفوق حزب على حزب فى أن يبدو صاحب الكلمة فى هذا الأمر، فالأصوليون من المحافظين والإصلاحيين يتمسكون بقيم الثورة ومبانيها الفقهية ولو على حساب مصلحة قريبة، لأن ذلك يحقق الهدف الأسمى من قيام الجمهورية الإسلامية وبقاء المركزية الشيعية وحفظ قيمة دماء شهداء الثورة، مستندين فى ذلك إلى موقف الزعيم المؤسس الخمينى والزعيم الحالى خامنئى فى رفضهما الأصولى الكامل لعودة العلاقات مع الولايات المتحدة بوضع مصالح البلدين فى مواجهة لا تقبل المصالحة، باعتبار أن ما يحقق المصالح الأمريكية فى إيران والمنطقة يدمر الكيان القومى والمذهبى لإيران استنادا إلى تجارب تاريخية وفتاوى فقهية، ويتزعم هذا الفريق علماء الحوزة العلمية الدينية، ويناصرهم فى هذا عدد من أقطاب المحافظين فى السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، ويؤكد سيد مصطفى مير سليم عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام أن الولايات المتحدة تخوض حربا باردة ضد إيران منذ نجاح ثورتها الإسلامية سواء من خلال استخدام أدوات الحرب النفسية أو أدوات الحرب الاقتصادية، وأنها لم تغلق

طوال هذه الحرب باب الاتصالات مع إيران من خلال إيجاد ودعم عناصر وجماعات تساهم فى استمرار فتح باب الحوار والمباحثات، واستشهد فى ذلك بمباحثات مكفرلين ولقاءات السفراء الإيرانيين مع مسئولين أمريكيين فى مناسبات مختلفة أو بحضور طرف ثالث خاصة مثل حل قضية الرهائن وفك تجميد الأموال الإيرانية فى أمريكا ومسألة أفغانستان ثم مسألة العراق، ويخلص من ذلك بأن الولايات المتحدة تفتقد إطارا محددا فى مواجهتها لإيران، ومن ثم فإنه يعتقد أن كل الخيارات مفتوحة فى هذه المواجهة مما يتطلب يقظة دائمة سواء فى المجال العسكرى أو فى إطار الحرب الباردة، ووضع مشروع لإطار مواجهة ومشروع لإطار وقائى يمنع استغلال الولايات المتحدة لأى وضع داخلي.(صحيفة شما فى ٢٠٠٢/٤/٢٤).

أما أنصار المصلحة فيرون أن الفقه السياسى به مساحة تكفى التحرك لتحقيق مصلحة قومية أو مذهبية فى إطار ظروف اضطرارية، ولو كان ذلك على حساب ثوابت قومية أو مذهبية، ويتزعم هؤلاء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام مع عدد من علماء الدين المجددين والمناهضين للأصوليين فى الحوزة والنظام، ويؤيدهم شباب الحوزة العلمية ومتشددو الإصلاحيين وعدد من الشخصيات الإسلامية من النخبة، يقول رفسنجاني: إن النظرية التى تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية خطر علينا ينبغى الابتعاد عنه، بمعنى قطع العلاقات والاتصالات، نظرية سياسية وإدارية وليست نظرية شرعية، بمعنى أنه إذا صارت العلاقات مع أمريكا معضلة فى السياسة الخارجية فيمكن اللجوء للاستفتاء الشعبى كوسيلة لحلها.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٤/١٣) ويقول: إذا أعادت إلينا أمريكا حقوقنا ومطالبنا فإن كثيرا من القضايا العالقة بيننا سوف تحل.(اطلاعات فى ٢٠٠٣/٦/٦) ويقول: هناك قضايا كثيرة مع أمريكا تقبل الحل إن لم تواجهها بالغرور والتكبر على إيران، وإن لم أعطت إيران حقوقها.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٦/٧).

ولا شك فى أن اشتداد الجدل بين الفريقين يؤثر تأثيرا واضحا على مسلك الحكومة وتصريحات المسئولين، وفى هذا الإطار تبدى النخبة السياسية فى إيران انزعاجها من الجدل الدائر بين الجماعات السياسية والذى يؤثر على السياسة الخارجية لإيران سلبيا، يقول طه هاشمي: إن ازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية أو إظهارها بهذا الشكل على أقل تقدير هو أفضل عامل يمكن لأمريكا عن طريقه أن تضغط على إيران وتحقق أهدافها تجاهها.(صحيفة آفتاب فى ٢٠٠٣/٤/٢٦).

ونظرا لأن القضية لم تحسم بشكل نهائى فإن هذه التصريحات وهذا السلوك يقع بين الضد والنقيض مما يزيد الغموض فى الموقف الإيرانى تجاه هذه المسألة، يقول طه هاشمى رئيس تحرير صحيفة انتخاب: إن مواقف الأحزاب والجماعات السياسية طوال الحرب الأخيرة قد صدرت عن زاوية نظرتها تجاه الولايات المتحدة، وهذه المسألة أيضا كانت حائرة فى تجاذب الأحزاب السياسية، فلقد كان اليساريون فى عهد حكومة مير حسين موسوى هم من يرفع علم المواجهة مع أمريكا فى حين أن بعض اليمينيين كانوا يعطون الضوء الأخضر للمباحثات الرسمية وشبه الرسمية مع أمريكا وحلفائها فى وقت لم يكن فيه جرأة للحديث عن العلاقات مع أمريكا، ومع سكوت حكومة رفسنجانى عن إبداء موقف واضح ظل اليساريون يعارضون، أما فى عهد خاتمى فقد رفع اليمينيون علم المعارضة للعلاقات مع أمريكا فى حين يدعو اليساريون إليها مع بعض الاستثناءات فى كل معسكر، وعلى هذا فإن هذه المعضلة قديمة وسنظل عاجزين عن تأييد أى موقف ما لم يرتفع النقاش إلى مستوى المصالح الوطنية أو نخرج من الحرب بين الأحزاب.(صحيفة آفتاب فى ٢٠٠٣/٤/٢٦) ومن ثم فإن القيادة الإيرانية تعمل فى نفس الوقت على توحيد الجبهة الداخلية، وحصر الخلاف بين الأحزاب والجماعات السياسية إلى أضيق نطاق خاصة فى مجال إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، من خلال تدخل علماء الدين لدى هذه الجماعات ودعوتهم لدعم النظام، يقول آية الله إمامى كاشانى فى خطبة الجمعة: كفوا عن الخلاف، ولا تضربوا وحدة البلاد، هل ولاية الفقيه غير استقامة حياة الناس وعمارة الدنيا والآخرة؟ فلماذا تهزوا هذا الصرح؟(همشهرى فى ٢٠٠٣/٥/١٧) ويقول آية الله جوادى آملي: فإن الدعوة للمباحثات مع أمريكا، أو إلى فصل الدين عن السياسة، أو إقرار وكالة الفقيه بدلا من ولاية الفقيه، أو الاستقالة الجماعية والخروج من الحكم والسياسة، كلها عوامل فتنة تضر النظام ولا تفيد أصحابها فى الدنيا والآخرة،اجعلوا خدمة الناس منهجا للعمل الدنيوى والأخروي.(اطلاعات فى ٢٠٠٣/٥/١٧).

وقد حاول الزعيم خامنئى أن يضع النقاط فوق الحروف عندما أعلن صراحة أنه لا مباحثات مباشرة مع أمريكا ولا عودة للعلاقات معها، محذرا من الترويج

للاستسلام للولايات المتحدة وسياساتها، ومؤكدا أن التحدى الأمريكى النظرى لإيران يهدف إلى خلق مجال لتحقيق أهدافها، ويشرح ذلك بقوله: إن أمريكا تسعى منذ عشر سنوات إلى محاربة إيران نظريا وعقائديا وأخلاقيا بالتوازى مع المواجهة العملية، مستهدفة قطع العلاقة بين النظام والجماهير من خلال إيجاد التردد والشبهة فى أذهان الناس حول الأصول الاعتقادية والقيم الأخلاقية والثورية، مما يؤدى إلى إضعاف العلاقة بين الشعب والنظام، فضلا عن تهيئة الرأى العام العالمى لإجراءاتها العسكرية أو شبه العسكرية، إن تجربة العراق تعطى صورة لأسلوب الولايات المتحدة الذى يتلخص فى نقطتين: الأولى تتمثل فى فصل الشعب عن النظام، والثانية فى إيجاد مجموعة تتأثر بالخوف وتقبل الاستسلام، وهى تعلم أن هذا الأسلوب لا يجدى مع إيران لأن الناس مع استيائهم من بعض الأمور يثقون فى مسئولى النظام، وأن الشباب المتحمس مستعد للدفاع عن النظام الإسلامي، لذلك فإن طريق العلاج الوحيد لمواجهة تطلعات أمريكا وأكاذيبها هو دعم البناء الداخلى للبلاد والنظام، فليس لأحد حق تسليم الوطن للعدو ولأن تسليم الوطن ليس فرصة لا تهدر، إن الشعارات المطروحة مثل محاربة الفساد، طلب العدالة، الفكر الحر، النهج العلمى والإنتاج العلمي، الأسلوب الهادئ المتعقل، محاربة البطالة، دعم العملة الوطنية، تعميق دعم النظام، هى شعارات موضع ترحيب من القيادة، وتساعد على تقوية بنية النظام.(كيهان فى ٢٠٠٣/٥/١٣) ثم يعود خامنئى ليوضح أن أمريكا فى مواجهتها مع إيران تلجأ إلى أربع وسائل، هى: إيجاد الرعب بين مسئولى النظام، إحداث الاضطراب فى النظام، منع تقدم البلاد، إحداث توتر فى المجتمع وخاصة الجامعات.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٦/٩) وفى إطار تلك الجهود قدم حزب المؤتلفة الإسلامى المحافظ مبادرة إلى جبهة المشاركة الإصلاحية للتفاهم والتنسيق بينهما من أجل حل المشاكل، وطالب مسئوليها بعدم الاستقالة، والكف عن التلميح فى الأحاديث بتدخل الأجانب فى الشئون الداخلية لإيران.(رسالت فى ٢٠٠٣/٦/١٨).

ومع اندلاع المظاهرات الطلابية فى الجامعات الإيرانية والتى باركتها الولايات المتحدة باعتبارها تعبيرا شعبيا عن رغبة الجماهير فى الحرية والتقدم، اضطر الزعيم خامنئى الذى يقوم بجولة فى المناطق الوسطى لإيران إلى أن يبدو أكثر تشددا ضد الولايات المتحدة، فقد أكد فى خطابه للمواطنين الذين احتشدوا للقائه أن إيران لن تسمح لقلة مأجورة بأن تلوث مناخ المجتمع والجامعات بالفوضى وعدم الأمن، ومؤكدا أن إيران تفخر بحصولها على تكنولوجيا معقدة ومتطورة جدا فى مجال الذرة إلا أنها لا تسعى فى ذات الوقت لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٦/١٣).

من الواضح أن توقف اللقاءات الإيرانية الأمريكية بحضور طرف ثالث قد أثار نوعا من القلق لدى المسئولين الإيرانيين باعتبار أنه مؤشر على أن الولايات المتحدة قد باتت تضمر شيئا جديدا تجاه إيران، وقد أكدت الصحف الإيرانية على أن توقف المباحثات بين طهران وواشنطن فى جنيف يعتبر بداية مواجهة جديدة وحملة إعلامية جديدة أكثر عدائية وتشمل اتهامات جديدة.(الصحف الإيرانية فى ٢٠٠٣/٥/٣٠) وقد عبر كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى عن هذا القلق فى مؤتمر صحفى مع نظيره الفرنسى عندما قال: إن على الولايات المتحدة أن تتجه إلى التعاون بدلا من كيل الاتهام.(صحيفة اطلاعات فى ٢٠٠٣/٤/٢٦) لكن الموقف الأمريكى لم يفت فى عضد الإيرانيين بدليل أنهم بدأوا حوارا من نوع جديد مع الأمريكيين، فقد حذر رفسنجانى من تمادى الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه، يقول رفسنجاني: إن تحليلات أمريكا الخاطئة بالنسبة لإيران هى التى تؤدى إلى فشل مشروعاتها تجاهنا، فلتطمئن إلى أن أية مؤامرة تدبرها ضد إيران ستفشل بعون الله وبركة آل البيت وعزيمة الشعب وروح الثورة، إذا لم تتعظ من الماضي، أمريكا لا تريد مواجهة عنيفة مع إيران لذلك فهى تعتمد على خداع الشباب والضغط على الضعفاء، لكنها تخطئ لأن الرأى العام الوطنى بشبابه يؤيد النظام والزعيم والثورة.(همشهرى فى٢٠٠٣/٥/٣١).

وقد كشفت تصريحات للمسئولين الإيرانيين عن نوع جديد للحوار مثل ما جاء على لسان وزير الخارجية كمال خرازى عندما سأله الصحفيون عن سر تحفظ بلاده على التوقيع على المنشور المكمل لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقال: إن إيران من أوائل الدول التى وقعت على ميثاق منع انتشار الأسلحة النووية، كما أنها تستخدم الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، وتسمح لمفتشى هيئة الطاقة النووية العالمية بزيارة مفاعلاتها النووية، فضلا عن أنها تعلن أن من حق أى دولة الدخول فى المناقصات التى تطرحها إيران لبناء المفاعلات.(صحيفة همشهرى فى ٢٠٠٣/٥/٣١) وبذلك يكون خرازى قد أعلن عن استعداد بلاده لتقبل

مشاركة الولايات المتحدة في بناء البرنامج النووي الإيراني بما يسمح لها متابعة هذا البرنامج والتأكد من خط سيره في اتجاه التطوير السلمي، وهو موقف إيجابي عبر عنه حميد رضا آصفي المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيراني صراحة بقوله: لو أن أمريكا قلقة من البرنامج النووي الإيراني فلتشارك في استكمال المفاعلات النووية.(انتخاب في ٢٠٠٣/٦/٣) كما أكده محمد جواد ظريف مندوب إيران الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة عندما أعلن أن التوتر سوف يقل بين إيران وأمريكا.(اطلاعات في ٢٠٠٣/٥/٣) ويؤكد هذا الموقف أيضا حسن روحاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي في لقائه مع رئيس لجنة السياسة الخارجية في البرلمان الهولندي عندما قال: إن إيران لم تكن تسعى لتوتير العلاقات مع الولايات المتحدة، بل كانت راغبة في تقليص هذا التوتر الموجود، فإذا كان لدى الولايات المتحدة حسن النية فإن أوضاعا أفضل يمكن أن تظهر في أفق مستقبل العلاقات بين البلدين.(صحيفة همبستي في ٢٠٠٣/٥/٢٥).

يبدو من هذا الموقف تحول كبير في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، ليس فقط في إطار التجاوب مع المطالب الأمريكية فيما يتعلق بالقوة النووية الإيرانية، ومعالجة الضغوط الأمريكية على روسيا الاتحادية لوقف مشروعاتها النووية في إيران، ودعم دعوة روسيا للولايات المتحدة بمشاركتها في البرنامج النووي الإيراني، بل يتجاوزه إلى مشكلة الإرهاب وموقف إيران من تنظيم القاعدة، يقول علي يونسي وزير المعلومات: إن أعضاء تنظيم القاعدة يدخلون مع المهربين، وعندما نكتشفهم فإننا نعتقلهم ولا نتعاون معهم.(همشهري في ٢٠٠٣/٥/٣٠) ويقول حميد رضا آصفي: كل من دخل إيران من أعضاء القاعدة قد ووجه بحسم منذ بداية تشكيل هذا التنظيم، فإما طرد أو اعتقل وسلم إلى بلده أو حقق معه، وما يزال عدد منهم تحت التحقيق، ونحن في هذا نمارس صلاحياتنا وسيادتنا.(همشهري في ٢٠٠٣/٥/٣٠) وقد أصدر ١٥٤ نائبا إصلاحيا في مجلس الشورى الإسلامي بيانا في ذكرى الثاني من خرداد أكدوا فيه على أن الإصلاحات السياسية وثقة المجتمع الدولي هما السبيل للدفاع عن النظام.(همشهري في ٢٠٠٣/٥/٨).

هذا التحول في أسلوب الخطاب يمثل نقلة في نوعية الحوار الإيراني مع الولايات المتحدة، ورغم أن الأمريكيين قد فهموا هذه الإشارة إلا أن رفضهم غير المتوقع للمساهمة في المشروعات الإيرانية يعني إما أنهم فوجئوا بالموقف الإيراني الذي أسفر عن رد الفعل السريع بالرفض، وإما أنهم يشكون في حقيقة هذا التوجه الإيراني وأهدافه، ويحق للولايات المتحدة أن ترفض العرض الإيراني مبدئيا لحين دراسته دراسة مستفيضة، وذلك لأنها تعرف أن ما يجري على الساحة السياسية في إيران يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية في إيران مازالت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلا عن أن الطرف الرافض لهذه العلاقات هو الطرف الأقوى حاليا على الساحة وعلى مائدة اتخاذ القرار في إيران، فمازال زعيم الثورة الإسلامية على تشدده من أمريكا يظاهره في ذلك العلماء الكبار في الحوزات العلمية الدينية، ومعظم تكتل المحافظين اليمينيين بما له من ثقل في المجالس الكبرى والمجالس الإسلامية المحلية في المدن والقرى، فضلا عن جيش الجمهورية وجيش حراس الثورة الإسلامية والباسيج واللجان الثورية، والسلطة القضائية، والعديد من الأجهزة الثورية، والتجمعات الثورية في الأوساط المحافظة وأوساط العمال والجامعات، وبعض من النخبة الإصلاحية، إزاء هذا ليس على الولايات المتحدة أن تخاطر فتتسرع بقبول العرض الإيراني قبل التأكد من صدوره عن الأجهزة أو الشخصيات ذات الثقل السياسي، أو موافقة الزعيم أو عدم معارضته على الأقل، أو حتى تتلقى إشارات ممن تثق في قربهم منها داخل إيران.

والجدير بالطرح هنا هو: هل إيران جادة بالفعل في إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجها النووي؟ أم أن الموافقة محض مناورة لفك الضغوط التي بدأت تثقل كاهل القيادة الإيرانية والتي تمثلت في تهديدات شديدة اللهجة! ربما تكمن الإجابة الأقرب للصحة في تبين طبيعة النظام واستراتيجيته ومسيرته الإصلاحية أو التعديلية لتحقيق أهداف غائية، حيث يسمح الفقه السياسي في إيران للنظام بمساحة لتحقيق هذه الخطوة، كما تسمح التقية السياسية بذات المساحة، ولعل هذا الاقتراح كان بمثابة بالونة اختبار لتبين الأرضية التي يقف عليها النظام الإيراني سواء في الداخل أو في مواجهة السياسة الأمريكية الضاغطة بهدف تثبيت الموقف الإيراني أو تطويره، وإذا كان الموقف الأمريكي لم يتعجل الرد فقد كان الموقف الداخلي أسرع في رد فعله، حيث أشار آية الله مصباح يزدي في كلمته التي سبقت خطبة الجمعة في المسجد الجامع بالعاصمة طهران في ٢٠٠٣/٦/٦ إلى أنه تلقى معلومات من مدير وكالة أنباء تركمنستان تؤكد حصول

مسئولين إيرانيين على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية كرشاوى للتفاهم معها، وأن عناصر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بصدد محاولة شراء مسئولين إيرانيين آخرين، وأضاف آية الله مصباح يزدى أن هناك أشخاصا يبدون الإيمان بالنظام وقيم الثورة لكنهم يقومون فى نفس الوقت بدور واضح فى إقرار علاقات مع الأعداء، أو يتصلون سرا بهم ويقيمون علاقات سرية معهم، كما ساعدوا على دخول جواسيس إلى البلاد لشراء عدد من المسئولين.(رسالت فى ٢٠٠٣/٦/٧) وقد أحدث هذا التصريح دويا هائلا على الساحة السياسية فى إيران لأنه يعنى أن الولايات المتحدة قد تمكنت من اختراق النظام ونجحت فى عملية البدء فى تغييره أو تحويل مساره على الأقل، وقد سارع حميد رضا آصفى المتحدث باسم الخارجية إلى نفى الأمر ووصفه بأنه كذب محض، كذلك سارع محمد على أبطحى مساعد رئيس الجمهورية إلى دفع الشبهة عن الحكومة مطالبا آية الله مصباح يزدى بضرورة إثبات دخول أموال أمريكية إلى إيران ووصولها ليد المسئولين، مؤكدا أن هذا النوع من الاتهامات يدمر أسس النظام وصروحه، كما طالب الأجهزة المعنية بالتحقق من صحة هذا الكلام وبالبحث عن الخائنين الذين حصلوا على النقود فى حال إثباته، وهو مع تأكده من عدم صحته يطالب بألا يستغل منبر الجمعة المقدس فى تشويش أذهان الرأى العام، وطالب مير طاهر موسوى نائب رئيس لجنة الأمن القومى والشئون الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى بتعقب مثيرى الشائعات المخربة والمضعفة لقوة النظام، وقد طالب كيانوش راد نائب الأهواز المدعى العام الإيرانى بتقصى الحقائق والتحقق من صحة كلام آية الله مصباح يزدي، مؤكدا أن منبر الجمعة ليس مكانا لمثل هذا الكلام.(صحيفة همشهرى فى ٢٠٠٣/٦/٧).

ربما تبدو تصريحات آية الله مصباح يزدى حلقة فى سلسلة محاولات التيار المعارض لعودة العلاقات مع الولايات المتحدة وقطع الطريق على أنصار هذه العلاقات، لكن أن تتم من خلال أحد كبار علماء الدين فى الحوزة العلمية الدينية بقم، وتفجيرها على منبر الجمعة فى العاصمة طهران ليس أمرا عاديا، ويثير الكثير من علامات الاستفهام حول جدية الموضوع، وهل تمكنت الولايات المتحدة بالفعل من اختراق النظام الحاكم فى إيران! خاصة وأن موضوع تلقى رشاوى والقيام باتصالات مع الأمريكيين قد سبق الإشارة إليه عند مناقشة مجلس الشورى الإسلامى لمشروع (O.L.L) الذى تقدمت به إحدى الشركات الأمريكية للمساهمة فى نقل تكنولوجيا البتروكيماويات لإيران، حيث اتهم الدكتور عبد الرحيم بهاروند نائب خرم آباد بعض الأعضاء الإصلاحيين المتطرفين بلقاء السناتور الأمريكى جوزيف بايدن فى قبرص والترتيب معه على نفوذ أمريكا إلى الاقتصاد الإيراني، مؤكدا إدانة الشعب لهم بالعمالة والخيانة وبيع الوطن، وقد أيد النائب المحافظ كافة النواب المحافظين، كذلك هاجمت الصحف المحافظة وعلى رأسها صحيفة اطلاعات هذا المشروع ووصفته بأنه يدار بواسطة أمريكيين ويغطى نشاط الطابور الخامس وطالبت بوقفه.(اطلاعات فى ٢٠٠٣/٦/٣) وأثاروا ضجة مما اضطر الإصلاحيين إلى سحب المشروع. وقد أصدر مكتب آية الله مصباح يزدى بيانا برر فيه تصريحات آية الله من خلال عدد من المعلومات التى توافرت له مثل تخصيص الكونجرس الأمريكى مبلغ ٢٠ مليون دولار لقلب نظام الحكم فى إيران، وتخصيص ٥٦ مليون دولار لمساعدة دعاة الاستفتاء فى إيران، وتأكيد جورج اويت مساعد رئيس وكالة المخابرات المركزية على أن عملاء الوكالة فى إيران نشطون جدا، وتصريحات المسئولين الأمريكيين بضرورة مساعدة المعتدلين الإيرانيين المتوافقين مع السياسات الأمريكية وإيجاد معاونين جدد لهم، وحصول أشخاص إيرانيين مثل سيامك ورزند وعباس عبدى على ٣٥ مليون دولار من أمريكا للقيام بإصلاحات سياسية فى إيران، والقبض على أكثر من خمسين جاسوسا منهم حكوميين إيرانيين، ومعلومات الزعيم حول جماعة الاستسلام والإرعاب، مما يجعل الحديث عن الاختراق الأمريكى للجهاز الحكومى واجب العلماء وليس تشويشا للرأى العام لأن وقت إخفاء الحقائق عن الناس قد انتهى ولابد للمعارضين أن يفكروا بطريقة أخرى إن كانوا يريدون الاستمرار فى حياتهم السياسية.(صحيفة ايران فى ٢٠٠٣/٦/١١).

ما الذى يمكن أن يحدث كرد فعل لهذا الأمر؟ وهل يمثل إلحاح رفسنجانى وأنصاره على الحوار مع أمريكا سببا فى اندلاع مظاهرات طلاب الجامعات والشباب، وهل يمثل الحوار الإيرانى الأمريكى ثقلا على النظام بحيث يدفع كبار علماء الدين فى حوزة قم إلى التدخل لمساندة النظام بصورة أو بأخرى؟ أم أن يؤدى الحوار الإيرانى الأمريكى إلى سعى النظام الحاكم فى إيران إلى تعديل استراتيجيته وسياساته وتغيير مواقع رجاله وإفساح المجال للجيل الثالث للثورة للإشتراك فى قيادة هذه المرحلة؟

كان شهر خرداد (مايو - يونيو) من الشهور الحافلة بالأحداث والمناسبات، وقد تجاوبت افتتاحيات الصحف الصادرة باللغة الفارسية هذا الشهر (خرداد) مع المناسبات السياسية فيه، وأهمها مناسبتى الثانى من خرداد وذكرى وفاة الإمام الخميني، ففى المناسبة الأولى استغلت الافتتاحيات حلول مناسبة الثانى من خرداد ذكرى تأسيس تكتل جبهة الثانى من خرداد فى تقييم عمل الجبهة بشكل خاص والإصلاحيين بشكل عام، وقد اختلفت الصحف فى هذا التقييم تبعا لانتماءاتها الحزبية وتوجهاتها السياسية بين اليمين واليسار وبين الإصلاحيين والمحافظين، فقد دافعت صحيفة همشهرى (الإصلاحية) فى افتتاحية عددها الصادر يوم الثانى من خرداد(٢٠٠٢/٥/٢٣) عن تكتل الثانى من خرداد، مؤكدة أنه بينما يدعى البعض أن هذا التكتل قد وصل نهاية عمره مع هزيمته فى انتخابات المجالس المحلية الإسلامية، إلا أن المواطن العادى يدرك أنه قد تخطى الكثير من العقبات وواجه كثيرا من التحديات، ودفع ثمنا باهظا لحركته الإصلاحية، وما زال هذا الثمن يرتفع مع تصور الآخرين أن أحدا لا يستطيع أن يسمح لنفسه أن يأمل فى تحقيق الإصلاح، ويبدو أن الناس ومعهم خاتمى قد اختاروا السكوت أحيانا واللامبالاة أحيانا أخرى فى مواجهة مصير الإصلاح.

بينما قامت صحيفة انتخاب (كوادر البناء) فى افتتاحياتها بتحليل بيان السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية بمناسبة الثانى من خرداد على مدى عدة أيام متتالية، ففى ٥/٢٤ أوضحت منطلقات البيان الذى تبدو منه اهتمامات الرئيس خاتمى مؤكدة على عنصرين هما دعم النظام واستمرار الحماسة الوطنية، أما فى ٥/٢٥ فأكدت الافتتاحية على الهوية الدينية الواضحة للرئيس خاتمى والمنعكسة فى بيانه بشكل واضح، وفى ٥/٢٦ تناولت الافتتاحية السياسة الخارجية فى بيان الرئيس وإنجازاتها الواضحة وما ترتب عليها من إنهاء التوتر بين إيران ودول المنطقة، كما أشارت إلى شروط خاتمى حول إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة فى الاعتذار للشعب الإيرانى وإصلاح سلوكها تجاه إيران مؤكدة أن هذه الشروط فى إطار السياسة العامة للنظام، أما فى افتتاحيتها بتاريخ ٥/٢٧ فقد وصفت مستشارى خاتمى بأنهم ليسوا مستشارين حقيقيين لأنهم لا يقومون بالنقد المخلص والصحيح للمواقف الإصلاحية الإصلاحية مشيدة بقول خاتمى أن هناك فرقا بين الأمانى والواقع، كما دعت الصحيفة فى افتتاحية ٥/٢٨ الأحزاب السياسية لإصلاح فكرها وأسلوبها من خلال بيان الرئيس خاتمى وتصريحات الزعيم خامنئي.

أما صحيفة إيران الإصلاحية فى افتتاحية عددها الصادر فى ٥/٣١ فقد ركزت على إيجابيات بيان الرئيس خاتمي، مؤكدة أنه بالرغم من أن ناقدى البيان يرون أن صوت الثانى من خرداد لم يوصل ولم يعط صورة شفافة عنه وأن أدبياته لم تكن موافقة للسان خاتمى ولا مضامينه ولم يعرض شيئا جديدا من مفاهيم الإصلاحيين، إلا أن ماجاء فيه كان كافيا لأنه بيان وليس مانيفست الجبهة.

أما صحيفة كيهان فى افتتاحية عددها الصادر فى ٥/٢٤ فقد أكدت فى تحليلها لبيان خاتمى أن الثانى من خرداد بدأ من الثالث من خرداد بمعنى أن موقف الرئيس لم يتغير وأنه لن ينسحب من الحياة السياسية ولن يستقيل، وإن كان قد كسر صمته ببيان فإنه لم يقل فيه شيئا جديدا، أما فى افتتاحية عددها بتارخ ٥/٢٦ فقد هاجمت الإصلاحيين مؤكدة أن كثيرا منهم لا يأبهون بالمشاكل الاقتصادية ويجرون وراء الجدل السياسي، وانتقدت محمد رضا خاتمى نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى على تعلله بأن رأى الناس والمطالبة بالإصلاح السياسى وقلة الإمكانات وكثرة المعوقات هى أهم أسباب المشاكل الاقتصادية، وقد ردت صحيفة همشهرى الإصلاحية فى افتتاحية عددها بتاريخ ٦/٢ على انتقاد كيهان لمحمد رضا خاتمى مؤكدة أنه إهانة لمجلس الشورى الإسلامي، وفى افتتاحية عددها الصادر فى ٥/٢٨ هاجمت كيهان متطرفى جبهة الثانى من خرداد وبيان أعضاء الجبهة، مشيرة إلى أن الذين كانوا بالأمس يرتدون مسوح الثورية ذات الثياب الرثة القذرة قد أصبحوا يرتدون بذلات صناعة أوروبية ويركبون السيارات الفارهة ويسكنون الفلل الفخمة ولا يكفون عن الحرص على تكوين الثروات، وأن حديثهم عن وصول الإصلاح إلى طريق مسدود قد فضحهم عند الناس، مؤكدة على أن سبيلهم الوحيد للبقاء على الساحة هو العمل المخلص والخدمة الصادقة وليس الرياء.

وقد شاركت صحيفة رسالت فى افتتاحية عددها الصادر فى ٥/٢٩ صحيفة كيهان فى هجومها على الإصلاحيين مؤكدة أن خوفهم من الولايات المتحدة الأمريكية يؤدى فى النهاية إلى قبولهم النموذج الأمريكى فى السياسة والحكم، مستشهدة بالتاريخ ومدللة بفشل الإصلاحيين فى انتخابات المجالس الإسلامية المحلية، وطالبت نواب الإصلاحيين فى البرلمان بخدمة الجماهير وحل مشاكلهم بدلا من النزاع السياسى وعدم إخفاء الواقع لأنه مقدمة للفشل.

وفى ذكرى وفاة الإمام الخمينى عددت افتتاحية صحيفة انتخاب الصادرة فى ٥/٢٩ منجزات الثورة الإسلامية، وفى افتتاحية ٦/٣ أكدت على ضرورة التزام اليقظة تأسيا بالإمام، وفى افتتاحية ٦/٧ حددت ما يريده الخمينى من المجالس الوطنية مركزة على مجلس الرقابة على القوانين ومطالبته له بأن يراعى المصالح الوطنية وأن يكون حساسا تجاه الآخرين وأن يتخلى عن الأخذ بظاهر القوانين، فى حين انتقدت صحيفة كيهان فى ٦/١ رغبة الإصلاحيين فى التطوير السياسى دون إعلان التمسك بمبادئ الخميني، بينما استعرضت فى افتتاحية ٦/٣ وصايا الخمينى مؤكدة أنها تصلح للحاضر والمستقبل مطالبة كافة الطوائف والجماعات بألا يغفلوا عنها وأن يحافظوا على منجزات الثورة.

أما فيما يتعلق بالموقف من الولايات المتحدة فقد تناولت افتتاحية كيهان بتاريخ ٥/٣١ بالنقد الاتهامات الأمريكية، ولم تستبعد المواجهة معها وإن كانت قد أكدت على قدرة إيران على النصر، وقد قامت صحيفة انتخاب فى افتتاحية ٥/٣١ بتحليل خطاب الزعيم خامنئى لأعضاء مجلس الشورى الإسلامى حول مواجهة التهديدات الأمريكية مركزة على ضرورة إطاعة الزعيم فى توخى العقل والتدبير والتحلى بالشجاعة والتوكل على الله، فى حين طالبت صحيفة رسالت فى افتتاحية ٦/٣ بالاعتماد على الإسلام والقرآن وأسس الجمهورية الإسلامية من أجل التضامن الوطنى فى مواجهة التهديدات الأمريكية.

وفى ذكرى انتخاب الرئيس خاتمى عددت افتتاحية همشهرى فى ٦/٨ إنجازاته الإصلاحية فى المجال السياسى مركزة على جهوده لإزالة التوتر مع دول العالم والمنطقة وجلب الثقة وتحقيق الشفافية السياسية، أما صحيفة رسالت فقد علقت فى افتتاحية ٦/٢ على رسالة خاتمى إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامى بأنها الحركة الثانية فى الالتزام والتقيد بالدستور للخروج من الموقف الحالى والمحافظة على روح اللوائح بعد تأكيده فى الحركة الأولى على مبادئ الثورة والقيادة الشعبية الدينية، فى حين أشادت صحيفة كيهان فى افتتاحية ٦/٢ بالرسالة وركزت على مطالبته بضرورة التفاهم مع مجلس الرقابة وقوله بأن الجميع مدين للثورة وليس دائنا لها وأن الدستور هو ميثاق الوحدة، كذلك علقت افتتاحية صحيفة إيران فى ٦/٩على رسالة خاتمى بأنها تراعى العقل والأدب ويحكمها منطق الاستدلال والحسم وأن الرئيس يحل المعضلات السياسية بطريقة قانونية وأنه يصرخ فى صمت ولا يصر على الصراع مع أطر النظام، وتابعت الصحيفة فى افتتاحية ٦/١٠ تحليلها لخطاب الرئيس مشيرة إلى حق الرئيس فى الرقابة مؤكدة أن من يحمل عبء تنفيذ الدستور عليه أن يراقب تنفيذه، أما صحيفة انتخاب فقد أكدت فى افتتاحيتها فى ٦/١٠ على وجود خلل فى بحث الإصلاحات وفى المفاهيم والأهداف والتنظير ونقص فى شرح المفاهيم مشيرة إلى ضرورة معالجة هذا الخلل من خلال إصلاحيين حقيقيين يدرسون الواقع والتاريخ ويتعاملون بجدية للتوفيق بين الشعار والعمل.

أما فيما يتعلق بأحداث الشغب فى الجامعات والمدن الجامعية فقد انتقدت صحيفة انتخاب فى افتتاحية ٦/١١ اللجوء إلى العنف للتعبير عن الاعتراض مشيرة إلى أن العنف كان وسيلة أعداء النظام منذ قيام الثورة ومؤكدة أن اللجوء للعنف يمنع تحقيق الوحدة والانسجام فى مواجهة التهديدات الأمريكية التى تترصد النظام وتحاول جره للمواجهة العسكرية، وطالبت الصحيفة بالتعفف عن تشديد الخلاف أو إيجاد مبرر له، فى حين أكدت صحيفة كيهان فى افتتاحية ٦/١٢ أن أحد وسائل الولايات المتحدة لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية هو الاعتماد على طبقة مرفهة من التكنوقراط وهى طبقة تشكلت خلال العشر سنوات الماضية وترتدى ثوب الإصلاحيين وتساعد على الفوضى وتستثمر الغوغائية والصحافة الحزبية والأوساط الشبابية والطلابية لتكون جماعة ضغط على النظام لتحقيق أهدافها وملء جيوبها ومنع تحقيق مصالح الناس والإصلاح الحقيقي، أما صحيفة همشهرى فى افتتاحية ٦/١٢ فقد علقت على مظاهرات الطلاب بأنها قامت اعتراضا على اتجاه خصخصة الجامعات وقد حولها المتطرفون إلى اتجاه معاد للحكومة وأكدت الصحيفة على أن سلوك الشرطة وقوات الأمن قد اتسم بالحكمة واختلف عما حدث فى مظاهرات ١٨ تير ١٣٧٨هـ.ش.(٩/٧/١٩٩٩)، وقد علقت صحيفة رسالت فى افتتاحية ٦/١٢على تصريحات وزير الداخلية حول المظاهرات مطالبة إياه بتطبيق هذه التصريحات وألا تسكت الحكومة على عدم الأمن الاجتماعى والسياسى مشيرة إلى قول الزعيم بأن الولايات المتحدة تريد أن يسود التوتر فى المجتمع الإيرانى وخاصة فى الجامعات.

شئون داخلية

أبعاد المظاهرات الطلابية في إيران

جاءت مظاهرات الطلبة التى اندلعت يوم الثلاثاء العاشر من يونيو واستمرت نحو ستة أيام فى ظرف سياسى شديد الخصوصية لإيران على الصعيدين الداخلى والخارجى، فعلى مستوى الجبهة الداخلية جاءت هذه المظاهرات - التى بدأت بمطالب فئوية تخص عملية خصخصة الجامعات وتطورت لتأخذ طابعًا سياسيًا عامًا - فى وقت يتزايد فيه الجدل حول تقييم وانتقاد عملية الإصلاح ورموزها ، أما على المستوى الخارجى، فقد تزامنت هذه المظاهرات مع الحملة الأمريكية المستعرة ضد إيران التى لا تقتصد فى كيل الاتهامات للنظام الإيرانى بغرض إضعافه وهى حملة تقوم بدور ممهد لخطوة أمريكية أبعد، ربما تكون عسكرية ضد طهران.

عبر متابعة تغطية الصحف الإيرانية لأحداث المظاهرات اتضح جليًا تأثير التدخل الأمريكى فى أسلوب ونمط تداول قضية المظاهرات، إذ ابتعدت سائر التحليلات عن الوقوف لدى تحليل موضوع مظاهرات الطلبة كقضية داخلية لها جذور وآفاق وتتطلب الدراسة والعلاج ، بل جاء تناول هذه القضية على خلفية الأحداث الدولية و«الدور التخريبى» لواشنطن تجاه إيران، الأمر الذى قد نعتبره بمثابة دفن للرؤوس فى الرمال ، إذ بصرف النظر عن أهداف واشنطن وسياساتها مزدوجة المعايير، فإن حركة الطلبة كانت من القوة بحيث تفرض معالجتها بالدراسة والتحليل واعتبارها انعكاساً لحالة من عدم الرضا الشعبى عن مشكلات فعلية سياسية واقتصادية ليس آخرها محدودية إنجاز حركة الإصلاح.

xx تعليقًا على تصريحات الرئيس بوش المؤيدة للمظاهرات ، كتب محمد تقوى فى Iran Daily بتاريخ ١٧ يونيو تحت عنوان «خطوة متسرعة»:

وصف الرئيس بوش أمس الاضطراب الذى شهدته طهران بأنه حركة تجاه الديمقراطية والحرية وعبر عن الدعم الأمريكى لهذه الحركة. وقبل هذا قام البيت الابيض والمتحدث باسم الإدارة الأمريكية بالترحيب بالمظاهرات ومظاهر الشغب. والسؤال هو: ما هى الديمقراطية والحرية التى تنادى بها الولايات المتحدة؟ لقد نفذت الولايات المتحدة انقلاباً سيئ السمعة فى إيران عام ١٩٥٣ وأعادت محمد رضا بهلوى إلى العرش ودعمته حتى عام ١٩٧٨ . ومن المعروف أنه حتى الإطاحة بالملكية فى ١٩٧٩ كان للولايات المتحدة حضور قوى فى صنع القرار الملكى. كيف تستطيع الولايات المتحدة تجاهل هذا السجل الأسود من التدخل فى الشئون الإيرانية ودعم أحد أهم النظم الديكتاتورية فى هذا الجزء من العالم؟ الحقيقة أنه لو تحدث أتباع بوش عن تاريخ الديمقراطية إبان الحكم البلهوى فسوف يسدون خدمة كبيرة للشفافية تجاه الرأى العام الإيرانى والعالمى. وسوف تكون الأمور أفضل حالا لو أن حكام واشنطن وجدوا الشجاعة لبيان أى دولة قامت بتأسيس ودعم وتدريب عناصر الاستخبارات السرية التابعة للشاه

كى تستهدف وتعذب وتقتل الكتاب والمثقفين ورجال الدين والطلبة المعارضين للنظام المدعوم أمريكيًا.

فى ضوء السجل الأمريكى الأسود المتعلق بدعم قوى الديكتاتورية عبر القارات، كيف يمكن لهذه الدولة أن تتحدث عن دعم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان؟ هل من الضرورى أن نتذكر أنه بعد أن أصبح النظام الملكى المدعوم أمريكيًا تاريخًا، قام الأمريكيون بكل ما فى وسعهم للإطاحة بالثورة الإسلامية بدلا من احترام إرادة غالبية الإيرانيين؟

اليوم يشهد مجتمعنا صدام تصورات سياسية مختلفة، وهذا يعكس حقيقة أن المجتمع فى حركة ديناميكية وأنه يرتج ويتحرك إلى الأمام. لقد أصبحت إيران بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ مسرحًا للتنافس السياسى الذى هو قاعدة فى النظم الديمقراطية، ومن ثم فإن الطلبة يناقشون مطالبهم السياسية بأشكال مختلفة .

وقد كانت أحداث الأسبوع الماضى موجهة أساسًا ضد فكرة خصخصة الجامعات التى تحتاج بدورها لتحليل متعمق، لكن بعض النفعيين استغل المتظاهرين سلميًا واستثار العنف.

إن قيام الساسة الأمريكيين والدعاية الأمريكية بتشجيع مظاهر العنف والاحتفاء بها يكشف ضحالة معلوماتهم عن إيران اليوم. كان الإيرانيون دوما حساسين للتدخل الأجنبى فى شئونهم الداخلية وقد قاوموا هذا التدخل بقوة فى فترات مختلفة من تاريخهم. ولا زالت الكيفية التى دعمت بها الولايات المتحدة الشاه وأساليبه السلطوية حية فى الأذهان. يدرك الإيرانيون اليوم أن فريق بوش يريد أن يزيد من هيمنته على الشرق الأوسط وثرواته، وأن ما يسمى بدعم الديمقراطية والحرية والحقوق المدنية هو محض خداع مقيت. من الجلى تماما أن البيت الأبيض مهتم بإحداث حالة من الضبابية وقلقلة استقرار إيران. وهذا ليس بالأمر الخفى على جدول الأعمال الأمريكى الأمر الذى خلق وعيًا أكبر بين الطلبة والناشطين سياسيًا الذين بقوا خلال الأسبوع المنصرم بعيدًا عن العناصر الدموية مثيرة الشغب ».

❖❖ وفى الصحيفة نفسها كتب "على طاهرى "بتاريخ ١٤ يونيو بعنوان "وقت الحذر :

أحد موضوعات الجدل الساخنة فى إيران اليوم هو حملة الدعاية المكثفة التى أطلقتها واشنطن ضد الجمهورية الاسلامية، من الطبيعى فى ظل هذه الظروف أن نعمل على فهم واستكشاف التطورات العالمية بعناية وأن نتبنى استراتيجية موحدة تجاهها.

لقد ركزت واشنطن بعد ١١سبتمبر على ثلاث قضايا رئيسية: الحرب ضد الارهاب، مناهضة الدول التى لديها قدرات تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وحل أزمة الشرق الأوسط.

وقد بلغت الحملة ضد الارهاب ذروتها عندما هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان، أما الجدل حول أسلحة الدمار الشامل فقد برز أكثر وضوحا عندما اتخذ الرئيس جورج دبليو بوش قرار غزو العراق، أما اليوم يتجه اهتمام الولايات المتحدة المزعوم إلى تحسين الأحوال فى الشرق الأوسط غير المستقر. فى هذا الإطار يبدو أن للحرب النفسية الأمريكية ضد طهران أهدافًا قصيرة وأخرى طويلة المدى.

هدف المدى القصير هو إضعاف هذه الدولة -إيران- التى تدعم علنًا الحقوق الفلسطينية الشرعية. يعتقد اللوبى الصهيونى أن جذور الانتفاضة تكمن خارج الحدود الجغرافية للأراضى المحتلة، وتعتبر إسرائيل أن إضعاف الداعمين الخارجيين للانتفاضة يمكن أن يضع نهاية دائمة للنضال الفلسطينى ضد الاحتلال والقهر. ورغم أن هذا التحليل غير صحيح ، إلا إن الصهيونية لديها القوة لنشره، لذلك رأينا فى البداية الضغط الذى يمارس على سوريا، حيث يعتقد صقور البيت الابيض أنهم سيحصلون على ما يريدون بتهديد هذه الدولة العربية ، واليوم جاء دور طهران.

من جانب آخر ، وفى ضوء اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى ستجرى فى نوفمبر ٢٠٠٤، فهناك احتمال بأن تندفع جماعة بوش فى مغامرة عسكرية جديدة فى الشرق الأوسط.

أما الهدف طويل المدى لتكتيكات الضغط ضد إيران فيتمثل فى الإطاحة بالنظام الحاكم. عادة ما يقال أن المؤيدين لإسرائيل فى واشنطن موحدين فى عداوتهم لإيران لكنهم مختلفون فى منهج العداء. وهناك عمومًا ثلاثة تصورات أمريكية بخصوص "التعامل مع "إيران: إما هجوم عسكرى كامل – أو تورط عسكرى محدود – أو إضعاف النظام من الداخل. ويبدو أن الخيار الأخير هو السائد فى المرحلة الراهنة .

يحرص فريق بوش على إعطاء الانطباع بأن النظام الإسلامى غير كفء ، كذلك يعمل المحافظون الجدد فى واشنطن على الطعن فى مصداقية إيران على الساحة الدولية بالطريقة نفسها التى تم بها تشويه طالبان وصدام حسين، بل إنهم يحاولون مأسسة اتهاماتهم ضد إيران لإعداد الرأى العام العالمى لتحرك عسكرى ضد طهران.

والسؤال: ما هى استراتيجية إيران تجاه كل هذا؟ إن رجال دولتنا عليهم إدراك خطورة عملية مأسسة الاتهامات التى تقوم بها واشنطن ضد إيران. يجب أن تكون سياستنا الخارجية وجهازنا الأمنى فى يقظة وحذر. ومن جانب آخر، يجب أن تتبنى طهران سياسة ردع نشطة فى المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية-السياسية. وقبل كل شىء يحتاج حكامنا

للعمل من أجل تحقيق الحاجات العامة، إذ أن فشل أي نظام سياسي في مقابلة احتياجات الناس يجعله ضعيفا وهشا. إنه الوقت المناسب لهؤلاء الذين في موقع المسئولية لكي يقفوا على ارض الواقع في إيران اليوم.

◆◆ وفي إشارة واضحة إلى فشل الحركة الإصلاحية في استيعاب المطالب الشعبية للجماهير الإيرانية اليوم ، كتب سهيل مهاجر في الجريدة نفسها بتاريخ ١٥ يونيو، تحت عنوان «إعادة كتابة الإصلاحات»:

"كانت حركة الإصلاح - التي أطلقت عام ١٩٩٧ بعد انتصار محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة - تركز بشكل أساسي على إيجاد دور شعبي فعال في شئون الدولة، لكن هذه العملية واجهتها بعض العراقيل في الشهور الأخيرة، بل ذهب البعض إلى الاعتقاد بأنها توقفت تمامًا، وهناك آخرون قلقون من أن عملية التغيير والتحسين تقترب من نهايتها .

وبصرف النظر عن العراقيل والعقبات النظامية لمضامين الإصلاح، فإن السبب الرئيسي وراء فشل الإصلاحات هو الأداء الضعيف لرواد وطليعة الإصلاح، الواقع أن أحد مظاهر العجز في عملية الإصلاح هو أن مؤيدي الإصلاح غير قادرين على توفير خطة عملية حركية تجعل الجماهير منخرطة وناشطة في المشهد السياسي. وتخلق الحواجز القانونية بدورها عقبات إضافية لحركة الإصلاح الشعبية، والإصلاحيون إلى اليوم لم يمتلكوا قوة الإرادة والحسم لكسر الحواجز القانونية التي من الممكن أن ينصلح كثير منها عبر تعديلات ثانوية .

هناك كذلك قضية تعديل الدستور ، فرغم أن طرفي الحياة السياسية (أي المحافظين والإصلاحيين) يؤكدون دومًا على الحاجة لتعديل الدستور فلم يحدث شيء فعلي في هذا الخصوص حتى الآن.

من ناحية أخرى ، يتجسد أحد عوامل الضعف الأساسي للإصلاحيين في عدم التزامهم بقواعد اللعبة الأساسية ، بعضهم يحاول العلو فوق حكم القانون أو اللجوء إلى سياسات أبوية، الأمر الذي مد منافسيهم من المحافظين بمزيد من القوة لتأكيد قوتهم ودفع جدول أعمالهم ومصالحهم إلى الصدارة. كذلك فإن منهج التغيير ضيق الأفق الذي يتبعه الإصلاحيون قد أثبط الشعب وأوجد مناخًا عاما من الإحباط فيما يتعلق بمستقبل الإصلاح ذاته. لقد فشل الإصلاحيون -كما يدعي البعض - في احتواء المطالب الشعبية، لذلك غابت الوحدة والإجماع عن المعسكر الإصلاحي وبين مؤيديه، ولأن اللاعبين في الحركة الإصلاحية يحملون تصورات مختلفة حول قضايا كثيرة أساسية، يبدو أنهم لن يستطيعوا الوصول لمستوى التناغم ووحدة الهدف المطلوبين من أجل تنفيذ أهدافهم.

في ظل الظروف الراهنة، ينبغي على الإصلاحيين توخي الصراحة والشفافية عبر إطلاع الشعب على خططهم وبرامجهم ونواياهم خلال الأشهر المقبلة لأن هذا سيساعد الجماهير على إدراك ما هم فيه واختيار أفضل الطرق المتاحة لمستقبلهم ومستقبل أطفالهم".

◆◆ ومن منظور خارجي مستقل ، كتب هومان بايماني في موقع Asia Times على الإنترنت بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٣، تحت عنوان "واشنطن تلعب ضد الديمقراطية في إيران "ما يلي:

من غير المحتمل أن يؤدي الضغط الأمريكي المتزايد على إيران -المتمثل في حملة الدعاية المكثفة التي تتضمن اتهام إيران بإيواء عناصر القاعدة واتهامها بتصنيع أسلحة نووية بلا أي دليل- إلى دعم البرنامج الأمريكي الذي يستهدف تغيير النظام في طهران. بل على العكس ستؤدي سياسة التدخل الأمريكي في مسار الحركة الطلابية المتنامية في إيران والتي تناضل من أجل تحقيق الديمقراطية حسب التصور الإيراني، إلى مساعدة النخبة الحاكمة على إخضاع هذه الحركة الأهلية باعتبارها محض شغب مدعوم أمريكيًا .

وتبدو السياسة الأمريكية في هذا الإطار جزءاً من خطة خرقاء تنتهجها واشنطن بشكل عام ضد إيران. إن ادعاءات الإدارة الأمريكية حول قيام إيران بتصميم برنامج لتصنيع الأسلحة النووية ليست أمرًا جديدًا ، بل إن هذه الاتهامات موجودة منذ بداية الثمانينيات، ومثلها الاتهامات الخاصة بدعم الارهاب، أما الجديد فهو محاولة واشنطن لخلق شعور غير ذي أساس بضرورة تغيير النظام في إيران، بالضبط كما فعلت في الأشهر التي سبقت غزوها للعراق.

ورغم أن الاحتجاجات بدأت في العاشر من يونيو الماضي بتحرك مضاد لخطة الحكومة الإيرانية المستهدفة خصخصة الجامعات، فإن احتجاجات طلبة جامعة طهران سرعان ما تحولت إلى احتجاجات سياسية، ثم امتدت إلى جامعات أخرى في طهران وفي كل مكان بالدولة: في شيراز وأصفهان والأهواز التي هي عواصم ثلاث مقاطعات رئيسية هي فارس وأصفهان وخوزستان على التوالي. ورصدت التقارير أن مظاهرات الطلبة قد تلقت دعمًا بأشكال مختلفة من مواطنين عاديين، بل هناك تقارير حول اشتعال مظاهرات غير طلابية ضد الحكومة في مدينة واحدة على الأقل هي مدينة جوهاردشت وهي ضاحية بطهران.

وحتى الآن لا يوجد دليل قوي على أن هذه الموجة الاحتجاجية -التي امتدت لستة أيام- ستقود إلى حركة شعبية مؤيدة للديمقراطية قادرة على أن تحل محل الحكم الديني الراهن. وقد بيّن تعامل الحكومة الإيرانية مع هذه المظاهرات أن السلطات تحاول احتواءها ليس

فقط باستخدام القوة، بل أيضًا بمحو العوامل التى يمكن أن تزيد من وقود النار وذلك عبر حركة اعتقالات لكل من يمكن أن يمثل خطرًا داخل الجامعات، وتمت فى هذا الإطار مداهمات للمدن الجامعية فى جامعتين بطهران (تربية المدرس وطهران) جرح خلالها كثير من الطلبة بينما اعتقل آخرون. كما بذلت الحكومة جهودًا أخرى لتهدئة بعض الطلبة فى محاولة لمنع توسع هذه الحركة المناهضة.

وقد ذكر راديو أوروبا الحرة /Radio Free Europe Radio Liberty يوم الإثنين أن ٣٠ متظاهرًا آخر على الأقل تم احتجازهم فى طهران بعد ٦ أيام من الاحتجاجات ضد الحكومة. كذلك نقلت وكالة الأنباء الإيرانية IRNA عن رئيس شرطة طهران مرتضى طلاقى قوله أن ٣٠ شخصًا قد احتجزوا بسبب قطع الطريق. هذه الاعتقالات رفعت العدد الكلى للمحتجزين منذ بداية الاحتجاجات إلى ١٤٠ شخصاً طبقا للمصادر الرسمية. وتقول المصادر أيضًا أن مظاهرات ليلة الأحد الماضى شهدت قيام السيارات بقطع الطريق قرب جامعة طهران حيث طالب المتظاهرون بتسريح المعتقلين السياسيين واستقالة الرئيس محمد خاتمى. ونقلت وكالة أنباء الطلبة ISNA أن مئات من أفراد الشعب شاركوا فى التجمعات المناهضة للحكومة فى "مشهد "فى شرق إيران.

على الجانب الأمريكى كان منهج الإدارة الأمريكية تجاه هذه التطورات مثيرًا للتساؤل حول حقيقة الأهداف الأمريكية. فعلى خلفية عامين من الدعاية المضادة لإيران وشهور من الحديث المتواصل عن تغيير النظام الإيرانى، كان قيام واشنطن بالتعبير السافر عن دعمها للطلبة الإيرانيين بمثابة القيام بمنح مبرر قوى لطهران لإخضاع معارضيها تحت حجة "إحباط مخطط أمريكى يستهدف تهديد استقرار إيران".

قال المتحدث باسم الإدارة الأمريكية "ريتشارد باوتشر" فى ١٢ يونيو الماضى معلقًا على المظاهرات "نحن ندعم كلية تطلعاتهم نحو الحياة بحرية "مضيفاً: " نحن نصفق استحسانا للشعب الإيرانى الذى استطاع جذب الانتباه إلى السياسات الهدامة للحكومة الإيرانية التى تؤذى شعبها. أملنا أن يُسمع صوت الشعب الإيرانى ودعوته للديمقراطية وحكم القانون".

أما الرئيس بوش فقد وصف الأحداث يوم ١٥ يونيو الماضى قائلا :" هذه هى بداية تعبير الشعب عن نفسه من أجل إيران حرة الأمر الذى أراه إيجابيا".

وفى وقت ينكر فيه النظام الإيرانى أى أرضية أهلية لاحتجاجات الطلبة المتزايدة ويردها كلية إلى تدخلات الحكومة الأمريكية، فإن مثل هذه التصريحات سوف تعمل على تأكيد هذه الصلة وعزوف الشعب عن الانضمام للمعارضين خوفًا من أن يوصم بالعمالة لقوى أجنبية.

وبالمثل جاءت تعليقات المتحدث باسم البيت الابيض "آرى فلا يشر "على قيام الحكومة الإيرانية بقمع المتظاهرين مؤيدة لتصورات واشنطن ، حيث قال:" إن الولايات المتحدة تتابع بقلق كبير استخدام العنف ضد الطلبة الإيرانيين الذين يعبرون بطريقة سلمية عن تصوراتهم السياسية، لقد أثار فزعنا تقارير عن عمليات الاعتقال والتصرفات القاسية التى اتخذت ضد الطلبة من قبل قوى النظام، نحن ندعو النظام الإيرانى لحماية حقوق الإنسان فى شخص هؤلاء الطلبة وتسريح المعتقلين منهم". ثم حث الفصيل المحافظ من النظام الإيرانى على الاستماع إلى صوت "الشعب الإيرانى وتطلعاتهم نحو الديمقراطية وحكم القانون".

وكرد فعل على هذه التعليقات، وجه "آية الله خامنئى" ١٢ يونيو الماضى أصابع الاتهام إلى واشنطن باعتبارها القوة التى تقف وراء احتجاجات الطلبة الإيرانيين. وفى خطابه لجماعة من الإيرانيين فى مدينة قرب طهران – فارامين – ذكر أن الولايات المتحدة "تعلن بوضوح أن استراتيجيتها فى مواجهة إيران ليست الحرب، بل خلق عدم الاستقرار، الأعداء يؤيدون بوضوح هؤلاء المغامرين الذين يمكن أن يصيروا مرتزقة تابعين لهم فى قلقلة أمن الشعب الإيرانى".

وقد أدان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "حميد رضا آصفى "يوم الأحد "الدعم السافر الذى تظهره الإدارة الأمريكية للمتظاهرين فى إيران بما لا يتفق مع الأعراف الدولية". وكان وزير الخارجية كمال خرازى قد أبدى رفضه للتدخل الأمريكى فى شئون إيران الداخلية فى اليوم السابق، قائلا أن المسئولين الأمريكيين يبالغون فى تصوير أهمية الأحداث.

ويشكل عام ومنذ الثلاثاء الماضى حين بدأت احتجاجات الطلبة، أدانتها دون أى استثناء كل الرموز الإيرانية: المحافظة والإصلاحية باعتبارها المرحلة الأولى من الخطة الأمريكية لتغيير النظام.

فى ظل هذا الوضع فإن استمرار واشنطن فى كيل الاتهامات غير ذى أساس لطهران، كما فعلت قبيل حربها ضد العراق– سوف يقدم المبرر للحكم الدينى فى إيران لإخضاع أى نشاط مؤيد للديمقراطية، كما سيطيل عمر هذا الحكم. وعلى الرغم من ادعاءات الإدارة الأمريكية فإن سياستها تجاه إيران لم ولن تساعد فى تعزيز الديمقراطية فى البلاد، بل على العكس سوف تضر بالتأكيد بمحاولة الشعب الإيرانى لنيل الديمقراطية كما ستضر بأى سعى نحو تغيير النظام بمبادرة شعبية من الداخل.

الرؤية الإيرانية للاتهامات الأمريكية بتطوير أسلحة نووية

فى مقابل الشكوك المتزايدة حول طبيعة البرنامج النووى الإيرانى والتى تثيرها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأطراف غربية أخرى بإدعاء أن إيران تسعى نحو تطوير أسلحة نووية منتهكة بذلك مقررات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تقوم إيران من جانبها بالتأكيد على دوافعها السلمية من استخدام الطاقة النووية وتستمر فى إظهار حسن النوايا من خلال مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة وخبراء الوكالة، ولا تكتفى بالموقف الدفاعى بل تبادر بالهجوم متهمة الولايات المتحدة والوكالة بازدواج المعايير والسعى نحو حرمانها من حقها المشروع فى استقدام التقنية النووية والإفادة منها.

كانت الوكالة الدولية قد أعدت تقريراً حول النشاطات النووية الإيرانية اتهمت فيه إيران بأنها انتهكت مقررات الوكالة حيث إنها استوردت عام ١٩٩١ مواداً نووية من الصين ولم تقم بإعلام الوكالة بها كما لم تقم بالإعلان عن الكيفية التى استخدمت بها هذا المواد .

تزامن هذا مع السعى الإيرانى نحو مزيد من تطوير برنامجها النووى الذى تتعاون فيه مع روسيا بشكل أساسى حيث إن روسيا شريك أساسى فى إدخال التقنية النووية إلى البلاد وكانت قد ساعدتها فى بناء مفاعل بوشهر الذى تكلف مليار دولار.

وفى إطار الموقف الأمريكى من إيران باعتبارها إحدى دول "محور الشر "وعلى خلفية السياسات "العقابية "للإدارة الأمريكية الراهنة التى بدأت بطالبان والعراق، فإن الولايات المتحدة تؤسس حجتها على اتهام إيران بالسعى نحو تهديد استقرار المنطقة، فمن ناحية، تعمل الولايات المتحدة على دفع أعضاء مجلس وكالة الطاقة الذرية الـ٣٥ إلى اعلان إيران كدولة تنتهك مقررات معاهدة حظر الانتشار النووى وذلك فى اجتماعهم فى ١٦ يونيو ، وتسعى من ناحية أخرى للضغط المباشر على روسيا من أجل التراجع عن مساعدة إيران تكنولوجيًا، ومن ناحية ثالثة تضغط الولايات المتحدة مع وكالة الطاقة الذرية وروسيا والاتحاد الأوروبى على إيران لتوقيع بروتوكول اضافى لمعاهدة حظر الانتشار النووى بما يسمح بتفتيش أعمق لمواقعها النووية .

توجهات الصحافة الإيرانية خلال الفترة الأخيرة تبين بوضوح أن إيران تواجه هذه الأزمة باستراتيجية مزدوجة، ذات شقين:

(١) شق دفاعى : حيث تحرص إيران على إظهار حسن النوايا عبر الاستمرار فى استقبال فرق التفتيش من وكالة الطاقة الذرية والتى بلغ عددها ٦ فرق خلال الستة أشهر الماضية. كذلك فإنها توالى التأكيد على الأهداف السلمية لنشاطها النووى، وفى الإطار نفسه وبصدد الاتهام المحدد الذى يسوقه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أوضح "غلام رضا آغازاده "رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن ما استوردته بلاده من الصين منذ ١٢عاما هو كمية صغيرة من أكسيد اليورانيوم ومادة أخرى تم شراؤها لإجراء اختبارات معملية، وكانت الكمية المستوردة -١٨٠٠كج (٢٩٦٠ رطلا) من اليورانيوم- تحت السقف الأدنى الذى حددته الوكالة كمستوى يجب إعلامها به. كذلك وفى إطار تأكيدها على سياسات الشفافية قامت إيران بالإعلان عن مخططاتها النووية محددة أن مصنعًا لتخصيب اليورانيوم سوف يتم تأسيسه فى كاشان فى وسط إيران، كما أن الدولة تقوم ببناء وحدة منتجة فى أصفهان التى زارها رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٠ ، كما تنفذ الدولة مشروع المياه الثقيلة فى آراك.

(٢) شق هجومى، حيث تعلن المصادر الرسمية الإيرانية أنها لم ترفض توقيع البروتوكول الاضافى المذكور لكنها تعلقه بشروط العدالة فى التعامل مع القدرات النووية لدى مختلف الدول. وتقول هذه

المصادر أن أى دولة مثل إيران تقوم بتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووى، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعهد فى المقابل بإمدادها -كدولة عضو- بالتكنولوجيا المتقدمة للانتفاع بالطاقة الذرية للأغراض المدنية، لكن تعاون الوكالة فى هذا الصدد كان دون المستوى المأمول، كذلك تشير إيران إلى أن الوكالة تنتهج سياسات تمييزية فى منح هذا الدعم ، وأن إزالة هذا التمييز هو شرط أساسى لقيام إيران بتوقيع بروتوكول إضافى كما تضع شرطًا آخر هو رفع العقوبات المفروضة عليها . الى جانب هذا، تهاجم المصادر الإيرانية الرسمية والشعبية الموقف الأمريكى الذى يحرك الملف النووى الإيرانى فى الآونة الراهنة لأغراض سياسية مدللة على ذلك بأن الولايات المتحدة قبل الثورة الإسلامية فى إيران كانت تخطط لبناء طاقة نووية فى إيران تنتج ٢٠ ألف ميجاوات كهرباء بحلول عام ٢٠٠٣ والآن هى تحاول عرقلة خطة إيرانية لإنتاج ٧ آلاف ميجاوات كهرباء من الطاقة الذرية بحلول عام ٢٠٢٠.

وفيما يلى نستعرض بعض التعليقات التى ساقتها صحف إيرانية حول هذه القضية :

◆◆ تحت عنوان "التحيز مستمر" كتب سهيل مهاجر بتاريخ ١٠ يونيو فى صحيفة ايران دايلى يقول:

"تشهد العلاقات الدولية حراكًا كبيرًا فى الآونة الراهنة إذ تحاول جميع القوى كبيرها وصغيرها بذل أقصى ما تستطيع من أجل تعظيم موقفها التساومى الذى يمكن أن يؤمِّن لها مصالحها القومية. القوى الكبرى يمكن أن تستخدم قوتها بطريقة أو بأخرى والعامل الحاسم هنا هو الثقافة الحاكمة التى تحرك القوة.

فى الوقت الحاضر هناك مصدر واحد لقلق القوى العظمى ألا وهو التهديد الذى تمثله أسلحة الدمار الشامل. بعد ١١سبتمبر هاجمت أمريكا قادة طالبان فى أفغانستان، وفى مارس غزت العراق بحجة إيجاد وتدمير أسلحة الدمار الشامل التى يحتفظ بها صدام حسين، وإن لم تجد هذه الأسلحة واكتفت بخلع الرئيس العراقى، واليوم يستخدم تجار الحرب فى واشنطن حججًا غير متقنة لاتهام مزيد من الدول.

مما لا شك فيه أن كل الدول لها الحق فى الأمن وتحتاج الحد الأدنى من الوسائل التى من شأنها الحفاظ على أمنها، إلا أن السؤال هو كيف يمكن تحديد ما تسميه بـ "الحد الأدنى من الوسائل"؟ وإن المرء ليتساءل لماذا تستطيع دول مثل الهند وباكستان أو الأنظمة غير القانونية مثل إسرائيل امتلاك أسلحة نووية، فيما لا تستطيع ذلك الدول الإقليمية الأخرى، وكيف يمكن للدول الصغيرة حماية نفسها فى ضوء هذا؟

إن فكرة إخلاء الإقليم من الأسلحة النووية لتبدو فكرة صائبة ، لكن الأكثر صوابًا هو أن نضمن ألا توجد أى ازدواجية فى تحقيق هذه المسألة.

إن الموقف الامريكى المنحاز يبين أن الأمريكيين قلقون بشكل أكبر تجاه "من يمتلك السلاح النووى" مقارنة بالاهتمام بـ "كيفية استخدام السلاح النووى". والمفارقة هنا أن هذا الموقف الأمريكى قد حفز الرغبة فى امتلاك أسلحة نووية.

بعبارة أخرى، لو أن الحملة ضد الأسلحة النووية حقيقية، كيف يتأتّى أن تكون دول ممتلكة لهذه الأسلحة المحظورة مستثناة من هذه الحملة؟ لا ينبغى أن يسود انطباع بأن الجماعة الدولية لا تستطيع السيطرة على الدول التى تمتلك أسلحة نووية، لأن انتشار هذا الانطباع سوف يدفع الدول الأخرى للتفكير فى أن الطريق الوحيد لحماية استقرارها هو امتلاكها للأسلحة النووية.

لو تخيل الأمريكيون أن العناصر الأصولية فى إيران قد يكون لها الرأى النهائى بصدد استخدام الأسلحة النووية، فإن عليهم أن يقلقوا أكثر من دول أخرى. إن أى مراجعة لمواقف بعض الحكومات فى أوقات الأزمات الإقليمية تبين حجم الخطر الذى تمثله هذه الحكومات.

هل يكون من حق دول مثل أمريكا التى رعت ودعمت طالبان، أو دولة مثل إسرائيل حيث توجد أكثر العناصر المتعصبة مثل شارون فى مواقع السلطة العليا، أن تمتلك الأسلحة النووية ، ولا يسمح لإيران بأن تستخدم التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية؟

أمريكا تعلم إجابة هذا السؤال أفضل من أى أحد ، وهى بهذا تتسبب فى قلقلة استقرار الإقليم. فى هذا الإطار فإن دعم ورعاية واشنطن الكاملة للسياسات النووية فى اسرائيل أو نصحها لباكستان بألا تتعاون مع دول أخرى فى المجال النووى ، لا يغيران شيء، فهذا الموقف لا يساعد على استقرار

الإقليم ولا حفظ أمنه.

إن الفكرة الأساسية هى أن موقف الولايات المتحدة المنحاز لا يمكن أن يستمر للأبد ، يجب أن يبدأ نزع السلاح من القوى العسكرية الكبرى فى العالم، ربما حينئذ يمكن أن يكون العالم مكاناً أكثر أمانا للعيش".

◆◆ أما صحيفة طهران تايمز ، فقد كتبت فى عمود "رأى "بتاريخ ٩يونيو ، تحت عنوان "مزيد من الدعاية حول الأنشطة النووية الإيرانية "ما نصه:

"أعلنت إيران مرارًا أن برامجها النووية موجهة للأغراض السلمية، ومع ذلك تبدو الولايات المتحدة غير مستعدة لقبول هذا، بل وحاولت تكثيف الضغط على الجمهورية الإسلامية عبر قنوات دولية معينة.

والمثال على ذلك هو التقرير الأخير لوكالة الطاقة الذرية حول الأنشطة النووية الإيرانية.

فقد أعرب المتحدث باسم الإدارة الأمريكية "ريتشارد باوتشر "مؤخرًا عن قلقه بشأن الأنشطة النووية الإيرانية كما تم توضيحها فى تقرير الوكالة، وفى الوقت نفسه، ادعى أن الولايات المتحدة تدعم بشدة نشاطات الوكالة ومديرها فى إيران.

لقد دأبت الولايات المتحدة على اتهام إيران بخرق المعاهدات المتعلقة بالطاقة النووية، بينما هى نفسها تعد أحد أهم المنتهكين لهذه المعاهدات الدولية؛ لقد اخترقت الحكومة الأمريكية معاهدة حظر الانتشار النووى بجيل جديد من أسلحة الدمار الشامل، وبدأت بالفعل الأبحاث حول جيل جديد من الأسلحة النووية. كذلك أعلنت إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش رسميًا أنها لن تتردد فى استخدام السلاح النووى ضد دول بعينها لو أن الحاجة اقتضت ذلك. لذلك فإن المرء ربما يتساءل إذا ما كانت التهديدات الأمريكية بصدد استخدام الأسلحة النووية ضد دول بعينها هى التى تهدد الأمن العالمى، أم برامج إيران بشأن الاستخدام السلمى للطاقة النووية؟

إن الرأى العام العالمى يعارض الأحادية الأمريكية، ذلك أن صقور البيت الأبيض لا تلتزم بالبروتوكولات الدولية بل حتى تهزأ منها فى بعض الأحيان. وأحد أهداف الدعاية الامريكية ضد إيران هو تحويل الانتباه عن هذه الأحادية الأمريكية وعن سياسة واشنطن فى التدخل فى شئون الدول الأخرى. أكثر من هذا، يستخدم مسئولو الولايات المتحدة الدعاية للضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد تقرير سلبى حول نشاط إيران النووى. ومن المثير أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما فقط من شكا من نشاط إيران النووى الأمر الذى يعكس مدى الغضب والبغض الذى يحملانه للنظام الإسلامى.

لقد فرضت الولايات المتحدة أشد العقوبات على إيران خلال العقدين الماضيين لعرقلة النمو الاقتصادى الإيرانى، واليوم فإن الولايات المتحدة والنظام الصهيونى فى الواقع يحاولان تحويل الرأى العام العالمى ضد إيران عبر وصف نشاطها النووى بأنه تهديد للأمن الدولى بهدف أساسى هو وقف تحويل تكنولوجيا الطاقة النووية إلى الجمهورية الاسلامية ".

وفى الصحيفة نفسها بتاريخ ١١يونيو ، تضمن عمود "رأى "تحت عنوان ("الذيل "الصهيونى يحرك "كلب "الولايات المتحدة ضد الأنشطة النووية لإيران) ، ما يلى:

لا شك أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير -الذى ذكر أن إيران انتهكت الاتفاق الوقائى للوكالة – قد تم التأثير عليه من قبل واشنطن. لقد زار مفتشو الوكالة المواقع النووية الإيرانية فى فبراير الماضى وأكدوا أن الأنشطة النووية الإيرانية تراعى المعايير الدولية. لكن يبدو أن صقور البيت الأبيض يحتاجون هذه المرة لبدء حملة معلومات مشوهة جديدة لتغطية فشلهم السياسى فى التعامل مع قضايا مهمة مثل الأزمة الفلسطينية وترسانة الأسلحة النووية الكورية الشمالية، وذلك على غرار الحملتين العراقية والأفغانية.

هذه الدعاية يحركها اللوبى الصهيونى وهى تنشد بالتأكيد تحقيق أهداف محددة .أحد هذه الأهداف هو تمكين النظام الصهيونى والولايات المتحدة من فرض خطة السلام المسماة "خريطة الطريق "على دول المنطقة.

كذلك فإن الزيارة الراهنة لموسكو التى يقوم بها وزير الخارجية الإسرائيلى "سيلفان شالوم" ومباحثاته مع المسئولين الروس قد قصد بها زيادة الضغط على الجمهورية الإسلامية. وفى الإطار نفسه تأتى زيارة "جون بولتون "المسئول الامريكى المفاجئة لإسرائيل حيث قابل "افرام هالفى "مستشار الأمن القومى لرئيس الوزراء الإسرائيلى و"جيديون فرانك "المدير العام لمفوضية الطاقة النووية الإسرائيلية، إذ يعتقد المحللون أن هذه الزيارة تندرج ضمن الجهود الامريكية-الإسرائيلية المشتركة

لاحتواء الجمهورية الإسلامية وممارسة الضغط على روسيا لوقف تعاونها النووى مع إيران.

من الواضح أن إسرائيل لا تستطيع التعليق على الأنشطة النووية للدول الأخرى من منظور قانونى لأن الجماعة الدولية تعتبرها -أى إسرائيل- قوة نووية متمردة حيث إنها لم تنضم إلى معاهدة حظر الانتشار النووى وتنتج ما يزيد عن ٢٥٠ رأساً نووياً.

إلى جانب ذلك، تنفق اسرائيل عدة مليارات من الدولارات كل عام لتحديث ترسانتها النووية، مهددة بذلك أمن كثير من الأمم المسلمة شاملة السودان وسوريا ولبنان والسعودية وإيران.

لذلك ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة كلتاهما مسئولتان عن الضغط على إسرائيل لجعلها تنضم إلى معاهدة حظر الانتشار وذلك لإظهار النوايا الحسنة لهذه المؤسسات ولتثبت أنها لا تتبع معايير مزدوجة.

إن الجمهورية الإسلامية تتعرض لضغوط غير عادلة تمارس عليها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل رغم أن لديها الحق فى استخدام التكنولوجيا النووية الذى هو حق طبيعى لكل دولة. لم تنتهك إيران أياً من البروتوكولات الدولية حول أسلحة الدمار الشامل، فى حين أن النظام الصهيونى ليس حتى من بين الموقعين على معاهدة حظر الانتشار، والولايات المتحدة تدعم الآلة العسكرية الصهيونية بعدة مليارات من الدولارات سنويًا. هذا هو مثال آخر للذيل الصهيونى الذى يهز الكلب الأمريكى."

◆◆ وفى طهران تايمز بتاريخ ١٦يونيو وتحت عنوان "القضية الإيرانية اختبار صعب للبرادعى وقادة G-8" كتبت الصحيفة:

"سوف تصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها حول البرنامج النووى لإيران اليوم. والمهم هنا هو مكانة ومصداقية الوكالة ورئيسها محمد البرادعى ، يجب أن يضع البرادعى فى ذهنه أن الأمر يتعلق بتاريخه المهنى وبدوره كمسئول ذى استقامة واستقلالية، وأنه لا ينبغى أن يجعل من نفسه مجرد شخص يخضع للضغوط الأمريكية من أجل البقاء فى موقعه لمدة أطول. لقد أثبت البرادعى فى اختبارات سابقة أنه رجل مستقل لا يخضع للضغط ، وتأتى الحالة الإيرانية كاختبار جديد له فى هذا الإطار.

سوف تكون قضية الملف النووى لإيران أيضًا اختبارًا لقادة الدول الصناعية الثمانى الذين التقوا فى باريس هذا الشهر وحثوا إيران على قبول مزيد من إجراءات التفتيش على برنامجها النووى من قبل مفتشى الأمم المتحدة وأن تلزم نفسها تمامًا بمعاهدة منع الانتشار، كما حثوها على توقيع برتوكول إضافى للمعاهدة يُسمح بمقتضاه لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بالتفتيش المفاجىء على جميع مناطق الدولة. ستكون قضية إيران اختبارًا لهؤلاء من منظور قدرتهم على التحرك خارج إطار الأحادية الأمريكية المطلقة.

وسعيًا نحو إلقاء مزيد من الضوء على هذه القضية الساخنة نقوم بإبراز بعض الحقائق التى تخص اتجاه إيران نحو اكتساب التكنولوجيا النووية :

١- وقّعت إيران على معاهدة حظر الانتشار إبان إنشاء مفاعل بوشهر من أجل بناء تقنيتها النووية ذات الأغراض السلمية. وكعضو فى الوكالة، يكون لإيران حق أساسى فى استخدام الطاقة النووية استخدامًا سلميًا . لذلك فإن إيران -تحت إشراف الوكالة- أطلقت عملية بناء مفاعل بوشهر، وتحت الإشراف الكامل لوكالة الطاقة طورت إيران موقعها النووى واكتسبت خبرة فنية من أجل الاستخدام السلمى للطاقة النووية. وإلى جانب معاهدة حظر الانتشار، وقعت إيران البروتوكول الإضافى رقم ١٥٣ مع الوكالة، وبمقتضاه يجب أن تبلغ إيران الوكالة قبل قيامها بتشغيل أى مفاعل نووى بمدة ١٨٠ يومًا. وقد أبلغت إيران الوكالة بالعمليات التشغيلية فى ناتانز وآراك قبلها بمدة تتراوح بين ٧-٨ شهور مما يؤكد التزامها بتعهداتها. ولطمأنة الوكالة حول الاستخدام السلمى لتقنيتها النووية، وقعت الجمهورية الإسلامية بروتوكولا آخر يلزم إيران بإبلاغ الوكالة بخططها لبناء أى مفاعل جديد.

٢- نظرًا للتعاون الوثيق بين إيران والوكالة، أقرت الوكالة الاستخدام السلمى للطاقة النووية من قبل إيران. وعبر محمد البرادعى المدير العام للوكالة فى أتلانتا الأسبوع الماضى عن رضاه عن استخدام إيران السلمى للتكنولوجيا النووية وقال "احتفظنا على الدوام بتعاون وثيق مع إيران فيما يتعلق بالمفاعلات النووية "مضيفًا أن "برامج إيران النووية ليست برامج تصنيع أسلحة. وسوف تستمر علاقتنا

بالجمهورية الإسلامية ولا نريد إنهاءها، وقد قمنا بحث إيران بالفعل على توقيع البروتوكول الإضافى".

وبالإشارة إلى زيارته الأخيرة لإيران فى فبراير الماضى، قال "إن نتائج التفتيش أرضتنى وكنت على يقين من أن تقنية إيران النووية موجهة للأغراض السلمية".

٣- ومثل الدول الغربية ، فإيران كموقعة على معاهدة حظر الانتشار يجب أن تستفيد من خبرات التكنولوجيا النووية للدول المتقدمة تحت إشراف الوكالة وهو تعهد تقطعه الوكالة على نفسها للموقعين على المعاهدة. لكنْ بعد انتصار الثورة الاسلامية فإن بعض الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها كى توقف برنامج إيران النووى. وبعض الدول عبرت عن قلقها من البرنامج النووى الإيرانى وحثت على تعزيز الشفافية. والسؤال هو: كيف يتوقع الغرب أن تقوم إيران بتوقيع بروتوكول إضافى (بروتوكول ٩٣+٢) بدون شروط، بينما هم يتجاهلون بشكل صريح حقوق إيران الأساسية التى تكفلها المعاهدة.

لقد ضغطت الولايات المتحدة عبر خططها وتدابيرها الشيطانية على الأعضاء السبعة الآخرين فى مجموعة الثمانية ، كما بذلت ضغوطًا على إيران لسد طريقها نحو الحصول على حقوقها المشروعة فى الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية.

٤- وضعت الولايات المتحدة هدف الإطاحة بالجمهورية الاسلامية على جدول أعمالها، لذلك فإنها تضغط على الوكالة كى تشوه الحقائق فى تقريرها حول إيران، وتعلن أن الجمهورية الإسلامية تنتهك معاهدة حظر الانتشار.

بناءً على ما ذكر ، ينتظر الرئيس بوش والبيت الابيض بصبر نافد صدور تقرير محرّف عن مدير الوكالة حول إيران معلناً انتهاكها لمعاهدة حظر الانتشار ، من أجل رفع هذا التقرير إلى مجلس الأمن ثم إدانة إيران على مستوى الأمم المتحدة.

يجب أن ينتبه محمد البرادعى للاختبار الذى يواجهه كما يجب أن ينتبه قادة الدول الثمانى الصناعية لازدواجية المعايير الأمريكية ويتجنبون أن يتم استخدامهم كأداة من قبل البيت الابيض فى حربه النفسية ضد إيران وفى سياساته الأحادية بوجه عام".

◆◆ وتحت عنوان "حملة معلومات مشوهة تستهدف تحويل الانتباه عن أسلحة الدمار الشامل الغائبة فى العراق "علقت طهران تايمز فى اليوم نفسه قائلة :

يزيد مسئولو الولايات المتحدة والقائمون على الدعاية الأمريكية من ضغوطهم على الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الأيام الأخيرة من أجل التأثير على التقرير الذى ستصدره حول البرنامج النووى الإيرانى .وفى العدد الصادر يوم ١٢يونيو من صحيفة "لوس انجلوس تايمز "جاء أن الولايات المتحدة حثت الوكالة على إعلان إيران دولة منتهكة لمعاهدة حظر الانتشار فى تقريرها المنتظر.

ورغم المحاولات الأمريكية فقد أكدت الوكالة مجددا على الطبيعة السلمية للبرنامج النووى الإيرانى الذى يتم تحت إشراف خبراء الوكالة، كما زار مفتشو الوكالة المواقع النووية الإيرانية فى الأسابيع الأخيرة ، من ناحية أخرى ليس بمقدور الولايات المتحدة توفير أى دليل موثق لتدعيم ادعاءاتها حول البرنامج النووى الإيرانى ، لهذا السبب تحديدًا انتقد مدير الوكالة الولايات المتحدة لأن اتهاماتها الموجهة لإيران لا أساس لها.

كان مسئولو البيت الأبيض قد هاجموا العراق تحت دعوى تدمير أسلحة الدمار الشامل، وحتى الآن وبعد مرور شهرين على غزو العراق لم يتم اكتشاف أى أسلحة دمار شامل هناك. والواقع أن الجماعة الدولية بأسرها كانت واعية بحقيقة أن الإدعاء بوجود أسلحة دمار شامل فى العراق هو مجرد مبرر للحملة الأمريكية ضد العراق وكان هذا هو السبب الرئيسى فى المعارضة الدولية الواسعة لسياسة الحرب الأمريكية. واليوم ، فإن حملة المعلومات المشوهة حول البرنامج النووى الإيرانى تقصد أولاً تحويل الانتباه عن حقيقة عدم وجود أسلحة دمار شامل بالعراق، وتستهدف ثانيًا تشويه العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبى.

رغم ذلك، يظهر أن هؤلاء الذين ينشدون عرقلة النمو الاقتصادى لإيران - عبر إنكار حقها فى استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية- قد أخطأوا فى حساباتهم الزمنية لأن الرأى العام العالمى لم يعد تحت سيطرة الدعاية الأمريكية.

جدل الإصلاح والتغيير

شهدت صفحات صحيفة "إيران دايلي " Iran Daily خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو الماضي مناقشات واسعة حول قضية الإصلاح والتغيير في النظام السياسي الإيراني، كان هذا بمناسبة مرور ست سنوات على النجاح الكبير الذي حققه خاتمي في الانتخابات الرئاسية في ٢٣مايو ١٩٩٧، وفي إطار تقييم تجربة هذه السنوات الست. وفيما يلي نحاول أن نلقي الضوء على أهم الأفكار التي طرحت في هذا الصدد من خلال عمود "منظور" perspective الذي يتناوب الكتابة فيه عدد من الأسماء البارزة في الساحة الإعلامية الإيرانية.

◆◆ حول وعود الرئيس خاتمي المتعلقة بالشفافية والمحاسبة ، كتب علي طاهري بتاريخ ٢٦ مايو تحت عنوان "عن حرية العمل "قائلاً :

"إبان الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧، وعد الرئيس محمد خاتمي ببناء مجتمع مدني ، وتعزيز الحريات الاجتماعية والفردية داخل إطار عمل يضمن القانون والمساواة والمسئولية على أعلى المستويات. وعندما تولى خاتمي مقاليد الأمور ، تصاعدت هذه الاحتياجات بشكل أكبر وتم طرحها كسياسة للنظام، وتم إحياء هذه القيم ذاتها خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠١ حيث جدد خاتمي إيمانه العميق بمجتمع مدني فعال.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أي آليات يراها خاتمي لتطبيق خطة الحركة في هذا السبيل، وهل هناك أي ضمانات لتنفيذها؟ يجب أن يكون هذا الأمر معلوماً جماهيريًا، كما يجب أن نعلم إذا ما كان خاتمي قد وضع خططه البديلة أو خياراته لإظهار نواياه الطيبة وتحريك أجندته تجاه التنفيذ أم لم يفعل بعد.

لقد صرح الرئيس – بعد صمت طويل – أن الاعتراض على مشروعي القانون الداعيين لتعزيز السلطات الرئاسية وتعديل قانون الانتخاب لا يترك متسعا سواء أمام الشعب لاتخاذ القرار بحرية، ولا أمام الرئيس للقيام بمستوى الأداء المتوقع منه. والافتراض الأساسي هو أن الرئيس لا يستطيع إنجاز أهدافه المعلنة التي أخذت الآن شكل ضرورات قومية دون الحصول على نطاق الحرية الذي يطلبه.

والسؤال: إذا أطاح مجلس صيانة الدستور بمشروعي القانون، ماذا سيفعل خاتمي؟ لو أن مصير المشروعين انتهى إلى التجميد رغم المفاوضات الجارية على قدم وساق مع المجلس، ماذا سيكون رد فعل الرئيس؟ هذا أمر بالغ الحساسية حيث إنه يظهر مدى عمق التزام الرئيس وحسمه. إن المطلوب من خاتمي هو أن يقدم تقرير أداء عن الست سنوات التي تولتها حكومته الإصلاحية ليوضح العقبات التي واجهته منذ توليه السلطة وماذا تم في سبيل ازاحتها.

مما لاشك فيه أن خاتمي ذا الشعبية ورجاله قد بذلوا كل الجهد في خدمة الشعب، لكن الخدمة الكبيرة المطلوبة منهم هي توفير الشفافية والمساءلة كما وعد في صيف ١٩٩٧."

◆◆ وفي الإطار نفسه وحول بيان خاتمي في يوم ٢٣مايو الموافق ليوم فوزه في الانتخابات الرئاسية ، كتب محمد تقوي بتاريخ ٢٤مايو تحت عنوان "ست سنوات ":

يمكن عبر عدة زوايا تحليل بيان الرئيس محمد خاتمي الذي ألقاه يوم الجمعة بمناسبة الذكرى السادسة لانتصاره الساحق في انتخابات ١٩٩٧ وضمّنه تصوراته عن التحديات التي تواجه عملية الإصلاح.

خلال السنوات الست الماضية، واجه الرئيس ورجاله أنماطا مختلفة من الانتصارات والانكسارات .لقد صوتّ أكثر من ٢٠ مليون إيراني أغلبهم من الشباب لصالح خاتمي على أمل الوصول إلى مستويات معقولة من النمو ومعدلات مرضية لمستوى المعيشة. آمن هؤلاء أن الرئيس المعتدل سوف يضع حدا لكل مشكلاتهم ويدعم حرياتهم وحقوقهم الدستورية في ظل الحكومة الجديدة. لقد آمن مؤيدوه في البداية بأنهم يشتركون في أشياء كثيرة مع الرئيس ذي الشخصية الكاريزمية الذي بات فيما بعد عاجزًا عن تحقيق وعوده التى أعلنها في بيانه الانتخابي، ورغم ذلك ، ولأسباب مفهومة تم إعادة انتخابه بتأييد كبير عام ٢٠٠١.

وفي البيان الذي ألقاه يوم الجمعة، أشار خاتمي بإيجاز إلى بعض القيود التي ما زال يعمل على التغلب عليها منذ توليه الرئاسة عام ١٩٩٧. ويبدو أنه حتى التأييد غير المسبوق لخاتمي قد لا يستطيع مساعدته في التخلص من هذه القيود والعوائق. ذلك أن الجماعات القوية التي تعارض عملية الإصلاح لا تكف عن انتهاز الفرص لعرقلة

العملية عبر وسائل غير تقليدية. في هذا الإطار ذهب بعض خصوم الرئيس السياسيين إلى إنكار المصالح القومية وعملوا على تصوير خاتمي - وهو الرجل التقي ذو العقلية الدينية - بأنه "شديد الليبرالية وعلماني". وفي المجمل فقد افتقر بيان الرئيس إلى الشفافية ، لكنه عرض فيه بوضوح مخاوفه الأساسية.

وقد أكد خاتمي في بيانه مجددا على أن ملحمة ٢٣مايو تجد جذورها في تعاليم الإمام الراحل مؤسس الجمهورية الاسلامية الإمام الخميني وأنها- فوق هذا- صنيعة الشعب.

وانصب تركيز خاتمي على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والاختلاف بين المسلمين الحقيقيين و"الفاشستيين "على حد تعبيره. وكرر أيضًا دعوته لإدراك الأهداف والقيم النبيلة لثورة ١٩٧٩.

مما لاشك فيه - وكما أوضح خاتمي- أن الحركة القومية في اتجاه الإصلاح قد تتباطأ أو قد يتم توقيفها، لكن من غير الممكن جعلها تسير في الاتجاه العكسي.. والأمر المثير أن نعلم أن نفر من خصوم خاتمي الأقوياء قد اعترفوا في مناسبات مختلفة أن عملية الإصلاح وجدت لتبقى. وفي الختام يجب أن نشير إلى أن نظام حكم قوي وفعّال هو أمر ضروري لمسيرة تقدم حركة الإصلاح وإزالة العقبات القائمة والمتوقعة".

◆◆ وفي سبيل البعث برسالة ضمنية للجناح المتطرف المناهض للإصلاح في إيران، عبر استخدام "الرمز" ممثلاً في شخصية الإمام الخميني ومنهجه في إدارة الحكم وإشراك القاعدة الشعبية ، كتب سهيل مهاجر بتاريخ ٢٨ مايو تحت عنوان "رؤية الامام" يقول:

"أحد الملامح الأساسية للنظم الديمقراطية عندما تقارن بالنظم الديكتاتورية هو إيمانها بالمشاركة الشعبية القوية في شئون الدولة. يطلق على النظام -أي نظام- وصف "ديمقراطي "عندما يحترم إرادة الشعب ويقبل أن الشعب هو الذي يمنح السلطة . والدولة الديمقراطية دائما في خدمة شعبها ودائما تشعر بأنها مدينة تجاهه.

يعتبر نظام الجمهورية الإسلامية بمثابة نظام ديمقراطي قائم على الدين ، ذلك عائد لأساسه الشعبي الواسع. وتعني الشخصية الإسلامية للنظام دعم وتعزيز العقائد والقيم الإسلامية في كل أوجه الحياة المجتمعية.

يجب أن نؤكد على أن مؤسس الجمهورية الإسلامية؛ الإمام الخميني الراحل - وهو نموذج مهم للاقتداء - كان دوما في خدمة الشعب.

وقد نقل عن أبي الثورة قوله "تصبح الدولة هشة عندما يصير شعبها غير مبال، لو تم تهميش الجماهير، فسوف تنهزم".

وفي واحدة من خطبه الشهيرة قال:"لو لم يدعم الناس الحكومة، فسوف تعجز عن حل مشاكل الناس". كان الإمام الخميني مؤمنا، بحق، بالمبدأ القائل بأن آمال الجماهير ومطالبها هي ما يجب أخذه في الاعتبار. هذه أهم قضية يجب أن تراعيها أي حكومة بدقة كما يقول الإمام:" عندما يريد الشعب شيئا ما، لا يستطيع أحد إعاقته. إن مصير كل أمة يعتمد على الأمة نفسها" .

لقد كان لدى قائد الثورة الراحل ثقة كاملة في الشعب، وكان يرى أن الجماهير تمتلك كل ما يؤهلها لتكون حاضرة بفعالية على المشهد السياسي، ولم يسمح الإمام لأي أحد بأن يعتقد أنه حارس الشعب. ومن أقوال الإمام:" إن جماهير الأمة الإيرانية في العصر الحديث أفضل كثيرا من نظرائهم الذين عاشوا خلال حياة النبي محمد (ص) والإمام عليٍّ والإمام الحسين. الإيرانيون معروفون الآن بكونهم ناضجين سياسيًا ".

اعتمد الإمام بشكل أساسي على القدرة الإلهية وعلى الشعب قبل وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وعمل باستمرار على تحقيق مطالب الجماهير، وفي كل الأحداث التي وقعت في الفترة منذ عودته من المنفى وحتى موته، اعتبر الإمام أن قرار الشعب هو المحك الوحيد.

عارض الإمام دائما الاتجاهات الأحادية الديكتاتورية ومن يريد ممارستها، وإذا كان الإمام قد دعم البرلمان فلأنه كان يؤمن بأن البرلمان هو انعكاس لتفكير وآراء الشعب، هكذا عاش الإمام العظيم".

◆◆ وفي إطار تكريس فكرة التغيير بمعناه العام وضرورة استجابة النظام لها ، كتب علي طاهري في ٢٢مايو تحت عنوان "العمل من أجل التغيير" يقول:

"باتت كلمة تغيير مرادفة للتطوير والإصلاح بالنسبة لقطاعات كبيرة من مواطنينا، كثيرون يميلون للاعتقاد بأن التغيير سوف يحل معظم إن لم يكن كل مشاكل الدولة العالقة منذ عقدين. والواقع إن الحكومة المسئولة يجب أن تساهم في إحداث تغيير إيجابي في مختلف التنظيمات، وأن تؤيد حكم القانون، وأن تحقق بالمعنى الأشمل: التنمية المستدامة.

ومن نافلة القول أن فشل الإدارة في امتلاك البصيرة والمهارات وكفاءة الأداء يؤدي إلى ركود المجتمع وربما تدهوره بينما تظل الأمراض الاجتماعية في التفشي. وحين يحدث هذا يفقد الشعب الثقة في النظام الحاكم، ومن ثم ينتشر الفساد ويصبح حكم القانون أضحوكة ويصير التملق واللافعالية هما قاعدة الحركة.

يحدث التغيير عندما تصير الجماهير متعبة ويائسة من الحال القائم، وبعبارة أخرى، عندما يصير أداء هؤلاء الذين هم في موقع المسئولية دون المستوى المتوقع وتشيع الضبابية السياسية ، حينذاك تصبح الحاجة للتغيير ذات

أولوية عليا.
ومما يؤسف له اليوم أن الأجهزة التنفيذية للدولة تسبح في بحار الفشل، وتصمم خطط الحركة ارتكانًا إلى اعتبارات سطحية قصيرة المدى، ومن ثم لا يكون لها أي تأثير إيجابي على حياة الجماهير. وفوق هذا، طالما ظلت سياسات التمييز والمحاباة قائمة ، فلا ينتظر أن تؤتي أي خطط نتائجها المرجوة.

إن الدراسة الجيدة المستفيضة لتجارب الماضي هي مقدمة بديهية مهمة للإعداد للمستقبل وضمان التقدم، يتضمن هذا أن تتوافر البيانات والإحصاءات التي تمكن صناع القرار من التخطيط للغد. ينبغي علينا إدراك الأخطاء القائمة وأن نعلم كيف ولماذا حدثت وكيف يمكن تقويمها ..إن تجاهل هذه القاعدة الأساسية يؤدي إلى فشل حتى أفضل السياسات والبرامج.

يجب أن تتم مراقبة الإدارة مراقبة فعّالة، يتأتى هذا عبر توجيه انتباه أكبر لتصورات وآراء النخبة المثقفة والنقاد، جنبًا إلى جنب مع تشجيع مشاركة العامة في شئون الدولة. "

◆◆ وفي إطار اعتبار وقوع التغيير كمسلّمة لا مناص منها ينبغي التدخل لتقنينها بما فيه مصلحة الأمة ، كتب سهيل مهاجر في ٢٣مايو تحت عنوان "دعونا نرتب الأولويات" يقول:

"يؤكد عدد غير قليل من المحللين حاجة المجتمع الإيراني الملحة للتغلب على انشقاقاته والتحرك تجاه الحكمة والتعقل. إن مجتمعنا اليوم يتحرك من الشعبوية إلى التعددية ، من التقليدية إلى الحداثة، من التهديدات الموجهة للكيان المادي إلى التحديات الموجهة للمحتوى القيمي، ومن الاستقرار إلى التغيير. إننا إجمالاً في مرحلة تحول صعب. والقاعدة أن مجتمع يجتاز عملية تغيير أو تحول هو أكثر قابلية للتصدع إن لم يكن الانقسام الصريح حول محك التقليدية/الحداثة وجدالاتهما.

وفي مقابل هذا، يبدو أن المسئولين عندنا يوجهون انتباه زائد وغير ضروري للتطورات الخارجية. ففي وقت نخوض فيه عدد لا نهائي من المشكلات الاجتماعية، يبدو التركيز على التطورات الأجنبية وكأنه حيلة سياسية تبدد الجهود بعيدًا عن حل مشكلاتنا المعلقة.

إن مجتمعنا لديه الكثير جدًا من الأزمات الداخلية لأن الذين هم في موقع المسئولية في السنوات الأخيرة يميلون للتركيز على التطورات الخارجية متضمنة أزمة كوسوفو والتطهير العرقي في البوسنة والوحشية الإسرائيلية في لبنان والأراضي المحتلة ثم الحرب في أفغانستان والآن العراق. والواقع أننا نحتاج لإدراك أن الامور الداخلية لها أولوية على القضايا الخارجية. ولتجاوز التصدعات الحالية، يجب أن تتدبر الحكومة الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز قدرات شبابنا، لقد أدى عجز الدولة عن حل مشكلات الشباب إلى خلق تحديات جديدة وخطيرة أمام الشعب، وأوجد أزمة هوية بين أوساط الشباب.

إن البعض يشتكي من أن صانعي القرار في منظومتنا السياسية يقومون بخلط حاجات وأولويات الأمة، وأنهم يعتنون أكثر بآلام الشعوب في كوسوفا وأفغانستان ولبنان وفلسطين أكثر عنايتهم بآلام وآمال شبابنا".

◆◆ وتأكيدًا على مسألة "إدارة التغيير "كتب س.صديقي في ٢٩ مايو تحت عنوان "التخطيط الفعال" يقول:

يتوقع أن تقر الحكومة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سبتمبر القادم. تقوم الحكومات عادة بوضع استراتيجية التنمية القومية، وفي الدول المتقدمة توضع الخطط في ضوء حسابات استراتيجية دقيقة بالحقائق والأرقام.. ولو نظرنا بحياد إلى فاصل النمو بين العالم الأول والعوالم الأخرى سوف ندرك أن الميزة الأساسية للأول هو التخطيط الفعال لتحقيق المنفعة القصوى من الموارد والإمكانيات المتاحة .

في المجتمعات المتقدمة يوجد مدى واسع من الخطط الفعّالة لزيادة الانتاجية. إن مسألة "الإنتاجية "هي مسألة على قدر كبير من الأهمية حيث ينبغي أن تسكن في موقعها المناسب من عملية استخدام وتوزيع الموارد ، فهذا هو شرط فعالية المشاريع القائمة.

أهمية التخطيط أمر أدركه الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني وأدركه أيضًا الرئيس محمد خاتمي. لكن السؤال هو: ما الذي قمنا بتحقيقه بالفعل في خطط التنمية السابقة الثلاث ؟ ماذا كانت العوائق؟ إلى أي مدى نجح المديرون في تنفيذ مشاريع التنمية المعلنة؟ كيف كان أداء المؤسسات الرقابية خلال هذه السنوات؟.

إذا علمنا إلى أي مدى كانت الخطط الثلاث الماضية فعّالة وواقعية ، يمكننا أن ننفذ الرابعة بكفاءة. ورغم هذا، فإن خطة التنمية الرابعة سوف تقدم للبرلمان في الخريف بينما لا يوجد حتى الآن تقييم موثق للخطط السابقة.

لقد ذكر رئيس هيئة التخطيط والإدارة مؤخرًا أن بعض أهداف الخطة الثالثة سوف يتم اشتمالها في الخطة الرابعة، وأن هذا سيجعل دراسة الأخيرة في البرلمان أكثر سهولة وسوف يساعد على توفير الوقت، لكن الظاهر أن هذا سيؤدي إلى التأخير لأن بعض الأولويات في الخطة الثالثة لم تنفذ كما خُطط لها.

يجب أن ندرك أنه بصدد تخطيط المستقبل الاقتصادي للدولة على أساس الخطط الخمسية، فإن المهمة الرئيسية للحكومة وللبرلمان هي تطوير مهارات إدارية وتخطيطية في المقام الأول، أما إدارة التنمية فتأتي بعد ذلك.

لعبة الاستقالة

■ انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٣/٥/١٤

في أكثر من مناسبة أعلن أعضاء مجلس الشورى الإسلامي أنه في حال رفض مجلس صيانة الدستور للائحتى رئيس الجمهورية الخاصة بتحديد صلاحيات الرئيس وتعديل قانون الانتخابات فسوف يقوم النواب بطرح مسألة الاستفتاء، وفي حال فشلهم في تنفيذ ذلك فسوف يستقيل عدد منهم من عمله كعضو برلماني.

يأتي هذا في الوقت الذى أكد فيه رئيس مجلس الشوري الإسلامي عدة مرات أيضا علي أن الأعضاء ليس لهم حق الإستقالة وأنه يجب عليهم أن يقوموا بأداء المسئولية التي وضعها الشعب علي عاتقهم حتي النهاية.

من ناحية أخرى، يعتقد عدد آخر من الأعضاء أن وجودهم في المجلس بلا أى تأثير، ولهذا الأمر فإنهم سيترجمون عدم رضائهم عن الوضع القائم عن طريق الاستقالة.

وعلي الجانب الآخر، تعتقد بعض القوى السياسية في الجناح المحافظ أن موضوع "الاستقالة" بمثابة ترف سياسي يطرحه البعض دون أن يكون له أى سند قانوني.

النقطة الأكثر أهمية من ذلك كله هي أن الدورة الحالية لمجلس الشورى الإسلامي أوشكت علي الانتهاء ولهذا يجب طرح التساؤل الآتي: هل يمكن أن تكون الاستقالة طريقا مناسبا لحل القضايا والأزمات الراهنة؟

يقول مهدي آيتي أحد أعضاء المجلس: في هذه الأيام يشعر المجلس بأنه لا يمتلك السلطات اللازمة من أجل طرح التشريعات التي يريدها ويرغب في تحقيقها، وفي اعتقادي فإنه قد تم سلب سلطة الأعضاء في هذا الصدد.

والحقيقة أن المجلس السادس يتمتع بأغلبية إصلاحية لا تربطها أي علاقة مع مؤسسات الدولة،ولهذا فإن جميع مؤسسات وسلطات النظام التي تخضع لسيطرة المحافظين تستفيد من سلطاتها بالطرق المختلفة في خلق العقبات والموانع حتى لا يصل المجلس السادس إلى أهدافه.

وفي هذا الصدد تحضرني حقيقة أخرى مفادها أن التصنيف والتقسيم السياسي في الدولة قد أصبح سببا لظهور المشكلات المختلفة .ولهذا فإن الحديث عن الاستقالة أو الخروج عن الحاكمية ليست له أية علاقة سواء بإصلاح قانون الانتخابات أو بطرح أى مشروع جديد، بل إن هذا الحديث لا يعدو سوى "لعبة سياسية". ولهذا فإن الاستقالة تعد آخر طرق الحل في هذه اللعبة. ولذلك فإنني أطالب المسئولين ألا تكون للمجلس أية صلة بهذه الصدامات العنيفة وأن يوجهوا "بيت الأمة" – مجلس الشورى الإسلامي – إلى ما فيه مصلحة البلاد.

فإذا ما قبل الجناح المقابل – المحافظون – بمراعاة حرمة المجلس في إطار التفاعلات السياسية المنطقية وطبقا للقانون فسوف يكون ذلك سببا لأن يرتقي الأعضاء برؤاهم وآرائهم ويستطيعون في الوقت نفسه تحقيق أهداف الدولة.

من ناحية أخرى، ونظرا لتعمد مجلس صيانة الدستور عدم تحديد موعد لاجتماع اللجنة المشتركة – المشكلة من جانبه ومن جانب مجلس الشورى الإسلامي – لحل القضية فقد قام مجيد أنصاري أمين اللجنة المشتركة بحلها وهو ما دفع جعفر جلباز عضو لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي إلى إعلان استقالته ومطالبته بإجراء استفتاء لأنه من الضروري جدا أن تكون هناك استفادة كاملة من جميع الإمكانات والقدرات والفرص القانونية المتاحة.

النقطة الأخرى الجديرة بالاهتمام، هى أن الكثيرين قد أشاروا إلى أن مثل هذا الصراع بين مؤسسات حساسة مثل مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور – وهما من السلطات التشريعية في الدولة – سوف ينعكس بالضرورة وبشكل سلبي علي الوفاق الوطني.

في هذا الصدد يقول ولي آذروش عضو المجلس عن محافظة أربيل إن قرارات المجلس تواجه مجموعة من المشكلات والعقبات ليس فقط تلك القرارات المتعلقة باللائحتين الأخيرتين وغيرهما من القرارات ذات الصبغة السياسية، ولكن مجموعة قرارات أخرى كان قد اتخذها المجلس السابق، واجهت أيضا نفس المشكلات. وأنا أعتقد أن موضوع إستقالة عدد من الأعضاء هو بمثابة إشاعة لأن من أثير الحديث حول

بأهمية تحقيق توافق مطلق بينهما.

وتظن هذه الفئة من الشعب أن كلا الجناحين يفكران في مصالح أعضائهما وأفرادهما فقط، وأن الشعب ما هو إلا وسيلة يمكن عن طريقها القضاء على - وسحق - المنافس الآخر.

وأنه عندما يصل جناح ما إلى السلطة سوف يشحذ كل همته وطاقته من أجل هدم حوائط وسدود المنافس الآخر، حائطا وراء الآخر. والنتيجة هي أن حصة المجتمع من السلطة لن تكون أكثر مما كانت عليه في ظل الجناح الحاكم الذي قبله.

ثالثا.. فئة أخرى من الشعب تتمثل في أولئك الذين يخلصون بصدق للجمهورية الإسلامية.. ويضعون أنفسهم في سبيل تحقيق أهداف الدولة. مثل هؤلاء نجدهم لازالوا حتى الآن يعيشون في فكرة المدينة الفاضلة مثلهم مثل الطفل المعصوم.

هذه الفئة لا تؤيد أياً من الجناحين تأييدا كاملا وكذلك لا تعارضهما تعارضا كاملا. بل تظن أن كلا منهما يحمل على عاتقه فكرة ومسئولية تربية وتنشئة هذا الطفل المعصوم.

ولا يخفى علينا أنه إلى جوار هذه الفئات الثلاث توجد فئة رابعة أخرى يمكن اعتبارها متعصبة أو متشيعة لأي من الجناحين وذلك لسبب واحد فقط هو تمتعها بالقيم المادية والمعنوية من وراء ارتباطها بهذا الجناح أو ذاك.

لكن نظرا لأن معظم أفراد هذه الفئة يعملون داخل الأحزاب والقوى السياسية فقط وينشطون دوما حول محاور السلطة فإننا نصنفها - من ناحية - كمجموعة رابعة، لكننا في الوقت نفسه لا نصنفها ولا نطلق عليها أنها فئة ذات طابع شعبي أي تمثل شريحة ما من الشعب.

ومن الضروري أيضا أن نذكر نقطة أخرى أساسية مفادها أنه لما كانت هذه المجموعة الرابعة تمتلك أو تسيطر على قوى الضغط فإن جانبا كبيرا من المناقشات والصراعات اليومية تنشأ عن طريق - وعلى يد - هذه الفئة الرابعة، حيث تدرك جيدا أن بقاءها يظل مرهونا دوما بالأهداف السياسية لحزب ما، معتبرة في الوقت نفسه أن ذلك يحفظ لها دوما البقاء في السلطة والسيطرة عليها.

على أية حال، إن الأمر الذي يمكن الاستقرار عليه الآن هو أنه إذا لم تقم الأحزاب والأجنحة السياسية المختلفة بمراجعة أنفسها وكذلك مراجعة سلوكها فسوف تتأصل فكرة اللا مبالاة داخل الدولة شيئا فشيئا وفي أذهان الشعب أيضا وهو ما سوف يدفع الشعب إلى الفتور والإحباط تجاه القوى السياسية التي كان يؤيدها بالأمس من جانب، وبما يدفع به نحو "الخارج" من جانب آخر، وهو ما يعني أننا قد وضعنا بإرادتنا وبأنفسنا "رداء الدعم الشعبي الأصيل" تحت سيطرة الآخرين.

المطروح الآن والذي على مسئولية الدولة الرد عليه هو: أليس من الأفضل لنا أن نرفع أيدينا عن "نظرية دفع الثمن" وأن نحدد - في الوقت نفسه - طريقا واضحا من أجل شعبنا ومن أجل دولتنا؟

لقد أطلق على هذا العام (مارس ٢٠٠٣ - مارس ٢٠٠٤) عام "خدمة الشعب". وفي هذا الصدد يقول الإمام علي رضي الله عنه في إحدى خطبه: إن أول وظيفة للحكومة الإسلامية هي القضاء على الفقر في المجتمع. ألا يمكن لنا طرح مشروع جديد من أجل تمهيد السبيل نحو تحقيق هذه المهمة وهذا التكليف؟

صراع المجالس التشريعية

■ بهاء الدين أدب ■ آفتاب (الشمس) ٢٠٠٣/٤/٢٦

أعلن مرشد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي أن عام ١٣٨٢ (١) هو عام النهوض بخدمة الشعب، وفي حين لم يمض أكثر من شهر على هذا الإعلان، يستغل بعض الأشخاص والجماعات هذا الشعار بشكل سيئ في الإطاحة بكل من يخالفهم الرأي.

ولم ينصب الاهتمام على خدمة الشعب، بل تناسى الجميع الشعب وحقوقه أكثر من ذي قبل حتى أنه يتم التلاعب بعدة عبارات من جانب بعض الأحزاب من أجل الحصول على دعم لمواقفهم وأطماعهم في السلطة.

ويجب أن يعلم الجميع خاصة مدعي النهوض بخدمة الشعب، أنه ليس لأي من تلك الأجهزة الحق في الوقوف في الظل، لكن للأسف تتخذ بعض السلطات خطوات مخالفة في الوقت الراهن لما يطالب به الشعب، وهم بذلك في تعارض وتناقض واضح. على سبيل المثال، إذا وافق نواب مجلس الشورى على قانون أو لائحة متفقة مع مطالب الشعب الذي يمثلونه وينوبون عنه يتم رفض ذلك القانون أو تلك اللائحة من

جانب أعضاء مجلس صيانة الدستور المبجلين بدعوى الدفاع عن حقوق الأمة!!

وهنا نتساءل هل قرار نواب مجلس الشورى نابعا من حرصهم على مصلحة الأمة؟ هل رفض مجلس صيانة الدستور للقرار نابع من نفس المصلحة؟ أين هي الحقيقة؟ وما هو العمل؟ كيف يكون رد فعل الشعب؟ مما لا شك فيه أن الشعب يكلف نوابه بتولي المسئولية وحمل أمانة المصلحة العامة من أجل تطبيق القانون.

لكن كيف يمكن تبرير ما يتعارض مع قرار مجلس الشورى ورفض ما أجمعت عليه الأمة؟ وهل في مثل تلك الظروف سنتمكن من تقديم الخدمة وتنظيم الأوضاع وحل مشكلات الأمة؟

هل من خلال تلك الإجراءات التي تنتهج ضد قرارات مجلس الشورى، تستطيع المؤسسات الأخرى الاهتمام بتطبيق القانون وهي المهمة الرئيسية لمجلس الشورى؟ وهل إجراءات تلك المؤسسات ستجعل قرارات المجلس أكثر واقعية؟ وهل الاعتماد على تلك المؤسسات سيجعل قرارات المجلس موضع خلاف واستهجان من جانب مجلس صيانة الدستور؟

بالنظر إلى ما تمت مناقشته من قرارات في الفترة الأخيرة على الساحة الداخلية فإننا سنقف على حقيقة الخلاف سالف الذكر، جدير بالذكر أن مجلس الشورى اتخذ قرارات من أجل تحقيق شعار خدمة الشعب، كان منها إصلاح قانون الصحافة وإصلاح قانون الانتخابات وتهيئة الساحة أمام مصالحة قومية. ولكن للأسف قوبلت جميع القرارات سالفة الذكر بالرفض من جانب مجلس صيانة الدستور المحترم على نحو بات لا يرتقي بالوضع الراهن فقط، بل يجعله أكثر سوءاً. وعلى خلاف النص الدستوري الصريح وبدون أى مبرر تم تقييد نواب الشعب وتم التغاضي عن حصانتهم بوصفهم أشخاصاً لهم مكانتهم واحترامهم، فتدخلت المؤسسات الأخرى في صميم عمل مجلس الشورى وأعضائه، في حين أعلن الجميع أن تلك الأعمال والإجراءات تأتي بنية حسنة في إطار خدمة الشعب والأمة. من ناحية أخرى، يعتقد أعضاء مجلس الشورى أنه من الضروري إلغاء سلطة "رقابة الصلاحية" (٢) حتى يحصل الشعب على حق اختيار من ينوب عنه بينما يري مؤيدو مجلس صيانة الدستور أنه إذا لم تكن هناك رقابة على الأصلح، فإن من سينضم إلى المجلس لن يكون أهلا لذلك وأنه يجب أن يحدد مجلس صيانة الدستور من هو كفء لهذا المنصب ثم يعلن عمن يتقدم له بحيث لا يستطيع أفراد الشعب أن يحكموا على الأصلح لهذا المنصب إلا من خلال مجلس صيانة الدستور.

مرة أخرى نتساءل، هل يصب هذا النوع من الصدام في خدمة الشعب والحفاظ على كرامته ومقدراته؟

في الوقت الراهن أصبح من غير المعلوم ما إذا كان عمل المجلس لصالح خدمة الشعب أم لا وإلى أين يقودنا صراع مجلس صيانة الدستور مع مجلس الشورى وفي حين تقبع طبقات عديدة من الأمة في حيز الفقر بلا عمل ولا توجد إمكانية لمساعدتهم وتأمين مأكلهم وإعالة أسرهم، يتشرف عدد كبير من الخاصة التابعين لبعض المؤسسات بأداء فريضة الحج من مصادر بيت المال، مال الأمة، ما هو الأجدى؟ توفير الوظائف للمحتاجين العاطلين عن العمل أم المنح المستمرة من بيت المال لمن أدوا فريضة الحج ٢٠ مرة؟ إن إلغاء هذه الحقوق المتعلقة بتفضيل الذات والإقدام على ما من شأنه إعادة تلك النوعية من النفقات غير الضرورية التي تم ذكر أحد مواضعها الكثيرة، على سبيل المثال، إلى الخزانة سيكون خدمة جليلة إلى الأمة.

هل من حصلوا على تلك المميزات واختصوا لأنفسهم بالإمكانات العامة تحت شعار خدمة الشعب من أجل تحقيق مصالحهم الدينية والدنيوية مستعدون للتخلى عن تحصيل المال والتحرر من الروتين الطويل العريض، حتى ينهضوا بخدمة الشعب على الوجه الأكمل؟

يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنه إذا أقدم هؤلاء على العمل تحت شعار خدمة الخلق من أجل رضا الخالق، فسيتبدد الخطر عن كثير من المصالح والمناصب، وهذا متوقف على مدى حرص أصحاب المصالح والمناصب على أريكة السلطة، فخلال هذه الأيام أفاض معظم هؤلاء الأشخاص في الحديث عن مزايا ما تم إعلانه من عام خدمة الشعب متحدثين عن دور الآخرين، دون النظر إلى أنفسهم ورؤية ما يتحتم عليهم القيام به.

على مدى التاريخ كم من مرة رأينا إجراءات تتم باسم الشعب وباسم الحرية لكنها تجاهلت حقوق الشعب وتحولت إلى حرية محدودة، وها هنا التاريخ يعيد نفسه. فلنحاول الحد من ضياع حقوق الأمة في أسواق التنافس الحزبي، ولنمنع استغلال الفرقة والانقسام تحت شعار الشعب.

إن كل يوم وكل عام هو في صالح خدمة الشعب لكن بشرط تخلى الطامعين عن أطماعهم وعن إهدار حقوق الأمة، على أن يتم التصديق على حقوق الأمة بشكل عملي وليس من خلال الشعارات فقط.

---

(١) السنة الإيرانية (١٣٨٢) هجري شمسى تبدأ من ٢٠٠٣/٣/٢١ وحتى ٢٠٠٤/٣/٢٠ المترجم.

(٢) من سلطات مجلس صيانة الدستور البت في من يصلح للترشيح لعضوية مجلس الشورى - المترجم.

الوفـــاق الوطنى والديمـــقـــراطيـــة

■ مراد ثقفى ■ كفتكو (الحوار) العدد ٨١، يناير - فبراير ٢٠٠٣

توافق مع تزايد الاتهامات الأمريكية ضد إيران بحيازة أسلحة الدمار الشامل وبدعم الإرهاب تصاعد الدعوة إلى الوفاق الوطنى على الساحة الداخلية الإيرانية باعتبار أنها خطوة هامة فى سبيل التغلب على العديد من المشكلات التى تواجه الدولة، خاصة على الصعيد الخارجى.

لكن ثمة سؤالاً هاماً يطرح نفسه هنا وهو لماذا لم يتم تحقيق الوفاق حتى الآن؟

يرجع السبب فى ذلك إلى اختلاف توجهات وأهداف القوى السياسية الإيرانية إزاء العديد من القضايا سواء الداخلية أو الخارجية وعلى رأسها الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة وسبل مواجهته. وفى هذا الصدد تبنى التياران الرئيسيان فى إيران - الإصلاحى والمحافظ - أسلوبين مختلفين. فقد رأى التيار المحافظ أن الآلية الرئيسية لمواجهة الحملة العدائية الأمريكية ضد إيران هى إعداد القوة الرئيسية وتجهيزها لمواجهة محتملة بين إيران والولايات المتحدة فى الخليج. بينما يرى التيار الإصلاحى القضية من منظور داخلى يرتكز على تقوية الحكم الشعبى من أجل مواجهة أى تهديد خارجى.

ولا يمنع ذلك القول بأن التيارين متفقان على وجود طابور خامس أمريكى فى إيران، الأمر الذى يحتم التنسيق فيما بينهما لمواجهة التداعيات التى يمكن أن يسببها وجود ذلك الطابور داخل إيران.

النقطة الجديرة بالاهتمام فى هذا الصدد هى أنه بالرغم من كل التحديات والأخطار المحيطة بإيران، إلا أن القضية مازالت تحظى بالقدر القليل من الاهتمام على الساحة الداخلية، فقد تم عقد اجتماعات عدة حضرها خبراء ومسئولو الدولة تم التأكيد خلالها على ضرورة اتخاذ اجراءات جديدة فى مجال تحقيق الوفاق الوطنى. وتوازى ذلك مع إعلان وزير الخارجية عن تشكيل لجنة الوفاق من جانب نواب الأحزاب. ولكن وللأسف لم تترجم هذه النوايا والأهداف إلى واقع، حيث لم تعلن سبل تنفيذها إلى الآن.

لقد تعرضت قضية الوفاق الوطنى لحالة من الصعود والهبوط خلال العام الحالى نتيجة التطورات التى طرأت على الساحة الداخلية مثل خطبة أغاجرى والحكم عليه بالإعدام الذى عرض الساحة الداخلية للتوتر وصعَّد من لهجة الانتقادات الدولية لإيران.

لقد كان القلق سائدا خوفا من تنفيذ هذا الحكم.

وقد فتحت تداعيات قضية أغاجرى الباب أمام مناقشة قضية التكفير. وفيما يتعلق بحزب المشاركة ساهمت قضية إدانة عباس عبدى بالشروع فى انشطة تجسسية وما يمثله ذلك من إدانة لأحد أعضاء مجلس الشورى المركزى بقوة فى تقهقر قضية الوفاق الوطنى. من ناحية أخرى، شهد العام الماضى اغلاق العديد من الصحف المرتبطة من قريب أو بعيد بتيارات فى ساحة السلطة. وعلى هذا النحو مثل هذا الإغلاق عند العديد من الخبراء خروجا للإصلاحيين عن دائرة السلطة فى الحكم وهذا يؤثر سلبا على حرية قطاع من المجتمع دون غيره من القطاعات.

العامل الآخر الذى ساهم فى تعويق قضية الوفاق الوطنى يتمثل فيما نشاهده خلال السنوات الأخيرة من امتناع مجلس صيانة الدستور عن التعاون مع مجلس الشورى، حيث أصبح من المسلم به فى الوقت الراهن أن السلطة القضائية باتت غير قادرة على التحدث فى حين يتحتم على نواب الشعب القيام بالمهام الموكلة اليهم.

المصالحة القانونية:

يستوجب تحقيق الوفاق الوطنى وجود مجموعة من القوانين التى يخضع لها القطاع الأكبر من الشعب الإيرانى. وبدون ذلك الإطار القانونى لن يكون من السهل تحقيق مصالحة أو وفاق وطنى.

فى الواقع إذا نظرنا بتأمل تجاه الستة أعوام الماضية التى أعقبت انتخابات الثانى من خرداد عام ١٩٩٧، سنجد أن شعار القانون وسيادة الحكومة الدستورية كان لها دور مؤثر لدى غالبية الشعب الإيرانى وانعكس ذلك فى اتجاهه للتصويت للتيار الإصلاحى الذى رفع هذا الشعار. لكن التطورات التى أعقبت ذلك، وما شهدته الساحة الداخلية من خلافات حزبية شديدة أثرت بشكل قوى على تلبية حاجات الشعب، وأفرزت حالة من الإحباط لدى الشعب فيما يتعلق بعجز الحكومة عن تنفيذ شعاراتها والغموض الذى اكتنف القوانين التى أتت بها والتى لم يتم تنفيذها.

ولذا، يعتقد الخبراء والسياسيون أن تحقيق وفاق وطنى يقتضى تفعيل القوانين الموجودة إلى جانب استحداث قوانين جديدة تكون بمثابة عامل دفع فى هذا الاتجاه، مثل القوانين المتعلقة بالمجتمع المدنى وسبل تطويره لمواجهة التيارات التى تنصب آمالها ليس فقط على غلق طريق الإصلاحات، بل عرقلة جهود تحقيق الوفاق الوطنى.

وإلى جانب ذلك يجب أن يتوافق دستور الدولة مع خطط عمل مجموعة القوانين الجديدة التى تتمكن من إيجاد اتفاق عام داخل المجتمع.

المصالحة الوطنية والمصالحة المدنية:

إن المصالحة الوطنية بدون خبرة ونشاط من جانب المؤسسات المدنية شىء غير مجد، فانهيار المؤسسات المدنية يحول المجتمع إلى مجتمع مشتت الأوصال، ليس عاجزا فقط عن دفع مسيرة المصالحة بل عاجز تماما عن مواصلة أى برنامج على المستوى القومى.

لكن للأسف لا يمثل تفعيل المؤسسات المدنية أدنى اهتمام من جانب أصحاب السلطة. وإذا أردنا تفسير متفائل لذلك سنقول أن هدف هؤلاء الذين يحاولون إعاقة المؤسسات المدنية عن القيام بمهامها ينحصر فى الإطاحة بآليات المجتمع القادرة على الصمود فى مواجهة الاستبداد.

المصالحة الوطنية والديمقراطية:

إن كل تيار سياسى يستدعى الآخرين للوفاق معه ينظر إلى مقدار ما يمثله الآخر من مكانة قانونية وشرعية، وهنا نتساءل: هل من الممكن أن يرغب الإنسان فى التفاوض مع شخص ذى مواطنة من الدرجة الثانية؟ وفى إطار ما نشهده من تيارات يسارية وأخرى يمينية كيف يحكم كلا التيارين على الآخر؟ إن المصالحة فقط هى السبيل الوحيد لتنظيم العلاقة بين التوجهات المتباينة فأى أمة على اختلاف توجهاتها لن تتمكن من تحقيق اتفاق كامل فى الرأى. من الممكن أن تجبر مجموعة معينة الآخرين على القبول بالمصالحة اعتمادا على القوة، لكن هذا الاتفاق لن يطول أمده. من ناحية أخرى، يمكن تحقيق مصالحة وطنية بالتوازى مع الديمقراطية وتساوى حقوق أفراد الشعب دون تمييز شخص بعينه.

إذا أردنا فقط إظهار المشكلات وسبل حلها المحتملة، كما ذكرنا عددا منها، فإننا لن ننجح فى سعينا من أجل إجراء مصالحة وطنية شاملة. فقد سعينا خلال الستة أعوام الماضية من أجل تحقيق شعار إيران لكل الإيرانيين. وفى تلك الفترة دفعنا الضغط الأجنبى إلى اتخاذ بعض القرارات، لكن فى ذات الوقت من الممكن أن يدفعنا الضغط الخارجى إلى التعجل وعدم التروى. إن هدفنا ليس العودة إلى خلافات الخمسة أو الستة أعوام الأخيرة فالمصير السياسى يحتم علينا السعى إلى ازالة الخلافات وتحقيق وحدة أكثر تلاحما.

والآن أمامنا عدة اسئلة نحاول الإجابة عليها وهى: هل الإصلاحيون - أى من يعملون على طرح خطة الوفاق الوطنى - يضعون تلك المشكلات وطرق حلها موضع بحث أم لا؟ وهل هم يعرفون طرق حلها ولا يريدون التصدى لها؟ الاجابة على هذه الأسئلة ليست سهلة، حتى وإن توافرت لدينا معرفة عن نية الإصلاحيين إزاء هذه المصالحة. فحاليا وبعد ٦ أعوام من الإخفاق والنجاح لم يتعرض لحل هذه المشكلة إلا القليل من بين هؤلاء الإصلاحيين.

رسالة النواب الإصلاحيين إلى خامنئى

www.Iran-emrooz.de

فخامة الزعيم:

إن الذين حرروا هذه الرسالة وجوه معروفة، والعامل المشترك بينهم تمثل فى سعيهم نحو إقرار نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد بذلوا جهودا مضنية طوال السنوات التالية للثورة للمحافظة على أهدافها التى قامت من أجلها فى سائر أنحاء البلاد، وإن الكثير منهم من أسر أنجبت الكثير من الشهداء والمقاتلين الذين قامت على أكتافهم الثورة، ولذا، فإن القلق يساورهم من جراء الخوف على مشروعية النظام الإسلامى وإسلامية الثورة وعلى الأمن القومى للبلاد.

وربما لا يوجد فى تاريخ إيران المعاصر موقف أكثر حساسية من الموقف الراهن سوى موقفين فقط: تمثل الأول فى وضع إيران فى الحرب العالمية الثانية، وتمثل الثانى فى وضعها بعد قبول القرار رقم ٥٩٨ الصادر من الأمم المتحدة والذى أنهى الحرب العراقية الإيرانية. ففى المرة الأولى- الحرب العالمية الثانية - حدد العامل الخارجى مصير البلاد، وفى المرة الثانية حدد مصير البلاد الإمام الخمينى بإرادته وبُعد فكره

واستناده فى قراره الى الشعب الإيرانى.
ولكن ربما المرحلة الحالية لا نظير لها فى التاريخ الإيرانى حيث أن الخلافات والتوترات السياسية والاجتماعية تزامنت مع التهديدات الخارجية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعد قوة لا حائل ولا مانع لها فهى تود تغيير الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة بأسرها والنظام الإيرانى مضطر الى انتهاج سياسة فعالة لمواجهة هذه البرامج الماكرة.
ومازلنا نتذكر المناخ السياسى للبلاد قبل عام ١٩٩٦ والذى أدى -ولأسباب مختلفة- على صعيد السياسة الخارجية الى عزلة كاملة لإيران مما عرض البلاد للتهديد العسكرى الخارجى. فى هذه الفترة سيطرت على البلاد حالة انفعالية ولكن جاءت ملحمة الثانى من خرداد (وصول خاتمى الى رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧) للقضاء على كافة هذه التهديدات. وأوجدت فرصا كثيرة مما أدى الى تأمين الثورة، وقد اعتبر عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات وذلك بقبول اقتراح إيران فى الأمم المتحدة. وقد وجهت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الاعتذار رسميا لإيران عما بدر من الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات أساءت لإيران، وتحول المناخ السياسى والاقتصادى الإيرانى الى جو أكثر نشاطاً وفاعلية ونمواً حتى أن المؤشرات الاقتصادية أشارت الى حركة يحدوها الأمل لعلاج الأمراض المزمنة والتاريخية للاقتصاد الإيرانى.
اليوم وللأسف لم تمض بضع سنوات على هذه الهبة الإلهية المباركة إلا والتيارات التى أصابتها الحيرة والدهشة من ملحمة الثانى من خرداد تتحرك ببرامج محسوبة لاقتناص الفرصة لتعويق الإصلاحات، وقد تجلى هذا فى برنامج رئيس الجمهورية، وما يتعرض له، وذلك بهدف ارجاع البلاد الى أوضاع ما قبل الثانى من خرداد حتى قال الرئيس خاتمى أنهم يخلقون مشكلة كل تسعة أيام، ومن ذلك مثلاً جريمة اقتحام المدينة الجامعية وإغلاق الصحف ووسائل الإعلام، والقبض على النشطين السياسيين وقمع الطلاب والجامعيين والتنفيذ السافر للأحكام القضائية غير المعهودة، وإحباط قرارات مجلس الشورى الإسلامى، ونقل مواقع القوة والسلطة الى مؤسسات معينة مثل مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الثورة الثقافية، وقد نتج عن هذا كله إدراك الشعب الإيرانى أن تغيراً لم يحدث ولن يحدث على الساحة الإيرانية، وبرهن ذلك للرأى العام على أن رأى الشعب ومطالبه - والتى تستهدف إحداث التغيير فى الأساليب والرؤى - لن يكون لها أى جدوى، ومن هنا تم إهدار رأى الشعب وكرامته مما أصاب الغالبية بالإحباط واليأس فأدى ذلك بالنخبة والصفوة من المجتمع إما إلى السكوت وإما الهجرة خارج البلاد وهربت معهم كذلك رؤوس الأموال المادية ولا يتصور فى ظل هذا الوضع سوى حالتين: إما الديكتاتورية والاستبداد، وإما العودة الى أصول وأسس الدستور والديمقراطية، ويستند هذا التوجه الى القيم الإسلامية والوطنية.
إن ما يحول بين النظام وبين التهديدات الخارجية هو زيادة مشروعية النظام ودعم الوحدة الوطنية وليس المدفع ولا الدبابة ولا الرصاص. والوحدة الوطنية تعنى تمكين الشعب فهو وحده الذى يمكنه إحباط التهديدات الخارجية، ويجب على مجلس صيانة الدستور. والسلطة القضائية والإذاعة والتليفزيون وكافة المؤسسات الإيرانية، يجب عليهم جميعاً التصرف بحياد ونزاهة وهذا لا يشاهد اليوم على ساحة العمل.
ويعد مجلس صيانة الدستور اليوم بمثابة الحائل الكبير أمام إرادة مجلس الشورى الإسلامى وذلك باستعانته بالتفسيرات العجيبة والاحتجاجات الغريبة مما يعد سبب وهن وضعف الشرع والدستور.
إن إجراء انتخابات حرة نزيهة والحيلولة دون نقض أصول الدستور هما المبدآن الرئيسيان لأى حكومة شعبية، وما تم اليوم فى السلطة القضائية على يد بعض الأفراد الذين يفتقدون الصلاحية اللازمة - وهم فى ذات الوقت يعدون درع من يخططون ضد الإصلاحات - من تقييد حق الأعضاء فى المجلس فى التعبير عن وجهات نظرهم ، وهذا يعد حقهم الرسمى، يعتبر شيئا لا يمكن تحمله ويعرض المجتمع المدنى الإيرانى للخطر.
واليوم يعايش المجتمع الإيرانى أوضاعاً صعبة مما كان عليه فى السابق من الفساد الإدارى والمالى . هذا بالإضافة الى الدعايا السوداء للمحافظين ضد الإصلاحات مما يؤدى الى اعتقاد الناس بأن الفساد قد شمل جميع أرجاء البلاد الأمر الذى أفرز حالة من السخط أصبحنا معها أمام اختيار صعب ومرير.
إن مهمتنا بلا شك هى القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية وتحسين وتقوية أسس اقتصاد البلاد وضمان النمو الثابت واستغلال الثروة، وهذا لن يتيسر لنا سوى عن طريق القوى البشرية العاملة ورؤوس الأموال الكافية والإدارة الحكيمة لنظام البلاد الاقتصادى وهذا لن يتحقق بدوره إلا فى ظل حكومة تنبثق من الشعب نفسه.
ونرجو من الله أن يهدينا الى الصراط المستقيم وأن يخلص نياتنا وأن يجعل عاقبة أمرنا الى الفلاح والنجاح .
ونسأل الله لجنابكم العمر المديد والصحة والعافية .

تعد مدينة "قم" من أكبر المدن المذهبية فى العالم الشيعى والتى اشتهرت منذ بداية التشيع فى إيران بأنها مركز الشيعة وقد حافظت على ريادتها كمركز علمى وديني كبير.

وتاريخ قم شاهد على سوابق مضيئة فى تأسيس الحوزة العلمية والقاعدة الدينية للشعب الإيرانى.

وكان أول الذين قاموا بإنشاء الحوزة العلمية فى هذه المدينة هم المحدثون ورواة قبيلة الأشعرى الذين يعتبرون من أحباب وأصدقاء الأئمة المعصومين عليهم السلام.

وفى عهد الحجاج بن يوسف الثقفى فى عصر الخلافة العباسية هاجرت مجموعة من الشيعة المعروفين بالأشعريين من الكوفة إلى قم وأقامت هناك.

وعمل العالم عبد الله بن سعد الأشعرى على نشر الإسلام والتشيع فى هذه المدينة وعمل أبناؤه أيضاً على نشر علوم القرآن الكريم وأحكام الإسلام. ولم يكن انتشار الإسلام والتشيع فى قم مرهوناً فقط بخدمات هذا العالم الجليل وأبنائه، ولكنها كانت الخطوة الأولى للحركة العلمية فى قم .

وفى أعقاب ذلك كانت الحركة العلمية لإبراهيم بن هاشم القمى الذى يعد من أصحاب الإمام الثامن عليه السلام وتعلم فى حضرة العالم العظيم يونس بن عبدالرحمن الذى جاء إلى قم ونشر لأول مرة أحاديث الكوفيين وحقق نجاحاً عظيماً فى الساحة العلمية بها.

وبالنظر لما سبق، فإن سابقة التشيع والثقافة الجعفرية تطورت قبل مجيئ رفات السيدة المعصومة فاطمة إلى قم ومنذ ذلك التاريخ ازدادت مكانة هذه المدينة وجاء إليها العلماء بغرض زيارتها وأحياناً الإقامة بها، ولنفس السبب تم تشكيل مجمع علمى قوى من العالمين بالثقافة والمذهب الجعفرى فى تلك المدينة.

واستمرت الحوزة العلمية فى قم فى مسيرتها حتى أواخر القرن الثالث عشر حيث حدثت نقطة تحول كانت سبباً فى أن تكون هذه المدينة مركزاً رئيسياً لتحصيل العلوم الدينية وبؤرة جذب للعلماء والطلاب والباحثين، وتمثلت فى مجيئ آية الله العظمى الشيخ عبد الكريم حائرى اليزدى لهذه الحوزة والإقامة بها وقد أعطى ذلك دفعه وحياة جديدة لهذه الحوزة وعرف بآيه الله المؤسس وقد ولد الشيخ عبد الكريم حائرى اليزدى عام ١٨٥٦هـ فى قرية مهرجرد بيزد، وبعد مرور ستة أعوام على ولادته بدأ الدراسة.

ولم يكن يوجد فى قريته كتاب أو مدرسة ولكن عن طريق أحد أقربائه من رجال الدين التحق بإحدى المدارس فى مدينة أردكان، وانشغل بتحصيل العلوم الابتدائية، وفى فترة شبابه ازداد شغفه بدراسة علوم القرآن، ثم سافر للحوزة العلمية بيزد والتحق هناك بمدرسة محمد تقى، خان ولم تمض فترة طويلة حتى علا شأنه بين العلماء بأفكاره المستنيرة.

وفى عامه الثامن عشر ذهب لكربلاء وقد ازدادت حوزة سامرا رونقاً وازدهاراً وبدأ فى دراسة وتلقى العلم لما يقرب من عامين بالقرب من ضريح الإمام الحسين وأظهر هناك نبوغاً على فضلاء كثيرين خاصة أستاذه آية الله فاضل اردكانى وحصل على الأستاذية.

وقد تركت الحوزة العلمية بكربلاء أثراً طيباً فى آية الله حائرى. وكان فى سامرا موضع رعاية وعناية ميرزاى الشيرازى حتى أصبح من العلماء الأجلاء. وفى عام ١٩١٢ـ سافر إلى الأراك بناءً على دعوة من أستاذه. وهناك أنشأ حوزة لتدريس العلوم الإسلامية، وكان فى صحبته الحاج ميرزاى محمود بن حاج أقا اراكى. وعهد إليه لأكثر من ثمانى سنوات فى تلك المدينة إدارة الحوزة العلمية وتربية الطلاب والعلماء حتى تجاوز عدد طلاب الحوزة فى الأراك أكثر من ٣٠٠ شخص وأصبحت الأراك مركزاً

علمياً وبحثياً عظيماً. وفى عام ١٩١٩. جاء إلى قم بصحبة المرحوم آية الله سيد محمد تقى، وكان مجيئهم بناءً على دعوة من بعض رجال العلم فى المدينة.

وكان تأسيس الحوزة العلمية بقم قد بدأ بالدعوة لها فى الحوزة العلمية بالنجف.وهذا الأمر له جذور فى روايات الأئمة المعصومين عليهم السلام. فقد تحدث الإمام الصادق عليه السلام فى القرن الثانى الهجرى لأصدقائه حول مركزية هذه المدينة فى العلوم الإسلامية قائلاً : "فلتسرعوا فقد خلت الكوفة من المؤمنين واختفى منها العلم وسوف تظهر مدينة يقال لها قم ستكون لأهل العلم والفضل".

وخلال هذا القرن كانت قم هى بؤرة جذب للأئمة الشيعة العظماء وأصبحت لها مكانة عظيمة فى فكر الشيعة.

وبعد أن أقام أية الله حائرى شهرين فى قم، عقد اجتماعاً فى منزل آية الله شهرى حضره العلماء والتجار فى طهران وقد حضره من الفقهاء العظماء آية الله بافقى وأية الله فيضى. وقد دار الحوار فى هذا الاجتماع حول إنشاء الحوزة العلمية بقم وأجمعت الآراء على وجهة نظر آية الله حائرى وأعلن جميع التجار والعلماء الإسهام وتوفير الأموال اللازمة لهذا الغرض وكان يصر على أن العلماء والتجار هم الذين يجب عليهم القيام بهذا العمل ولكن أمام إصرارهم على قبول التكليف بالإشراف على الحوزة ، قرر أن ينظم الحوزة العلمية بقم ويدعو طلابه من الأراك إليها.

وفى عام ١٩١٩ تم وضع أسس الحوزة العلمية بقم وقد نمت هذه الحوزة وخطت خطوات عظيمة تدريجياً حتى أصبحت من أكبر الحوزات العلمية فى العالم الشيعى.

وكانت الخطوة الأولى له بعد تأسيس الحوزة هى تطوير المدارس الدينية وتغيير أساليب التعليم وأصبحت المدينة فى تطور دائم حيث عمل بهمة وخبرة ثلاثين عاماً فى التدريس واستخدم نفس المناهج الدراسية المعمول بها فى حوزة النجف.

وبعد إنشاء الحوزة العلمية بقم عام ١٩١٩. أصبحت من الآثار التاريخية فى إيران، وبعد ازدهار العلوم الإسلامية بها أصبحت ملاذاً لعلماء الإسلام وفقهاء علوم الدين من كل بقاع العالم الإسلامى.

وقد مضى أكثر من سبعين عاماً على إنشاء هذه الحوزة العلمية وكل عام تزداد نمواً وازدهاراً فى الساحات المختلفة.

وهذه الحوزة مع عظمتها أصبحت بمثابة جامعة للعلوم الإسلامية والإنسانية من عقيدة وفقه وحقوق التصوف والفلسفة وتفسير الكلام وإجابة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والفكرية للمجتمع، بل والسياسية أيضاً، وفى هذا الطريق قدمت علماء كثيرين.

وأهم المدارس العلمية بقم هى مدرسة آملية ومدرسة آية الله جلبايجابى ومدرسة آية الله مرعشى نجفى، ومدرسة أبو الصدق، ومدرسة الإمام الحسين، ومدرسة الإمام العسكرى، ومدرسة الإمام المهدى، ومدرسة الإمام الهادى، و مدرسة الرسول الأعظم، ومدرسة السيد حسن الشيرازى، ومدرسة الوندية، ومدرسة الإمام خامنئى، ومدرسة الإمام باقر، ومدرسة الإمام الخمينى، ومدرسة الإمام صادق، ومدرسة أمير المؤمنين، ومدرسة البعث، ومدرسة جابر بن حيان، ومدرسة الزهراء ومدرسة الجعفرية، ومدرسة الشهيد صدر، ومدرسة الفاطمية، ومدرسة العلوية ومعهد الدراسات الإسلامية.

نظرة إلى العراق الجديد

■ محمود جواد ظريف (❖) ■ ياس نو (الياسمين الجديدة) ٢٠٠٣/٥/١٦

عندما بدأ صدام حسين هجومه على السفن التجارية المبحرة فى الخليج (الفارسى) فى أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضى ووقعت الحرب التى عرفت بحرب صهاريج النفط عرضت الحكومة الإيرانية وقتها التوقيع على اتفاقية أمنية تعاونية مع العراق يمكن عن طريقها الحيلولة دون توسيع الحرب العراقية الإيرانية وكذلك إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، وبالرغم من أن قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ والذى أدى إلى وضع نهاية للحرب العراقية الإيرانية قد احتوى هذه الفكرة فى ثناياه إلا أنه لم يؤد إلى استقرار المنطقة.

ومع انتهاء حرب الخليج الثانية وإخراج العراق من الكويت عام ١٩٩١ أكد مجلس الأمن الدولى وقتها على ضرورة إيجاد وإقامة الأمن الإقليمى فى المنطقة مرة أخرى، ولكن لم يدخل ذلك إلى حيز التنفيذ، وكان يمكن للأجهزة والآليات الأمنية المقترحة إنقاذ المنطقة تحت مظلة دولية مناسبة من عقدين وقع فيهما الكثير من الخراب والدمار.

واليوم وقد تم القضاء على تهديد صدام حسين قضاءً مبرماً يجب النظر الآن إلى التطورات التى طرأت على المنطقة وما يحدث فيها، هل هى فى صالح الشعب العراقى أم أن ما يحدث لا يعد إلا نوعاً من انعدام النظام وحلول الفوضى وعدم الاستقرار ؟

ويتطلب الأمن الإقليمى تحقيق الاستقرار والاعتدال، وهناك اتفاق فى وجهات النظر على الساحة الدولية بصدد ذلك. وبالرغم من ذلك إلا أن الدول الكبرى تسعى لتحقيق هذه الأهداف عن طريق فرض الإرادة واستعراض القوة ولا يؤدى ذلك إلا إلى نوع من انعدام الأمن وانتشار سباق التسلح وتدعيم النظم الديكتاتورية والتطرف. وقد عانت إيران كثيراً من هذا الوضع، وتحاول إيران الحفاظ على أمنها القومى من خلال معارضة هذه المساعى سالفة الذكر بل والسعى إلى إقرار المشاركة وإعمال الثقة بدلاً من ذلك.

وقد أدى هجوم العراق على إيران وكذلك انعدام الاستقرار فى أفغانستان إلى انتشار الإرهاب وتجارة المخدرات، وتعتقد إيران أن نتيجة ذلك ليس إلا الموت والخراب والظلم والقضاء على الموارد البشرية والمادية بشكل مفرط.

والملاحظ أن إيران لم تتجه خلال الـ٢٥ سنة الماضية إلى الهجوم على أى دولة أو أى إقليم فى العالم، ولكنها فى ذات الوقت كانت على أهبة الاستعداد للدفاع عن

أراضيها إذا ما تم الهجوم عليها، وهى تبذل مساعيها اليوم لإقامة علاقات طيبة مع جيرانها، وتعتقد فى ذات الوقت أن الوقت قد حان لإقامة أمن اقليمى فى المنطقة وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة.

إن التطورات التى حدثت فى أعقاب القضاء على صدام حسين ونظامه الجائر على الصعيد الدولى يجب أن تستغل لاستبدال أجواء انعدام الأمن والتسابق فى مجال التسلح بإقرار الأمن والشفافية التامة.

وإيران تعد دولة كبرى فى المنطقة من حيث القدرة والمكانة ولديها عزم ونية أكيدة نحو إبعاد الحكومات المجاورة عن الدخول فى سباق التسلح وبخاصة امتلاك أسلحة دمار شامل، بالاضافة إلى أن اهتمامها بتلبية الاحتياجات الرئيسية للمجتمع الإيرانى الشاب والذى يستهلك كمية كبيرة من مواردها المحدودة يجعل عملية سباق التسلح خلافاً للمصالح الإيرانية وتبديداً لثروتها.

ونحن نعلم أن الاتجاه نحو امتلاك أسلحة دمار شامل وسائر أنواع الأسلحة لن يساعد إيران مطلقاً وكذلك لن يحقق أمنها القومى، ولنفس السبب فقد وقعنا على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورداً على الانتقادات الأخيرة التى أثارتها إدارة بوش يجب أن أشير إلى هذه النقطة والمتمثلة فى أن إيران ليس لديها مشكلة فى الإشارة إلى برنامجها النووى بشكل كبير من الشفافية، وهى تحصل منه على الطاقة النووية لأغراض سلمية.

إن إيران تعتبر أن حقها تجاه الأجيال القادمة، الاستفادة العلمية السلمية من التكنولوجيا النووية والكيماوية والبيولوجية تحت إشراف القوانين الدولية. وكما أن التطرف الذى تتصاعد وتيرته اليوم فى المنطقة يمثل خطراً على المصالح الغربية فهو كذلك يمثل خطراً على إيران.

وقد نادت إيران قبل فترة من وقوع أحداث ١١سبتمبر بنوع من المواجهة مع المنظمات الإرهابية وعلى رأسها طاليان ومنظمة القاعدة، وهم الذين قتلوا الدبلوماسيين الإيرانيين فى أفغانستان. وقد قمنا بدعم التحالف الشمالى قبل سنوات من سقوط طالبان، ودعمنا كذلك تشكيل وتكوين حكومة جديدة فى أفغانستان.

وعلى أية حال، فنحن نبذل مساعينا للقضاء على المتطرفين ولكن من ناحية أخرى لا يمكننا قبول السياسات المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق نفس الأهداف سالفة الذكر. فالصدام العنيف مع الإرهاب ربما يحقق على المدى القصير نتائج سريعة لكنه على المدى البعيد يعد أرضية خصبة لنمو التطرف. والملاحظ أن التطرف برز الى حيز الوجود على إثر انعدام العدالة والمشاركة السياسية، والسبيل الوحيد للقضاء عليه قضاء مبرماً يتمثل فى معالجة أسبابه التى أدت إليه والعوامل التى تؤدى كذلك إلى نموه.

إن منطقتنا تحتاج إلى الإصلاح الذى يرافقه نوع من المشاركة الكبرى وكذلك احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بيد أن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل مجتمعنا ولا يفرض من الخارج. فالديمقراطية ليست سلعة مستوردة تفرض بالدبابات والمدافع، وربما لا تستطيع الأنظمة الإقليمية العمل بالأساليب الشائعة فى الغرب لمعالجة هذه الظاهرة (التطرف).

ويعد العراق فى الوقت الراهن أكثر المناطق والمواضع التى من الضرورى التقدم لإصلاحها. والتحدى الرئيسى فى هذا الصدد يتمثل فى كيفية التحرك نحو إقامة نظام سلمى ديمقراطى شامل لكافة أنحاء الأراضى العراقية، وذلك كبديل لنظام صدام الديكتاتورى.

يجب أن يقوم المجتمع الدولى بمساعدة ودعم مسيرة الاستقرار فى العراق وإعادة تشكيله من جديد. ولا يجب لأى عضو من أعضاء المجتمع الدولى أن يفرض تصوره الديمقراطى والسلمى على الشعب العراقى، فالشعب العراقى شعب عريق وريث لحضارة الرافدين العظيمة، وهو يمتلك ويحوز موارد بشرية وطبيعية كبيرة، وهو الوحيد الذى يملك حق تقرير مصيره، وإيران على أهبة الاستعداد لدعم التيار العراقى العاقل، ونحن لا نريد التدخل فى الشئون العراقية أو فرض وجهة نظرنا وتصورنا على الشعب العراقى، ونعتقد فى ذات الوقت أنه يجب على الجميع أن يبتعد عن مسألة تقرير مصيره فهذا هو شأن الشعب العراقى.

(❖) مندوب إيران فى الأمم المتحدة.

المشاريع الأمريكية للبقاء في العراق

■ حشمت الله فلاحت بيشه ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٣/٥/١٠

عكست التصريحات الأخيرة للمسئولين الأمريكيين وعلى رأسهم الرئيس جورج بوش، والجنرال تومى فرانكس قائد القوات الأمريكية خلال الحرب الأمريكية على العراق، طبيعة السياسة الأمريكية القائمة على وضع العراق تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة القادمة. فقد صرح فرانكس بأن القوات الأمريكية ستبقى فى العراق لمواجهة المشكلات المستقبلية هناك وأنه ينتظرنا (أى الأمريكيين) مستقبل زاهر فى العراق. كان هذا التصريح خبراً شؤماً على الدول العربية وعلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وخلال الخمسين عاما الماضية دخلت الولايات المتحدة فى صراعات عسكرية فى معظم مناطق العالم، إلا أن النتيجة كانت دائما فشل القوات الأمريكية وهو ما حدث فى فيتنام والصومال ولبنان. وعلى أساس الخبرة التاريخية يمكن التنبؤ بأن أى مشروع يطرح من قبل واشنطن يخص مستقبل الشرق الأوسط يهدف فى الأساس إلى ضمان بقاء القوات العسكرية الأمريكية فى المنطقة، إلا أن معارضى واشنطن يتزايدون وهذا الأمر سيكون سببا فى إخفاق آخر لتلك القوة المتسلطة ومصير العلاقات المستقبلية للولايات المتحدة والشرق الأوسط، إخفاق ينحصر فى سيناريوهين الأول هو أن تقبل دول هذه المنطقة الهامة والحساسة المشاريع والخطط الأمريكية المفروضة، أو تستعد الولايات المتحدة لمواجهة مقاومات شعبية والتى ستظهر ضد جنود الاحتلال.

ورغم هذا فالجمهوريون - بدون النظر لرد فعل الدول والمناطق موضع النظر - لديهم إصرار مستمر على فرض سيطرتهم على مناطق العالم الاستراتيجية وقد حددوا لتحقيق الهدف ٣٦ منطقة استراتيجية فى العالم قطاع رئيسى منها يوجد فى الشرق الأوسط لذا، فالسيطرة على هذه المنطقة أمر ضرورى وحيوى للقوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) وبهذا الهدف تطرح مشاريع وحجج متعددة للبقاء فيها.

النقطة الجديرة بالاهتمام هنا أنه في بداية الهجوم الأمريكى على أفغانستان وكذلك فى بداية الهجوم على العراق إدعى العسكريون الأمريكيون أن العمليات العسكرية صعبة جدا وأنها تحتاج لميزانية غير عادية ستتكلف مليارات الدولارات من أجل استقرار ونجاح القوات الأمريكية فى مناطق العمليات. وفى النهاية سواء فى أفغانستان أو فى العراق تحققت النتيجة المرغوبة ولكن بعد حرب سهلة وبسيطة التكاليف.

لقد هدفت القيادة الأمريكية من الحديث عن المستقبل الصعب الذى ينتظره العراق إلى التأكيد على أهمية استمرار الوجود الأمريكى فى العراق، وإلى جانب ذلك يعتقد جورج بوش أن العمليات العسكرية الحالية ستهيئ المجال اللازم لإيجاد منطقة تجارة حرة للشرق الأوسط، ويحاول يعتبرها مجالاً مناسباً لتقديم الديمقراطية الأمريكية لشعوب المنطقة. وكل هذه التصريحات كانت تهدف لإضفاء الشرعية على الوجود العسكرى للولايات المتحدة فى المناطق الاستراتيجية فى العالم.

وللأسف، فإن معظم دول المنطقة قد ارتدت القبعة الأمريكية، كما أن هناك بعض السياسيين بالمنطقة يساعدون الأمريكيين على تحقيق هذه المشاريع.

ولذا، يجب القول أنه إذا لم تقدم دول المنطقة على مواجهة السياسات الأمريكية فسوف يتحول الشرق الأوسط إلى أكبر مركز لتجمع القوات الأمريكية فى العالم وهو الأمر الذى سيؤدى إلى آثار سيئة وقيود على شعوب هذه المنطقة.

لذا، فالتوجهات التالية جديرة بالمتابعة والاهتمام:

١ - يجب على دول مثل إيران والسعودية أن تنتهج خطة لإخلاء منطقة الخليج (الفارسى) من القوات والقواعد العسكرية الأمريكية.

وللأسف، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق الذى عقد الشهر الماضى بالرياض لم يضع المشروع السورى القائم على ضرورة إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى بالمنطقة موضع بحث وحل محله موضوع إنهاء الاحتلال الأنجلو - أمريكى للعراق.

والمملكة العربية السعودية التى خلت الآن من القوات الأمريكية تستطيع أن تلعب دورا هاما ورئيسيا فى هذا الموضوع. وفى الواقع يدرك مسؤلو الرياض جيدا أن الوجود العسكرى لأى قوة فى أى دولة مستقلة يفرض قيودا على هذه الدولة حتى فى المعادلات السياسية والدبلوماسية للمنطقة أيضا.

٢- تستطيع الدول المعارضة للوجود الأمريكي في المنطقة أن تطرح مشاريع وخططاً في الشرق الأوسط ضد هذا الوجود وأن تعمل على تدعيم التعاون الأمني المشترك فيما بينها.

وبشكل طبيعي فإن أي نوع من الاتفاق الأمني - الدفاعي بين دول المنطقة هو جزء من بناء استراتيجية إنهاء الوجود العسكري الأجنبي.

والآن، فإن الوجود الأمريكي في العراق وقطر، علاوة على الكويت والسعودية، سوف يزيد من القيود المفروضة على المنطقة وهذه الدول تستطيع الخلاص من لعبة القوى معها الناتج عن الضعف الأمني والاضطرابات الحدودية بها بالتوجه إلى التدابير الأمنية والإقليمية مع دول الجوار.

٣- العمل سريعاً وبشكل أكثر جدية من أجل إنهاء الوجود الأجنبي ونشر الثقافة المناهضة لهذا الوجود بين شعوب المنطقة.

وكان شعار الشعب العراقي في الفترة الأخيرة هو ضرورة إنهاء الاحتلال الأجنبي له. والآن شمل هذا الشعار كل شعوب المنطقة والشعوب المسلمة في المنطقة غاضبة من اعتبارها بمثابة دول (تحت الوصاية) وهذا الاعتبار كان نتيجة رؤى ونظريات لأشخاص مثل القس جري فالوم الذي يقول صراحة: "إن النفط كله في قبضة المسلمين وهم غير جديرين بالحفاظ على هذه المادة الحيوية".

أما مارتين انديك فيقول أنه يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم نموذج حكومة تحت الوصاية لتطبقها على دول المنطقة. وتعتبر فلسطين في نظر واضعي نظرية الحزام المزدوج هي أول مكان لتنفيذ نموذج الوصاية الأمريكي.

إن ما طرحه فالوم وإنديك وبت روبرتسون والعناصر الأمريكية المتشددة الأخرى ما هو إلا توضيح لشعارات بوش وباول عن التوسعية الأمريكية، وهذه الحقائق كافية لأن يعمل معارضو الوجود الأمريكي في العراق ومنطقة الشرق الأوسط والخليج بشكل أكثر جدية.

لن نقبل إطلاق ديكتاتورية جديدة في العراق

■ نص خطبة خامنئي في جمعة طهران ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٣/٤/١٤

ألقى آية الله علي خامنئي المرشد العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية خطبة صلاة جمعة طهران في ٢٠٠٣/٤/١١ أوضح خلالها موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق والتطورات المتلاحقة في المنطقة. وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوكل عليه ونصلي ونسلم على حبيبه ونجيبه وخيرة خلقه، حافظ سره ومبلغ رسالته، سيدنا ونبينا أبو القاسم المصطفى محمد وعلى آله الأطيبين الأطهرين الهداة المهديين المعصومين، وصلى على أئمة المسلمين وحماة المستضعفين وهداة المؤمنين. أوصيكم عباد الله بتقوى الله. وأوصي كل الأخوه والأخوات الأعزاء المصلين، بالتقوى ومراقبة القول والعمل وحتى الظن. اليوم في الخطبة الأولى، أطرح أمراً مهماً هذه الأيام، وهو موضوع العراق والأحداث الكثيرة المتعلقة به. وفي الخطبة الثانية، سأقضي أغلب الوقت في خطاب باللغة العربية إلى الأخوة والأخوات في العراق وسائر الدول الإسلامية وجزء صغير منها سيكون في شكل توصيات أخرى.

قبل الدخول في الموضوع الذي تتعلق به اليوم كل القلوب والأعين - ليس فقط في إيران، بل أيضاً في العالم بأسره، وخاصة في منطقتنا - يعني موضوع العراق- سأتحدث باختصار عن أمر من وجهة نظري له أهمية بالغة لشعب إيران، وهو ما يتعلق بتوجيهاتي في بداية العام لكافة المسئولين وعامة الشعب: موضوع اجتهاد الجميع في خدمة الشعب وإحراز نتائج إيجابية في العمل من أجل النظام.

إننا نتحدث باسم الإسلام ونعمل باسمه، فإذا تسرب النقص والضعف إلى عملنا، لن يلحق الضرر بنا فقط، بل سيصيب الضرر الإسلام أيضا، وسيتخذ العدو من هذه النقطة ذريعة لاستخدامها أسوأ استخدام. ومسئولو النظام ورجال الجمهورية الإسلامية، يمكنهم تولي ذلك الأمر بالإمكانيات غير المحدودة لهذا البلد - سواء البشرية منها أو المادية - ويمكنهم حل جميع المشكلات الموجودة في البلد، ليس فقط الاقتصادية منها، بل أيضاً الأخلاقية والثقافية والاجتماعية،

بأسلوب أفضل. والمسئولون يمكنهم التصدى للمشكلات الرئيسية وحلها بالجدية والهمة والاتحاد، وهذا الأمر، يجب أن يكون موضع اهتمام كافة المسئولين فى البلد، يجب على شعبنا المطلع الذكى والنجيب أن يطلب هذا من مسئولى البلد فى القطاعات المختلفة سواء فى السلطة التنفيذية أو القضائية أو التشريعية أو المؤسسات المتنوعة والمتعلقة بأى قطاع حكومى. وهذا تكليف، وقد عرضت أن يعتبر مسئولو البلد هذا العام، هو عام التنافس فى العمل. هذه المنافسة حق وهى منافسة شريفة وموضع رضا الله." واستبقوا الخيرات". وتعنى أيضاً المنافسة المستمرة فى أى من القطاعات والوحدات المختلفة فى كل البلد. وعلى السلطة القضائية أن توصى كافة المحاكم فى البلد بهذا التنافس، وبعد مرور عدة أشهر أو حتى عام، تقوم بالتقييم والمحاسبة وترصد أى من محاكم البلد، قد تمكنت أكثر من الرد على شكوى الشعب ونجحت فى تخفيف آلامه وحققت الطمأنينة لأفراده، تلك التى تحصل على درجة الامتياز. أى من الوزارات المختلفة فى القطاعات المتعددة فى البلد تدعى إلى هذه المنافسة، وأيها أنجزت مهامها، وعلى الحكومة أن تدعم هذه المنافسة بين الوزارات المختلفة، وتدعوها إليها، وتقيم أى من هذه الوزارات التى تربو على العشرين قد أجرت إحصاءً سليماً ودقيقاً وأكثر وضوحاً وتمكنت من توصيل خدماتها إلى الشعب، هذه الوزارة تحصل على تقدير امتياز. وعليهم أن يعلنوا ذلك للشعب. النواب، والأفراد والجماعات داخل المجلس، عليهم أيضاً أن يتنافسوا على أى مشروع أو لائحة أو قانون هو الأنفع للشعب وكذلك يتباروا فى حل المشكلات بصورة أفضل وأسرع، وعليهم إعلان هذا الأمر، هذه المنافسة مشروعة وتحظى برضا الله تعالى. والشعب أيضاً يدرك ذلك وعليه أن يقدم خدماته لأولئك. يجب أن تنتشر هذه المنافسة فى الأجهزة المختلفة.

تتنافس السلطات الثلاث فى مكافحة الفساد والرشوة وكشف الأفراد أصحاب النوايا السيئة. هذه هى المنافسة الصحيحة. هذه المنافسة هى وصيتى، أما قضية العراق فهى مهمة للغاية، وتنبع أهميتها من كونها حجر زاوية، وإن لم تكن أكثر من ذلك، فهى ليست أقل. لذا، فهى الموضوع الأول الذى سأتناوله.

موضوعنا اليوم، هو العراق، فقد وقعت واقعة مهمة فى العراق، هوجمت عسكرياً، وسقطت المجموعة التى كانت على رأس الأمر بها. أمة بآمالها وقدراتها أسرها بعض من المدعين. طويت القضايا المهمة. العالم الإسلامى بأسره أغمض العين عن الموقف الواضح للجمهورية الإسلامية من هذه القضية. من المؤكد أنه خلال هذا الشهر، والواقعة فى عنفوان التنفيذ، أعلن مسئولو الدول المختلفة وفى مختلف القطاعات وجهات نظر صحيحة، لكننا اليوم نمر بظروف استثنائية.

من المؤكد أن العراق، خلال القرن الأخير، قد عج بالحوادث الدموية الصعبة. فبعد سقوط الحكم العثمانى، نصبت بريطانيا أسرة غير عراقية على رأس الأمر فى العراق. تولى الحكم من هذه الأسرة ثلاثة ملوك: الأول مات، والثانى قتل فى حادث مريب والثالث قطع إرباً بيد الشعب. هؤلاء من ولاهم البريطانيون. بعد ذلك توالت الحكومات الثورية الواحدة تلو الأخرى. فى عام ١٩٦٨ تولت حكومة البعث السلطة، وكان صدام الرجل الثانى فيها. أما الرجل الأول فكان أحمد حسن البكر. وقبل ذلك التاريخ بعشر سنوات، توالت خلالها ثلاث حكومات ثورية عسكرية، الأول قتل والثانى قتل فى حادث مريب والثالث تم عزله.

ومنذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن، أى ما يزيد عن الثلاثين عاماً، كان البعثيون على رأس السلطة، وهى الفترة الأصعب فى تاريخ الحكم فى العراق، وخاصة تلك التى تولى خلالها صدام الحكم. الآن سقطت حكومة صدام، وغير معروف أين هو الآن والموقف مريب للغاية. إن ما حدث فى العراق، فى الحقيقة، ليس قضية واحدة، بل أربع قضايا. بالأمس بثت رسالة من بوش وبلير كخطاب إلى شعب العراق. ومن المؤكد أن شعب العراق لم يتلق هذه الرسالة، فليس لدى الشعب كهرباء. كان مضمون الرسالة، أننا جئنا إلى العراق لنحرركم. فى هذه العبارة التى أطلقها السادة، خلطان واضحان: الأول، حيث يقولون جئنا لنحرركم، يعنى أن شعب العراق لا تتوافر له القدرة والمقدرة على إنجاز هذا الأمر وبالتالى، يجب علينا، من أجلكم، أن نقوم بهذا العمل. وهذا خلط كبير جداً. الثانى، هو أن هذا الكلام كذب، حيث لا يتطلب تحرير شعب، إلقاء القنابل والصواريخ على رؤوسه وإضرام النيران فى منازله، وتخريب مدنه وقراه ومناطق تجمعاته السكنية بهذه الكيفية. ولا يأتون بمثل هذه الكوارث والتى سأشير إليها فى عجالة.

القضية، كما قلت، ليست تحرير شعب العراق، إنها أربع قضايا ويجب أن نفصلها عن بعضها البعض. الأولى هى إسقاط نظام صدام فقد نشب الخلاف بين مصالح صدام ومصالح الموالين للولايات المتحدة الأمريكية والذى آل إلى ما آل إليه الأمر من توتر وصراع. فقد كانوا أقوى من صدام وأسقطوا نظامه. هذه قضية واحدة. والآن علينا أن نقوم بتوضيح وتحليل القضايا الأخرى حتى يفهم موقف الجمهورية الإسلامية والذى ينبع من الفكر الإسلامى ورعاية مصالح البلد. القضية الأولى - كما قلت- سقوط صدام، أما القضية الثانية التى حاقت بالعراق ومازالت مستمرة، فهى الكوارث التى لحقت بالشعب العراقى.

وهذا بخلاف سقوط صدام وتنصيب آخر بدلاً منه.

وموقفنا من هذه القضية سيأتي ذكره في حينه. أما القضية الثالثة، فهي الاحتلال العسكري لقوات أجنبية لدولة مستقلة، ولمبررات عدة منها، امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ودعم الإرهاب وغيرها. هذه الأسباب، التي يمكن إطلاقها من خلف الميكروفونات في أي مكان، لا تعطي المبرر للهجوم عسكرياً على دولة واجتياح حدودها. وعند تناولنا لهذه القضية سأعرض الموقف الإيراني منها. أما القضية الرابعة، فهي الإدارة القادمة للعراق، والتي تشغل أذهان الجميع. وتلك قضية منفصلة عن سابقاتها. لكل من هذه القضايا خصوصيتها.

فيما يتعلق بالقضية الأولى وهي إسقاط نظام صدام، نجد الأساس فيها أن نظام صدام حسين لم يكن إطلاقاً، ومنذ بداية الأمر، على أي نوع من الخلاف في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المؤكد في التقارير الموجودة، ولا يمكنني ادعاء هذا بصورة جدية، لكن الأمريكيون أنفسهم ادعوا أن وكالة الاستخبارات الأمريكية لعبت دوراً منذ البداية في انقلاب البعثيين في العراق عام ١٩٦٨، ومن الممكن أن يؤخذ هذا على محمل الصحة أو العكس، أنا لا أريد أن أقول شيئاً لست على يقين منه، لكن ليس من شك في أنه بعد ذلك، خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية، تعقدت تلك المصالح. قبل ذلك أيضاً جلسوا مع طاغوت إيران، محمد رضا، واتفقوا معه، وكان واضحاً أن مصالحهم تتقارب. حدثت الثورة، بعد أن اشتركت مصالحهم، وطمع صدام في أراضي بلدنا، وكان الموقف الأمريكي آنذاك معارضاً لقيام نظام الجمهورية الإسلامية وراغب في حكم الطاغوت الموالي للولايات المتحدة. تعقدت هذه المصالح، لذا في عام ١٩٨٠، عندما دارت رحى الحرب المفروضة من العراق على إيران وهاجم صدام في اليوم الأول للحرب، طهران جواً، لم يدنه الأمريكيون، بل يوماً بعد يوم، زادت مساعدتهم له. وهذه حقائق، ليس فيها مجالاً للاحتمالات.

والاحتمال الوحيد الذي يمكن إطلاقه، هو أن يكون قد جرى التنسيق مسبقاً بين صدام والولايات المتحدة، وهذا لا يمكنني أن أدعيه، لأنني لا أعلم. والآن المؤكد أن هناك تقارير حول هذا الموضوع. عندما كنت رئيساً للجمهورية وأثناء زياراتي الخارجية، أطلعني بعض رؤساء الدول الإسلامية على أن تنسيقاً قد جرى في بعض المواقع. على أية حال، لست متيقناً من ذلك، أما ما أنا على يقين منه فهو أنه بعد بدء الحرب، كانت هناك مناصرة أمريكية لصدام، حتى امتدت هذه المناصرة إلى منظمة الأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي. لقد تحملنا هذه الحرب لثماني سنوات. وخدع صدام من الأمريكيين، حيث عمل على إشغال الثورة الإسلامية لثماني سنوات في شأن إقليمي دموي (يعني الحرب) والحرب تتطلب تركيزاً ذهنياً عالياً. لو لم تصب ثورة بلد في بداية أمرها بمثل هذه الحرب الدموية، لكان لديها مجالاً لإعادة الإعمار ومجالاً للإنجازات الكبرى بها، شغلنا صدام ثماني سنوات من أفضل أوقاتنا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. بعد ذلك تعقدت مصالحهم. بعد أن هاجم صدام الكويت في عام ١٩٩٠ رأوا أن تحليق هذا الشخص عالياً بهذه الكيفية، يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. عندما هاجم الكويت، كان الهجوم على مصالح الولايات المتحدة. ولو لم يسيطروا على صدام، لكان من الممكن أن يهاجم المملكة العربية السعودية أيضاً. لقد كان يقول هذا بنفسه، قال: عندما أنتهي من الكويت سأمضي قدماً، حتى الإمارات، والبحرين، وقطر وكل مكان. لقد كانت هذه نيته. وهنا برز تضاد مصالحهم مع بعضهم البعض. ومن هنا بدأت ضغوط المنظمة الدولية وإطلاق التصريحات ضد صدام. لم يكن صدام بالشخص الذي يصمد في المقاومة ضد الولايات المتحدة، وكان على استعداد لإنهاء الموقف والانزواء. لقد أصبح صدام مشكلة شائكة للأمريكيين. إذا دعموه مرة أخرى، سيفقدون أصدقاءهم في الخليج فلم يكن حكام الخليج على استعداد لأن تدعم الولايات المتحدة صدام مجدداً، وكما كان في السابق، حيث كانوا خائفين. من جهة أخرى، إذا ضغطت الولايات المتحدة على صدام بكل قوتها، ستفقد مصالحها في العراق. لذا كان التناقض موجوداً بالنسبة للولايات المتحدة وكانت العراق منطقة جذابة للغاية، دولة لديها كل هذا الكم من البترول، كل تلك المصادر الطبيعية، عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة تقريباً، كل هذا يؤهلها لأن تكون نقطة مهمة في الشرق الأوسط. والولايات المتحدة تريد أن تتواجد في العراق وأن تكون فعالة وأن تهاجم، لكن لا تستطيع. لذلك إذا تنحى صدام ظهرت المشاكل من هذا الجانب، وإذا لم يتنح، ضاعت المصالح من بين أيديها. تأزم ذلك التضاد بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام صدام. لذا ذهبوا في تفكيرهم للإطاحة بنظام صدام بشكل ما، وتصبح العراق خالصة لهم وأكثر راحة. لذلك فإن كل ما تدعيه الولايات المتحدة، وبريطانيا من أن مجيئهم من أجل شعب العراق والإطاحة بصدام، هو محض كذب مفضوح وواضح. هذا الأمر أبداً لم يكن من أجل شعب العراق، لقد أطاحوا بصدام عندما ظهر التضاد في مصالحهم مع مصالح صدام، وإلا، لماذا كانوا يدافعون عنه عندما اتفقت مصالحهم، كما فعلوا خلال فترة الحرب؟

الآن جاءوا وضغطوا بالقوة العسكرية وذهب صدام، هل فرح شعب إيران أم لا؟ من المؤكد أنه فرح. لقد رفع شعب إيران من عشرين عاماً شعاراً هو: "الموت للمنافقين وصدام"، والآن بعد الإعلان عن اختفاء صدام، فإن سعادة شعبنا في هذا الأمر تتساوى مع سعادة شعب العراق. موقفنا هو موقف شعب العراق. لقد فرح أيضاً شعب العراق بذهاب صدام، ونحن كذلك سعدنا لذهاب صدام. كان صدام شخصاً ديكتاتورياً، سيئاً، ظالماً، لا يعتني بالعهد وكثير الشر، كان يحكم الشعب بالاستبداد، وشعب العراق جار لنا. لذا، ما يتداوله المحتلون من أن سعادة شعب العراق بسبب مجيئهم، هو في الواقع، استهزاء شديد من هذا الكلام. فسعادة شعب العراق كانت بسبب سقوط صدام. منذ عدة أيام عرض أحد تليفزيونات أوروبا مشهداً من بغداد، سألوا خلاله شاباً عن شئ ما، فقبض هذا الشاب يده وقال:" الموت لصدام والموت لبوش"، طلب الموت في نفس الوقت للإثنين معاً. ومن المؤكد كانت تلك هي المرة الوحيدة التي سمح فيها بإذاعة هذا الشريط، ولم يسمح رقيب الأخبار بتكرار هذا الأمر. وإلا لو سألوا ألف شخص من شعب العراق، لأعطى ٩٠٠ منهم نفس الإجابة.

السعادة بذهاب صدام لا علاقة لها بمجيئ الاحتلال كما يعتقدون. الآن لو لوح عدد من الأشخاص في بغداد مثلاً بأيديهم، فهذا أبداً ليس بمعنى أنهم يرحبون بهم. إنني على يقين من أكثر من مصدر، أنه لم تظهر بادرة سعادة بالمحتلين سواء من شعب البصرة حيث دخل البريطانيون أو في المدن الأخرى حيث دخل الأمريكيون. وإذا كان الشعب قد فرح لذهاب صدام، فإن هذه الفرصة تقلصت تحت قصف القنابل. خلال الحرب الذي دارت بين صدام والمحتلين المعتدين، كان شعب العراق على الحياد، أيضاً أعلنت حكومة إيران أنها على الحياد. معنى الحياد أن كلا الجبهتين سواء صدام أو المعتدين، ظالم، ولم يجد شعب العراق جبهة في هذه الحرب لينضم إليها. كذلك كان الأمر بالنسبة للحكومة الإيرانية، يعني أننا لم نساعد أي من الجبهتين أقل مساعدة. هذا هو الحياد. لم نساعد صدام ليتمكن من المحافظة على نظامه، ولم نساعد المحتلين حتى يتمكنوا من تحقيق نصر أسرع. استخدمنا كل طاقاتنا وإمكانياتنا حتى لا نقدم المساعدة لأى من الطرفين. ومن المؤكد أن هؤلاء الذين يتجسسوا على كل شئ بالأقمار الصناعية، يدركون ذلك، ولا حاجة لأن نقول لهم هذا. لكن ليعلم شعب إيران، أنه خلال هذه الفترة، بذلت الحكومة وبذل المسئولون في البلد كل جهدهم، ولم يساعدواشخص أى من الجانبين. ومن المؤكد أنه إذا كان تقدم المحتلين سريعاً، فإن ذلك بسبب حياد شعب العراق، إذا كان شعب العراق واقفاً إلى جانب صدام، لأوقف تقدم المهاجمين وهو الأمر الذى أعان جيداً المحتلين. وهذا الوضع هو نتيجة طبيعية عندما لا يكون قلب الأمة في دولة ما صافياً تجاه قادتها. وتلك هي القضية، لقد أهين شعب العراق من قادته، شاهد منهم الإهانة والتحقير، الغصب والضرب لذلك، لم يقدم لهم يد العون، وبناءً عليه تمكن الأعداد المهاجمون من أن يتقدموا سريعاً. والأكيد أن في هذه القضية سيكون هناك حديث ودراسات عدة. لقد عرضت أن شعبنا سعد بهذا الأمر، كذلك كان حال الحكومة والمسئولين. لكن الشئ الأكيد أن كل من الشعب والحكومة والمسئولين لديه شك في: لماذا لم تقاوم بغداد مثلما فعلت البصرة؟ يعني في الأسبوع الأول من القتال، حيث كانت الحرب جدية، كانوا يعلنون أن الحرب لم تبدأ بعد، لكن بعد ذلك، توقف المهاجمون عدة أيام، ثم وجدوا الطريق خاليا، فلم يعد هناك دفاعاً حقيقياً. في الواقع، سلمت بغداد خلال يومين أو ثلاثة، يعني سقطت ولم يدافع أى شخص عن بغداد دفاعاً حقيقياً، في الوقت الذى كانت في بغداد نفسها - كما أخبرونا- في حدود ١٢٠ ألفاً من رجال القوات المسلحة، كانوا ملتفين في حلقات دفاعية والتي تبعد عن بغداد بحوالى مائة كيلو متر ويدعمها الحرس الجمهوري لصدام الذى كان كثير العدد. حتى بغداد ذاتها التي كان بها حوالى ١٢٠ ألفاً من القوات المسلحة، لم تتمكن من المقاومة ضد الهجوم ليومين أو ثلاثة، أو لم تستطع؟ أم صدرت الأوامر ألا تقاوموا؟ هذا الأمر ليس معلوماً الآن لكن مستقبلاً سيتضح هذا الإبهام، الآن لا يمكننا التنبؤ والاستقصاء حتى لا يفسر هذا الآن تفسيراً في غير صالحنا وعلينا التحلى بالصبر ومراقبة ماذا سينكشف مستقبلاً حول هذا الأمر.

أميل هنا لأن أذكر شهيد خرمشهر محمد جهان آرا، والشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في المقاومة والزود عن خرمشهر. في تلك الأيام كنت بالقرب من الأهواز شاهداً على الأحداث. في الحقيقة لم يكن في خرمشهر أية قوات مسلحة، ليس فقط لم يكن بها ١٢٠ ألفاً ولا حتى ١٠ أو ٥ آلاف. كان بها عدد من الدبابات المستصلحة بعد الخروج من الخدمة، أصلحها الشهيد أقارب بوست- الذى كان ضابطاً في الجيش غاية في المسئولية - وقد أحضرها من خسرو آباد إلى خرمشهر (من المؤكد أن هذا كان فيما بعد، حيث لم يكن في خرمشهر نفسها أية قوات) قاوم محمد جهان آرا والشباب الآخرون ضد القوات العراقية الغازية - جيش مجهز بالمدرعات ولواء من القوات الخاصة والمدافع التي كانت تمطر خرمشهر ليل نهار - لمدة ٣٥ يوماً،

نفس ما حدث من ضرب بغداد بالصواريخ، كانت المدفعية الثقيلة تقصف المنازل والشعب فى خرمشهر. لكن شبابنا استبسل فى المقاومة ٣٥ يوماً. بغداد استسلمت بعد ٣ أيام! شعب إيران يفتخر بهؤلاء الشباب البواسل. بعد ذلك أرادوا استرجاع خرمشهر، مرة ثانية توجه الجيش والحرس الثورى والباسيج بأعداد أقل من الجيش العراقى، وحاصروا خرمشهر وأسروا حوالى ١٥ ألفاً من القوات العراقية خلال يوم أو يومين. الحرب المفروضة والتى استمرت ثمانى سنوات، بها قصص عجيبة مثير للعبرة، ولا أعلم لماذا يقصر البعض فى تقديم الأمور المثيرة للفخر فى فترة الحرب المفروضة!

بناءً على هذا، فى هذه القضية الأولى، والتى هى قضية سقوط صدام على يد القوات الأمريكية والبريطانية المحتلة، موقفنا هو: أننا لم نساعد أى من الإثنين الظالمين، وسعدنا جدا لسقوط صدام كما سعد شعبنا، كنا على الحياد، كذلك كان شعب العراق على الحياد وكذلك فرح شعب العراق.

القضية الثانية تتعلق، بالكوارث التى حلت خلال تلك الفترة بشعب العراق، هذه الكوارث ليست بالأمر الذى يمكن أن ينسى، انظروا! لقد مر على حرب فيتنام ٢٧ عاما، وضاعت من الذاكرة أشياء كثيرة، لكن الكوارث التى ألحقها الأمريكيون بالشعب فى تلك الحرب، لم تنس. كم من الأفلام يصنعونها حول تلك الأحداث وكم يذكرون ما حدث؟ غزو شعب، دائما ما يبقى فى ذاكرة شعوب العالم وضميره. أسمى حقوق الشعب هو الحق فى العيش والحياة. لكن هؤلاء السادة جاءوا تحت مسمى المدافعين عن حقوق الإنسان وسلبوا الحق فى الحياة، بهذه القنابل، من هذا الشعب. أكثر من ألف صاروخ كروز، آلاف القنابل الثقيلة، نيران مدفعية لا تحصى وبشتى الطرق، سقطت على البصرة، الناصرية، الديوانية، الحله وعلى بغداد نفسها ومدن أخرى. الشعب يعيش فى هذه المدن، ونحن نعلم ما معنى القصف، لقد تعرضنا نحن للقصف، فى طهران هذه، وفى مدن أخرى تعرضنا للقصف بالصواريخ. لو لم يكن شئ مدهش قصفهم بعشرات أو مئات الصواريخ مدينة لمدة ساعة؟، فماذا يكون؟! يقولون أننا نريد أن ندمر الأهداف العسكرية. كم عدد الأهداف العسكرية فى العراق والتى يجب أن تدمر بأكثر من ألف صاروخ كروز وعدة آلاف من القنابل؟! أنهم يبيدون الشعب، يخلقون بيئة من الرعب والترويع والعنف لهذا الشعب، يخيفون أطفال الشعب، يقتلونهم، يجوعونهم، إن من يعى هذا القول، لابد وأن يكون لديه أطفال، يذهب لشراء اللبن للأطفال ولا يجده، الآن لايوجد غذاء، والماء الصحى اللازم لهؤلاء الأطفال غير موجود، أولئك الآباء يفهمون جيدا هذا الكلام، كم أدمى طفل صغير قلب والديه ببكائه؟! كم من الشباب يرقد فى المستشفيات لم تلتئم جراحه، كم من الأعزاء تم أسرهم، إنهم غير قليلين؟! بعد توجيه الإهانات للشعب ودك منازله، هذه المناظر تضرم النار فى قلب الإنسان، يقتحمون المنازل لمجرد الشك، ويغمون رأس الرجل أمام زوجته وأبنائه، ويقيدون يديه ويعصبون عينيه، ويذلوه ويهددوه، أليس هذا بالكثير؟! الجنود الأجانب يقيدون أيدى العراقيين خلف ظهورهم ويلفون رؤوسهم بكوفيتهم ويطرحونهم أرضا، ويقفون بالبنادق خلفهم، أليست هذه مصيبة كبرى؟ أيضا فيما حدث، هناك شئ هام للغاية، جندى أمريكى يفتش النساء العربيات المحجبات، شاب أمريكى غير معلوم من هو ولا من أين جاء، يأتى ليفتش امرأة عربية محجبة من رأسها الى أخمص قدمها، حتى يتحقق من عدم وجود قنابل معها، أهذه هى حقوق الإنسان، احترام الآدميين وحرية الإنسان كما يدعيها هؤلاء القتلة؟ اضربوا، وقالوا: نعتذر عما بدر، هناك لبس فى الأمر، اختلط الأمر علينا. نفس الشئ حدث فى بداية الحرب فى أفغانستان. وتكرر عدة مرات، وهو ما حدث منذ عدة أيام فى العراق، يضربون ويقصفون الشعب بالقنابل وبعد ذلك يقولون: معذرة، اختلط الأمر علينا، هناك لبس فى الموضوع. أبهذه الجملة تتطهر الجرائم؟! هذه هى القضية الثانية، ونحن ندين بشدة هذه القضية الثانية، ونتألم لألم شعب العراق، وندين المعتدى وإن كان مدع لحقوق الإنسان، ونحن ندرك جيدا أنه كاذب.

أما القضية الثالثة، فتتمثل فى الاحتلال العسكرى لدولة بادعاء حيازتها لأسلحة الدمار الشامل. فهذا هو الجزء الأسوأ على الإطلاق فى كل ما مر، لقد أدان ضمير العالم هذا الأمر واعتبره عمل غير شرعى. أذكر أثناء حرب فيتنام، أنه قامت أحيانا مظاهرات ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض مناطق من العالم، لكن هذا الإجماع الدولى الذى نراه اليوم فى هذه القضية، لم أره فى حرب فيتنام. هذا الإجماع الدولى لم يكن موجودا فى حرب فيتنام. وقيل آنذاك، أن الاتحاد السوفيتى هو المنظم والمحرك لهذه التظاهرات. اليوم، من ينظمها؟ احتشاد الناس فى الهند، وباكستان، واندونيسيا، وماليزيا، وأفريقيا، وأوروبا وفى أمريكا ذاتها، تنظيم مظاهرات عظيمة من عدة آلاف، بعضها بلغ عشرة آلاف متظاهر وبعضها مائة ألف متظاهر، شعاراتهم واحدة، من حشد هؤلاء؟ لا يوجد مركز يعمل على حشدهم، بل هذا هو ضمير العالم وضمير الإنسانية الذين يدين هذا الأمر. هذا الأمر مدان، هذه بدعة غاية فى السوء، عودة لزمن

الحرب والاستعمار من العهد البائد. الأمريكيون يَّدعون على دولة، ثم كلما أعلن مفتشو الأمم المتحدة عن عدم وجود شيء، يقولون لهم أنتم لا تعلمون، نحن نعلم أنه يوجد. ثم يأتون ويهاجمون، وهذا خطأ كبير، نحن ندين هذا العمل ونكرر إدانته. من المؤكد أن الأمم المتحدة لم تؤد واجباتها فى هذه القضية. وإلا فلماذا لم يدن مجلس الأمن الهجوم الأمريكى - البريطانى؟ لماذا لم يصدر قرارا ضدهما؟ هل سيعترضون على القرار؟ ليعترضوا. إن صدور قرار من مجلس الأمن فى حد ذاته يمثل تحركا ضدهما، فلماذا لم يفعلوا؟ لماذا لم تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تدين هذا العمل. كان على الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ خطوات أكثر إيجابية فى هذه القضية. كانت هناك توقعات بأن تتحرك الأمم المتحدة، إننا ولسنوات لم نر من الأمم المتحدة غير أقوال، أما الأفعال فتخضع للنفوذ. لكن على أية حال، هذه التوقعات والأقوال موجودة فى كل العالم. لكن العمل المنجز قليل للغاية.

أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية، بهذا الاحتلال، أنها طاغية. كلمة «طاغية» نعت بها رئيس جمهورية الولايات المتحدة السابق، بعض دول العالم. طاغية، يعنى نفس ما يقومون به من أعمال، طاغية ضد البشرية وضد استقرار الشعوب. لقد أثبتوا أنهم هم محور الشر بالمعنى الحقيقى للكلمة. أثبتوا أنهم حقيقة الشيطان الأكبر، نفس المسمى الذى أطلقه عليهم الإمام الأكبر. البريطانيون أيضا وقعوا فى خطأ كبير، وساروا خلف الولايات المتحدة ليحصلوا على نصيبهم من الغنائم وهذا خطأ. فللبريطانيين فى هذه المنطقة، إيران، والعراق، والهند، وغيرها، وجه قبيح منفر من جراء ما اقترفوه فى هذه المناطق من ظلم وخيم، وكان ذلك منذ ثلاثين أو أربعين عاما، لكن شيئا فشيئا بدء الوجه القبيح للبريطانيين يتلاشى من الذاكرة، إلا أن هذا السيد بلير، أعاد الوجه القبيح لهم مجددا إلى الأذهان وأحياه. وهذا خطأ كبير. فى هذه القضية الثالثة والتى تعرف بالاحتلال العسكرى، نضم صوتنا مع صوت شعوب العالم وندين هذا العمل ونكرر إدانته ونعتبره بدعة فى العلاقات الدولية واحتلال لدولة إسلامية واعتداء على الإسلام والمسلمين وحرمه الأمة الإسلامية.

القضية الرابعة، هى الإدارة الأمريكية التالية للعراق، الأمريكيون يريدون فضلا عن الاحتلال وتلك الكوارث والجرائم التى ارتكبوها، أن يسيطروا على إدارة العراق، وذلك عن طريق حاكم أمريكى عسكرى والذى اما أن يكون صهيونيا أو على علاقة كاملة بالمحافل الصهيونية، ويضعوه على رأس دولة إسلامية وعربية غيورة، أولئك، فى مخيلتهم وفيما بينهم، قد قاموا بالتقسيم، ومن المؤكد أن دلائل التحالف قد وضحت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. البصرة التى تفوح منها رائحة البترول الخفيف تكون للبريطانيين الذين يستطيبون رائحة البترول، وبغداد أيضا وهى مركز السلطة، والأمريكيون يستطيبون السلطة، تكون للأمريكيين. من المؤكد أن الخلافات بينهم مازالت خارج مستوى الرؤية، ولكنها ستتضخم وستبدو جلية للشعب، لكن قيل أنهم اتفقوا على هذا التقسيم، تلك هى العودة للعصور الأولى للاستعمار والرجعية المحضة، ألم تكن بدايات الاستعمار على هذا النحو ؟ تستولى الحكومات الأوروبية الاستعمارية على دول فى آسيا وأفريقيا بالقوة، ثم يضعون حاكما عسكريا من جانبهم فى ذلك المكان لتكون مقاليد الأمور بالكامل فى يده. ذلك ما فعلوه فى الهند، واستراليا، وكندا، وأفريقيا ودول أخرى متعددة، وبعد فترة يكتشفون أن الحاكم العسكرى الأجنبى هو اختيار خاطىء، فيقومون بتعديل النموذج، ويمنحون السلطة لحاكم من نفس تلك الدولة ويولونه الأمر ليكون مطيعا لهم بنسبة ١٠٠٪، ويتعاون معهم ويمنحهم كافة الإمكانيات ويترك البلد مفتوحة للغزاة المستعمرين فى سلاسة ويسر ليفعلوا ما يحلو لهم. وبعد مرور الوقت اكتشفوا خطأهم فى هذا الاختيار، لأن الشعوب تثور على هذه النوعية من الحكام، لذا يعمدون إلى تعديل أساليبهم، ويتبعون أسلوبا فى ظاهره الديمقراطية وله سلطة حضارية، حيث يولون حاكما مواليا لهم، تحت ستار الانتخابات. فى إيران، فى عهد الطاغوت، جرى تنفيذ نفس الأسلوب، فى البداية ولى البريطانيون رضا بهلوى، ثم محمد رضا، بعد ذلك تدفقت المشاكل، فاضطروا لتعيين على أمينى رئيسا للوزراء، حتى، وفق اصطلاحهم، يجرى إصلاحات والتى اشتملت على ست مواد مخزية، كان ذلك فى عهد الطاغوت، هذه هى التجارب المستفادة من الاستعمار على مر العصور وفى كل موقع كان هؤلاء السادة يعودون إلى العصر الأول للاستعمار، يعنى، يقومون باحتلال دولة بقوة السلاح، ثم يعينون حاكما منهم، أمر عجيب للغاية، رجعية، مهانة واستكبار. هذا الأمر، أدانته كل الدنيا تقريبا وحتى الحكومات، وسأعرض موقف إيران الواضح من هذ القضية، هذا الأمر خطأ فى خطأ. ذلك الحاكم لا يجب أن يكون أجنبيا ولا عسكريا ولا صهيونيا. بل يجب أن يكون اختيار شعب العراق ذاته ودون الاعتماد على دعم السلطات المحتلة، بمعنى أن شعب العراق هو الذى يريد ذلك الشخص. من المؤكد أن الأمريكيين قد تحسبوا لذلك، ويرغبون فى تعيين شخص، يعينهم على الإمساك بزمام الأمور وتغيير ثقافة الشعب، يعنى السيطرة على التربية والتعليم، لقد فعلوا نفس الشىء

في أفغانستان، فقد طبعوا عدة أطنان من الكتب لمرحلة التعليم الأساسي باللغتين الفارسية والبشتونية لتوزع على المدارس الأفغانية، حتى لا يظهر الوجه القبيح لأمريكا للأطفال من خلال دروسهم، غيروا الثقافة والنظرة التاريخية للأفغان بصفة عامة، ويريدون أن يعيدوا تطبيق هذا الفكر في العراق. هذا الأمر بالقطع لن يأتي بالنتيجة المطلوبة. فمازال لدى المدرسين والشعب ذلك القدر من العداء للأمريكيين، الذي من المؤكد سينتقل إلى الجيل التالي والأجيال التالية له.
بناءً على هذا فالقضية الرابعة ليست كسابقاتها، في الواقع إن الأنسان ليتعجب، كيف لهؤلاء أن يخرجوا، بهذا القدر من الوقاحة، ويتحدثون في التليفزيون بصراحة أن شعب العراق لا يستطيع أن يعين حاكما عليه! شعب بهذا الماضي، هذا التاريخ، هؤلاء الرجال، هؤلاء العلماء والساسة، كيف يمكن لشخص أن يتحدث بهذا القدر من الوقاحة وبلا خجل ويتهم أمة بعدم القدرة. إننا نعتبر هذا انتهاكا لحقوق شعب العراق، وندينه ولا نقبل بأي صورة، ديكتاتورا جديدا على العراق، وشعب العراق يرفض هذا الأمر أيضا. إن شعب العراق لم يخرج من «حفرة» صدام ليسقط في «بئر» ديكتاتور عسكري أمريكي. حتى لو جاءوا بشخص عراقي على هذه الشاكلة، من المؤكد أن الشعب لن يقبله. على أية حال، إننا نعتبر هذا الوضع القائم الآن هو اعتداء آخر على حرمة الإسلام والمسلمين. «ولن يجعل الله للكافرين على المسلمين سبيلا».

ذلك النصر العسكري بكل ما يحويه من ريب وشبهة، ليس دليلا على نصر نهائي، فقد مني الأمريكيون بخسائر في هذه القضية أيضا. من الجائز أنهم الآن لا يدركونها ولكن من المؤكد مستقبلا سيرون آثارها، وفي هذا الإطار، مني الأمريكيون بأربع خسائر رئيسية:

الخسارة الأولى منووا بها في شعار الديمقراطية والحرية الغربية. فقد هزمت الليبرالية الديمقراطية التي يروجون لنموذجها في العالم، ونفس الهزيمة أصابت الفكر الليبرالي الديمقراطي، لقد أثبتوا أن الليبرالية الديمقراطية لا يمكنها أن تحقق المعنى الحقيقي لكلمة حرية الإنسان. هذا الفكر يكون حاضرا وجاهزا، عندما تقتضي المصالح المادية لهم ذلك، فيومض بريق الحرية وحق الانتخاب للبشرية. إذا كان الأمريكيون صادقين وكانوا ديمقراطيين، يجب عليهم الآن أن يتركوا العراق ويرحلوا، أنتم تريدون الإطاحة بنظام صدام، حسنا، ها قد حققتم ما تريدون، الآن ماذا تفعلون في العراق؟! لو صدق ما تدعون من حماية الديمقراطية وحقوق الشعب، يجب أن تسحبوا قواتكم من العراق وألا تتدخلوا إطلاقا في شئونه، لكن معروفاً أن هذا لن يحدث.

لقي الأمريكيون هزيمة من الناحية الأيديولوجية أيضا، وصارت شعاراتهم محض كذب، وهذا ما أدركته شعوب العالم كافة، وعرف من الشعارات التي أطلقوها، أن العالم قد فهم كذب الأمريكيين، عشرة أو خمسة عشر شعارا من الشعارات التي رددتها شعوب العالم في المسيرات والمظاهرات المختلفة وبعدة لغات، أو كتبت على لافتات، كلها توضح أن العالم قد أدرك جيدا تلك الحقيقة. وبعض هذه الشعارات كان يقول: «هذه الحرب، حرب بترول وليس للحرية وحقوق الأنسان»، «هذه الحرب لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي المنهار»؟ «هذه الحرب هي احتلال هتلري»، «محور الشر هو الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وإسرائيل»، لقد رفعت شعوب العالم هذه الشعارات، وليس شعب إيران هو من قال هذه الشعارات، فقد أدرك شعب إيران وبوضوح تلك الحقائق منذ فترة سابقة. اليوم فهمت شعوب العالم ذلك، ويكرر الرأي العالم العالمي نفس الشعارات، هذه الهزيمة الثانية تعتبر أيضا هزيمة سياسية، فقد انزوت اليوم الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية السياسية على مستوى العالم. هذا النموذج والطريق الأمريكي للحل، والمتمثل في تعيين حاكم عسكري متقاعد، مرفوض تقريبا من كل حكومات العالم. باستثناء حكومتين أو ثلاث حكومات. وقد رفضته الحكومات العربية، والإسلامية والأوروبية.

الهزيمة الثالثة التي منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بما أصاب مكانتها العسكرية، حيث كانوا يعتقدون أنه يمكنهم السيطرة على القوات العراقية خلال ثلاثة أو أربعة أيام، وقد ذهبت اعتقاداتهم أدراج الرياح، ولو حاربت القوات العراقية بصورة حقيقية لظهرت هذه القضية جلية، ولم يكن معلوما، متى سيحققون نصرا عسكريا وبأي قدر من التلفيات، عندما كان مطلوبا من العراقيين أن يحاربوا، لم يحاربوا، وهنا مربط التساؤل والإبهام. وكما قلت سابقا، الإجابة على هذا السؤال ستتضح مستقبلا.

الهزيمة الرابعة هي اهتزاز مكانة وسائل الإعلام الأمريكية، والتي فقدت مكانتها على المستوى العالمي، وفهم العالم أجمع أن الأمريكيين يحكمون الرقابة وبوضوح على الأجهزة الإعلامية ويوجهون ضرباتهم للمراسلين الصحفيين، ثم يقولون أن هناك خطأ في الأمر، لكن إطلاقا لا أحد يقبل منهم هذا الخطأ.

كما يروجون الأكاذيب حول خسائرهم، فقد أعلنوا أنه على مدار أيام الحرب، أصابتهم خسائر في الأرواح تقدر بين ٨٠ الى١٠٠ قتيل، والجميع يعلم جيدا أن هذا كذب، نحن لا نعلم ماهو مقدار خسائرهم في الأرواح في تلك الحرب، لكن للإجابة على هذا السؤال يجب التوجه إلى مسئولي «الثلاجات» في الكويت، ومن المؤكد

أن الشعب الأمريكى سيعلم الحقيقة فيما بعد. فى حرب فيتنام أعلنوا فيما بعد أن الخسائر البشرية بلغت خمسين ألف قتيل، لكن أثناء الحرب حرصوا على تحجيم هذا العدد بين ١٠ الى٢٠٠ قتيل.

فى ختام حديثى أود أن ألقى عليكم جملة صغيرة، وهى أن للصهاينة الدور الأكبر فيما وقع، فى تشجيع الحكومة الأمريكية للإقدام على هذا الأمر، وأيضا تهيئة المجال لمقدماته. للصهاينة الصالح الأكبر من الخريطة الجديدة للشرق الأوسط التى يطلقها بوش على لسانه ويكررها وأيضا الصهاينة وفروا مقدماتها. الخريطة الجديدة هى بسط المجال للصهاينة فى منطقة الشرق الأوسط بين دول عربية وغير عربية على حدودها، لكن الاستفادة الأسوأ من هذه الأحداث من جانب الصهاينة وشارون الخبيث هى قتلهم للفلسطينيين يوميا وارتكابهم فظائع وكوارث مبكية فى حين العالم منشغل بالشأن العراقى.

أوجه حديثى للساسة العراقيين الفاعلين، ولدى العراق منهم الكثير، هم اليوم أمام اختبار كبير وتاريخى، يجب أن يحتاطوا وألا ينزلقوا فى خطأ استراتيجى فلا يفرحوا بالنصر العسكرى الأمريكى على صدام، ولا يهابوه لأنه سيضر بهم، عليهم أن ينتبهوا لأمرين:

الأول: موضوع الهرج والمرج والانتقام غير المنطقى والتنافس المضر، يجب أن ينتبهوا إليه جيدا، لأن الهرج والمرج يجلبان الضرر على الشعب ومستقبل العراق، ويصب فى صالح المحتلين ويعمل على استقرارهم هناك. بناءً على هذا عليهم أن يتشاوروا فيما بينهم ويطرحوا أفكارهم ولا يترك المجال حتى يحدث هذا الأمر.

الثانى: عدم التعاون مع الحاكم الأجنبى وتقديم المساعدة له، يجب ألا يقعوا فى هذا الخطأ، حيث سيظل محفورا فى تاريخ العراق. إذا قدم شخص ما اليوم يد المساعدة للقوات الأجنبية ليتمكنوا من إحكام سيطرتهم على العراق، سيظل هذا الأمر وصمة عار فى تاريخ العراق وعلى جبين هذا الشخص أو تلك الجماعة. شعب العراق شعب مطالب بالاستقلال، والحرية، والحكومة التى تحقق الأمانى الدينية والوطنية لهذا الشعب، هذا هو مطلب شعب العراق، هؤلاء الأشخاص الذين يتحدثون على مدار السنوات الماضية باسم شعب العراق يجب أن يكونوا أوفياء لهذا الشعب، ولهذه الأمنيات ويوضحون ذلك عمليا، فقط يأخذون فى اعتبارهم رضا الله ورضا الشعب وليعلموا أن النصر العسكرى على نظام صدام، ليس معناه النصر السياسى والثقافى على شعب العراق، لقد تحقق النصر العسكرى على نظام صدام، لكن هذا لا يعنى انتصار أولئك على شعب العراق من الناحية السياسية والثقافية ولن يكون.

نقسم بالله وبأوليائه وبدم المظلومين أن نساعد شعب العراق وشعب فلسطين وكل الشعوب المظلومة فى المواجهة مع عوامل الظلم حتى يأمر لأولئك بالنصر فى ظل الاستقامة والتدين، ونسأل الله أن ينزل بركاته وفضله على شعبنا العزيز والكبير.

الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق: التبعات وردود الأفعال

■ اطلاعات (الأخبار) ٢٠٠٣/٤/٢٨

فى فترة ما بعد الحرب على العراق تكشفت دلائل واضحة تؤكد خطورة هذه المرحلة وعدم انتهاء العمل العسكرى الأمريكى بشكل كامل، فالأمريكيون الذين لم يتخيلوا نجاح الهجوم بهذه السهولة، يواجهون اليوم مشكلات متفاقمة منها المظاهرات الشعبية فى شوارع العراق وانعدام الثقة بين القوى الوطنية العراقية فى المرشح الأمريكى لتولى السلطة بالعراق (أحمد الجلبى)، وانعدام الأمن والنقص الحاد فى الأدوية والاحتياجات الأولية للمعيشة، والخلافات القبلية والمذهبية، واتحاد وتضامن الشيعة، وثقل وزن القوى العرقية والسياسية.

لقد صار من الواضح عبر استقراء أوضاع العراق أن مهمة العسكريين الأمريكيين باتت أصعب مما كانوا يظنون، فعملية نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة وإعادة تعمير العراق لا تقل أهمية وخطورة عن الإطاحة بصدام حسين.

حول هذا الشأن تأتى آراء المحللين السياسيين لتؤكد أنه لا يوجد أحد فى منطقة الشرق الأوسط يثق فى الولايات المتحدة ودعوتها لنشر الديمقراطية من منطلق أنه ليس لديها أى برنامج حقيقى لإقرار الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة مع توسيعها لعملية تهديد دول المنطقة تدفع بالعلاقات البينية بين دول الشرق الأوسط نحو المواجهات العسكرية، مما سيؤدى إلى خلق مشكلات اقتصادية عديدة لشعوب المنطقة من

جراء زيادة الميزانيات العسكرية.
من ناحية أخرى، يرى بعض المحللين أن الحرب على العراق جزء من برنامج الهيمنة الأمريكى الرامى إلى إيجاد نظام دولى أحادى القطبية تقبع واشنطن على قمته كصانع قرار أوحد.
وفى مقارنة لسياسة الهيمنة الأمريكية بسياسات العهد النازى فى ألمانيا يرى المحللون أن مخططى السياسة الأمريكية يعتقدون أن إشعال الحروب هو السبيل الوحيد للوصول لأهدافهم، لكن هذا الأمر سيؤدى إلى تعميق الأزمة العالمية، ونشوب مواجهات بين القوى الدولية والإقليمية، فهناك قوى دولية ستضاعف من جهودها لخلق نظام عالمى متعدد الأقطاب مثل الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين. وفى إطار نفس التحليل يأتى التجاهل الأمريكى لرأى المجتمع الدولى واستخدام القوة للوصول لأهداف غير مشروعة ليفقد قيم الديمقراطية التى تدعيها الولايات المتحدة مصداقيتها أمام المجتمع العالمى.
من ناحية ثالثة، يرى المحللون أن إعمال موازين القوة فى السياسات الدولية والبعد عن العقلانية والشرعية يمثل العامل الرئيسى وراء نشوب صراعات بين الدول، وإذا لم تنحسر هذه الموجة بعودة مكانة المؤسسات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة فلن يستقر الأمن والسلام العالميين.
منذ فترة وجيزة اجتمع فى الرياض وزراء خارجية ست دول مجاورة للعراق هى السعودية، والأردن، وسوريا وإيران، والكويت، وتركيا، بالإضافة إلى مصر والبحرين كممثلين لجامعة الدول العربية، وبعد تبادل وجهات النظر أصدر وزراء خارجية الدول المشتركة فى المؤتمر بيانا عبروا فيه عن موقفهم المشترك حيال أوضاع العراق، وأكدوا فيه على ضرورة خروج القوات الأجنبية من العراق، وتحديد مصير العراق بيد أبنائه، والحفاظ على الموارد الطبيعية العراقية طبقا لمطالب الشعب العراقى والحكومة التى سينتخبها، وقد ورد فى البيان كذلك أن الدول المجاورة للعراق تطالب بشدة بوحدة الأراضى العراقية والحفاظ على دوره بالمنطقة وعلاقاته بجيرانه.
لقد أعربت الدول المشاركة بالمؤتمر عن أملها فى أن تلتزم الحكومة العراقية القادمة بقواعد حسن الجوار وجميع المعاهدات الثنائية والدولية.
بالنظر إلى بنود البيان الذى أصدرته الدول المشتركة فى المؤتمر يلاحظ مخاوفهم المشتركة من التغييرات السياسية بالعراق وتبعاتها الإقليمية التى يمكن أن نشير إليها فيما يلى:
١ ـ مع سقوط النظام البعثى بالعراق، وانتهاء تأثير السياسات العدوانية للحكومة العراقية على المنطقة، تحتاج الدول المجاورة للعراق إلى بحث وضع المنطقة بدون صدام ورسم استراتيجيات جديدة تستطيع فى ظلها الحفاظ على مصالحها القومية.
٢ ـ لا يمكن لاستراتيجيات الحكومة العراقية القادمة أن تتجاهل ضرورة إعادة نظر دول الجوار العراقى فى وضع الإقليم والعلاقات المتبادلة بين دوله إلى حد وضع استراتيجيات جديدة للمنطقة فى إطار تشكيل النظم السياسية الجديدة المزمع إقامتها.
٣ ـ إقامة حكومة موالية لواشنطن فى العراق أو حتى حكومة عراقية ذات ميول أمريكية سيجبر دول المنطقة على اتخاذ مواقف مختلفة عن مواقفها فى الماضى تتناسب مع الظروف الجديدة، وهذه المواقف بالضرورة لن تحافظ على المكاسب والمصالح التى حققتها هذه الدول فيما مضى.
٤ ـ مع الإطاحة بصدام وإدارته سيتغير الخطاب السياسى الإقليمى أيضا، وستحدد دول الجوار طبيعة نظرتها إلى مشكلات المنطقة، وستبحث عن آليات جديدة لسياساتها واستراتيجياتها العامة حتى تتماشى مع التوجهات الإقليمية الجديدة.
٥ ـ مع إعلان المسئولين الأمريكيين عن وجود عسكرى أمريكى طويل الأمد فوق الأراضى العراقية ستتأثر جميع القطاعات الداخلية بالعراق إلى جانب الدول المجاورة له التى تتعرض إلى انتقادات شعبية واسعة.
٦ ـ قلص الوجود الأمريكى المباشر فى المنطقة دور تركيا كرأس حربة للولايات المتحدة فى المنطقة، إلى جانب دور دول الجوار العراقى فى سياسات واشنطن، ومن ناحية أخرى، سيزداد الضغط الأمريكى لجعل سياسات دول المنطقة متوافقة مع المصالح الأمريكية حتى فى الأوضاع التى تتعارض فيها مصالح هذه الدول.
٧ ـ مع انتهاء الحرب فى العراق، وتوجيه اتهامات أمريكية لسوريا تتزايد احتمالات تهيئة الأوضاع لبدء حرب أخرى، الأمر الذى أقلق دول المنطقة بشدة وزعزع الأمن القومى والإقليمى لديها.
٨ ـ كانت الدول المشاركة بالمؤتمر قبل الهجوم الأمريكى على العراق تعارض سياسة الحلول العسكرية المتبعة من قبل الولايات المتحدة، وهى الآن تؤكد على ضرورة الإشراف الكامل من الأمم المتحدة على عملية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة لأن هذا وحده سيؤدى إلى زيادة حجم التحديات التى تواجهها المنطقة.
٩ ـ الحفاظ على أمن العراق يؤثر بشدة على استقرار الدول المجاورة بحيث تؤدى أى فوضى تندلع بالعراق إلى زعزعة الأمن فى الدول المجاورة وذلك نظرا لطبيعة البنية الاجتماعية العراقية ذات الخصائص

القبلية العشائرية.

١٠ ـ تتزايد مخاوف دول المنطقة يوما بعد يوم بسبب وجود الجيش الأمريكى بكامل عتاده فى المنطقة، وحديث بوش عن أن ما حدث فى الحرب ضد العراق ماهو إلا جزء من المخطط الأمريكى للحرب ضد الإرهاب.

وعلى جانب آخر، أعلنت مصادر مطلعة فى واشنطن، أنه على الرغم من أن أوضاع ما بعد صدام لم تستقر بعد، فإن أهم تساؤل مطروح على الساحة الأمريكية هو: هل ستحتفظ الولايات المتحدة بقواتها على الأراضى السعودية أم ستستدعيها؟

وقد صرح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى أن موضوع تمركز القوات الأمريكية فى السعودية قد تم بحثه، لكن الوصول الى قرار فى هذا الشأن يحتاج لوقت أطول، وعلى الجانب الآخر، تزداد مخاوف الأسرة السعودية من ردود الأفعال الغاضبة من قبل المتشددين السعوديين، وقد صرح بعض أفرادها لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أنهم يتوقعون رحيل القوات الأمريكية عن الأراضى السعودية بعد انتهاء الحرب.

الحقيقة أن الأسباب المنطقية التى كانت وراء وجود القوات الأمريكية على الأراضى السعودية تمثلت فى التهديدات الناجمة عن وجود نظام معاد على الأراضى العراقية، لكن بعد سقوط صدام حسين انتفى هذا السبب، فبعد ١٢ عاما من الوجود فوق الأراضى السعودية واستخدام قاعدة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الجوية فى عمليات تمشيط الأجواء العراقية أصبح من اللازم تغيير تلك الأوضاع مع سقوط مصدر التهديد.

أثناء الحرب الأمريكية ضد العراق كان يوجد ١٠ آلاف جندى أمريكى على الأراضى السعودية، وبعد الحرب انخفض عددهم إلى النصف تقريبا، ومازال هذا الأمر يلقى بظلاله على العلاقات بين البلدين، فخروج القوات الأمريكية سيساعد المملكة العربية السعودية على حل التناقض العميق بداخلها والناجم عن وجود قوات أجنبية على أراضيها، ويقضى على المبرر الرئيسى لهجمات أسامة بن لادن الإرهابية ضد الولايات المتحدة.

وطبقا لتقرير نشرته مؤسسة «راند» للدراسات الاستراتيجية يمثل وجود القوات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وليس السعودية وحدها عاملا مباشرا فى إثارة مشاعر السخط على السياسات الأمريكية.

ويتركز عدم الرضا العام على الولايات المتحدة وأنظمة الحكم القائمة بالمنطقة ويهدد حلفاء واشنطن وخاصة المملكة العربية السعودية التى لا تستطيع تقديم مبرر للاستراتيجية الأمريكية الحالية القائمة على الوجود العسكرى المباشر بالمنطقة.

وقد جاء فى التقرير كذلك أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تقتضى استعداد الولايات المتحدة لشن حروب موسعة، ومع الأخذ فى الاعتبار وجود أسلحة دمار شامل بالمنطقة تصبح هذه الحروب أشد خطرا من ذى قبل، لكن ومن ناحية أخرى، يصعب الحفاظ على سلامة الوجود العسكرى الأمريكى مع وجود معارضات محلية داخل دول المنطقة لهذا الوجود، خاصة وقد اتضح بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن تكلفة الوجود الأمريكى بالخليج قد اقترنت بمخاطر يتعرض لها المواطن الأمريكى مباشرة.

الشرق الأوسط الجديد: تطورات فى الخريطة السياسية

■ د. حسين دهشيار ■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠٣/٦/٢٠

توصل المحافظون الجدد بالبيت الأبيض إلى أن العراق يمثل أفضل خيار لهم لإنشاء قاعدة سياسية عسكرية للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط لتحقيق أهدافهم المتمثلة فى مأسسة الوجود الأمريكى بالمنطقة، وإنهاء سيطرة منظمة الأوبك على سوق النفط، وتطبيق إصلاحات سياسية على الطريقة الأمريكية فى دول المنطقة.

وما يتميز به هؤلاء المحافظون الجدد على المحافظين التقليديين هو معارضتهم لتمركز السياسة الخارجية الأمريكية حول الشأن الأوروبى مع نزعتهم الدولية الواضحة، لذلك واجهوا التحدى الفرنسى الألمانى لسياسة السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط بشدة بالغة، وفى إطار تصديهم لهاتين الدولتين أقدمت الولايات المتحدة على خوض أول حرب شاملة فى الألفية الثالثة.

وعلى عكس الفرنسيين والألمان الذين خشوا من حدوث فوضى سياسية بسبب الهجوم الأمريكى على العراق، رأى المحافظون الجدد أن عدم الاستقرار فى ظل غياب أيديولوجية معارضة قوية أو أعداء أقوياء على المستوى العالمى لا يعنى أن تنعزل الولايات المتحدة داخل حدودها.

وهذا يوضح تماماً الانفصال الكامل عن القيم والقواعد التى حكمت السياسة الخارجية الأمريكية على مدار نصف قرن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لقد حدث هذا الانفصال نتيجة استخدام الولايات المتحدة لقدراتها العسكرية على الساحة الدولية بشكل متكرر.

لقد اعتبر المحافظون الجدد العراق نقطة بداية مناسبة لتطبيق نظريتهم، وصارت الإطاحة بنظام صدام فى النهاية ضرورة حتمية، مع الأخذ فى الاعتبار بأن تظاهر الملايين فى العواصم الأوروبية وفى كثير من أرجاء العالم العربى لم يحدث أدنى تغيير فى السياسة الأمريكية.

ووجهوا الرؤى الاستراتيجية الأمريكية إلى أن الإطاحة بالنظام البعثى الحاكم فى العراق هو أفضل خيار للولايات المتحدة.

فالعراق يعد من الدول العربية الخارجة عن السيطرة الأمريكية ويتمتع بامتلاك قاعدة عريضة من الشباب المتعلم وبقدرات مالية مناسبة للتحول إلى النموذج الذى تريده الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فهو البلد الذى لديه القدرة على إنتاج ٧ ملايين برميل نفط يومياً ويقل عدد سكانه عن ٢٥ مليون نسمة، وبه ثانى أكبر احتياطى عالمى مؤكد من النفط.

إن الوجود الأمريكى فى العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قاعدة داخل الشرق الأوسط تقود من خلالها الدول الحليفة لها بالمنطقة نحو إحداث تغيير فى البنى السياسية والاقتصادية وفق التصور الأمريكى.

إن سقوط نظام صدام حسين الذى كان أكثر الأنظمة الحاكمة فى الشرق الأوسط تماسكاً وإحكاماً، والاستعراض المبالغ فيه للقوة العسكرية الأمريكية فى إحداث هذا السقوط قد مكّن صانعى القرار الأمريكيين من تدعيم شعبيتهم على الساحة الداخلية الأمريكية بشكل ضاعف من فرص بقائهم فى السلطة لفترة رئاسية ثانية.

ومع الوجود المباشر للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ستتوصل كثير من حكوماته إلى أن التحرك نحو إحداث التغييرات التى يرغب فيها المسئولون بواشنطن ليس أمراً سيئاً على إطلاقه خاصة فى ظل التمتع بالحماية الأمريكية، كذلك يتيح الوجود الأمريكى المباشر فى العراق فرصة تقليل الولايات المتحدة لمعدل ارتباطها العسكرى والاقتصادى بدول الشرق الأوسط الأخرى، وبالتالى التمتع بقدرة أكبر على المناورة لإجبارهم على التحرك فى اتجاه الإصلاحات الأمريكية.

لقد أعلن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى فى لقائه مع القادة السعوديين عقب زيارته لكل من قطر

والعراق أن الولايات المتحدة ستخرج جزءاً من قواتها خارج الأراضى السعودية، وعلى الرغم من أن ما حدث لا يعدو إلا أن يكون نقل طائرات أمريكية من حدود جغرافية بالمنطقة إلى حدود أخرى، لكن هذا الإجراء يقلل من قدرة السعودية فى الضغط على الولايات المتحدة، ويضع الولايات المتحدة فى موقع أكثر قوة لتوجيه قادة السعودية نحو إصلاحات بنيوية حقيقية، وعلى أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط أن يدركوا أن المحافظين الجدد يعتقدون أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على بسط نفوذها فى الشرق الأوسط فقط فى حالة وجود اقتصاديات رأسمالية وأنظمة سياسية غير تسلطية، وتؤكد التجربة الأوروبية هذه الرؤية وتدعمها.

لقد تسبب سقوط صدام حسين فى منح الولايات المتحدة فرصة تاريخية تقضى تماماً على منظمة الأوبك ككيان اقتصادى، وربط المصالح العراقية بالمصالح الأمريكية وبالتالى تتحقق المصالح الأمريكية فى إطار تحقيق المصالح العراقية.

تتمتع منظمة الأوبك البالغ إنتاجها اليومى ٢٣ مليون برميل بقدرة عالية على مساومة الولايات المتحدة التى تستورد أكثر من ثلث احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تنتج ٧ ملايين برميل نفط يومياً لكن لديها تعطش دائم لنفط الشرق الأوسط بسبب سرعة نموها الاقتصادى، وبتحكم الولايات المتحدة فى النفط العراقى الذى يزيد احتياطيه على ١٢٠ مليار برميل ستواجه الأوبك مشكلة عميقة فى التعامل مع الولايات المتحدة، خاصة فى حالة إنتاج العراق أكثر من حصته المقررة، وبالتالى إخراج منظمة الأوبك من السوق العالمى وانتهاء دورها كتكتل دولى يتحكم فى أسعار النفط، وستؤدى هذه المعادلة الجديدة للقوة فى الشرق الأوسط إلى عدة أمور منها تحديد الولايات المتحدة لسعر كل برميل من النفط بالقدر الذى لا يحدث خللا فى عملية النمو الاقتصادى الأمريكى، وكذلك أتيحت الفرصة للمسئولين الأمريكيين للضغط على الدول الشرق أوسطية لتطبيق الإصلاحات السياسية التى تريدها الولايات المتحدة.

كما هيأت زيارة دونالد رامسفيلد للشرق الأوسط الفرصة للولايات المتحدة لعرض وجهات نظرها على الدول الصديقة لها، وأوصلت زيارة كولن باول لكل من سوريا ولبنان رسالة أمريكية للبلدين مفادها أن الوضع الاستراتيجى بالشرق الأوسط قد تغير، وأعلن فى حديث صحفى له بواشنطن أنه سلّم الرسالة إلى بشار الأسد وقد استوعبها بشار، وتغير الوضع الاستراتيجى الذى قصده كولن باول يعنى أن الولايات المتحدة تتمتع بالإمكانات العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية التى تمكنها من اتخاذ سياسات عقابية فى حالة قيام الدول المعادية للولايات المتحدة بتعريض المصالح الأمريكية للخطر أو الامتناع عن التحرك نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تريدها الولايات المتحدة، وقد أخذت الدول المعادية للولايات المتحدة تصريحات باول مأخذ الجد بعد إعلانه عقب انتصار الولايات المتحدة فى العراق- أن فرنسا سيتم عقابها بسبب سياساتها الخاصة بالقضية العراقية.

فإذا كانت الظروف العالمية على النحو الذى يجعل الأمريكيين قادرين على تهديد ثالث قوة عسكرية على مستوى العالم بالعقاب، فعلى الجميع أن يؤخذ التهديد الأمريكى مأخذ الجد.

ولذا أعلن بشار الأسد أثناء وجود وزير الخارجية الأمريكى بدمشق عن إغلاقه للعديد من مكاتب المنظمات المعارضة للمصالح الأمريكية وأكد أن سوريا تبذل جهودا مكثفة بالتعاون مع الولايات المتحدة للقبض على أفراد تنظيم القاعدة.

لقد أكد كل من كولن باول ورامسفيلد أثناء وجودهم بالشرق الأوسط للدول الصديقة والدول المعادية للولايات المتحدة على السواء أن معادلات القوة الحالية على الصعيد العالمى تختلف كثيراً عما كانت عليه فى الماضى القريب، وفى إطار هذه المعادلات تتمتع الولايات المتحدة بإمكانات عالية جداً لتحقيق أهدافها وسياساتها، وأن الأداء اليائس لزعماء فرنسا وألمانيا فى مواجهة الهجوم الأمريكى على العراق أوضح أكثر من غيره هذه الحقيقة.

لقد أتاح الموقع القيادى للولايات المتحدة فى بداية الألفية الثالثة الفرصة الكاملة للمحافظين الجدد لترسيخ النفوذ الأمريكى بالشرق الأوسط، كما أن أوروبا القديمة والجديدة أصبحت واقعاً غير قابل للإنكار مثلما الحال بالنسبة لعملية أمركة الشرق الأوسط .

ولأول مرة على مدار التاريخ الأمريكى تتوافر للولايات المتحدة مجموعة من مقومات القوة تمكنها من توجيه الأعداء والأصدقاء على السواء نحو تحقيق متطلباتها الاستراتيجية عبر التهديد باستخدام القوة.

المشــــروع الأمـــــريكى للســـــيطرة على النفط

■ رابرت دريفوس ■ إيران ٢٧-٢٩/٤/٢٠٠٣

منذ ٣٠ عاماً، ومنطقة الخليج مستهدفة من قبل الفريق صاحب النفوذ الأقوى من مخططى السياسة الخارجية الأمريكية. ويعتقد هذا الفريق أنه حتى تصل الولايات المتحدة إلى تحقيق السيطرة العالمية، يجب عليها أن تحكم سيطرتها على هذه المنطقة من العالم.

يقول "مايكل كلر "أستاذ دراسات السلام والأمن العالمى بكلية همبشاير وصاحب كتاب "الحرب على الثروات "أن الهدف من السيطرة على العراق، هو السيطرة على مصادر نفطية كآلية للنفوذ وليس كمصدر للطاقة. والسيطرة على منطقة الخليج تعنى السيطرة على أوروبا واليابان والصين. وهذا الأمر سيمكننا من التحكم فى ضخ أو عدم ضخ النفط، ولو رجعنا إلى الكرة الأرضية للبحث عن منطقة شديدة الحيوية، حتى نقيم عليها إمبراطورية أمريكية، فإن أول مكان ستقع عليه عيوننا هو الخليج (الفارسى)، حيث يوجد فى باطن الرمال اللامحدودة فى هذه المنطقة برميلان من كل ثلاثة براميل من النفط الموجود فى العالم يقدر احتياطى النفط العراقى وحده بما يعادل أكثر من إجمالى الاحتياطى الموجود فى روسيا والولايات المتحدة والصين والمكسيك.

وقد تبلور هذا الاتجاه الذى يتبناه هذا الفريق خلال أزمة الطاقة التى حدثت فى السبعينيات. ومنذ ذلك الوقت وما تليه تم صقل هذا الاتجاه عن طريق جيل من السياسيين. وقد تبلور أقوى تعبير عن هذا الاتجاه فى سياسات إدارة جورج بوش الحالية، وهى التى وضعت على أجندتها الهجوم على العراق، وإقرار نظام عميل لواشنطن فى بغداد. وقد كانت هذه الإدارة أقرب من أى إدارة أخرى إلى سيناريو تحويل منطقة الخليج إلى مستعمرة أمريكية.

إن الرؤية الجيوستراتيجية الأمريكية للهجوم على العراق، تقوم على أن العنصر الأساسى للأمن القومى الأمريكى يكمن فى السيطرة العالمية، أى التفوق الكامل على أى منافس محتمل الوجود. وحتى تصل الولايات المتحدة إلى هذا الهدف لا يكفى أن تكون قادرة على إعمال قوتها العسكرية فى أى مكان من العالم وفى أى وقت فقط، بل يجب عليها أن تسيطر على المصادر الأساسية لثروات العالم والتى يعد النفط أهمها على الإطلاق وخاصة نفط منطقة الخليج.

ومن وجهة نظر اليمين المتشدد المقيم فى البيت الأبيض والبنتاجون والذى يقوم برسم سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، فإن الأهمية الحيوية التى تحظى بها منطقة الخليج لا تتأتى من الدور الذى تلعبه فى توفير الطاقة للولايات المتحدة فقط، لأنه فى السنوات الأخيرة تم اكتشاف مصادر أخرى مهمة، بل إن اهميتها تكمن فى أن هذه المصادر تسمح للولايات المتحدة بأن تتحكم فى شريان الطاقة العالمى الحيوى، وبهذا تتمكن من حرمان المنافس المحتمل من الوصول إليها.

يقول "تشاس فريمان "السفير الأمريكى السابق فى السعودية خلال فترة رئاسة جورج بوش الأب: «تعتقد الإدارة الأمريكية أنه من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة يجب أن تكون لها سيطرة عليها. والفكر السائد فى الإدارة الآن هو أن انتهاء الحرب الباردة قد هيأ الظروف التى تمكن الولايات المتحدة من فرض إرادتها على العالم، وجعل لها القدرة على رسم مسارات الأحداث عن طريق إعمال قوتها، وأنها مكلفة بتنفيذ هذا الأمر. وهذه هى أيديولوجيتها».

وتبعاً لوجهة النظر الأيديولوجية هذه، فإن العراق من حيث الأهمية هو الكنز الذى لا نظير له، إن النفط العراقى الخام على عكس أنواع النفط الأخرى الموجودة تحت الثلوج فى آلاسكا أو الموجودة فى سهول آسيا الوسطى أو الموجودة تحت أمواج البحار الهادرة، فهو أقل تكلفة حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وبتكلفة بسيطة لا تتجاوز ١,٥ دولار لكل برميل، ولهذا عملت شركات النفط الأمريكية قبل الهجوم على العراق بعدة أشهر على الالتقاء بالمعارضة العراقية فى الخارج والتباحث من أجل تقسيم هذه الغنائم فيما بينهم.

لكن شركات النفط و"ديك تشينى "لم يكن هدفهم السيطرة على هذه المصادر فقط، فقد كان هدفهم أبعد من ذلك. يقول "مايكل كلر" إن الإدارة الأمريكية منذ أزمة الطاقة فى السبعينيات، وهى تعمل بشكل متواصل من أجل زيادة قدرتها العسكرية فى منطقة الخليج وإنشاء القواعد العسكرية، وبيع السلاح وعقد الاتفاقيات العسكرية الثنائية مع الأنظمة الموجودة. والآن وبناءً على هذه القدرة العسكرية، فإن الإدارة الأمريكية قادرة على توطيد قوتها فى المنطقة التى ستكون مستقبلاً حجر الزاوية فى توازن القوى. وسيتمكن بوش بضربة واحدة من خلال السيطرة على العراق من أن يرسخ هذا المشروع الاستراتيجى طويل الأمد.

ولم يكن للولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٠ أى وجود عسكرى فعلى فى منطقة الخليج. بناءً على هذا كان تصور الاستيلاء والسيطرة على النفط ليس أكثر من حلم أو خيال، ومع كل هذا، منذ أن تم نشر مقالة مايلز ايجنوتوس، ونشر مقالة أخرى مشابهة فى نفس التوقيت لـ "رابرت تاكرد" الأستاذ بجامعة "جون هابكينز "وأحد مخططى السياسة اليمينيين المتطرفين، فى مجلة «كامنترى» أصبحت هذه النظرة موضع تأييد ومساندة فريق من المفكرين المتطرفين المؤيدين لإسرائيل وخاصة المحفل اليمينى المتشدد الذى يتزعمه النائبان الديمقراطيان "هنرى جاكسون "و"باتريك موينياهان " وقد اشتهر مؤخراً هذا الفريق من المخططين السياسيين اليمينيين باسم "المحافظين الجدد". وقد لعب هذا الفريق فى عهد "رونالد ريجان "دوراً هاماً سواء فى البنتاجون أو فى المراكز البحثية الجامعية. ويتولى أعضاء هذا الفريق الذى يتزعمه "ريتشارد بيرل "رئيس أقوى لجنة لرسم السياسات فى البنتاجون، و"بول وولفويتز "النائب الحالى لوزير الدفاع الأمريكى، عشرات المناصب الهامة فى البيت الأبيض والبنتاجون ووزارة الخارجية، ويرتبط هذا الفريق بعلاقات وطيدة جداً مع أهم شخصيتين فى الإدارة هما "ديك تشينى "نائب الرئيس الأمريكى و"دونالد رامسفيلد "وزير الدفاع، وهذان الشخصان يعملان فى البيت الأبيض من رئاسة فورد فى عقد السبعينيات، وبينهما علاقات وطيدة، كذلك أيضاً التف هذا الفريق حول ديك تشينى عندما كان وزيراً للدفاع فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .

وعلى مدى هذه السنوات وخاصة بعد حرب الخليج ازداد نفوذ ووجود الجيش الأمريكى فى منطقة الخليج والمناطق المجاورة لها الممتدة من القرن الإفريقى وحتى آسيا الوسطى. وقد تم الإعداد للهجوم على العراق والاستيلاء عليه من جانب الإدارة الأمريكية، فى ضوء الإجراءات التالية التى كان يتم تنفيذها خطوة خطوة على مدى الـ ٢٥ عاماً الأخيرة.

الخطوة الأولى: القوات الخاصة سريعة الانتشار:

أدت الاضطرابات السياسية التى حدثت فى منطقة الشرق الأوسط التى وقعت فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤، والتى أعقبها وقوع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فى منطقة الشرق الأوسط إلى زيادة أسعار النفط بشكل خيالى، حيث وصل سعره إلى ١٥ ضعفاً لسعره العادى على مدى عقد من الزمان، وأدت هذه المسألة إلى وضع الشرق الأوسط مرة ثانية فى بؤرة الاهتمام.

وقد أعلن الرئيس الأمريكى جيمى كارتر فى عام ١٩٨٠ أن منطقة الخليج هى منطقة واقعة بالفعل تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مع تزايد المد السوفيتى فى المنطقة. وقال: "دعونى أوضح لكم الموقف بشكل مطلق. إن أى محاولة بواسطة أى قوة أجنبية للسيطرة على

منطقة الخليج ستعتبر هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا سيتم درء أى هجوم بأى وسيلة، يدخل فى ذلك استخدام القوات العسكرية ". وقد عرفت هذه السياسة فيما بعد باسم "مبدأ كارتر". وفى خطوة عملية على صعيد هذا التهديد، تم القيام بتكوين القوات الخاصة سريعة الانتشار، وهى وحدة عسكرية مكونة من عدة آلاف من الأفراد رابطت بالقرب من المنطقة، حتى يمكن إرسالها بشكل سريع إلى منطقة الشرق الأوسط فى حالة نشوب أى أزمة.

الخطوة الثانية: القيادة المركزية:

فى عقد الثمانينيات، وفى عهد ريجان، بدأت الإدارة الأمريكية بالضغط على دول منطقة الخليج، لإقامة قواعد ومنشآت عسكرية أمريكية، وبهذا الشكل تحولت القوات الخاصة سريعة الانتشار إلى قيادة مركزية، أى قيادة عسكرية جديدة، مسئوليتها السيطرة على منطقة الخليج وما حولها، من شرق أفريقيا وحتى أفغانستان، وقد سعى ريجان لتشكيل "تحالف استراتيجى" ضد السوفيت مكوناً من تركيا وإسرائيل والسعودية. وفى عقد الثمانينيات أيضاً، باعت الإدارة الأمريكية للسعودية أسلحة بمليارات الدولارات كانت عبارة عن طائرات التجسس "أواكس "ومقاتلات الـ "إف ١٥ "وغيرها. وفى عام ١٩٨٧ والحرب الإيرانية العراقية فى أوجها، كونت البحرية الأمريكية، قوة ضاربة أرسلتها إلى الشرق الأوسط لحماية ناقلات البترول، وبهذا كانت السفن الحربية الأمريكية تجوب أنحاء الخليج لتأمين المصالح الأمريكية، وقد ازداد الوجود العسكرى للقوات البحرية الأمريكية من ٣ أو ٤ سفن حربية إلى أسطول ضخم مكون من ٤٠ حاملة طائرات وبارجة حربية وغيرها.

الخطوة الثالثة: حرب الخليج الثانية:

قبل عام ١٩٩١ لم تكن الولايات المتحدة قادرة على إقناع دول الخليج بأن تسمح للجيش الأمريكى بالوجود العسكرى الدائم على أراضيها.

وكانت السعودية قد بدأت خلال تلك الفترة فى تنويع وارداتها العسكرية. ومع وصول تشاس فريمان السفير الأمريكى إلى السعودية فى أواخر عقد الثمانينيات، خفضت الولايات المتحدة صادرات السلاح إلى السعودية إلى مقدار الربع، الأمر الذى جعله يصرح بأنه على صعيد التجارة أخذت بريطانيا وفرنسا والصين مكان الولايات المتحدة. ومع بداية حرب الخليج تغيرت هذه الظروف تماماً، فلم تعد السعودية ودول الخليج تعارض الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى المنطقة، وفى النهاية توافد العسكريون الأمريكيون وسماسرة السلاح وفرق المساعدات العسكرية بأسرع ما يمكن الى المنطقة. وكما يقول فريمان "إن حرب الخليج قد جعلت السعودية على خريطتنا مرة ثانية، وأحيت العلاقات التى كانت قد أصابتها الفتور".

وطبقاً للإحصاءات المعدة من قبل اتحاد العلماء الأمريكيين، باعت الولايات المتحدة للسعودية خلال العقد التالى لحرب الخليج الثانية أسلحة ومعدات عسكرية ومشروعات إنشائية بما قيمته ٤٣ مليار دولار، وما قيمته ١٦ مليار دولار أخرى للكويت وقطر والبحرين والإمارات. وقبل "عمليات عاصفة الصحراء " كان للولايات المتحدة الحق فى تخزين السلاح أو "الاستقرار المؤقت " فى دول نائية مثل عمان، أما بعد حرب الخليج، بدأت كل الدول تقريباً فى إجراء مناورات مشتركة مع الولايات المتحدة، وأصبحت تستضيف وحدات القوات البحرية وأفواج القوات الجوية الأمريكية، وعلاوة على هذا سمحت هذه الدول للإدارة الأمريكية بالوجود العسكرى. وقد أعلن ويليام كوهين، وزير الدفاع السابق فى عام ١٩٩٥ بكل صلف وغرور:" إن وجودنا العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط قد ازداد بشكل كبير".

الخطوة الرابعة: العراق:

من الممكن أن تكون الإطاحة بصدام حسين آخر جزء فى هذا المشروع لربط أجزاء الإمبراطورية الأمريكية. وقد قال "روبرت كيجان "الاستراتيجى الكبير واليمينى المتطرف مؤخراً لمجلة «آتلانتيك جورنال كونستيتيوشن»: « هناك إمكانية كبيرة لأن تقيم الولايات المتحدة قواعد عسكرية فى العراق". ويقول أيضاً "كلما كان لدينا مشكلة اقتصادية، يكون سببها حدوث خلل فى عرض النفط بالنسبة لنا، فإذا ما أصبح لدينا قوات



عسكرية تقيم فى العراق، فلن يحدث مثل هذا الخلل ثانية".

ويعد "روبرت كيجان "و "ويليام كريستول "من أعضاء الفريق الذى يعمل فى مجلة "ويكلى استاندارد"، ومن مؤسسى المشروع المسمى بـ "القرن الأمريكى الجديد "الذى يضم مجموعة من أشد المتطرفين المنظرين للسياسة الخارجية الأمريكية. ومن بين أنصار هذا الفريق يأتى "ريتشارد بيرل "فى البنتاجون و"مارتن بيرز" ناشر مجلة "نيوريبابليك "و"جيمس وولسى" الرئيس السابق لوكالة المخابرات الأمريكية C.I.A والأعضاء التابعين لهذا الفريق فى حكومة بوش هم "ديك تشينى " و"دونالد رامسفيلد "و"بول وولفويتز "و "لوئيسى ليبى" رئيس مكتب ديك تشينى، و "آليوت أبرامز" المسئول عن شئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن الدولى و"زلماى خليل زاد " الوسيط بين البيت الأبيض والمعارضة العراقية، ويرتبط فريق كيجان عن طريق شبكة معقدة مع باقى الجماعات اليمينية المتطرفة والمنظمات المؤيدة لإسرائيل بعلاقة طيبة.

إن أعضاء هذا الفريق معرفون تماماً، فهم مجموعة من الأفراد الذين يعملون على تنفيذ البرامج التى وضعت خطوطها العامة منذ عام ١٩٧٥. ويقول:" عندما احتللنا العراق أصبح الأمر أكثر سهولة، وقد كانت الكويت من قبل تحت أيدينا وقطر والبحرين أيضاً. والحديث الآن يدور على السعودية، وفى هذه الحالة ستقع الإمارات أيضاً فى أيدينا".

فى الصيف الماضى دعا ريتشارد بيرل لارنت موراويك لإلقاء كلمة أمام هيئة رسم السياسات الدفاعية "راند "وهى لجنة تتكون من كبار المسئولين السابقين وجنرالات الجيش، وتتولى دوراً استشارياً عن طريق طرح وجهات نظر استراتيجية للبنتاجون. وهذه فرصة مناسبة لإلقاء نظرة عابرة على فكر المحفل ومعاونيه. عندما كشف موراويك عن وجهات نظره ثارت عاصفة من النقد فقد اعتبر أن السعودية مصدر للإرهاب، واقترح إما أن يطاح بالأسرة السعودية وإما أن يتم زعزعتها. وكان اقتراحه الثانى أن يتم احتلال حقول النفط السعودية عن طريق القوات العسكرية الأمريكية. وأخيراً عندما أدركت مؤسسة "راند " أن وجهات نظر موراويك كانت مثيرة بشكل زائد عن اللزوم، طلبت منه الاعتذار.

ومورواويك هذا هو أحد عناصر مدرسة فكرية فى واشنطن ترى أن كل دول الخليج تقريباً هى دول غير مستقرة وغير فاعلة، وأن الولايات المتحدة هى الوحيدة التى تمتلك القدرة اللازمة لتنظيم وتجديد بنيتها. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن نظام نقل الأسلحة إلى هذه الدول وإقامة القواعد العسكرية فيها، يهيئ البنية التحتية اللازمة لاحتلال هذه الدول والسيطرة على حقول النفط فيها.

يقول "روبرت أبل "مدير برنامج الطاقة بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أحد المراكز المهمة فى واشنطن، والذى يضم نخبة من المستشارين من بينهم هنرى كسينجر، وجيمس شلزينجر، وزير الدفاع والرئيس السابق لـ C.I.A وزبيجنيو برجينسكى مستشار الأمن القومى فى عهد جيمى كارتر:" من المحتمل أن يكون لدى وزارة الدفاع الأمريكية خطة احتياطية لاحتلال السعودية".

ثم يواصل حديثه قائلاً:" لو وقعت أزمة فى السعودية، أو لو تتم الإطاحة بالأسرة السعودية، أو لو قررت الأسرة الملكية وقف ضخ النفط، يجب علينا حينئذ أن نهاجم هذه الدولة "يقول أبل: "إن النفط مادة حيوية وهى موضع اهتمام، فهى مصدر الطاقة للقوات العسكرية، ومصدر الثروة الوطنية ودعم النفوذ السياسى على مستوى العالم، فلم يعد النفط سلعة عادية تخضع بشكل تقليدى لقوانين العرض والطلب والبيع والشراء، بل على العكس تحول النفط إلى عامل مؤثر فى النفوذ والأمن القومى والتفوق العالمى».

إن منطقة الخليج على الرغم من أنها تتمتع الآن بأهمية حيوية، لكن أهميتها الاستراتيجية من المحتمل أن تزيد بمراحل خلال العشرين عاماً. فمع التناقص السريع للثروات النفطية فى كثير من مناطق العالم وخاصة الولايات المتحدة وبحر الشمال، فإن النفط السعودى والعراقى يصبح ذا أهمية قصوى، وقد انعكست هذه الحقيقة

بصـراحـة فى وثيـقـة الإدارة الأمـريكيـة الخـاصـة بالطاقة والتى نشـرت بواسطة هيئة بحثية فى عام ٢٠٠١. وطبقاً لقول دانيل باتلر محلل سوق النفط بمؤسسـة إدارة بيانات الطاقـة بالولايات المتحدة E.S.A: إن الطاقة الإنتاجيـة النفطية السعودية سوف تزيد من ٩,٤ مليون برميل يومياً كمـعدل حالى إلى ٢٢,١ مليون برميل يومياً. وكذلك أيضاً فإن العراق الذى ينتج مليونى برميل يومياً فى عام ٢٠٠٢ سـوف ينتج بسـهولة أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً.

إن استـراتيجيى الإدارة الأمـريكية ليسوا قلقين بالدرجـة الأولى على الموارد النفطيـة التى تعـتمـد عليها الولايات المتحدة، لأنها قد عملت منذ عدة عقـود على تنويع المصـادر لتلبية احتياجاتها من الطاقـة، ولهـذا حظيت دول منتـجـة للبتـرول مـثل فنزويلا ونيجيـريا والمكسيك ودول أخرى باهتمام بالغ من جانب الولايات المتحدة. لكن نفط الخليج يأتى فى المرتبـة الأولى من حيث الأهمية بالنسبـة لدول أوروبا الغـربيـة واليـابـان والقـوى الصنـاعيـة الناميـة فى شـرق آسيـا. ومن ثم فـإن الدولة التى تسـيطر على هـذه المصـادر سـوف تتحكم فى آليـة النفوذ العالمى على مدى عدة عقود قادمة. ويذكر بـاتلـر أن ثلـثى نـفط الخـليـج يذهـب إلى الـدول الغـربيـة الصنـاعيـة. وطبـقـاً لأبحـاث مجلس المعلومـات القـومى التـابع لـ C.I.A، فـإن ثـلاثة أرباع نفط الخليج حتى عـام ٢٠١٥ سـوف تذهـب إلى آسـيـا وخـاصـة الصين. ويؤكـد تقـرير الفـريق البـحثى التـابع لمركـز الدراسـات الاسـتـراتيـجيـة والـدوليـة والـذى يعـمـل تحت إشـراف أبل، أن الاعـتـمـاد المتـزايد من جـانب الصين على نفط الخليج، من الممكن أن يؤدى إلى إقـامـة عـلاقـات سياسيـة وعسـكرية أكثر قربا بين الصين وبين دول مثل العـراق وإيران. يقـول أبل " هؤلاء الصينيون، لهم مصـالح سياسية فى منطقة الخليج تتناقض مع مصالحنا».

يقـول "ديفـيـد لانج "الدبلومـاسـى الأمـريكى السـابق فى السـعودية ورئيس قسم شئون الشـرق الأوسط بإدارة البـيـانات والبـحث فى وزارة الخـارجيـة الأمـريكيـة فى عـهـد ريجـان إن أسلوب تعامل جـورج بوش يشبـه فلسفـة الأميـرال مـكماهون الاسـتراتيـجى العسكرى الذى كان يـعيش فى القـرن الـ ١٩. فقد كان هذا الأميرال يؤيد استخدام القوة البحرية لخلق إمبراطورية أمريكية.

ويقـول ديفيد لانج أيضـاً إن الإدارة الحـالية تريد أن تفـرض إرادتهـا علـى العـالم. وهـذه رؤية عـالمية وموقف جيوستراتيجى حيث يرى رجال الإدارة أننا بحاجة للسيطرة على منطقة الخليج.

واليوم يطالب عدد كبيـر من الاسـتراتيجيين فى واشنطن بأن تقـوم الإدارة الأمـريكيـة بمـواجـهـة مبـاشـرة مع الصناعات النفطية الوطنية فى الدول المنتجة للبترول وخاصة دول منطقة الخليج.

وتتحدث مؤسسـات استراتيجية مثل "أمريكان انتربرايز "ومؤسسـة "هـريتاج "ومركـز الدراسات الاسـتـراتيـجيـة والـدوليـة عن خـصـخـصـة النفط العـراقى. وقد طرح بعض هؤلاء المنظرين تفـاصيل المشـروعـات التى سـوف تضطر العـراق والسـعودية وسـائر الدول الأخـرى للسمـاح للشـركات الأجنبيـة بالاسـتثـمـار المباشـر فى الصناعات النفطية بهـذه الدول.

وقـد كانت إدارة جـورج بوش حـريصـة جـداً على ألا تتـحـدث عن مـصـيـر الصنـاعـات النفطيـة العـراقيـة. لكن مـسئولى وزارة الخـارجيـة عـقـدوا مـبـاحـثـات تمهيدية مع المعارضة العراقية، وقد أوردت التقارير أن البنتاجون بصدد الاستفادة على الأقل من جـزء من دخل النفط العـراقى لتـغطيـة نفقات احتلال هذا البلد.



الخليج (الفـــارسى): النظام الجـــديد للقـــوى

■ شهروز ابراهيمى ■ماهنامه نكاه (دورية رؤى) ، العدد ٢٥، يونيو ٢٠٠٢

يرتبط الأمن القومى لأى دولة بالبيئة الإقليمية المحيطة بها، والمقصود بالبيئة الإقليمية مجمل التهديدات والفرص المتاحة أمام الدولة للتفاعل على الساحة الخارجية. وإذا نظرنا إلى منطقة الخليج سنجد أنها شهدت منذ بداية عقد السبعينيات وحتى الآن أربعة نظم قوى متباينة فى بعض الخصائص ومتشابهة فى البعض الآخر.

ففى عام ١٩٧٢، ومع بداية آخر مرحلة لانسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج، وجدت المنطقة نفسها أمام نظام جديد للقوى.

وتمثلت الخاصية الأساسية فى هذا النظام فى أن دول الخليج السبع ومعهم الولايات المتحدة كانت تشكل محوراً ضد العراق. ورد العراق على ذلك بإقامة علاقات واسعة النطاق مع الاتحاد السوفيتى. وقد أدى انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية وبداية الحرب العراقية الإيرانية إلى انهيار النظام الأول، وقيام النظام الثانى، ذلك النظام الذى ساد المنطقة منذ عام ١٩٧٩حتى عام ١٩٩١. وكان من خصائص هذا النظام وجود علاقات قوية بين الولايات المتحدة وبين الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى، والتعاون الروسى الأمريكى النسبى مع العراق فى حربها ضد إيران التى كانت تعيش فى عزلة، ومنذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١طرأت تطورات عدة على الساحة الخليجية وأهمها انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، والغزو العراقى للكويت، وانهيار الاتحاد السوفيتى، وأدى ذلك إلى انهيار النظام الثانى للقوى، وتبلور نظام جديد نطلق عليه النظام الثالث. وفى هذا النظام لم يعد هناك وجود للاتحاد السوفيتى، وأصبحت إيران والعراق فى وضع العزلة.

ومنذ عام ١٩٩٩ تبلور نظام جديد للقوى وهو النظام الرابع، وخلال هذه الفترة، حسنت إيران إلى حد ما علاقاتها مع العالم العربى، وخاصة مع السعودية، وبقى العراق كما كان يعيش فى حالة عزلة، كما سعت الولايات المتحدة فى بعض الأحيان إلى تحسين علاقتها بإيران «على الرغم من سياسة العصا والجزرة التى تتبعها ضد إيران».

وفى إطار هذا النموذج، ستكون إيران معارضة حينا ومتعاونة حينا مع دول مجلس التعاون الخليجى، وسنشهد نفس الأمر فى علاقات دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة . على سبيل المثال، تدخل مظاهر التوتر الأخيرة بين السعودية والولايات المتحدة بسبب الهجوم على العراق والقضية الفلسطينية فى إطار النموذج المذكور (التعارض والتعاون).

جدير بالذكر أن هذا النظام (أى النظام الرابع) يتشابه فى بعض النواحى ويختلف فى البعض الآخر مع النظام الأول، ومن مظاهر الاختلاف أن الاتحاد السوفيتى كان موجوداً فى النظام الأول، أما الآن فهو غير موجود، كما تغير الوضع الإيرانى أيضاً. أما وجه التشابه فهو أن العراق قد بقى وحيداً منعزلاً كما كان الوضع فى النظام الأول، فى حين أن إيران عملت على تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجى وخاصة السعودية.

من ناحية أخرى، يتشابه هذا النظام مع النظام الثالث (على الأقل فى الظروف الراهنة) إلى حد كبير، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة لازالت تعمل على تقوية الدول الصغيرة الواقعة فى منطقة الخليج حتى تقف فى وجه إيران والعراق.

وتتمثل الخصائص العامة للنظام الأمنى الجديد فى النقاط التالية:

١-أن البيئة الأمنية لازالت عاجزة عن حماية نفسها، أى أنه لازال فى هذه البيئة الأمنية فاعل خارجى هو الولايات المتحدة يحافظ على وجوده عن طريق إقامة علاقات وثيقة مع دول المنطقة باستثناء إيران والعراق.

٢-النظام الأمنى الكائن لا يقوم على أساس ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بل على أساس ترتيبات

ذاتية.

٣- انعدام الثقة بين دول المنطقة وعدم اتخاذ الخطوات الباعثة على الثقة بالشكل المطلوب.

٤-تشترك كل دول المنطقة فى حدود بينية (سواء كانت هذه الحدود برية أو مائية) الأمر الذى أثار خلافات كثيرة حول ترسيم هذه الحدود.

٥- وجود بعض مصادر النفط فى مناطق الحدود المتنازع عليها، مما يزيد من حدة هذه الخلافات والنزاعات.

٦-وجود قوى إقليمية مثل العراق، مما يثير مخاوف وقلق الدول الصغيرة فى المنطقة، وبناء على هذا يقومون بربط أمنهم بالقوى الأجنبية.

٧-أدت تنحية القوتين الإقليميتين، أى إيران والعراق، من الترتيبات الأمنية الإقليمية، مع وجود الصيغة الأمنية (٦+٢) بمساعدة دول من خارج المنطقة (مصر وسوريا) إلى عدم استقرار البيئة الأمنية فى المنطقة.

٨-خلق وجود الأقليات الدينية، وتدخل دول خارجية فى شئون دول الخليج الكثير من التوتر داخل هذه الدول.

٩-تواجه كافة دول المنطقة فيما عدا إيران أزمة مشروعية. وقد هيأت هذه الأزمة المجال للتخاصم والعداء فيما بينها.

جدير بالذكر أن ثمة تطورات إقليمية بدأت تتبلور على الساحة الإقليمية الخليجية فى ظل عقد اتفاقيات ثنائية بين إيران من ناحية، ودول مجلس التعاون الخليجى من ناحية أخرى، بعيداً عن الدور التدخلى الذى تقوم به قوى من خارج المنطقة، ويحتمل أن يكون لهذه التطورات دور بارز فى إقرار الأمن الإقليمى بالمنطقة. وسيتم فى ظل هذا الأمن الإقليمى، مراعاة مصالح ومطالب الآخر فى إطار عملية خلق الثقة التى تعتبر من المبادئ الهامة فى بلورة أى نوع من النظام الأمنى الإقليمى.

لكن ستبقى هناك مشكلة أمنية فى ذلك النوع وتتمثل فى ظروف انعدام الثقة التى تجعل الدول تتشكك فى نوايا بعضها البعض، وفى النهاية تتجه نحو التسلح بقدر ما تستطيع، حتى تتمكن من حماية أمنها، ومن ثم تبدأ حلقة مفرغة من شراء الأسلحة، فالدول التى تشعر بعدم الأمن تتجه دوما نحو شراء الأسلحة.

وتنشأ المشكلة الأمنية فى منطقة الخليج من عوامل عدة أهمها: التنافس فى مجال التسلح، انعدام الثقة المتبادلة، تدخل القوى الكبرى، والخوف من تدخل القوى الإقليمية فى شئون جيرانها.

وثمة تساؤل هام يطرح نفسه فى هذا الصدد ومفاده ما هى التهديدات المحتملة التى تمثلها البيئة الأمنية المذكورة على الأمن القومى الإيرانى؟

من الطبيعى أن أمن أية دولة يقع تحت التأثير المباشر لبيئتها الأمنية الإقليمية، ومن الثابت أن التهديدات الأمنية تختلف من بيئة إلى أخرى، ويمكن تحديد التهديدات الناجمة عن البيئة الأمنية ونظام القوى فى الخليج بالنسبة للأمن القومى الإيرانى فيما يلى:

١- التهديدات الناجمة عن الوجود الأمريكى فى الخليج: فى فترة ما بعد الحرب الباردة تبلورت الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التدخل المباشر تحت مظلة الأمم المتحدة، إلى جانب عقد التحالفات المشتركة متعددة الجوانب، وبعد الحرب الباردة وخاصة بعد تحرير الكويت سعت واشنطن نحو خلق نوع من الاستقرار قائم على السيطرة على الخليج من خلال الوجود المباشر للقوات الأمريكية، والاستعداد لإيفاد عدد كبير من القوات العسكرية فى حالة الضرورة، وعقد الاتفاقيات العسكرية مع الدول الصغيرة فى منطقة الخليج، وأخيراً بيع الأسلحة المتقدمة لهذه الدول فى إطار الاستعداد للمواجهة المحتملة مع إيران والعراق.

٢- لازالت دول الخليج تواجه الرغبات المتصاعدة للشباب فى التحديث، والإصلاح. وقد ارتبطت هذه المسألة بمشروعية الأنظمة الحاكمة، ومن الممكن أن تؤدى أزمة المشروعية وبسهولة إلى احتدام حالة التوتر الموجودة فى المنطقة، الأمر الذى يفرز آثاراً سلبية بالنسبة للأمن القومى الإيرانى. ففى ظل أزمة المشروعية، من الممكن أن ينسحب عدم الاستقرار على المستوى الداخلى إلى المستوى الإقليمى. والدليل على ذلك أن كثيرين يقيمون هجوم العراق على إيران عام ١٩٨٠ فى إطار عدم مشروعية الحكومة العراقية وعدم استقرارها على المستوى الداخلى الأمر الذى جعلها تتجه نحو خلق أزمة خارجية. ويبدو أن هذا الأمر يصدق مرة ثانية على غزوه للكويت.

٣- استغلال الولايات المتحدة لأحداث ١١ سبتمبر فى إضفاء المشروعية على تدخلها المباشر فى شئون الدول الأخرى، يمثل تهديداً آخر يواجه إيران، فى ظل تزايد الاتهامات الأمريكية لإيران بدعم الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل.

غـــــروب العـــــلاقـــــة بين الرياض وواشنطن

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ١٤/٥/٢٠٠٣

قبل ساعات من وصول كولن باول وزير الخارجية الأمريكى إلى السعودية وقعت انفجارات قوية فى المجمعات السكنية الأمريكية فى الرياض كان من نتيجتها سقوط عشرات القتلى والجرحى الأمريكيين وبدورهم أعلن المسئولون الأمريكيون أن أفراد تنظيم القاعدة هم الذين قاموا بتنفيذ الحادث الذى صار - بدوره - سببا لأن يقوم المسئولون الأمريكيون بدراسة جدية وحقيقية لقرارهم السابق بشأن إخراج رعاياهم من السعودية التى يعيش فيها الآن ٤٠ ألف أمريكى على الأقل.

هذا القرار اتخذته الولايات المتحدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نتيجة القلق الكبير الذى سببته تلك الأحداث فى هذا الصدد.

وهذه الأحداث ومعها تصريحات دونالد رامسفيلد حول عزم الولايات المتحدة حل قواعدها العسكرية فى السعودية وكذلك ترحيب المسئولين السعوديين بهذا الأمر، كل ذلك صار يدلل على واقع مفاده أن العلاقات بين الرياض وواشنطن قد تلقت لطمة شديدة وأنها قد ألقت وراء ظهرها بتلك الايام السعيدة التى عاشتها.

والواقع أن المشاعر المعادية للأمريكيين قد تنامت خلال العام الماضى بشكل عميق داخل السعودية على نحو غير مسبوق أيضا.

فخلال هذا العام قام الكتاب والمفكرون والجامعيون وكذلك النخب السياسية السعودية بإصدار بيانات متعددة تطالب بقطع العلاقات بين الرياض وواشنطن.

من ناحية أخرى، تعرضت السعودية خلال الفترة التى أعقبت أحداث سبتمبر وحتى الآن لانتقادات سياسية وإعلامية أمريكية عنيفة، وذلك على خلفية الجنسية السعودية لأسامة بن لادن التى يستند المسئولون الأمريكيون دوما إليها. وخلال فترة العام ونصف العام التى تلت ١١ سبتمبر يتعرض المواطنون السعوديون للملاحقات الأمنية بسبب الشك فيهم، ذلك أن المصادر الاستخباراتية بل وحتى السياسية الأمريكية تتهم الحكومة السعودية بارتباطها بعلاقات مع بن لادن وتوجهاته الفكرية.

من ناحية ثالثة، فإن كثيرا من الذين تم القبض عليهم في الحوادث التى وقعت داخل أفغانستان وكثيرا من السجناء فى جوانتانامو بل وحتى الكثير من الأشخاص الذين يتعرضون لتعقب العسكريين الأمريكيين فى أفغانستان الآن وما لا يقل عن ١٥ شخصا من منفذى أحداث ١١ سبتمبر. جميع هؤلاء يحملون الجنسية السعودية أو هم رعايا سعوديون.

وفى يونيو من العام الماضى أطلق أعضاء الكونجرس الأمريكى صراحة اتهامهم للسعودية بتأييدها للإرهاب بل واتهموا الرياض أيضا بلعب دور ما فى أحداث ١١ سبتمبر وتهيئة المناخ المناسب لرعاية الإرهابيين وانتهاك حقوق الإنسان.

وفى خريف العام الماضى أيضا أعلن المسئولون الأمريكيون بشكل علنى أن ١٢ رجل أعمال سعوديا يرتبطون بعلاقات مع تنظيم القاعدة وطالبوا بضرورة ملاحقتهم قضائيا.

والأكثر من هذا هو أن المسئولين الأمريكيين خطوا خطوات أكثر من هذا بل ووجهوا حملاتهم المعادية لتطول المسئولين السعوديين أنفسهم. فاتهموا زوجة السفير السعودى فى واشنطن بالمساعدة فى توصيل الأموال التى ساهمت فى

أحداث ١١ سبتمبر إلى الإرهابيين.

ومن الأحداث المهمة التى وقعت فى العام الماضى والتى تسببت فى تدهور العلاقات بين الرياض وواشنطن كان المشروع الأمريكى لتقسيم السعودية.

ففى ٢٠٠٢/٨/٨ أوردت جريدة "يو. أس. إيه. توداى" الأمريكية نقلا عن مصادر أمريكية خبرا عن مشروع سرى للإدارة الأمريكية يهدف إلى الإطاحة بالزعماء السعوديين وأنه قد جاء فى هذا المشروع صراحة: "إن فصل محافظات النفط السعودى وإقامة جمهورية إسلامية فى شرق السعودية فضلا عن إسقاط الحكومة السعودية الحالية تعد كلها من جملة أهداف هذا المشروع".

وقد جاء فى هذا المشروع الذى تشترك فيه مؤسسة "هوديسون" إلى جانب وزارة الدفاع الأمريكية أنه نظرا لأن السعودية تعارض المشاريع الأمريكية الخاصة بالحرب ضد العراق إلى جانب إنشائها للمدارس التى يدرس فيها مقاومة "الأمركة" كان من المهم أن تصبح السعودية هدفا للتوجهات المعادية التى يتبناها البنتاجون فى هذا الصدد.

إن الرؤية السلبية والسياسة المعادية التى صار ينتهجها البيت الأبيض تجاه الرعايا السعوديين صارت سببا لتجرؤ الصحف السعودية وكذلك بعض المسئولين الحكوميين على نقد الولايات المتحدة والكشف عن هذا التوجه.فعلى عكس ما كان سائد من قبل، صار كبار المسئولين السعوديين ينتقدون علنا سلوك الأمريكيين وسياساتهم الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط معلنين فى الوقت نفسه عن رفضهم لها.

كما صار الشعب السعودى يشعر بغضب وانزعاج شديدين منذ ١٢ عاما مضت عندما شنت الولايات المتحدة حربها الأولى ضد العراق وذلك نظرا للسلوك الاحتقارى الأمريكى الذى صار يكشف عنه العسكريون الأمريكيون تجاههم من جانب، وسعى واشنطن للاستفادة القصوى من الأراضى السعودية للهجوم على العراق فضلا عن تحميل السعودية نفقات هذه الحرب وهو الشعور الذى تضاعف بشدة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر بعد تزايد السلوك الأمريكى المعادى للسعودية.

وفى هذه الأيام ووفقا للأرقام والإحصاءات المعلنة فإن ما يقرب من ٤٠٪ من الشعب السعودى صار يحرِّم أى نوع من السفر الى الغرب بشكل عام فضلا عن مقاطعته للبضائع الغربية حيث انخفضت صادرات وواردات السعودية من الغرب بحوالى الثلث.

والنتيجة أن كثيرا من الشعب السعودى بعد أحداث ١١ سبتمبر صاروا مؤيدين أكثر من ذى قبل لأسامة بن لادن. وتدلل الإحصاءات على ان عدد مؤيدى بن لادن فى المجتمع السعودى اليوم بلغ ٨٥٪ تقريبا، ولهذا السبب نفسه يكون من غير الطبيعى ألا نندهش من وقوع حوادث مثل تلك الحادثة التى ضربت بالمجمعات السكنية الأمريكية فى الرياض.

من هنا يجب أن يعلم الأمريكيون جيدا أنه بسبب عقدين من الوجود العسكرى لهم فى السعودية ومعاداتهم للحكومات المتتالية فى الرياض فإن ذلك سوف يؤدى بالضرورة إلى ضرب ماهية وكينونة علاقة الدولتين.

كما أن غضب الشعب الذى قرر بإرادته أن ينهى الأيام السعيدة للعلاقات بين واشنطن والرياض هو غضب يوجد بعمق وبقوة داخل جميع الشعوب الأخرى خاصة الشعوب الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط، والسبب الوحيد فى هذا الأمر يتمثل فى الجرائم الأمريكية التى ارتكبت فى حقهم.

مـــــــــــاهي خـــــــــــريطة الطـــريق؟

■ م. خالد ■ Iran Daily, 27 May,2003

من غير المحتمل أن تنجح الخطة الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا لتحقيق "السلام "في الشرق الأوسط -المعروفة بخريطة الطريق- فيما فشل فيه اتفاق أوسلو. إن فحصا سريعا للعرض يبين أنه مجرد تحريف لأوسلو. الاختلاف الوحيد يكمن في كون الخطة الجديدة أكثر غموضًا وتشويهًا وخداعًا. مثل اتفاقات أوسلو، تعاني خريطة الطريق من نقاط ضعف هيكلية خطيرة تجعلها غير مناسبة تماما كقاعدة مقبولة لسلام حقيقي وطويل الأمد في فلسطين. تتحدث الخريطة بمصطلحات عامة عن إقامة دولة فلسطينية ، ولكن لا تقول شيئا عن حدود هذه الدولة وما إذا كان هذا سيتطلب انسحابا إسرائيليا كاملاً من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. الخريطة بالطبع لا تتطرق فعليا لسائر الاعتبارات الأساسية للدولة المقترحة تاركة تحديدها للمباحثات الثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الانســحــاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، المستوطنات اليهودية والقدس والأسرى سوف تكون جميعًا محل مساومات عنيفة تتبع التوازن المختل في القوة بين السلطات الفلسطينية والقوة المحتلة. بالمثل فإن المباحثات المقترحة سوف تكون تعبير هزلي للغطرسة الإسرائيلية والتغاضي الأمريكي. ونتيجة هذه المباحثات سوف تتجه فقط نحو تقنين وإضفاء الشرعية على الاحتلال الصهيوني والسيطرة على - واستبعاد - الشعب الفلسطيني.

وكما كان الوضع خلال سنوات أوسلو، سوف تخبر إسرائيل السلطات الفلسطينية "ما تريدونه هو ما تحصلون عليه "والحكم الأمريكي، الذي هو حارس إسرائيل وحليفها الأقرب، سوف يقول للجانبين "وزعوها فيما بينكم".

بالإضافة لهذا، خريطة الطريق نفسها تبدو بلا بداية، إنها تطالب بأن يقوم الفلسطينيون الذين يعانون منذ٣٢ شهرا من اجتياح الإرهاب الإسرائيلي ومن القتل والعقاب الجماعي، بالاستسلام ووقف كل أعمال المقاومة بينما أعمال القتل وتدمير المنازل التي يقترفها الإسرائيليون ما زالت مستمرة. كيف يمكن لأي فلسطيني الموافقة على هذه الشروط المهينة؟ يقول الأمريكيون بصورة غير رسمية أن حكومة أبو مازن الضـعـيـفـة ، سوف تجبر على نزع سلاح المقاتلين الفلسطينيين الأحرار لإثبات مصداقيتها.

في المقابل، لا تطالب خريطة الطريق إسرائيل بشيء في مقابل "وقف كل أشكال الإرهاب والتحريض "(منذ متى كانت المقاومة لاحتلال أجنبي بغيض إرهابا؟).

يطلب "اتفاق السلام "من النظام الصهيوني مجرد إزالة المستوطنات "غير القانونية "، على سبيل المثال، المستوطنات التي أقيمت بدون موافقة الحكومة !

، حسنا، لماذا تسمح "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط "بإنشاء هذه المستوطنات بداية؟ ماذا حدث لحكم القانون. وما هو الفيصل للحكم على مستوطنة بأنها قانونية أو غير قانونية ؟ أليست كل المستوطنات غير قانوينة وغير شرعية حيث إنها مبنية على أراضي محتلة ملك الغير.

باختصار، إن الوصفة الإسرائيلية للسلام مع الفلسطينيين هي محض انتهاك وإنكار فاضح للحقوق والمصالح الفلسطينية، وعبرها سوف يكون على الفلسطينيين التخلي عن ٩٠٪ من أراضيهم وسيكون على اللاجئين التشتت في أرجاء العالم.

مـــــســــــتـــــــقـــــبل مـــــجــــــاهدي خلق

■ ماهان عابدين ■ Daily Star, 20 May, 2003

فاجأ اتفاق نزع السلاح المتأخر بين الولايات المتحدة وتنظيم "مجاهدي خلق"، الكثير من المحللين في إيران والولايات المتحدة.

تلى اتفاق نزع السلاح وقف إطلاق النار الذي أدى إلى تصاعد اتهامات بالنفاق الأمريكي وازدواج المعايير في "الحـرب ضـد الإرهـاب". وبالرغم من تلمـيـح العسكريين الأمريكيين إلى الطبيعة التكتيكية لوقف إطلاق النار ، كانت هناك مخاوف من أن تستخدم الولايات المتحدة "مجاهدي خلق "كورقة مساومة قصيرة المدى في مرحلة التحول الحرجة في العراق. ورغم أن بعض العناصر في البنتاجون كانت حريصة بالفعل على الاحتفاظ بالوضع المسلح لمجاهدى خلق لفترة قصيرة

كحصن ضد النفوذ الإيراني ، لكن يبدو أن التصور طويل المدى والتحليل الاستراتيجي للإدارة الأمريكية والمخابرات المركزية هو الذي فرض نفسه.

فمن منظور المخابرات الامريكية، تعتبر "مجاهدي خلق "تنظيم فاشل على صعيد استخدامه كقوة بالوكالة ، حيث أنه مكروه كلية من قبل الإيرانيين والعراقيين. لذلك فمهما كانت مكاسب المدى القصير التي يمكن أن تجنى من جراء استخدام التنظيم كأداة للسياسة الأمريكية في العراق، فإنها تتضاءل بجانب الضرر الذي سيصيب السمعة الأمريكية. الى جانب هذا، فإن الوجود الكثيف للجماعات الإيرانية المؤيدة لعودة الملكية داخل الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع الضغوط التي تمارسها القوات الأمريكية في العراق على إيران حولت الاتجاه إلى تفضيل نزع السلاح.

عندما صرح "ريتشارد باوتشر "يوم ٩ مايو بأن الولايات المتحدة تنوي وضع حد لإرهاب "مجاهدي خلق "داخل العراق رأت الدوائر السياسية الإيرانية داخل إيران وفي المنفى أن هذه هي نهاية مناسبة للجناح المسلح لتنظيم كان منحازاً علانية لنظام البعث.

كان قرار نزع سلاح مجاهدي خلق متوافقا أيضا مع التحرك العسكري الأمريكي ضدهم خلال الحرب على العراق.

لقد ادعت "مجاهدي خلق "الحياد في الحرب على العراق الأخيرة ، لكنها في الواقع اتخذت إجراءات ايجابية ضد القوات الامريكية والبريطانية الغازية. ففي مارس ٢٠٠٣ احتفظ تظنيم مجاهدى خلق بـ ١٦ قاعدة في مناطق الجنوب والوسط وشمال الوسط العراقي. وتعرضت جميعها فعليا للهجوم خلال الحرب.

الهجوم الأول حدث في ٢٨مارس عندما هاجمت طائرات مقاتلة قاعدة "حبيب "الواقعة على بعد ٨٢ كيلومترا شمال البصرة. هوجمت القاعدة أيضًا في اليوم التالي ثم هجرها تنظيم مجاهدي خلق فيما بعد.

في ٢٩مارس ألقى الأمريكيون القنابل على معسكر "الأشرف "الكبير (٧٢كيلومترا شمال شرق بغداد) وهو معسكر أقرب إلى مدينة عسكرية تعد مركز قيادة التنظيم، وتم إلقاء القنابل مرة أخرى على المعسكر أيام ٤ و١٢ و١٤أبريل.

وقد أجبر التقدم السريع لقوات التحالف "مجاهدي خلق "على التخلي عن قواعدهم خارج مقاطعة ديالا في الشمال الشرقي من العراق.

وعندما تقدمت البحرية الأمريكية من الشرق قابلتها مقاومة محدودة من التنظيم لكن المواجهة أسفرت عن التخلي عن قاعدة "فايز "(١٨ كيلومترا جنوب غرب قط) والتخلي كذلك عن نقطة "همايون "الصغيرة (٣٢ كيلومترا شمال فايز في شمال وسط مقاطعة واسط).

بالإضافة لهذا دخلت قوات المشاة الأمريكية في التحام مباشر مع قوات التنظيم في قاعدة "الفالوجة" (جنوب غرب بغداد، على الطريق الرئيسى للأردن) ووقع هناك قتال محدود بين مجموعة صغيرة من التنظيم - الذين دمجوا وحداتهم بفرق الحرس الجمهوري والميليشيا العراقية - وبين كتائب المشاة الأمريكية، ثم انسحبت هذه المجموعة من قاعدة الفالوجة التي اغتنمها العراقيون المحليون.

أما القاعدتين الأساسيتين للتنظيم في شمال بغداد "باقر زاده "و"سيموره (" Bagherzadeh, Seemorgh) فقد تم التخلي عنهما في ٨ أبريل، قبل سقوط بغداد بيوم. وقام سلاح الطيران الأمريكي بإلقاء القنابل بشكل متكرر على المعسكرين خلال يومي ٤-٥ أبريل. وكنتيجة لهذا قتل ٣٠ فردا من أعضاء التنظيم بما فيهم قادة المعسكر شاهين حاتمي ومحبوبي سوفاف.

لدى سقوط بغداد في ٩ أبريل، جمع تنظيم مجاهدى خلق كل قواته تقريبًا في معسكر "الأشرف "، وذلك بعد أن تخلوا عن قواعدهم في أقصى شرق العراق. وخلال مسار هذا الانسحاب كانت قوات التنظيم تتعرض لهجوم من قبل فيلق بدر(*)ومن القوات الإيرانية. ومن ناحيتهم زاد الأمريكيون من إلقاء القنابل على معسكر الأشرف، انتظاراً لحدوث استسلام سريع.

حدث هذا الاستسلام في ٢١ أبريل، وقام "فينسنت بروكس "بكشف بعض تفاصيله في مقر القيادة المركزية في اليوم التالي.

قام قائد المعكسر "باريشهر باخشاف "، بالإشراف على الاتصالات التي جرت مع الأمريكيين، أما مسئول الاتصال الرئيسي فكان "مهدي باراي "الناشط المحنك.

وكان "باراي "هو من وقع وقف إطلاق النار مع الأمريكيين، ومكن التنظيم بذلك من البقاء كامل التسلح، لكنه محاصر داخل معسكر "الأشرف".

وقد عاد الطرف الأمريكي فـفرض توقيع اتفاق نزع السلاح مع التنظيم، بما يجرده من جناحه العسكري. إلا أن المفاوض العسكري الأمريكي الجنرال "راي أوديرنو "رفض وصف الاتفاق بكلمة "استسلام "كي يحافظ على بعض هيبة التنظيم.

وكان ممثل التنظيم في المباحثات هو "موزجان بارساي "الرئيس الإسمي للتنظيم (حيث إن القوة الحقيقية في يد مسعود رجوى وزوجته مريم).

وقد اشترط الإتفاق حصر التنظيم داخل معسكر الأشرف وجعله خاضعًا بشكل كامل للسيطرة الأمريكية، هذا ومن غير المحتمل أن يكون للتنظيم أي وجود في العراق بعد خريف ٢٠٠٣.

في ١٨ أبريل عقد في باريس سيمينار للتنبؤ بمستقبل التنظيم ، نظمه نحو ٨٠ من قادة التنظيم

السابقين. وقد خلص هذا السيمينار إلى إجماع حول أن التنظيم سوف يُحَل إذا ما خرج من العراق.
رغم هذه التنبؤات فلا يحتمل أن يحل التنظيم في المستقبل القريب، لا شك أن خسارة التنظيم لقاعدته العراقية سوف تؤثر عليه تأثيرًا خطيرًا، لكنه لديه مقومات التماسك والموارد للبقاء خلال هذه الأزمة. والواقع إن تماسك التنظيم قائم على مبررات أخلاقية، إذ يرى المحللون أن التنظيم هو أكثر من دين بالنسبة لأعضائه هذا فضلاً عن قوة قائده "مسعود رجوى". لذلك فإذا ما تمكن رجوى من اجتياز الأزمة (يبدو أنه فعل ذلك) سوف تقل احتمالات انهيار التنظيم، على الأقل على المدى القصير، لكن على المدى الطويل فمن غير المحتمل أن يظل التنظيم قوة متماسكة بعد تدمير جناحه العسكري لاسيما بعد أن يتحول إلى محض دوائر معارضة متفرقة في المنفى، ولا شك أن إضعاف مركزية التنظيم سوف يكون له تأثير سيئ على الجماعة التي ظلت تفخر ببقائها ٢٢ عاما كبديل جدير بالثقة للنظام الحاكم.

(❖) الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

بين خامنئى وباقر الحكيم

بعد عودته الى العراق من منفاه الطويل فى إيران عقب سقوط نظام صدام حسين بعث السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق رسالة الى مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية السيد على خامنئى.
وهنا نعرض لنص هذه الرسالة ورد السيد خامنئى عليها.

(١) نص رسالة آية الله باقر حكيم الى آية الله خامنئى

انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٣/٥/٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة آية الله العظمى الإمام خامنئى دام ظله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اسمحوا لى أن أقدم لكم أسمى آيات الشكر والامتنان بالأصالة عن نفسى وعن جميع العراقيين لما لقيناه من اهتمام خاص ورعاية طوال مدة إقامتنا جميعا فى أرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولسعيكم الدائم من أجل تحقيق أمنيات الشعب العراقى وتحريره من قبضة الطاغوت والاستبداد، وكذلك حرصكم على الاهتمام بشئون العراقيين وتهيئة وتقديم الخدمات اللازمة لهم فى كافة المجالات وهو ما يجسد بشكل حقيقى تحملكم المسئولية للدفاع عن المظلومين والمستضعفين. كما أقدم لكم خالص امتنانى وتقديرى لجناب حضرتكم ولجميع المسئولين الكبار والأخوة المحترمين بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كما أقدم عظيم شكرى وتقديرى - من خلال حضرتكم- الى الشعب الإيرانى المسلم الغيور الذى نهض رغم الظروف الصعبة التى يواجهها لتقديم العون ولدعم شعبنا من أجل مساعدته فى القضاء على محنته التى كان يعيش فيها.
ولدينا يقين من أن الشعب العراقى الشريف أبداً لن ينسى اهتمامكم ومشاركتكم ومواساتكم، وكذلك العناية الخاصة التى كان يوليها الإمام الراحل رضوان الله عليه وأيضاً اهتمام ورعاية ومشاركة الأمة الإسلامية الإيرانية.
إننى آمل فى أن تتحقق التغييرات المنشودة بعد سقوط صدام حسين وأن تمضى حركتنا فى سبيل تحقيق الأمنيات والتطلعات والقيم الإسلامية والإلهية والاستقلال والعدالة والأخوة الإسلامية وأن يكون ذلك بمثابة بداية حقيقية لعودة العلاقات الطبيعية بين الدولتين الجارتين.
إن الشئ المؤكد هو أن هذه العلاقات سوف تكون علاقات تعاون وشراكة من أجل إقامة الحق والعدل وحسن الجوار والاحترام المتبادل.
أكرر شكرى لجناب حضرتكم ولجميع المسئولين المحترمين وللشعب الإيرانى المسلم داعياً لكم بدوام التوفيق والازدهار.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٦ مايو ٢٠٠٣
النجف الأشرف
سيد محمد باقر الحكيم

(٢) نص رسالة آية الله خامنئى الى آية الله محمد باقر الحكيم

انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٣/٥/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

آية الله .. جناب السيد.. محمد باقر الحكيم دامت بركاته

أقدم لكم خالص شكرى - بل الحب والسلام - على رسالة المحبة التى أرسلتم إلينا بها بعد عودتكم الى العراق واستقراركم فى النجف الأشرف والتى اختلطت بحب كبير منكم تجاه الشعب الإيرانى ومسئولى الجمهورية الإسلامية.

إن سنوات وجودكم فى الجمهورية الإسلامية أنتم وجمع من الشعب العراقى والمجاهدين المظلومين كانت تذكرنا دوماً بالآلام المشتركة بين الشعبين الإيرانى والعراقى التى كان كل منهما يعانى منها خلال سنوات حكم النظام الظالم والمعادى للشعب العراقى على أرض العراق.

فبعد انتصار الثورة الإسلامية للشعب الإيرانى الشريف وتحريره ذاقت كل من إيران والعراق طعم الظلم المر، كما ذاقا معاً طعم اعتداءات النظام الاستبدادى الذى كان حاكما فى العراق، كما تحملت الدولتان مصائب وكوارث كبيرة وقدمنا معاً ضحايا بلا عدد ولا حصر من أجل الدفاع عن الحق والعدل والحرية.

وبهذه المناسبة أسجد شاكرا لله المتعال وأعلن شكرى وخضوعى لعظمته لإسقاطه وقضائه على هذا النظام الظالم والفاسد وخلقه سبحانه وتعالى للمناخ المناسب من أجل مشاركة الشعب العراقى فى إقامة نظام مستقل يقوم على حاكمية الشعب .

لقد أصبح الشعب العراقى فى معرض تجارب واختبارات عظيمة وهو بصدد تحول تاريخى عميق حتى يؤسس نظام الحكم النابع من القيم الإسلامية.

لقد أعلن الشعب العراقى - عقب سقوط صدام - وكشف عن مطالبه وأمنياته بكل وضوح، كما كشف هذا الشعب فى مراسم ذكرى الأربعين الخاصة بوفاة الإمام الحسين سيد الشهداء عليه السلام، وكذلك فى ذكرى وفاة النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، عن ذكائه السياسى وعن استقلاله وقدراته بشأن إقامة وتشكيل النظام الذى يريده فضلاً عن كشفه لقدرته على التنظيم الجيد .

كما دلل أيضا على أن استقرار الأمن بيد الشعب وذلك من خلال إدارته وتنظيمه لهاتين المناسبتين .

كذلك أكد هذا الشعب خلال استقبالكم بشكل يندر حدوثه على احترامه وتقديره لكم ولسائر العلماء الأعلام وتجليله لسائر المراجع العظام وذلك من خلال عواطفه ومشاعره الجياشة، كما أكد على تدينه واستعداده للتضحية فى سبيل الدين والمرجعية الدينية ملقيا بذلك «الحجة» على الجميع.

كما عقد الشعب العراقى أيضاً الأمل على العلماء والمراجع العظام والنخب السياسية ، حتى يشكلون له النظام الذى يتمناه ويريده من خلال اعتمادهم عليه وحتى يحمون ويحرسون أضخم وأكبر رأسمال (أى الشعب العراقى) وألا يتهاونوا أبداً مع المعتدين - الذين احتلوا العراق رغم المعارضة الصريحة من كل الشعب العراقى ومعارضة كل شعوب العالم - ولايريدون لهذا الشعب أن يشكل حكومة مستقلة وشعبية.

لقد رأينا الشعب العراقى من كل قوم ومذهب وهو ينهض متحدياً ومعلنا بكل الطرق عن رفضه للنظام الاستبدادى السابق والسلطة الأجنبية المحتلة مؤكدا فى نفس الوقت على السياسة الوطنية. ولمرات كثيرة أعلن أنه ليس مستعداً لأن يظل تحت حكم الاحتلال .

لكن للأسف الشديد لا يريد المعتدون والمحتلون - الذين يرددون شعارات عامة خادعة - أن يسمعوا هذا الصوت العالى الصادر عن الشعب العراقى الحر، ولذلك فهم بصدد فرض نظام متسلط معاد للشعب، محتقراً له وتكون له القدرة على السيطرة على مقدرات الدولة.

مع ذلك فإن الأمل مازال باقياً فى أن تبقى جميع طبقات الشعب وفئاته متماسكة وحافظة للوحدة والثورة وحامية لهما حتى يتم التحرير الكامل للعراق من الأجانب المعتدين وحتى يتم إقامة نظام مستقل.

إن الشعب العراقى يعلم جيداً أنه على الرغم من سقوط النظام الديكتاتورى إلا أنه لازال حتى الآن غير واثق من تغيير الوجوه والشعارات. فهو يدرك جيداً أنه بصدد محاولات لمنع إقامة نظام مستقل.

وإن كثيراً من أذناب وفلول النظام السابق وغيره من القوى الأخرى لازالوا يعملون على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من خلال وجود المحتلين بالعراق.

لكل هذا يكون لازماً على الجميع أن يتصدوا لكل أنواع المؤامرات بذكاء وبفطنة ومتابعة دائمة، وأن يمضى الجميع فى طريقه بالاعتماد على الله المتعال وطلب العون منه متحلين فى الوقت نفسه بالصبر والثبات حتى يتمكنوا من تجاوز المراحل الصعبة القاسية وأن يصلوا - فى النهاية - الى الآفاق المضيئة الرحبة .

من هنا أسأل الله المتعال أن يوفقكم ويؤيدكم فى هذا السبيل.

إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيد على خامنئى

٢٠٠٣/٥/٢٤

العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها على الملفات الداخلية

■ فرج نجاهدار ■ إيران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٣/٦/٢

■ تتنوع المعارضة الإيرانية بين معارضة من داخل النظام أى تؤمن وتدعم نظام الجمهورية الإسلامية لكنها تختلف حول أسلوب إدارة الدولة سواء السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. ولكن هناك معارضة داخلية أخرى ترفض النظام الإسلامى، وتمتد جذورها إلى الأحزاب والمنظمات السياسية المعارضة فى مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية. وهذه المعارضة أكثر حدة وتدعو إلى التغيير الجذرى لكنها تبقى مضبوطة بتحديات وجودها فى الداخل.

وإلى جانب هذين النوعين من المعارضة هناك معارضة ثالثة فى الخارج بعضها ينتمى إلى الجماعات الموالية لنظام الشاه المخلوع وبعضها الآخر كانت له جذور فى المنظمات المعارضة فى مرحلة حكم الشاه. هذه المعارضة عدوانية فى تعاملها مع نظام الجمهورية الإسلامية وتدعو إلى إسقاطه دون اعتبار لمدى الولاء والدعم الشعبى لهذا النظام.

لذلك فإن ما يصدر عن هذه المعارضة الخارجية يكون عادة متطرفاً فى هجومه على النظام. وهذه المعارضة وجدت فى الأحداث والاضطرابات الأخيرة فرصة للتنديد بنظام الجمهورية الإسلامية والدعوة إلى إسقاطه.

ومع تحفظنا الشديد على مقولات هذه المعارضة فإننا نعرض لنموذج منها محاولة لكشف هويتها والتعرف على أفكارها.

وهو عبارة عن نص كلمة فرخ نجاهدار وهو إيرانى معارض مقيم فى بريطانيا وقد ألقاها فى الندوة التى عقدتها حركة الديمقراطية من أجل إيران وهى إحدى الحركات المعارضة للنظام فى بريمن بألمانيا فى الأول من يونيو ٢٠٠٣ .



اسمحوا لى فى بداية الأمر أن أقدم شكرى للمسئولين عن إقامة هذه الندوة حيث هيأوا بذلك الفرصة المناسبة لعدد من الناشطين المهتمين بالأمر الإيرانى والفاعلين فى الحركة الديمقراطية من أجل إيران. وفى هذا الصدد أقدم شكرى لكل من بابك امير خسروى، مهدى خانبابا طهرانى، رضا شرندابى، مهرداد درويش بور، حسن شريعتمدارى، منوتشهر صالحى وعلى كشتجر الذين يساهمون بشكل فعال وهام فى تهيئة المناخ الملائم لدراسة الأزمة الراهنة التى تشهدها الحكومة الإيرانية، بل ويعانى منها النظام برمته من جانب، وكذلك الأزمة المسيطرة على قضية العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وأثر ذلك كله على مصير ومستقبل ماهية النظام السياسى الإيرانى، بل ومستقبل إيران ككل من جانب آخر، وهو ما سأتعرض إليه من خلال عدة محاور.

أولاً : الإيرانيون والأجانب :

ثمة حقيقة لابد من التأكيد عليها فى البداية وهى أن أية نظرية سياسية سواء من جانب الحكومة الإيرانية أو من جانب المعارضة لا يمكن تتبعها دون الاهتمام بالقضية الأصلية التى تمثل "المفتاح "الذى يجب إدراكه جيداً على صعيد السياسات الإيرانية ألا وهو سياسة وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران.

ذلك أن الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وروسيا كانت لهم وبشكل دائم مصالح هامة وحيوية واستراتيجية داخل إيران طوال القرن الأخير وكان لهذه الدول - خاصة الولايات المتحدة - تأثيراً مصيرياً حاسماً على سير الأحداث داخل إيران طوال القرن العشرين وحتى الآن.

ولكن دراسة جيدة لهذا الدور تدلل لنا على أنه لم يحدث قط أن وقع حدث تاريخى سواء كان إيجابياً أو سلبياً داخل إيران استطاع الأجانب تحقيقه دون الاعتماد على الإيرانيين أنفسهم.

فإيران لم تكن مستعمرة فى أى يوم من الأيام. واليوم لن يكون ممكناً أبداً أن تستطيع دولة أجنبية مهما كانت قوتها سواء عن طريق الحرب أو فى وقت السلام أن تتمكن من السيطرة على إيران وتغيير الأوضاع الداخلية فيها دون الاعتماد -فى ذلك- على الإيرانيين أنفسهم.

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مسئولية أى تطور مهم داخل إيران كانت دوماً تقع على عاتق القوى السياسية سواء تلك التى كانت تأخذ على عاتقها تحقيق قيم القوى الخارجية أو تلك التى كانت تنهض لمقاومة ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسات الميدانية الحالية تفيد بأن رؤية وتخطيط الإيرانيين فى مجال وضع السياسات الخارجية - والداخلية أيضاً - سواء كان ذلك بشكل معلن أو غير معلن، تضع دوماً فى اعتباراتها التطورات الحادثة فى السياسة الخارجية الأمريكية.

وبالتالى فإن حالة الشد والجذب القائمة بين مؤسسات الجمهورية الإيرانية وولاية الفقيه وكذلك الاختلاف الحادث بينها بشأن وضع السياسات فى القضايا الرئيسية للدولة دائماً ما يغلب عليه وضع وحالة العلاقات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة.

ومن هنا فإن زيادة معدلات الصراع بين الجمهورية الإسلامية وبين الولايات المتحدة صارت تضرب بشدة الوحدة القائمة بين مؤسسات الجمهورية ومؤسسة ولاية الفقيه داخل الجمهورية الإسلامية التى صارت تواجه حالة من التضخم والتفاقم فى الأوضاع الداخلية بما يدفع الأمور نحو انفجار القوى الشعبية.

فى هذا الصدد يمكننا عرض سلوك ورؤى القوى السياسية الإيرانية بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة على النحو التالى :

أ) مجاهدى خلق، والجماعات المؤيدة للنظام السابق، وبعض عناصر قوى اليسار فى النظام الحالى نفسه صارت كلها تعتقد بأن الوضع الحالى للعلاقات بين الدولتين - إيران والولايات المتحدة - يشكل ضرراً لإيران وبالتالى تعلن دوماً عن اعتقادها بأن استمرار الأمر على هذا النحو سوف يؤدى إلى هجوم عسكرى أمريكى على إيران. فى هذا الصدد تعتبر سياسة مجاهدى خلق "سياسة محورية "حيث تضع "مجاهدى خلق " كل إمكاناتها تحت أمر واشنطن حتى يدخل الجيش الأمريكى إيران فى أسرع وقت.

ب) قطاعات متعددة من الإيرانيين وكذلك تيار كبير من الإصلاحيين داخل الحكومة الإيرانية نفسها يعارض صراحة التوتر المستمر والزائد فى علاقات الدولتين. هذه الجماعات والقوى تعتقد أن تحسين العلاقات وما ينتج عن ذلك بشأن تطبيع تلك العلاقات ومن ثم ترسيخ التعاون بين الدولتين، كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تطور كبير لصالح الدولتين من جانب وبالتالى توجيه ضربة مؤثرة لوجود المحافظين فى الحكومة من جانب آخر. وتعتقد هذه القوى أيضاً أن مثل هذا التطور من شأنه تدعيم القوى المؤيدة للديمقراطية داخل إيران.

ج) توجد داخل الحكومة - وأيضاً خارجها - بعض القوى التى تعتقد بأن تزايد العداء بين الدولتين يهدد المصالح القومية الإيرانية، بل واستقلال إيران من جانب، ويؤدى إلى سيطرة الجماعات والقوى اليمينية على إيران من جانب آخر. كما تخشى هذه القوى من أمر آخر ألا وهو إمكانية حدوث تحسن فى العلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية لأن ذلك من شأنه أن يرسخ "ولاية الفقيه "فى إيران.

ثانياً : رؤية القوى السياسية الأمريكية لسياسة

الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

المتابعة السريعة للأحداث في المنطقة وكذلك المتابعة اليومية لمواقف البنتاجون والليكود كل ذلك يدلل بوضوح على سعيهما واجتهادهما الدائمين لتسخين المناخ السياسي ووسائل الإعلام في العالم كله بشأن "المسألة الإيرانية". وعلى الرغم من تأكيد وزارة الخارجية الأمريكية على استمرار الحوار مع طهران إلا أنه يبدو لنا أن البنتاجون يمضي بسرعة نحو تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي داخل واشنطن للحملة العسكرية الأمريكية المقترية على إيران. هذا في حين أننا نرى قطاعاً كبيراً داخل الكونجرس وداخل المجتمع الأمريكي وكذلك الحكومة البريطانية أقرب حلفاء واشنطن لدية رؤية أخرى إزاء هذه القضية.

لكن حتى الآن لم يتحدد بشكل قاطع أي السياستين سوف تتغلب في النهاية. ومع ذلك فإن تركيز الاتهامات ضد إيران بشأن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل يكشف لنا عن حاجة البنتاجون لتهيئة الرأي العام الأمريكي للهجوم على إيران.

إن اختلاف النظر بشأن أسلوب التصادم مع إيران وهل يكون عسكرياً أم سياسياً لا ينفي وجود قواسم واتفاقات مشتركة داخل المجتمع الأمريكي، أي بين القوى السياسية المختلفة بشأن إيران وهو ما يمكن إجماله في الآتي :

أ) يجب على إيران -كدولة - أن تقبل بأن الحرب الباردة قد انتهت وأن الآلة العسكرية الأمريكية فرضت سيطرتها على العالم وصارت بلا منافس وأنه لم تعد هناك فرصة لوجود منافسة عسكرية للولايات المتحدة. وبالتالي يجب أن تدرك إيران أنها لن تستطيع أن توفر لنفسها التسليح الجيد ضد الولايات المتحدة من خلال إحلالها لكوريا الشمالية، والصين، وروسيا أو حتى الاتحاد الأوروبي محل المعسكر الاشتراكي السابق وذلك بغرض الوقوف في مواجهة الولايات المتحدة.

ب) يجب على إيران كدولة أن تقبل بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي وألا تمارس - بالتالي - أية سياسات بخلاف ذلك، أي لا يجب على إيران أن تقسم مصادر الطاقة في الخليج (الفارسي) أو في بحر قزوين أو حتى السوق الداخلي لها على منافسي الولايات المتحدة.

ج) يجب على إيران كدولة أن تجعل سياستها في مجال القضايا الإقليمية مثل قضية أفغانستان، والعراق وفلسطين - والتي تتمتع فيها بنفوذ مؤثر بالفعل - سياسة تعاونية تقوم على التوافق مع السياسات الأمريكية وليس مواجهتها.

بعض المحللين يعتقدون أن "ديمقراطية "الهيكل السياسي للدول الاستبدادية وحماية حقوق الإنسان تمثل إحدى السجالات السياسية فيما بين الأحزاب داخل الولايات المتحدة وبالتالي فإنه بالمقارنة مع أوروبا نجد أن معارضة "الحكومة الدينية "تعد أكثر ظهوراً في السياسات الأمريكية تجاه إيران.

لكننا - في المقابل - سوف نجد أن قضية حقوق الإنسان - وللأسف الشديد - رغم تقارير منظمة العفو الدولية لم توضع موضع الاهتمام قط من جانب واشنطن بوصفها شرطاً مهماً للتفاوض مع إيران وإقامة علاقات معها وهو ما يدفع ببعض الأوساط الإيرانية المعارضة للاعتقاد بأن ذلك لن يحدث قط من جانب واشنطن وذلك رغم أن تزايد النفور من الجمهورية الإسلامية داخل واشنطن يعد أمراً واقعاً وحقيقياً وله جذور تاريخية. وبعد الإعلان عن "محور الشر "صار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل يمثلان محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران وبالتالي صارت إيران تعرف بوصفها "قاعدة للإرهاب "و "عدو نووي "محتمل وبالتالي أخذت الجهود تتصاعد بشأن ضرورة القيام بحملة عسكرية ضد إيران.

في هذا الاتجاه أخذت تعمل قوى الضغط الأمريكية والإسرائيلية لتشويه صورة النظام الإيراني على الساحة الدولية، كما صارت الجماعات الإيرانية المعارضة هي الأخرى مثل مجاهدي خلق وبعض القوى الأخرى المطالبة بالسلطة - صارت كلها بمثابة أدوات ووسائل لازمة لتحقيق ذلك.

لكن بالرغم من ذلك كله فمن غير المؤكد أن مسيرة الهجوم العسكري على إيران سوف تمضي في طريقها حتى النهاية، ذلك أن جهاز الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية وعدد من القوى الأخرى المهمة داخل الولايات المتحدة نفسها لازالت تعمل على مقاومة توجهات البنتاجون بل وتمارس ضغوطاً مكثفة ضده وهو ما صار سبباً لعدم الجزم بنوعية الطريق الذي سوف يتمكن من الانتصار على الآخر. هل ستكون الغلبة للحل العسكري ضد إيران أم سيكون الفوز للقوى المعارضة لهذا الحل ؟

وطالما بقي السلوك والسياسة الإيرانية على المستوى الدولي بنفس الشكل دون تغيير، وطالما ظلت إيران - مثل كوريا الشمالية والعراق - واقفة في مواجهة ومقاومة التغييرات الجوهرية التي حدثت في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، طالما كان ذلك فسوف يستمر الإدراك والفهم الأمريكي من جانب القوى السياسية والحزبية الأمريكية بشأن إيران كما هو دون تغيير وستظل مفاهيم مثل "العصيان"، و"الشر "هي المسيطرة على صانعي السياسة الأمريكية بشأن إيران، وطالما ظل الفكر السياسي السائد والمسيطر على السياسة الخارجية

لدولتنا لا يرى الولايات المتحدة والعالم بنفس الشكل الذى تراه سائر الدول المستقلة الأخرى، وطالما ظل تصوير سياسة دولتنا إزاء الولايات المتحدة - فى ذهن الأمريكيين - على أنه سلوك متمرد، وطالما ظلت هذه السياسة مغايرة ومخالفة لسياسات دول أخرى مثل الصين، الهند، روسيا، باكستان، الأردن، جنوب أفريقيا وتركيا، وطالما أن إيران لم تتحول بعد إلى "دولة عادية" .. طالما ظل كل ذلك لا يجب أن ننتظر تطبيعاً للعلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وبالتالى لن تشهد سياسة "الاحتواء والحصار" التى تمارسها الولايات المتحدة تجاه إيران أية تغييرات ولو ضئيلة، بل إن الأمر المؤكد أن استمرار ترديد وإطلاق "محور الشر" على إيران سوف يمتد ليسفر فى النهاية عن احتلال إيران أو احتلال جزء منها.

ثالثاً: نماذج من الفكر السياسى الإيرانى بشأن "ماهية "الولايات المتحدة:

طوال نصف قرن الأخير ظلت قضية انتهاج سياسة معينة تجاه الولايات المتحدة من القضايا السياسية المهمة المسيطرة على الفكر السياسى الإيرانى.

ويمكننا حصر "الرؤى "المختلفة فى هذا الصدد والتى تشكلت بوضوح أكبر بعد الحرب الباردة على النحو التالى:

أ)لازالت بعض "الرؤى " ترى أن الولايات المتحدة ذات "ماهية "عدوانية، استكبارية وإمبريالية وهى بالتالى تعتبر أن الولايات المتحدة دولة "عدو " أو هى "العدو الأصلى". ويمكن تقسيم أتباع هذه الرؤى إلى فئتين:

الأولى: تعتقد أن التصدى للولايات المتحدة يأتى عن طريق الاتحاد مع سائر القوى الأخرى.

الثانية: تعتقد أن سائر القوى الأخرى، هى فى الأصل مثل الولايات المتحدة لذلك فإن "قوة الشعب "أو "قوة الأمة "هى السند الحقيقى الوحيد فى كفاحها.

ب) رؤية أخرى تعتقد أن الولايات المتحدة صارت هى "زعيم العالم "ولها "السيطرة المطلقة "على العالم وهى بالتالى تقلل من شأن أوروبا وآسيا وسائر القوى الأخرى. وبالتالى هم يعتقدون ويرون أن الأمريكيين هم "رعاة" هذا العالم وينقسم العالم - بالتالى - وفقاً لرؤيتهم إلى فئتين: عالم متقدم له السيادة وآخر متخلف يجب عليه الخضوع. وتنقسم هذه الفئة هى الأخرى إلى قسمين:

الأول: يرى ويطالب بالضغط والتهديد الأمريكى ضد إيران ويرى فى ذلك عملاً إيجابياً وضرورياً لكنه قلق من عواقب الحرب والهجوم على إيران.

الثانى: يؤيد ضرورة إعمال الضغط العسكرى والهجوم على إيران من أجل إحداث تغيير فى النظام مثل جماعة مجاهدى خلق.

ج) فئة ثالثة ترى فى النظام السياسى القائم فى الولايات المتحدة وأوروبا - والديمقراطية التى يفرزها مثل هذا النظام - نموذجاً يجب تحقيقه داخل إيران ولكن بشكل تدريجى. مثل هذه الفئة تعتقد أن الخصومة مع الولايات المتحدة تمثل تهديداً للمصالح القومية الإيرانية وأن السبيل الوحيد لتلافى ذلك يتمثل فى وجود علاقات طبيعية وتعاون مع جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل.

فى إطار ما سبق يمكن ملاحظة عدة نقاط جديرة بالاهتمام وذلك بشأن الرؤى التقييمية والمواقف التكتيكية لكل من الفئات الثلاث السابق ذكرها.

د) ثمة رأى يقول بوجوب السعى من أجل إقامة علاقات تعاونية مع الولايات المتحدة وأن ذلك من شأنه تحسين وضع حقوق الإنسان واستقرار الديمقراطية فى إيران، أو أن تبدأ الولايات المتحدة فى ممارسة ضغطها ضد إيران لأن المطالبة ببدء حوار بين الدولتين سوف يقلل من الضغط على "ولاية الفقيه "وهذا فى حد ذاته أمر خطأ.

(هـ) رأى آخر يرى ويقول بأن استقرار العلاقات الدبلوماسية والتعاون الثنائى بين الدولتين سوف يؤدى بالضرورة إلى تحسن وضع حقوق الإنسان ومزيد من الديمقراطية داخل إيران وأن بداية المباحثات الرسمية وتطبيع أكثر للعلاقات من شأنهما ظهور ضغوط من داخل النظام نفسه ضد ولاية الفقيه.

رابعاً: توضيح أكثر بشأن توجهات الجمهورية الإسلامية:

لازال بنيان الفكر السياسى المسيطر على الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الولايات المتحدة يقوم فى مجمله - حتى الآن - فى إطار النظريات التى كانت سائدة إبان الحرب الباردة وتقسيم العالم إلى تكتلات متصارعة، ولازال التصور السائد فى الجمهورية الإسلامية يقول بوجود مراكز قوى أخرى فى العالم لازالت قادرة على البقاء حتى الآن أو تستطيع البقاء فى المستقبل بما يمكن أن يملأ الفراغ الذى أحدثه سقوط الاتحاد السوفيتى بشأن تأمين وضمان الاحتياجات الدفاعية والاقتصادية لإيران.

مثل هذا الفكر لم يقبل عملياً وحتى الآن بأن التعاون العسكرى مع الصين، روسيا، فرنسا، ألمانيا أو أية قوة أخرى غير قابل للصمود أمام الولايات المتحدة. وهذا النمط من الفكر لا يفهم أن مثل هذا التعاون يكون قابلاً للاستمرار فى حالة تطبيع العلاقات مع واشنطن وحلول التعاون محل المواجهة.

وتجتهد الجمهورية الإسلامية الآن من أجل زيادة قدراتها الدفاعية والإنتاجية بالاعتماد على مصادر غير

أمريكية. ولكن نظراً لأن أهم العناصر الفاعلة والسائدة فى الفكر السياسى داخل جميع الأجنحة الحكومية لازالت تمضى فى اتجاه القول باستمرار المواجهة بين الدول المستكبرة والدول المستضعفة، لذلك يمكننا أن نفهم ونقبل بفكرة وجود تعاون بين "الذئب والحمل "لدى تيارات واسعة من القوى الحكومية. مثل هذا الفكر لا يرى حتى الآن أن تقبُّل الماهية الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب الباردة من شأنه أن يخلق ضغوطاً على الدولة مما يترتب عليه مزيد من الفجوة بين الفقر والغنى بين الشمال والجنوب. لقد أدى قطع العلاقات بين الدولتين إلى إلحاق مزيد من الضرر على كل طرف.

إن قطع العلاقات بين الدولتين وعدم وجود تعاون بينهما على مدار الخمس وعشرين سنة الماضية لم يترك أى أثر على تحسين أوضاع حقوق الإنسان داخل إيران فحسب، بل أفرز بدوره حصاراً اقتصادياً لعب دوراً رئيسياً فى تقليص القدرات الاقتصادية التى كان يمكن تحقيقها لصالح إيران، كما خلق آثاراً سلبية على الاستثمار الأجنبى ومعدلات النمو داخل إيران على الأمد البعيد. لقد أسفرت هذه السياسات عن زيادة المسافة بين إيران وبين دول مثل الهند، وتركيا والصين.

لقد أثبتت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما أحدثته من نتائج، أثبتت فشل النظريات والأقوال القائمة على أنه لا شأن لنا بالولايات المتحدة لأن تعاوناً إيجابياً مع الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والصين، واليابان يمكن أن يلبى احتياجات دولتنا. فى حين أن حقيقة الأمر تدلل على أن حرمان إيران من الأسواق والتكنولوجيا الأمريكية يعد بلا معنى وغير عملى. كما أن ممارسة الولايات المتحدة ضغوطها من شأنه أن يسلب من إيران فرص التعاون مع الشركاء السابق ذكرهم ويقلل من أبعاد وحدود مثل هذا التعاون.

من هنا يمكننا أن نقول لو استطاعت إيران أن تقيم تعاوناً مع الولايات المتحدة بدلاً من سعيها لإنشاء تكتل لمواجهتها وأن تسعى – مثل بقية دول العالم – لتنمية هذا التعاون فمن شأن ذلك أن يزيد من قدرتها للتأثير على القوى المعارضة لها داخل المجتمع الأمريكى عبر مزيد من الاختراقات لها. كما عليها أن تدرك أيضاً أن استمرار تعاونها أو تفاهمها مع أوروبا لا يمكن أن يضمن لها صموداً مستمراً فى مواجهة الولايات المتحدة وبالتالى عليها أن تعمل – مثل ٢٠٠ دولة أخرى فى العالم– على أن يكون تعاونها مع الولايات المتحدة وليس أوروبا هو الأساس حتى تضمن استمراراً لمصالحها ومنافعها القومية.

واستناداً لما قيل، يمكن فهم حقيقة مفادها : لماذا ترى جميع القوى الأمريكية – وليس بوش ورامسفيلد وحدهما – لماذا ترى إيران دولة "متمردة"؟ لأن الحكومة الإيرانية لازالت حتى الآن تعيش وهماً مفاده أنه من الممكن التغافل عن انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة وما ترتب على ذلك من نتائج.

ولهذا، فطالما أن قادة إيران لا يدركون أن العالم الحالى لم يعد يسمح بانقسام العالم إلى تكتلات ثنائية، وطالما أن الفكر السياسى المسيطر على دولتنا لا يدرك حتى الآن ضرورة البعد عن المواجهة وبالتالى ضرورة التحول نحو التعاون، طالما أن الحكام المسيطرين على دولتنا لا يدركون أن عصر اللجوء إلى التهديد العسكرى ضد الغرب والولايات المتحدة وأن عصر التكتل والتحالف ضدهما قد انتهى .. طالما كان ذلك فسوف يستمر التوتر فى العلاقات الثنائية بين الدولتين، كما سيستمر خطر الاحتلال العسكرى الأمريكى لإيران أمراً جدياً وحقيقياً.

من هنا يثبت لنا أيضاً فشل منهج السيد خاتمى فى القضاء على الصراعات مع الآخر حيث صار هذا المنهج بلا معنى وغير قابل للاستمرار.

ولهذا، فإن المنهج الأمثل والمناسب لإيران هو نفس المنهج الذى تسلكه بقية دول العالم الأخرى القائم على ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة ،أو أن يكون البديل لذلك هو اللجوء إلى الحرب والاحتلال العسكرى كأدوات للسياسة الخارجية الأمريكية.

خامساً: الأمن القومى: حاكمية الشعب والحرية :

ثمة ثلاث قضايا رئيسية صارت موضع اهتمام واتفاق جميع القوى المدافعة عن الديمقراطية فى إيران، وهذه القضايا هى:

أ) أن المواجهة الكاملة بين مؤسسة ولاية الفقيه وبين المؤسسات القائمة على الانتخاب قد أدت إلى إصابة الدولة بالشلل.

ب) القمع الشديد والمتواصل لدعاة التجديد والتطوير والانتهاك الواضح لحقوق الإنسان سوف يؤدى بالضرورة لاستمرار وأد الحريات السياسية والاجتماعية بواسطة السلطة القضائية.

ج) تهديد الولايات المتحدة باللجوء إلى الهجوم العسكرى يعرض مصير إيران للخطر ويجعل خطر الحرب خطراً محسوساً بشكل كلى. ومن الخطأ الفادح أن يظن شخص ما أنه من الممكن فصل هذه القضايا وهذه المعضلات عن بعضها البعض. من هنا فإن الكفاح فى سبيل الديمقراطية يعنى الكفاح من أجل حل هذه المعضلات الثلاث والتى ظهرت فى الأساس بسبب طبيعة النظام نفسه وبسبب وجود ولاية الفقيه وبالتالى فإن أى تقدم فى أى من هذه المحاور الثلاثة من شأنه أن يمهد السبيل إلى المحورين الآخرين.

إيران وتغيير النظام

■ هومان بايماني ■ Asia Times 29 May , 2003

خلال أسبوع واحد، قامت مجموعتان من الجماعات الايرانية النافذة (مجموعة من البرلمانيين ومجموعة من الناشطين سياسيًا من مختلف الخلفيات) بتوجيه انتقادات شديدة للمؤسسات غير المنتخبة في النظام السياسي الإيراني والتي تمتلك سلطة هائلة وتعوق الجهود المبذولة في اتجاه الليبرالية السياسية.

كلاهما عبر عن القلق حول الوضع الراهن وطالب بالتغيير، ورغم أن هذا التطور يأتي في الوقت الذي تتحرك فيه الإدارة الامريكية بوضوح تجاه زعزعة استقرار الحكومة الايرانية، فإن الحقائق الأساسية حول المجتمع الايراني تبين أن حدوث تغيير أساسي في النظام السياسي لن يكون محصلة للإرادة الأمريكية، بل سينبع من حركة ديمقراطية ضاربة بجذورها في الداخل الايراني.

بخلاف ما قد يظنه بعض الصقور من صناع القرار الأمريكيين، فإيران مجتمع مختلف كلية عن المجتمع الأفغاني والعراقي من حيث التاريخ والبنية الاجتماعية والتطور والتطلعات السياسية والقدرات العسكرية والتقنية الصناعية والاقتصادية. نتيجة لذلك فإن خبرة الأمريكيين في العراق وأفغانستان فيما يتعلق بتغيير النظام هي ببساطة غير قابلة للتطبيق في ايران.

ورغم ازدياد الاستياء الشعبي الإيراني تجاه الوضع القائم ووجود رغبة قوية في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي، فإن الايرانيين، باعتبارهم مواطنين في دولة عريقة تعد الآن قوة إقليمية تنشد مكانة دولية أرفع، لن يتحركوا طبقًا للخطة التي تتخيلها واشنطن.

بخلاف العراق وأفغانستان، فإن إيران لديها حركة شعبية أصيلة داعمة للديمقراطية وتحمل مطلباً واضحاً يتلخص في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي. حركة تجد جذورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ربما عملت العوامل الداخلية والخارجية على إخماد هذه الحركة خلال فترات معينة، لكن الضرورات الاجتماعية والاقتصادية كانت تجعلها تظهر مجددا على فترات.

أول حركة شعبية إيرانية كبرى من أجل الديمقراطية أسفرت عن الثورة الدستورية عام ١٩٠٧ التي حولت الملكية الاستبدادية إلى ملكية دستورية. لكن القمع الذي تعرضت له هذه الثورة وإعادة الحكم الاستبدادي - فعليًا وليس اسميًا- قد أخمد الحركة حتى عام ١٩٤١، عندما احتلت القوات الحليفة إيران، وبشكل غير مقصود، عمل هذا التطور على إضعاف الحكم البهلوي المستبد، خليفة الحكم السابق. ومن ثم ساعدت هذه البيئة السياسية الجديدة في إعادة إحياء الحركة المطالبة بالديمقراطية مرة أخرى، الأمر الذي استمر حتى عام ١٩٥٣ عندما أعاد انقلاب انجلو/أمريكي الشاه إلى الحكم .

ظهرت الحركة المؤيدة للديمقراطية مرة أخرى في بداية الستينيات، ليتم قمعها مجددا عام ١٩٦٣ في إطار سعي الشاه نحو تدعيم سلطته. ثم ساعدت الضرورات الاجتماعية على إحياء الحركة عام ١٩٧٦ في شكل حركة شعبية ممتدة لها مطالب ديمقراطية واضحة.

ونتيجة لثلاثة عقود من القمع ، كان ضعف الأحزاب السياسية سببًا لأن يستحوذ على قيادة الحركة فصيل من رجال الدين الساخطين. لهذا فإن الإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩ لم تأت بنظام سياسي ديمقراطي . وظلت المطالبة بنظام ديمقراطي مطمحا شعبياً حتى عام ١٩٨١ عندما لجأ رجال الدين الحاكمون إلى سياسات قمع واسعة النطاق لكل القوى المعارضة.

هكذا خلقت التطورات الاجتماعية والاقتصادية العميقة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من جديد أرضية ملائمة لبعث الحركة الديمقراطية في النصف الثاني من التسعينيات.

من هنا، فإن انتخاب الرئيس محمد خاتمي

بأغلبية ساحقة لم يكن هو بداية الحركة الديمقراطية، على العكس ، كان ذلك بمثابة رد فعل من قبل النخبة الحاكمة لتستمر في البقاء.

وعلى هذا، ففي حين طالبت الحركة الشعبية بتغيير راديكالي- أي تغيير النظام الديني بنظام ديمقراطي علماني- أيّد خاتمي ومجموعته إجراء اصلاحات محدودة في الحكومة الدينية القائمة لضمان بقائها حية. ولأن النظام الحاكم لم يسمح بتأسيس أحزاب سياسية تعزز الديمقراطية، فإن غالبية الإيرانيين قبلوا قيادة خاتمي، الذي تلاقت بياناته الداعية لحكم القانون والديمقراطية مع المطالب الشعبية.

رغم ذلك، فإن الهبوط الواضح في حماس خاتمي لإجراء إصلاحات مؤثرة عام ١٩٩٨ زاد من الإنشقاق بين مجموعة خاتمي الإصلاحية من ناحية، والحركة الشعبية المؤيدة للديمقراطية من ناحية أخرى. فهذه الأخيرة باتت بالتدريج يائسة من قدرة خاتمي وجماعته على قيادة التغيير نحو النظام الديمقراطي المنشود.

الاستياء الشعبي الراهن يجب أن يُقرأ داخل هذا السياق التاريخي. لذلك فإن وجوده ليس راجعًا لأي جهد دولي تبذله أي جماعة سياسية منفردة، لكنه النتيجة الطبيعية لعملية طويلة من التنمية الاجتماعية. إن الوضع الراهن يتطلب تغييراً أساسيًا في النظام السياسي لإيران بما يجعله متوافقا مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

بناءً على ذلك، فهذه عملية لا يمكن أن يقوم الصقور الامريكيون أو غيرهم بالسيطرة عليها، ولا بتشكيلها أو توجيهها لخدمة مصالحهم. فرغم أن غالبية الايرانيين يؤيدون وجود علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، فإنهم لا يرغبون في المساعدة على تأسيس نظام موالٍ للولايات المتحدة في دولتهم، فقد أطاحوا بأنفسهم بنظام مثيل عام ١٩٧٩.

إن العلاقات المنشودة مع الولايات المتحدة – كما يراها الإيرانيون- هي تلك القائمة على مساواة الطرفين واعتراف كليهما بمصالح الآخر. كتلك الروابط التي تجمع إيران بالقوتين النوويتين الأخريين: روسيا وفرنسا. والواقع إن النظام الموالي الذي تتمناه الولايات المتحدة ، مثل نظام الشاه، لا يمكن تأسيسه في إيران حتى لو استخدمت الولايات المتحدة آلتها العسكرية.

على هذه الخلفية، يمكن التوصل الى خلاصة مفادها أن عدم رضا الإيرانيين عن حكامهم قد حدد عمر النظام الإسلامي، وهم يشيرون آيضًا إلى أن التهديد الذي يشكله الوجود العسكري الأمريكي حول إيران يتطلب مواجهة سريعة للمشكلات الداخلية. لكن هاتين الجماعتين تختلفان في الحلول التي تقدمها كل منهما.

عبرت الجماعة الأولى عن قلقها من خلال الرسالة المفتوحة التي وجهها ١٢٧ عضواً برلمانياً من مؤيدي الإصلاح في الرابع والعشرين من مايو إلى آية الله خامنئي، يطالبونه بالتدخل لمساعدة خاتمي في مواصلة إصلاحاته داخل إطار النظام القائم. وقد عمد الموقعون على هذه الرسالة إلى تضييق حدود نقدهم للأنشطة الهدامة التي تمارسها المؤسسات المعنية التى يسيطر عليها المحافظون، إذ أن هذا الكيان له الحق الدستوري في معارضة القوانين والقرارات التي يقرها البرلمان ، وهو يستخدم هذا الحق بانتظام لإضعاف جهود خاتمي الرامية لتنفيذ إصلاحاته.

على الجانب الآخر، قام ١٩٦ ناشطاً سياسياً شهيراً من أساتذة الجامعات والصحفيين وأعضاء البرلمان الحاليين والسابقين والساسة ورجال الدين المنشقين فى ١٩ مايو بتوجيه رسالة للشعب الإيراني طالبوا فيها بـ "إيران حرة مستقلة".

وفيها هاجموا المؤسسات غير المنتخبة بما فيها مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يبت في المسائل التشريعية التي لا يتفق حولها البرلمان ومجلس صيانة الدستور، هاجموا كذلك السلطة القضائية، والإذاعة والتليفزيون. وللدقة، فإن هذه الجماعة الثانية لا تعارض جهود خاتمي ، على العكس فالإتفاق حوله هي نقطة تلاقي بين غالبية الموقّعين الذين يتبنون أهدافًا مختلفة.

والواقع إن استياء الايرانيين من نظامهم السياسي يسير نحو ترجيح مطالب الفصيل الإصلاحي.

ولو استمر هذا الاتجاه القائم، فسوف يتم تمهيد الطريق لإحلال تدريجي للنظام الديني بآخر علماني. إلا أن أي تدخل أمريكي سوف يعوق هذه العملية بجعل كل الايرانيين يتحدون في وجه القوة العظمي التي تنشد استعادة نفوذها المفقود في دولتهم.

هل تراجعت أمريكا

علي شكوهي ■ انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٣/٥/١٤

خلال الأيام الأخيرة وقعت عدة أحداث على الساحة العراقية، تختلف إلى حد كبير مع مسيرة الأحداث التى وقعت طوال شهر سابق. وسوف نقدم الآن رصدا لهذه الأحداث، ثم نعمد بعد ذلك الى تقييم المواقف الأمريكية حيال القضية العراقية.

أ- استبدال الحاكم العسكرى جارنر بآخر هو بول بريمر.

ب- منح امتيازات للدول المنتقدة للحرب والقبول باطلاق اسم «قوات الاحتلال».

ج - الاهتمام مجددا بالجماعات العراقية المعارضة والسعى إلى تشكيل هيئة قيادة فى العراق بمشاركة جميع قوى المعارضة الأساسية التى من جملتها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة.

د- القبول بدور محدود للأمم المتحدة يتضمن السماح لكوفى إنان باختيار مندوب عنه خاصا بشئون العراق.

هـ - العودة من جديد الى منظمة الأمم المتحدة للتصديق على مشروع قرار بشأن إلغاء العقوبات ضد العراق بهدف بيع النفط العراقى وهو ما يعنى فى حقيقة الأمر توجها سياسيا يهدف بالأساس الى فتح حوار مع منتقدى الحرب من أعضاء مجلس الأمن لحل القضية.

و - وضع حدود للمنافقين (مجاهدى خلق) وحصارها بشكل ظاهرى فى ثكناتها ومعسكراتها.

ز - انخفاض مستوى التهديدات اللفظية والحملات السياسية ضد سوريا.

إذن يبدو لنا - من خلال ما سبق - أن الاندفاع الأمريكى وراء اتخاذ خطوات عدوانية قائمة على الإنفراد بالوضع فى العراق قد خفت حدته وأن واشنطن من الآن فصاعدا سوف تواجه معضلات ومشكلات جديدة لم تكن فى حساباتها.

وفى الواقع يبدو أن إسقاط صدام حسين كان يعنى الانتهاء من طى الجزء السهل من الطريق وأن واشنطن - كما سبق القول - سوف تواجه من الآن فصاعداً مع تصديها لمشكلات الشعب العراقى، صعوبات متزايدة. ولهذا السبب نفسه لن يكون ممكنا الاستمرار فى العمل بنفس النهج والطريقة التى كانت عليها.

لكل هذه الأمور يمكن للمدقق فى الأمر أن يشاهد بالفعل نوعا من تغيير السلوك فى عمل الأمريكيين فى العراق، وهذا الأمر نفسه يعد نوعا من "التراجع التكتيكى" لتجنب الوقوع فى أسر ظروف صعبة غير قابلة للتنبؤ.

إن الأمريكيين يعلمون جيدا أن الصراع والصدام والمواجهة مع الشعب العراق لن تكون فى صالحهم. من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال دور الجماعات السياسية المعارضة لأن كلا منها يمثل قطاعا من الشعب العراقى.

وإذا ما استقر الأمر على تشكيل حكومة شعبية فإن ذلك لن يكون جائزا دون مشاركة الجماعات المعارضة بالفعل.

على صعيد آخر، وكما نعلم جيدا، فقد انتهت رسميا العمليات العسكرية فى العراق ولهذا الأمر بدأ البحث حول سبل تعمير العراق يحتل مكانة متقدمة فى جدول أعمال واشنطن وحلفائها وهذا الأمر لن يصبح ممكنا دون إلغاء العقوبات والقرارات المقيدة التى كان مجلس الأمن قد أصدرها ضد العراق، ذلك لأن عقد الاتفاقيات النفطية والاقتصادية بين الشركات الأمريكية والعراق لن يكون جائزا أو ممكنا.

ومن الطبيعى إذاً أنه لكى يتم إلغاء العقوبات وعودة الصادرات النفطية العراقية الأسواق العالمية ستضطر واشنطن الى فتح باب المقايضة مع فرنسا وسائر الدول الأوروبية الأخرى، والمؤكد أنها لن تكون قادرة على تأمين مصالحها دون الاستفادة من سداد حصة هذه الدول.

ومنظمة الأمم المتحدة لن تكون مستثناة من هذه القاعدة أيضا، فسوف تطلب المشاركة فى تحديد مستقبل العراق وسوف تكون واشنطن مضطرة إلى إسناد دور لتلك المنظمة الدولية.

وفيما يخص المنافقين (مجاهدى خلق) وضرورة العمل على محاصرتهم فقد أدركت واشنطن جيدا أهمية مثل هذا الأمر لأكثر من سبب أولها أنها تعتبر هذه المنظمة منظمة إرهابية وهى على علم تام بنفور شعوب المنطقة من هذه الجماعة التى تعاونت دوما لدرجة التحالف مع حزب البعث العراقى، وثانى هذه الأسباب أنها تعلم جيدا أن أى حكومة شعبية فى العراق سوف تكون لها علاقات جيدة مع إيران وأنها

سوف تحول دون قيام جماعة تكون معادية للثورة الإسلامية فى العراق.

وفيما يخص سوريا، فإن ممارسة الضغوط السياسية تعد الوسيلة المثلى لدفعها إلى تأييد المشروع الأمريكى المعروف بخارطة الطريق وذلك نظرا لأهمية مشاركة سوريا فى هذا المشروع بالنسبة للطرف الأمريكى. ومن ناحية أخرى، فإن واشنطن لا ترغب فى إثارة ردود الفعل العربية ضد السياسات الأمريكية. فهذا الأمر بالقطع لا يعد مطلبا أمريكيا. ولهذا السبب لن تستطيع التعجيل فى اتخاذ قرار بتغيير النظام فى سوريا أو القيام بعمل عسكرى ضدها.

وواقع الأمر أنه فى ظل الظروف الدولية الراهنة فإن واشنطن فى حاجة للتدليل على حدوث نوع من التغيير فى منهجها ومسلكها حتى تقلل من المحاذير والمخاوف القائمة الآن وذلك بعدما أنزلت ضربتها النهائية على النظام السياسى العالمى القائم الآن، وهو ما يعنى أنها لن تتحول عن أهدافها الأصلية لتشكيل نظام جديد وتحويل النظام الراهن إلى إمبراطورية عالمية جديدة بل ستعدل فى الآليات المستخدمة فقط التى تثير قلقا عالميا تجاه سياستها.

ولهذا السبب، فسوف تعمد إلى اتخاذ عدد من الخطوات الهامة فى مقدمتها تثبيت مكانتها فى العراق، والعمل على الحيلولة دون تشكيل وقيام تكتل سياسى دولى يقوم على الاتحاد مع أوروبا وروسيا، كذلك سوف تقوم بإحياء مشروع السلام - كما تراه هى - والخاص بمنطقة الشرق الأوسط. وتشجيع أو ترغيب عدد من الحكومات المعارضة للحرب لكى تنضم الى جانب واشنطن.

وإجمالا، فسوف تسعى واشنطن إلى تقليل حجم المعارضة الدولية الراهنة ضد سياساتها، وبعد أن تقوم بتثبيت أقدامها فى العراق ستكون خطواتها القادمة هى تشديد الضغط على الحكومات المعارضة.

من هنا يمكن القول أنه إذا تجاهلت كل من سوريا وإيران التهديدات الأمريكية فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج وخيمة، مثلهما فى ذلك مثل فرنسا، إذا ما غفلت لحظة عن مصالحها الاقتصادية فى العراق وأغمضت الطرف عنها.

المباحثات مع الولايات المتحدة من أجل ماذا؟

■ آفتاب (الشمس)١٣/٥/٢٠٠٣

أحجم العديد من الشخصيات السياسية البارزة في تيار الثاني من خرداد عن الحديث بشأن إجراء مباحثات مع الولايات المتحدة خلال الشهر الأخير في الوقت الذي تنتظر فيه وسائل الإعلام والتيارات السياسية الإيرانية الفرصة للحديث عن إجراء مباحثات مع الأمريكيين من جانب أشخاص محسوبين على التيار الإصلاحي، ولكن هذه الفرصة لم تأت بعد!

من ناحية أخرى، وخلال الأسبوعين الماضيين ذكر وزير خارجية دولتنا الشروط التي لابد من توافرها قبل التباحث مع الولايات المتحدة من دون أن يعرض للقضايا التي ستكون موضعا لهذا التباحث، وكالمعتاد بدأت وسائل الإعلام الأجنبية في الإعلان عن إجراء مباحثات بين المسئولين الإيرانيين والأمريكيين في جنيف، وبعد هذا الخبر مباشرة، أطلق المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية حميد رضا آصفي عدة عبارات مثيرة للدهشة خاصة عندما قال «لم تكن العلاقات المشتركة موضوعا للبحث في هذه المباحثات»، موضحا أن قضيتي أفغانستان والعراق كانتا محور هذه المباحثات، ومع الأخذ في الاعتبار ما تحدث عنه الدكتور آصفي فعليه الإجابة على عدة أسئلة هي:

١ - لماذا يشوب موضوع المباحثات بين المسئولين الإيرانيين والأمريكيين حساسيات وغموضا فى حين يتم الإعلان عن إجرائها عن طريق وسائل الإعلام الأجنبية؟

٢ - المتحدث باسم وزارة الخارجية يتحدث بشكل غامض في الوقت الذي يتساءل فيه الشعب: هل المباحثات تطرقت إلى مصالح الدولتين في المنطقة أم أن المباحثات اقتصرت علي قضيتي العراق وأفغانستان فقط؟

٣ - أعلن العديد من المسئولين أن الظروف غير مناسبة في الوقت الراهن من أجل التباحث مع الولايات المتحدة التي انتابها الغرور من الانتصار السريع في الحرب على العراق، ولا يوجد أى امتياز يمكن تحقيقه من وراء التباحث معها. إلى حد ما، هذا استدلال صائب، ولكن إذا كان ذلك صحيحا فهل نستطيع إجراء مباحثات مع الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على مصالح شعبنا أو مصلحة شعبي العراق وأفغانستان؟

٤ - إذا كان البعض الآخر من مسئولي الدولة يصفون الظروف الراهنة بأنها مناسبة من أجل إجراء مباحثات مع الولايات المتحدة، أكثر من ذي قبل، هل توجد إمكانية للتطرق إلى ما هو أهم من الدور الإيراني في مستقبل أفغانستان والعراق في هذه المباحثات؟

يبدو أن شفافية الإعلام بشأن موضوع المباحثات الأخيرة بالإضافة إلى الإجابة على الأسئلة الأربعة سالفة الذكر، ستجعل الشعب في غنى عن متابعة هذا الخبر في وسائل الإعلام الأخرى.

النظرة الأمريكية النفعية للإرهاب

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٣/٥/٨

اشتعلت الحرب الأمريكية فى العراق بحجه امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بتنظيم القاعدة. وخلال هذه الحرب وضعت واشنطن الشرعية الدولية تحت الأقدام ولم تبد أى اهتمام بمعارضة الرأى العام العالمى والمنظمات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وقادت حرباً غير متكافئة وغير مشروعة على العراق وشعبه.

وتعتبر الولايات المتحدة أن حرب العراق تأتى فى إطار استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب ويدل على ذلك تصريحات بوش وباول بعد احتلال بغداد بأن حرب العراق هى جزء من الحرب ضد الإرهاب وأنها سوف تستمر فترة طويلة.

وفى الوقت الذى تتحدث فيه الولايات المتحدة عن مكافحة الإرهاب واستمرار الحرب ضده تتوارد الأخبار عن إقامة سلام بين واشنطن والمنظمات الإرهابية فى العراق !!

فبعد الإطاحة بصدام حسين ونظامه واحتلال بغداد أعلنت واشنطن وقف إطلاق النار مع جماعة المنافقين فى العراق (مجاهدى خلق) الذين عرفهم العالم على أنهم جماعة إرهابية. وارتبطت معهم بعلاقة تعاون وصداقة. ويحظى هؤلاء المنافقون الآن بالأمان فى ظل الحماية العسكرية الأمريكية ويستطيعون فى ظل ذلك الوضع أن يستمروا فى أنشطتهم الإرهابية فى العراق. علاوة على ذلك ومع استقرارهم فى شرق العراق أوكلت واشنطن إليهم مسئولية مراقبة الحدود العراقية الإيرانية حتى أصبحت هذه الجماعة مسئول أمام واشنطن عن تأمين هذه الحدود.

وقد أثار تدعيم الولايات المتحدة لعلاقاتها مع هذه الجماعة الإرهابية القلق مرة أخرى لدى الشعب العراقى خوفاً من احتمال تكرار حوادث عهد الديكتاتور العراقى بعد تعاونه مع هذه الجماعة ضد الأكراد وقوميات أخرى فى العراق مما سبب الكثير من المعاناة للشعب العراقى.

بعد الإطاحة بصدام وضع المنافقون فى مواقف وظروف سيئة على مستوى العالم والمنطقة وفى داخل العراق بسبب اختفاء الحليف الأقوى لهم. لكن أدى عدم امتلاك الولايات المتحدة لقاعدة انطلاق خاصة بها فى العراق إلى اتجاهها نحو الاستفادة من الأدوات المتاحة لهذه الجماعة بهدف مراقبة الحدود العراقية الإيرانية، وهؤلاء المنافقون "مجاهدى خلق "الذين عملوا فى العراق فى خدمة استبداد وديكتاتورية نظام صدام حسين أصبحوا الآن فى خدمة الاستعمار الأمريكى وإرهاب الشعب العراقى، وهذه الجماعة الإرهابية والتى كانت تعيش تحت شعار مكافحة الإمبريالية أصبحت الآن خادمة لهذه الإمبريالية وخادمة للاستعمار، وكلما طال عهد هذه الجماعة ستظل تحت وطأة الاستعمار ومن ثم سيكون استمرار نشاطها السياسى فى خدمة الإمبريالية العالمية.

هذا التعاون وهذا الوفاق بين الطرفين أوضح أن الاستعمار والإمبريالية فى مكافحة الإرهاب فى أى وقت وأى مكان لم يكن صادقاً. ودائماً ما تسوق الولايات المتحدة الأسباب السياسية لمكافحة بعض الجماعات ودعم البعض الآخر. وهى بالطبع أسباب واهية، ومن ثم تتدعم مقولة أن ثمة نظرة نفعية أمريكية فيما يتعلق بمحاربتها للإرهاب. فنجد أن عداء الولايات المتحدة لتنظيم القاعدة نابع من ضلوع القاعدة فى تدمير مراكز القوى الاقتصادية العالمية وأيضاً اهتزاز القوة السياسية والعسكرية الأمريكية بسبب انهيار برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك وأيضاً ضرب مبنى البنتاجون رمز الهيمنة العسكرية فى زمن أقل من ساعة.

كل ذلك وضع القوة العظمى الأمريكية فى موضع بالغ الحرج وأوضح فشل أجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية فى حفظ وتوفير الأمن للأمريكيين. وفى النهاية فإن أحداث ١١ سبتمبر كانت درساً لم يُنس للبيت الأبيض، وقد أجمعت كل القوى السياسية والشعبية فى العالم على

إدانة هذه الأحداث وإدانة أهدافها. وكانت أحداث ١١سبتمبر مفاجئة وكارثة كبيرة عاشت الولايات المتحدة على إثرها فى حيرة وذهول لفترة ليست بالقصيرة.

وفى أول تعقيب للمسئولين الأمريكيين بعد الأحداث أعلنوا للعالم أن تنظيم القاعدة هو المسئول الأول عن هذه العمليات الإرهابية وقامت الولايات المتحدة بحملة دعائية ضد تنظيم القاعدة واستتبعها من الحرب على أفغانستان بحجة القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

وحركة طالبان هذه، كانت من نتائج الحرب الباردة وقد دعمتها الولايات المتحدة فى كفاحها ضد الاتحاد السوفيتى، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر تغيرت الأوضاع والظروف السياسية الأخيرة وأصبحت طالبان من الممولين للإرهاب ضد الولايات المتحدة، ولذلك عملت الأخيرة على القضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان بحجة أنهما مصدر الإرهاب العالمى، ومن ثم أوجدت الولايات المتحدة لنفسها قاعدة فى أفغانستان لكى تستأصل جذور الإرهاب فى هذا البلد.

وبعد أن وضعت الولايات المتحدة يدها على أفغانستان وبالنظر إلى نظرية الهيمنة والسيطرة التى تسيطر على عقلية البيت الأبيض والبنتاجون أصبح العراق هو الهدف التالى بحجة ارتباط نظام صدام حسين بالقاعدة.

وارتباط ديكتاتور المنطقة مع المنظمات الإرهابية هذا من وجهة نظر الأمريكيين يمثل تهديداً للأمن القومى الأمريكى وكانت النتيجة مهاجمة العراق واحتلاله.

والآن بعد مرور أكثر من شهرين على هذه الحرب ضد العراق لم يظهر أى دليل على ارتباط نظام صدام حسين بالقاعدة. وحتى الآن أيضاً لم تظهر أية أدلة على وجود أسلحة دمار شامل والتى يتم البحث عنها منذ ١٢ عاماً، ولا توجد أى دولة باستثناء بريطانيا مقتنعة بشرعية هذه الحرب.

وعلى الجانب الآخر، كان هناك ارتباط بين صدام حسين والجماعة الإرهابية "مجاهدى خلق "وكان أمراً واضحاً ومشهوداً للجميع وقد اعترف به المسئولون العراقيون حتى الولايات المتحدة وبريطانيا اعترفتا بهذه العلاقة وهناك أدلة قوية ومستندات تؤكد هذا التعاون والترابط بين الطرفين.

والسؤال هنا هو :

بالنظر للتعاون الواضح والعلنى لنظام صدام مع جماعة المنافقين الإرهابية فى العراق والتى قامت بعمليات إرهابية أيضاً ضد الشعب العراقى ولديها ملف إرهابى مليئ ضد الأمة الإيرانية أيضاً.. لماذا قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاق سلام مع هذه الجماعة ؟ ألم تعلن أن الهدف الأول والظاهر من حربها ضد العراق هو مكافحة الإرهاب. فى أى وقت وأى مكان ؟ ألم يعلن بوش وباول عن استمرار محاربة الإرهاب ؟ بالطبع فإن واشنطن لا تسعى من خلال حربها ضد تنظيم القاعدة إلى القضاء على كل تشكيلات القاعدة حتى تظل الحجة التى من أجلها تستمر سياسة النفوذ وبسط السيطرة والهيمنة على مناطق أخرى من العالم فى أفريقيا وبعض الدول التى تعتبر مناطق حيوية بالنسبة لروسيا. لنفس هذه الأسباب تعمل الولايات المتحدة على دعم وتقوية جماعة "مجاهدى خلق "فى العراق من أجل الاستفادة من آلة هذه الجماعة فى القيام بمهام جديدة داخل هذا البلد، بل وخارجه أيضاً.

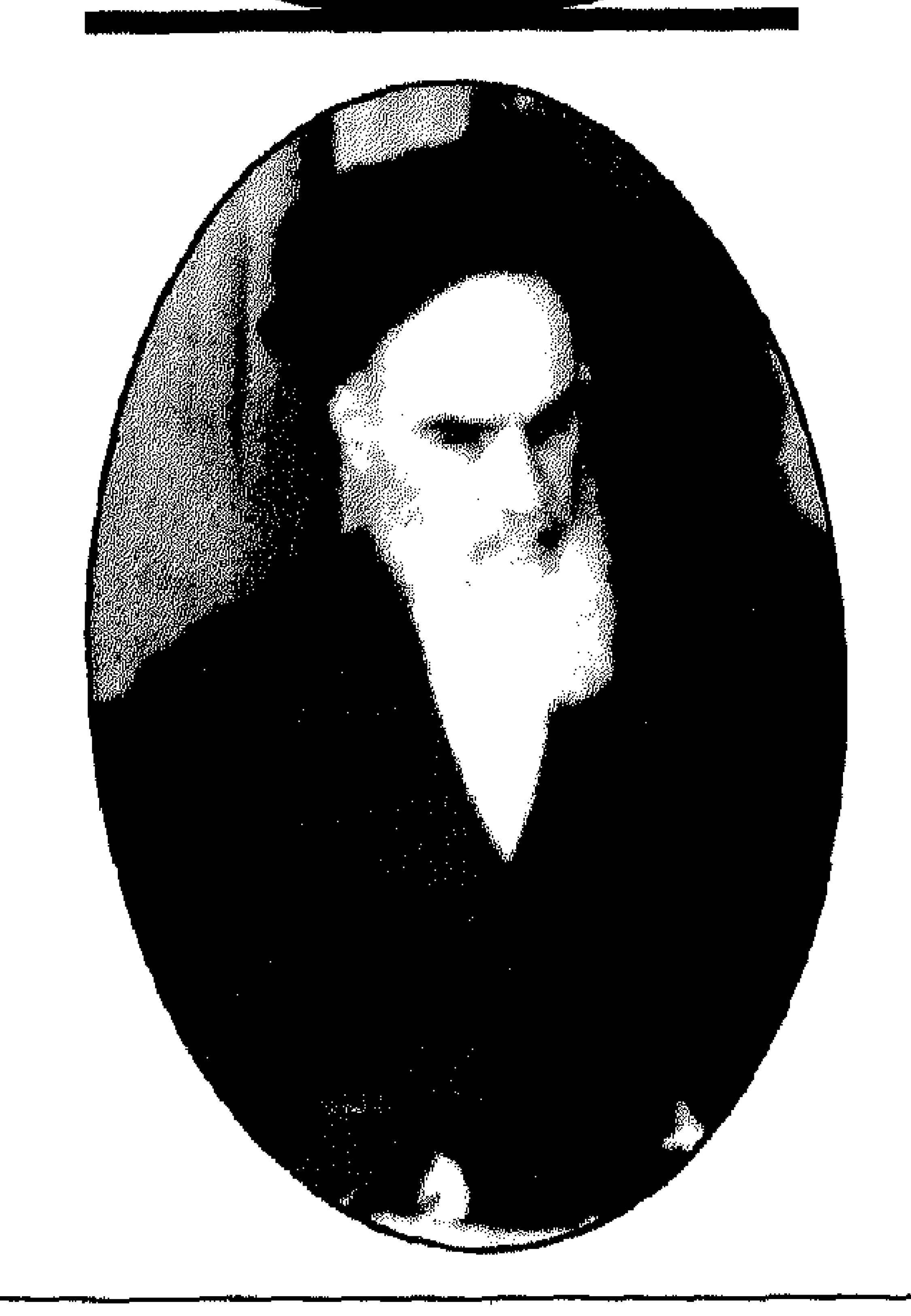
الولايات المتحدة قبل هذه الحرب لم تتوقع أى مقاومة من جانب الشعب العراقى إلا مواجهة بعض الفدائيين من الشعب والجيش. وكان المحللون الصهاينة يتوقعون أنها سوف تدخل مستنقعاً فى العراق ولن تنجو منه بسهولة.

وبعد استقرار القوات الأمريكية فى العراق نجد أن الشعب العراقى قد استغل المناسبات المختلفة التى أقيمت فى العراق مثل المراسم الدينية فى كربلاء والنجف، وأثناء انعقاد اجتماع الناصرية وبغداد لتنظيم مظاهرات معارضة للوجود العسكرى الأمريكى فى العراق ومطالبة بخروج القوات الأمريكية وأدت بعض هذه التظاهرات الى وقوع مصادمات بين الطرفين وقام الأمريكيون بإطلاق نيرانهم على هؤلاء المتظاهرين مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى كثيرين.

الولايات المتحدة تعلن أن الهدف من هذه الحرب هو إقامة الديمقراطية المفروضة فى العراق، ولكن الشعب العراقى لا يريد هذه الحرية وهذه الديمقراطية المفروضة عليه من الاحتلال الأنجلو أمريكى، ولكن يريد خروج هذا المحتل من أراضيه ويكون هو المسئول عن إدارة شئون بلاده وليس لأحد التدخل فى مصير العراق ومستقبله إلا أبناء الشعب العراقى نفسه.

من هذا المنطلق وبالنظر للتطورات والأحداث الأخيرة والمقاومة الشعبية ضد الجنود الأمريكيين والبريطانيين، اقترح بعض مسئولى البيت الأبيض دعم الجماعات الإرهابية مثل جماعة المنافقين الإرهابية "مجاهدى خلق" للتدخل مستقبلاً ضد الشعب فى حالة تدهور الأوضاع داخل العراق وتصبح مسئولية هذه الجماعة هى دحر معارضى الولايات المتحدة فى العراق من بقايا حزب البعث والجيش العراقى !!

وأخيراً، فإن سياسة الهيمنة والسيطرة التى تنتهجها الولايات المتحدة بحجة مكافحة الإرهاب فى العالم تعتبر خطراً على الأمن والسلام العالمى ويجب على القوى الكبرى فى العالم أن تتبنى السياسات والتوجهات اللازمة والمؤثرة من أجل إيقاف المد الأمريكى، لأن هذا المد ستكون له نتائج وعواقب وخيمة على المجتمع الدولى وخاصة الدول الصغيرة.



آية الله روح الله الخميني
مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران

■ إعداد : د. محمد السعيد عبد المؤمن

ولد روح الله بن مصطفى أحمد الموسوى الخمينى فى مدينة خمين بالمنطقة الوسطى لإيران عام ١٢٨٠هـ.ش./١٩٠١م وقد قتل أبوه ضحية خلاف بين بعض أمراء الأسرة الحاكمة فى إيران فى العصر القاجاري، ولم يكن روح الله قد تجاوز ستة أشهر من عمره، وقد تلقى روح الله تعليمه الأساسى فى مسقط رأسه، ثم سافر إلى أراك فى سن التاسعة عشرة حيث تتلمذ على يد كل من: آية الله محسن أراكى وآية الله عبد الكريم الحائري، ثم سافر إلى قم عام ١٣٠٠هـ.ش/ ١٩٢١م ليلحق بأستاذه الحائرى وتعاون معه هناك فى دعم الحوزة العلمية بإنشاء عدد من مراكز الدراسات والبحث العلمى الدينى والمذهبي.

استكمل الخمينى دراسته فى قم، وحصل على درجة الاجتهاد فى الفلسفة وأسس الفقه الإسلامي، وكان من أوائل مؤلفاته الفقهية كتاب كشف الأسرار الذى أفتى فيه بعدم إطاعة الحاكم الديكتاتور الذى يقلد الغرب ويمنع انتشار الثقافة الإسلامية ويقصد به رضا خان، كما هاجم فيه علماء الدين التقليديين، كذلك ألف كتابه علوم الدين الإسلامى (إلهيات اسلامي) فى أحد عشر مجلدا معظمها

باللغة العربية حاول أن يقنن فيه الأيديولوجية الإسلامية ومعرفة الله.

تزوج الخميني عام ١٣٠٦هـ.ش١٩٢٧م وأنجب ثلاث بنات وولدين هما مصطفى وأحمد، وقد توفى مصطفى على إثر حادث غامض فى العراق عام ١٣٥٦هـ.ش./ ١٩٧٧م

ألقى القبض على الخمينى فى شهر خرداد عام ١٣٤٢هـ.ش./يونيو ١٩٦٣م وأودع فى السجن ثم أفرج عنه وحددت إقامته فى منزله ثمانية أشهر، ثم نفى إلى تركيا إثر اعتراضه على بعض القوانين الرأسمالية والإقطاعية فيما عرف بالثورة البيضاء، ومن تركيا نفى إلى العراق وفى خريف عام ١٣٥٧هـ.ش. /١٩٧٥م غادر العراق إلى باريس، وهناك شكل مجلسا لقيادة الثورة الإسلامية ضد نظام الحكم الملكي، وظل فى باريس حتى عاد إلى طهران فى ١٢ بهمن ١٣٥٧هـ.ش. أول فبراير ١٩٧٩م، ومن هناك أعلن عن نجاح الثورة الإسلامية بقيادته فى ٢٢بهمن ١٣٥٧هـ.ش.(١١/١٩٧٩٢/م).

ظل الخمينى على صلته القوية بقوى المعارضة داخل إيران، وكان محرضا على مظاهرات قم الدامية، ثم على مظاهرات تبريز التى انتهت بمذبحة، والواقع أن الخمينى قبل نفيه إلى العراق لم تكن له نظرية محددة فى الحكم، حيث تركزت معارضته لنظام الشاه محمد رضا بهلوى فى ثلاث نقاط أعلنها فى البرقية التى أرسلها للشاه، وهي: ضرورة تعديل قانون الإصلاح الزراعي، معارضة تحرير المرأة حسب الأسلوب المتبع فى الغرب، معارضة التحالف مع الصهيونية وضرورة قطع العلاقات مع إسرائيل، وتبين أشرطة التسجيل التى كان يرسلها إلى إيران من منفاه بعد ذلك تمسكه بهذه النقاط فضلا عن المطالبة بإعطاء علماء الدين الشيعة حقهم فى إبداء الرأى لدى السلطة الحاكمة فى القوانين التى تصدرها، بمعنى أن يكون علماء الدين مرجعا يؤخذ برأيهم فيما يصدر من قوانين، ويبدو أن الأحداث المتعاقبة قد أدت بالخمينى إلى تطوير موقفه وبلورة أفكاره حول الحكومة الإسلامية من خلال ولاية الفقيه وإثبات صلاحية الفقهاء للقيام بدور الزعامة فى المجتمع الإسلامى من خلال ميزتين هما: كونه مرجعا يصدر الفتاوى للناس فى أمور دينهم ودنياهم طوال فترة الغيبة، ولكونه مجتهدا، أى لديه القدرة على التحليل والاستنباط والقياس وأدوات العلم والدراسة بحيث يستطيع أن يجد الإجابات عن القضايا الفقهية حول المستحدثات.

من يتعرف إلى شخصية الزعيم الخمينى يدرك لأول وهلة أنه فقيه شيعى له فكره القائم على ما درس من علوم القرآن والحديث والفقه الشيعي، بجانب تغليبه التفكير العقلى على الاستكانة للنص، ومن ثم فهو أيضا مفكر فيلسوف تقوم فلسفته على الاستنباط من المقدمات النقلية والنصوص الثابتة، فهو لا يقدم فلسفة جديدة بقدر ما يقدم بلورة لأفكار دينية ومذهبية معتمدة، أما الجديد الذى يقدمه فهو الجانب العملى والتطبيقى لهذا الفكر، ويسبر فكر الخمينى عمقا فى تقديمه نظرية ولاية الفقيه التى جعلها أساسا للحكم فى الجمهورية الإسلامية، حيث بدأ مناهضا للعلماء الذين استسلموا للحاكم وأصبحوا يصدرون أحكامهم وفق هواه أو تبريرا لتصرفاته مؤكدا أنهم أخطر على الأمة من أى عدوان، وأن مسئوليتهم تفوق مسئولية سائر الناس فى حجمها وثقلها، بل كفّر الخمينى هذا الصنف من العلماء وجعل توبتهم غير مقبولة استنادا إلى قوله تعالى «إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب»، ومن ثم فقد كانت أولى خطواته للنهوض بإيران هى إصلاح المجامع الدينية والعلمية بوضع برنامج تعليمى وتثقيفى وإعلامى لعلماء الدين داعيا العلماء للتحلى بالفضائل واجتناب الرذائل مع مواصلة الدرس وتملك نظرة فقهية عميقة مع إصلاح النفس قبل الخروج إلى الناس، لأنه إذا كبرت العمامة وطالت اللحية ولم يبلغ العالم ما يراد له من التهذيب فستدركه أنفة يصعب عليه معها أن يكبح النفس الأمارة بالسوء. ثم يتدرج الخمينى بفكره صعودا عند وضعه أسس الحكومة الإسلامية، حيث يلخص أسلوب قيام الثورة ضد الحكم الديكتاتورى الاستبدادى الوراثى بقوله: إن واجبنا فى إقامة الحكومة الإسلامية يكمن فى الدعاية لها والإعلام عن خصائصها لكى نخلق نسقا فكريا ونوجد موجة إعلامية وفكرية، حتى تظهر الأحداث الاجتماعية

وتقوم الجماهير المتدينة الواعية بدورها بالثورة تدريجيا وتقيم الحكومة الإسلامية، ومن ثم وجب أن يكون علماء الدين نموذجا فى إسلامهم، كما ينبغى الاستفادة من الاجتماعات الدينية التى يذهب إليها المسلم برغبته مثل الحج وصلاة الجمعة وسرادقات العزاء فى عاشوراء، فإذا اجتمع المسلمون فى كل هذه المناسبات وتدارسوا مشاكلهم أمكن حلها، ومن ثم ينبغى ترتيب الاجتماعات بجدية والاستفادة منها فى الإعلام والتعليم حتى تتسع النهضة الإسلامية الاعتقادية والسياسية، كما ينبغى القيام بالأنشطة المتنوعة المستمرة فى خدمة الإسلام والناس دون يأس أو ملل، ونظرا لأنه لا يمكن لعلماء الدين وحدهم إقامة حكومة إسلامية فمن الضرورى قيام تعاون بينهم، وبين رجال العلم والمكافحين والأحرار، على الثقة الكاملة بينهم.

ويؤكد الخمينى أن النظام الملكى نظام غير إسلامى وأن الدستور ومتمماته المتعلقة بالسلطنة وولاية العهد وغير ذلك بعيد عن الإسلام ويخالف أسلوب الحكم الإسلامي، وأن الإسلام أبطله وثار الحسين ضده واستشهد فى محاربته لأنه يسمح بإقامة أنواع من المعاملات التى تقوم على الربا والرشوة والفساد، ومن ثم يحدد الخمينى خطوات إسقاط الحكومة الظالمة بقطع التعامل مع مؤسساتها وعدم التعاون معها والتعفف عن كل مساعدة تقدمها، وإيجاد مؤسسات بديلة قضائية واقتصادية ومالية وثقافية وسياسية ومؤسسات للخدمة العامة تدار حسب القوانين الإسلامية، مؤكدا أن الإسلام قد وضع القوانين للحكومة والإدارة، وتبقى برامج الوزارات التى يمكن أن تطرح بمساعدة عدد من المستشارين والمساعدين المتخصصين فى المجالات المختلفة ويناقشها مجلس الشورى ويقرها، وقد وضع الخمينى تصورا للأجهزة والمؤسسات التى تدير البلاد فى ظل الحكم الإسلامى كما وضع الشروط والضوابط لهذه الأجهزة ومن يتولى مسئولية إدارتها، ويعتبر كتابه الحكومة الإسلامية ملخصا وافيا لنظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها فى السياسة والحكم والإدارة.

ولا يستطيع الدارس المنصف أن يحمِّل الخمينى وزر الأخطاء التى وقعت عند إقامة الحكومة الإسلامية أو بعد استقرارها فى إيران، حيث تشير الدلائل إلى أنه اجتهد فى المحافظة على نقاء الثورة والنظام الشيعى قدر طاقته وحتى آخر أيام حياته، وقد قدم الخمينى نظرية شيعية إيرانية تعتمد اعتمادا رئيسيا فى معطياتها ومحاورها على فقه المذهب الشيعى الإثنى عشري، وتستلهم روحها ومبادئها من المجتمع الإيرانى وتجد لها امتدادا وعمقا فى الفكر الإيرانى على مر العصور، إلا أن بعض الدارسين يرون أنه قد وقع فى أخطاء أيديولوجية جلبت المشاكل للبلاد والنظام فى حياته وبعد وفاته، منها محاولته النظرية فى دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية المطلقة للفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تناقض، لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبين متنافرين فى اتجاه واحد، أو صهر مادتين غير متجانستين فى بوتقة واحدة، لأن فكرة الثورة تكمن فى اتجاه الخروج على الواقع والتمرد على التقليد والجمود، بينما فكرة ولاية الفقيه هى فى اتجاه الدخول فى الطاعة والسكون إلى مرجع التقليد، كما أن انغلاق النظرية على فكرة الإمامية الشيعية جعل آفاقها لا تتسع باتساع الفكر الإسلامى العام، كما جعلها لا تتجاوب مع النظريات الإسلامية الأخرى حول شكل الحكومة الإسلامية حتى تكتسب الشمولية المطلوبة، وجعلها تمضى فى طريق التطرف الفكرى بعيدا عن الوسطية الإسلامية التى يألفها جميع مسلمى العالم، بل جعلها تصطدم بالتيارات الفكرية الإسلامية فى المنطقة عند محاولة تصدير الثورة الإسلامية، وتكتسب عداء حكومات المنطقة، والذى أدى إلى الصدام المسلح الذى تمخض عن الحرب العراقية الإيرانية، وكان سببا فى عزلة النظام الإيرانى وأوقعه فى مضيق الحصار السياسى والاقتصادى والعسكري.

لقد تمثلت فى الخمينى الشخصية الإيرانية بكل أبعادها الحضارية، فلقد آمن الخمينى بضرورة أن تختلف هذه الثورة عن الانقلابات، فكان يحاول إبعاد شبح فكرة انقلاب علماء الدين على رجال العلم والسياسة، كما حاول أن يؤكد اختلاف هذه الثورة عن سائر الثورات فى جميع أنحاء العالم، كما يريد أن يحدث ثورة فى باطن الناس، فأفتى ببطلان التقية فى

ظل الحكومة الإسلامية، كما سلم الحكومة لرجال العلم والساسة، وترك علماء الدين يحتلون مقاعد الأجهزة القضائية والتشريعية، وعندما تصاعد الصراع بين علماء الدين والساسة كان يحاول كبح جماح صغار علماء الدين المتعطشين للحكم، ويطلب منهم أن يعطوا الفرصة كاملة للساسة ولا يفسدوا عملهم، وأن يتفرغوا لإصلاح المجتمع مؤكدا أنهم يستطيعون الحكم من فوق المنبر وكرسى الدرس، وقد تصدى لنزعة خلع زى علماء الدين وارتدائهم الملابس المدنية والتوجه للحياة المادية حتى لا تتكسر المجامع الدينية، وفى إطار ذلك قام بتنظيم الحوزات العلمية الدينية واستحدث كثيرا من الأجهزة الرقابية والشعبية والخدمية التى يمسك علماء الدين بزمامها، واستحدث منصب ممثلى الزعيم فى الأجهزة الحكومية المختلفة، ويعتبر جيش حراس الثورة الإسلامية الذى لا يوجد له مثيل فى دول المنطقة من منجزاته، وكذلك جيش التعبئة العامة (الباسيج)، واللجان الثورية، فضلا عن مجمع تشخيص مصلحة النظام لحل الخلاف والتحكيم بين الأجهزة المختلفة.

لقد كان الخمينى يتصدى بحزم لكل فكرة تعارض مبدأ ولاية الفقيه بكل أبعاده، ويقارع الحجة بالحجة كما فعل مع آية الله طباطبائى قمى وآية الله محمود طالقانى وآية الله محمدى لباى اني، وينصح أصحابه وتلامذته كما فعل مع آية الله خامنئى وآية الله رفسنجاني، بل ويعزل كل من يخرج عليها قولا أو عملا حتى ولو كان نائبه آية الله حسين على منتظري.

وقد دل موقف الخمينى من تحويل الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب دينية على شخصيته القومية المذهبية، حيث طبَّق فكرة الجهاد عند الشيعة عليها، وقام بتكفير النظام العراقى الحاكم، ورفض الوساطة الإسلامية والدولية لوقف الحرب ما لم يعاقب المعتدى أولا مستشهدا بقوله تعالى "فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء لأمر الله". كما دلت الأحداث والمواقف على قدرته على الاستفادة من الفكر الشيعى بإقرار الفقه السياسى فى إيران، وتقديم الحكومة الإسلامية على الحدود الشرعية، وإعطاء حق التعزير للحكومة، كما دلت مواقفه على قدرته على التطور وتطوير أفكاره وأعماله وقراراته وفقا لمبدأ المصلحة الإسلامي، حيث أمر بوقف الحرب العراقية الإيرانية عندما اقتضت مصلحة النظام والبلاد والإسلام ذلك، كما منع أداء فريضة الحج ثلاث سنوات عندما اقتضى وقف سفك دماء المسلمين ذلك، كما أمر بتعديل الدستور وشكل لجنة له عندما اقتضت الحاجة ذلك، فضلا عن تغييره لأعضاء طاولة إصدار القرار فى إيران أكثر من مرة عندما كان يرى ضرورة لذلك.

أعلنت الإذاعة الإيرانية فى الساعة السادسة والنصف بتوقيت طهران من صباح يوم الأحد ١٤خرداد عام ١٣٦٨هـ.ش./٤/٦ /١٩٨٩م عن وفاة آية الله العظمى روح الله الخمينى عن عمر يناهز الثامنة والثمانين بعد عملية جراحية لوقف النزيف فى جهازه الهضمى قبل أحد عشر يوما من وفاته فى الثالث عشر من خرداد ١٣٦٨هـ.ش. ١٩٨٩/٦/٣م، وقد أعلن الحداد الرسمى لمدة أربعين يوما، وتعطيل الدوائر الرسمية والحكومية لمدة أسبوع فى جميع أنحاء إيران، وأعلن إبنه سيد أحمد الخمينى عن إغلاق مكاتب أبيه رسميا في١٩٨٩/٦/٧م، وطلب من مقلديه أن يسترشدوا بآية الله العظمى محمد على أراكي بناءً على وصية والده، وقد أمر الزعيم خامنئى بناءً على طلب أحمد الخمينى بتحويل كل حسابات الخمينى فى البنوك إلى مجلس إدارة الحوزة العلمية الدينية بقم للإنفاق منها على شئون الحوزة بناءً على رغبة الخميني.

وتعتبر الوصية السياسية للخمينى التى أعلنت فى ست وثلاثين صفحة موقعة بإمضائه وقرأها الزعيم خامنئى فى مجلس الشورى الإسلامى على كبار المسئولين بالدولة، تعتبر منهاجا لتلامذته فى إدارة شئون البلاد، حيث تفرع عن هذه الوصية ثمانى عشرة نقطة تتعلق بسبل المحافظة على الإسلام والثورة الإسلامية والحكومة الإسلامية، ورغم أن الوصية لم تقدم جديدا إلا انها كانت تلخيصا وافيا لتجربة الخمينى السياسية فى تطبيق نظرية ولاية الفقيه، وتحذيرا من تحول وانحراف النظام من بعده، ودعوة للتمسك بالوحدة والانسجام والتفاهم بين علماء الدين وبينهم وبين المسئولين والنخبة وجماهير الشعب، وعدم السماح بتدخل الأجانب فى شئون البلاد، وعدم التخلى عن قيم الثورة ومنجزاتها.

مجمع تحديد مصلحة النظام (مجمع تشخيص مصلحت نظام)

هو مجلس استشارى ومجمع تحكيم وجهاز رسم السياسات العامة، يعين الزعيم أعضاءه من بين أصحاب الخبرة والرأى وعلماء الدين، ويرأسه آية الله على أكبر هاشمى رفسنجانى منذ إنشائه وحتى الآن، مدة دورة المجمع ثلاث سنوات، ويعاد تشكيله بقرار من الزعيم، ويضم تشكيل المجمع رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقهاء مجلس الرقابة على القوانين ورئيس اللجنة المختصة من مجلس الشورى الإسلامى ببحث المسألة المعروضة، والوزير المختص بموضوع البحث، وأمين عام المجمع هو محسن رضائي(القائد العام السابق لجيش حراس الثورة الإسلامية)، كما يضم المجمع عددا من علماء الدين والشخصيات العامة مثل: آية الله مهدوى كني، آية الله يوسف صانعي، آية الله حسن صانعي، آية الله محمد محمدى ريشهري، حجة الإسلام واعظى طبسي، حجة الإسلام موسوى خوئينيها، حجة الإسلام حسن روحاني، حبيب الله عسكر أولادي، مير حسين موسوي، على أكبر ولايتي، حسن إبراهيم حبيبي، محمد هاشمي، على لاريجاني، وللمجمع دورات عادية كل عام، فضلا عن الجلسات التى يعقدها لبحث المسائل الهامة الموكلة إليه من قبل الزعيم.

لمجمع تحديد مصلحة النظام مركز بحوث ودراسات لبحث المشكلات الأساسية للبلاد، وتقديم الاستشارات لرئيس المجمع وللزعيم، واقتراح السياسات العامة للدولة فى مختلف المجالات، كما يقوم المجمع بالتحكيم بين المؤسسات والمجالس المختلفة فى السلطات الثلاث عند الخلاف حول أية قضية أو مشروع أو قرار أو قانون، وقراره نهائى ويعتمده الزعيم.

وقد أنشئ مجمع تحديد مصلحة النظام بناءً على قرار أصدره آية الله الخمينى زعيم الثورة الإسلامية فى١٧ بهمن ١٣٦٦هـ.ش. (١٩٨٧/٦/٢م) دون أن يتضمن دستور الجمهورية الإسلامية إشارة لإنشائه، وإنما اقتضت الضرورة قرار إنشائه عندما تطورت أحداث الثورة، وتداخلت اختصاصات الأجهزة الثورية، وتضاربت اتجاهاتها ومصالحها خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، والصراع بين رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي، كما أن قرار إنشائه لم يتضمن من اختصاصات سوى التحكيم بين مجلس الرقابة على القوانين ومجلس الشورى الإسلامي، ثم أضاف إليه الزعيم الخمينى اختصاصات تشريعية، استطاع من خلالها وضع قانون محاربة المخدرات الذى يوصل عقوبة الإتجار فى المخدرات إلى الإعدام، وكذلك بعض القوانين العاجلة الأخرى التى أعطت الحكومة صلاحيات تشريعية وقضائية تحت فتوى حق الحكومة فى التعزير، أى وضع العقوبة المناسبة وتنفيذها بالسرعة التى تقتضيها الظروف، كما حدث فى مسائل السوق السوداء والتهريب.

وقد استفاد الزعيم الخمينى فى قرار إنشاء المجمع من الدستور الذى يعطى الولى الفقيه (الزعيم) الحق فى تفويض شخص أو مجلس أو هيئة ببعض

اختصاصاته، تماما كما فعل بالنسبة للمجلس الأعلى للدفاع الذى سن بعض القوانين الخاصة بالحرب وأوضاعها والتجنيد والسفر للخارج وبعض الشئون الاقتصادية والإدارية والسياسية، والمجلس الأعلى للثورة الثقافية، وغيره، لكن الخمينى عندما شكل لجنة عام ١٢٦٨هـ.ش.(١٩٨٩م) لتعديل الدستور بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية جعل من مهامها إدخال نص يقنن دستورية وجود مجمع تشخيص مصلحة النظام، وقد أضيف إلى الدستور بعد تعديله المادة ١١٢ التى تنص على اختصاصات المجمع فى خمسة بنود، هي:

١- تحديد مصلحة النظام فى المواضع التى يقرها مجلس الشورى الإسلامى ويرفضها مجلس الرقابة على القوانين لمخالفتها الشرع أو الدستور، وليس على المجمع الموافقة على رأى المجلس عند أخذه مصلحة النظام فى الاعتبار.

٢- تقديم المشورة للزعيم فى الأمور التى يرجعها إليه.

٣- استنادا للفقرة ٨ من المادة ١١٠ من الدستور يقوم المجمع بحل معضلات النظام التى لا تحل بالطرق العادية، وذلك بأمر من الزعيم.

٤- اختيار عضو من فقهاء مجلس الرقابة على القوانين لعضوية مجلس خبراء الزعامة عند عزل أو اعتزال أحد أعضائه أو موته، كما هو مبين فى المادة ١١١ من الدستور.

٥- تحديد السياسات العامة للنظام وإقرارها من الزعيم استنادا للفقرة الأولى من المادة ١١٠ من الدستور.

كان المبدأ الذى قام عليه المجمع يتمثل فى أن كل ماهو دعم للدستور وظاهر الشرع يعتبر مصلحة وكل ما يتجاهل ذلك هو ضد المصلحة، والمصلحة هنا هى مصلحة الدين والمذهب والمجتمع والبلاد والشعب، فى أى مجال سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو غير ذلك، والمجمع فى إصداره لقراراته يستند أحيانا إلى فتوى المراجع العظام من علماء الدين فى الحوزات العلمية، أو يقوم هو نفسه بإصدار الفتوى، خاصة فيما يتعلق بالموضوعات التى يتداخل فيها طرف أجنبي، فإذا رفض مجلس الرقابة على القوانين مثلا التعاون مع أجنبى فى مسألة اقتصادية لأنه يؤدى إلى تدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية فإن المجمع يستطيع أن يفتى بإمكانية هذا التعاون إذا رأى مصلحة فى ذلك كالحد من البطالة أو غير ذلك، بمعنى أن الفتوى لترجيح المصلحة الأقوى على المصلحة الأقل.

ورغم أن مجمع تشخيص مصلحة النظام قد ساهم خلال تاريخ النظام فى حل كثير من المشكلات التى كاد بعضها أن يعصف بالنظام، مثل تعزيز الحكومة الإسلامية، إلا أنه يتعرض الآن لنقد قاس من جانب الإصلاحيين بدعوى أنه مجمع منحاز للمحافظين يحكم لصالحهم، ولعل مرد ذلك أن المجمع حكم لصالح مجلس الرقابة على القوانين الذى يسيطر عليه المحافظون فى الخلاف الذى نشب بينه وبين مجلس الشورى الإسلامى الذى يسيطر عليه الإصلاحيون حول الميزانية التوسعية لمجلس الرقابة والتى تدعم هذا المجلس خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة، مما جعل الإصلاحيين يحجمون عن اللجوء للمجمع للتحكيم فى القضايا العالقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى من ناحية، ومجلس الرقابة على القوانين من ناحية أخرى، خاصة فيما يتعلق بلائحتى زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية وتعديل لائحة قانون الانتخابات ومنح الرقابة التصويبية لمجلس الشورى الإسلامي، فى حين أن الزعيم سيد على خامنئى قد تدخل لصالح المجمع، وأعلن موافقته على رأى المجمع بزيادة ميزانية مجلس الرقابة على القوانين، استنادا إلى توجيهاته لمجلس الرقابة على القوانين فى ٢٨ تير ١٣٧٩هـ.ش. (١٩/٧/٢٠٠٠م) مما أكد مكانة المجمع وقوة قراراته فى التحكيم.

وقد أثارت تصريحات رئيس مجمع تشخيص المصلحة حول اللجوء إلى الاستفتاء الشعبى العام فى القضايا التى تصل إلى حد المعضلة بسبب تعنت الإصلاحيين استياءً بالغا لدى الإصلاحيين، وصارت حديث المحافل مما جعله يعقب بأن ذلك لا يكون إلا بموافقة مجلس الشورى وتأييد الزعيم، كما طرح للنقاش موضوع الجانب التشريعى فى عمل المجمع، حيث أكد الإصلاحيون على أن الدستور لا يعطى المجمع هذا الحق، وأن ما تحدد فى لائحة المجمع من حقه فى رقابة السلطات الثلاث من أجل تنفيذها للسياسات العامة للنظام من خلال لوائحها وقوانينها لا يبرره أن المجمع قد وضع هذه السياسات، كذلك أكد الإصلاحيون على أن المجمع ليس سلطة مع السلطات الثلاث الأخرى، وليس له حق سن القوانين، وأن قانون مكافحة المخدرات قد وضع قبل قيام السلطة التشريعية ثم أقرته بعد ذلك، وقد أجاز الإصلاحيون للمجمع حق الاعتراض على قرارات السلطات الثلاث، وإن كانوا قد أكدوا على أنه لا يحق للمجمع القيام بطرح مبادرات فى القضايا موضع الخلاف بين السلطات إلا عند اللجوء إليه.

المواجهة الوقائية بمنظور إيراني

■ د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

يشرح على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى الموقف الحالى للنظام بقوله: إن إيران تتبع سياسة المواجهة الوقائية فى مواجهة التهديد الأمريكي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى اتهام إيران من ناحية، والضغط على المحافل الدولية لإدانتها، كما تسعى لتوحيد صفوف معارضى الجمهورية الإسلامية من ناحية أخرى، فضلا عن الحرب الإعلامية والنفسية التى تشنها علينا، إلا أننا لا نعتقد أنها ستقوم بعمليات عسكرية ضدنا لأسباب كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة.(كيهان فى ١٨/٥/٢٠٠٣) والواقع أن حديث شمخانى ينصرف إلىٰ الجانب العسكرى والأمني، فى حين أن مفهوم المواجهة الوقائية فى السياسة الخارجية الإيرانية هى العمل على إقامة حزام أمنى شيعى حول إيران فى مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها، ويؤكد المحلل أمير يوسفى فى مقاله بصحيفة إيران ذلك المعنى بقوله: ربما يرى بعض الأطراف أن زيارة خاتمى للدول العربية الأربع لبنان وسوريا والبحرين واليمن هى من أجل دعم الإسلام الشيعي، وتقوية قراءة الأصول الشيعية، وتأكيد أن ساسة إيران يرسمون حزاما أمنيا مع الدول الشيعية أو التى بها أغلبية شيعية، وإحباط الحركة الصهيونية فى المنطقة، وتقديم بديل قوى للإسلاميين السنة، ولكن المؤكد أن هذا جزءاً من أهداف الرحلة والمصالح الإيرانية، وأن الجزء المهم الآخر هو دعوة المنظمات والحكومات الشيعية للتدبير والحكمة فى المقاومة ومواجهة الضغوط الأجنبية، ولا شك أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل فى إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع فى عين التضامن والكثرة فى عين الوحدة والثبات فى عين التعايش.(صحيفة ايران فى ١٥/٣/٢٠٠٣).

لاشك أن إيران تزرع لها جذورا فى كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهى تتعهدها على الدوام وفى كل الظروف وتحت أى مسمى ولدى أى نوع من الحكومات، منتظرة يوم يأتى الحصاد، يقول آية الله

هاشمى رفسنجانى فى حديثه لمجلة الطريق (راهبرد): إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة فى كل مكان، حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن فى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه فى الحكم، وإن الشيعة قوة إسلامية كبيرة وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك فسوف تجد لها _ فى رأيى _ مكانا بين المناضلين فى المستقبل.(صحيفة اطلاعات فى ٢٠٠٣/٤/١٦). ولا شك أن حديث رفسنجانى يكشف رغبة الشيعة فى عرض أنفسهم كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبى عن التوجه القومى لأن التقسيم العرقى والمذهبى أقل خطرا على النظام العالمى الجديد من التقسيم القومى المتعارض مع نظام العولمة.

تشير تقارير مباحثات المسئولين الإيرانيين مع دول الطوق الشيعى إلى نقاط أساسية، هى: وضع القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية فى المنطقة، دعم الأمم المتحدة لتقوم بدور محوري، إخلاء المنطقة من السلاح النووى بما فيها إسرائيل، محاربة الإرهاب فى المنطقة، إدانة الإرهاب الإسرائيلي، الاتحاد والتضامن بين الدول الإسلامية، إجراء انتخابات حرة نزيهة فى العراق لاختيار حكومة وطنية، دعم العلاقات الثنائية علميا وثقافيا، عقد اتفاقات أمنية. وقد اعتمد النظام الإيرانى فى تقاربه مع الدول الشيعية أسلوب المبادأة، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، يقول خاتمى فى لقائه مع علماء الشيعة والسنة فى البحرين: إن إيران ليست فى حرب مع أية دولة، وتؤمن أن تعاون دول المنطقة يحقق أمنها والمصالح المشتركة لشعوبها، ويضمن مستقبلها.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٥/١٨) وهذا يعنى أن إيران حريصة على هذا التقارب وقد خططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت فى خططها كافة الاحتمالات معتمدة على خبرتها فى علاقاتها مع هذه الدول، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسى المساعدة، وهذا يعنى أيضا عدم وجود احتمال للتراجع، كما يشير كذلك إلى أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران فى المنطقة أو فى غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، فنظرية الأمن الإيرانية مثلا تقوم على نفس فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، حيث يؤكد على شمخانى على أن الجانب العسكرى فى مفهوم الأمن - رغم كونه الجانب الغالب - لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تليها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه والسلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا مستوردا، فى حين أن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة فى أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي، ومن الضرورى توافر عدة عناصر للمشروع الأمنى أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعى مع تقدم الأنظمة العالمية .

وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين: أحدهما بعد عقائدي، يتمثل فى تغيير سلوكيات المنطقة فى اتجاه قيم آل البيت للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج العبادة بالسياسة، وثانيها بعد نضالى يتمثل فى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية. يقول آية الله هاشمى رفسنجانى مخطط السياسات العامة فى إيران: مبادئنا فى السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى سواء تجاه دول أو شعوب معينة وسواء تجاه أحداث أو ظروف

معينة.(صحيفة اطلاعات فى ١٥/٤/٢٠٠٢) .

وفى ضوء فكرة الحزام الشيعى يعمل قادة الشيعة فى العراق، فهم مع نفيهم لفكرة الانفراد بالسلطة أو تكوين حكومة إسلامية على غرار الجمهورية الإسلامية فى إيران، إلا أنهم يسعون للتوحيد بين طوائفهم والتنسيق مع الأقليات العرقية وخاصة التركمان والأكراد، ومن المعروف أن آية الله محمد باقر حكيم زعيم الشيعة فى العراق كان قد أعلن عن رفضه تشكيل حكومة شيعية، وقال: لا ينبغى - لأننا الشيعة أغلبية المجتمع العراقي- أن نتصور أن المشاركة الحقيقية للشعب تكون فى حكومة للشيعة كسلطة مطلقة (همشهرى فى ١١/٧/٢٠٠٢) ورغم أن فكرة الديمقراطية على الطريقة الغربية التى يطرحها آية الله حكيم قد لا ترضى طموح الإيرانيين الذين ينظرون للديمقراطية من وجهة نظر شيعية، وتثير فكرة الديمقراطية الغربية حساسيتهم السياسية، إلا أن آية الله حكيم يقدم نظرية وقائية إزاء الفوضى التى يمكن أن تحدث فى العراق نتيجة تداعيات الأزمة وتقضى على أمنيات الشيعة العراقيين، ولقد هاجم بعض المتشددين الإيرانيين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية واتهموه بأنه يدير عجلة البرجماتية لإحياء القومية العربية وحذروا من أخطار أسلوب تعامل المجلس مع القوى الكبرى (همشهرى فى ٢٢/٧/٢٠٠٢) مما أوحى لبعض المحللين بأن المعارضين العراقيين سوف ينازعون إيران زعامة الشيعة فى العالم بعد سقوط صدام، وأن إيران تخشى من انتقال المرجعية الشيعية من حوزة قم إلى حوزة النجف مما يضعف النظام الحاكم فى إيران، وقد زاد من هذا الإيحاء مطالبة بعض المتشددين للقادة الإيرانيين إحكام قبضتهم على مكاتب المجلس الموجودة فى إيران، وألا يتم أى اتصال مباشر أو غير مباشر بين المجلس والولايات المتحدة أو غيرها إلا بإشراف القيادة الإيرانية باعتبار أن هذا الاتصال يضر بالمصالح الإيرانية. (ايسنا فى ٢٧/٧/٢٠٠٢) وإزاء هذا التحزب الذى يسيطر على شيعة إيران فإن رئيس المجلس الأعلى الذى لا يستطيع أن يتجاهل موقعه ودوره بين المعارضين العراقيين من ناحية، ومساعدة أصدقائه الإيرانيين على التحرك من ناحية أخرى، قد قام بعملية تفكيك وفصل اضطراري، مؤكدا آن قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بالمباحثات مع الولايات المتحدة أو أية دولة غربية أخرى مسألة عراقية تماما وليست لها أية علاقة بالسياسات الإيرانية، وكان غلامرضا آصفى المتحدث الرسمى الإيرانى قد أيد هذا بتصريحه بأن إيران لا تحمل آراءها أو فكرها على المعارضين العراقيين، وأن أية محادثات بين ممثليهم والمسؤولين الأمريكيين مسألة تخص المعارضين ولا علاقة لها بالموقف الإيرانى من الاحتلال الأمريكى للعراق.(اطلاعات فى ٢/٧/٢٠٠٢) وتؤكد الخارجية الإيرانية على أسلوب التقية السياسية الذى يضع شروطا للعلاقات مع الأعداء من أهل الكتاب سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب، وهى تتيح فى الوقت نفسه إعطاء مساحة للتفاوض من أجل المصلحة القومية أو المذهبية، يقول غلامرضا آصفى المتحدث الرسمى باسم الخارجية: إن أسس السياسة الخارجية لإيران هى العزة والحكمة والمصلحة، وإن الموقف الرسمى فى أية ظروف يخضع لهذه الأسس ويقره الزعيم ويترجم فى تحركات رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، ولا تمثل مواقف الآخرين أياً كانت مواقعهم داخل النظام أساس العمل فى السياسة الخارجية.(همشهرى فى ٥/٥/٢٠٠٣).

لاشك أن آية الله حكيم فى محاولاته الحفاظ على مكاسب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من كفاحه خلال السنوات العديدة الماضية لا يستطيع فى الظروف الراهنة أن ينسلخ عن دائرة المعارضين العراقيين لأن ذلك معناه أن يواجه الولايات المتحدة. ولاشك أن فكرته عن ماهية الديمقراطية وتحديده الواقعى للأغلبية لا علاقة لها بطبيعة المعتقدات الشيعية وهو من علمائها وإنما هى رد فعل طبيعى فى مواجهة مخاوف دول الخليج من مغبة وصول الشيعة لحكم العراق، وهذا ما يدركه الإيرانيون لأنهم لا يفصلون بين دور الزعيم وعالم الدين الشيعى فى شخصية آية الله حكيم وهو ابن مرجع دينى لشيعة إيران والعالم، كما لا يمكن تشبيهه بقلب الدين حكمتيار الأفغانى السني، خاصة وأنه يستخدم نفس أدوات المذهب الشيعى التى يستخدمها الإيرانيون أنفسهم مثل التقية السياسية،

ومن هنا لا سبيل لإيران سوى أن تطلق يد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية لكى يتخذ ما يراه مناسبا للتعامل مع المستجدات من أجل الحصول على حقوق الشيعة العراقيين، لأن حرية العمل والقدرة على المناورة التى تتيحها القيادة الإيرانية للمجلس الأعلى فى التعامل مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لن تكون على حساب المصالح الإيرانية بل سوف تعطى الفرصة لحصول أصدقاء إيران على مزيد من الحقائب فى الحكومة العراقية القادمة، وهو ما دفع آية الله حكيم إلى التصريح فى خطابه للعرب بأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية لا يرغب فى إقامة حكومة شيعية أو قومية بل يرى أن تكون الحكومة القادمة للعراق منتخبة من قبل جماهير الشعب، وإننا لا نملك ضمانة لعدم تولى حكومة شيعية فى العراق سوى بيان الحقائق للدول المجاورة.(ايسنا فى ٢٠٠٢/٧/٢٣) وفى نفس الوقت يؤكد السيد عبد العزيز حكيم الممثل الخاص للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية على أنه ينظر باهتمام لقلق الإيرانيين من تولى حكومة عراقية لا تربطها بإيران علاقات صداقة، وإن كان يعتقد أن إيران ستكون رابحة من التطورات القادمة فى العراق وليست خاسرة تماما كما كسبت من تطورات أفغانستان وسقوط حكومة طالبان، مشيرا إلى أن إيران كان لها دور إيجابى مع العراقيين خلال الأربع وعشرين سنة الماضية فضلا عن استقبالها مليونى لاجئ عراقى، لذلك فإن جميع أفراد الشعب والجماعات العراقية من شيعة وسنة وآشوريين وأكراد وعرب ينظرون لإيران بإيجابية ويشعرون أن كثيرا من قضاياهم سوف تحل بمساعدتها، وإن ما يسعى المجلس الأعلى جاهدا فى القيام به هو إزالة القلق لدى أهل السنة العراقيين والدول العربية المجاورة أو على المستوى الإقليمى والعالمى حول الدور الشيعى فى العراق، مؤكدا أن الشيعة العراقيين مستقلون ولهم مشروعهم ولن يدخلوا فى مشاريع الآخرين.(همشهرى فى ٢٠٠٢/١١/٢٩).

ويرى داوود هرميداس باوند خبير المسائل الدولية الإيرانى أن الأصولية الشيعية التى مارسها النظام الإيرانى فى كردستان يمكن فى المدى القريب أن تخلق وضعا يجعل شيعة جنوب العراق يمتنعون فى حالة تقسيم العراق عن عقد تحالف مع إيران، حتى ولو سيطروا على حكم العراق، حيث أثبتت التجارب التاريخية أن شيعة العراق عرب قبل أن يكونوا شيعة يقدمون القومية العربية على القومية الشيعية، ولو تولوا حكم العراق فإن شهر العسل مع إيران سينتهى فى أقرب فرصة، وسيسعون إلى اتخاذ مواقف تمثل نوعا من التحدى حتى يثبتوا أنهم ليسوا تابعين لحكومة الشيعة فى إيران، وسوف يبتعدون عن إيران حتى يظلوا فى الحكم، ولكن مع هذا يظل الوضع أفضل لإيران من تقسيم العراق، حقيقة أن التقسيم سيضعف العراق عن القيام بأية مواجهة مع إيران إلا أنه سيكون نموذجا يشجع الأقليات على الاستقلال عن الدولة الأم وتكوين دول خاصة بهم، مما سيكون له آثار سلبية على إيران ويقلق دول المنطقة سياسيا ونفسيا.(همشهرى فى ٢٠٠٢/٩/١٣).

لكن إيران التى تستعد لمواجهة ظروف إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط ترى تحركات الشيعة العراقيين بمنظور أوسع من المصلحة المحلية، ولا تعتبر شيعة العراق بمعزل عنها ولا مصالحهم بمعزل عن مصالحها، ومصداقا لذلك فقد التقى آية الله هاشمى رفسنجانى أخيرا بالزعيم الشيعى العراقى مرتضى الصدر وتباحث معه حول وحدة الشيعة فى العراق وأهمية الاتصال والترابط والتنسيق بين القوى الشيعية داخل العراق وحولها.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٦/٨).

السؤال المطروح الآن هو: هل يتوقف الحزام الشيعى الجديد عند مواجهة التهديد الأمريكى والإسرائيلى لإيران أو تخفيف أثره فى المنطقة أو التواؤم مع نظام العولمة وإعادة رسم خريطة المنطقة؟ أم يمتد لنشاطات أخرى على حساب أهل السنة والدول العربية الأخرى؟ على كل حال، فإن من الضرورى مراقبة التحركات الإيرانية والشيعية عموما فى المنطقة، ومتابعة تصريحات المسئولين من أجل معرفة حقائق الأوضاع، والتنسيق معهم عند اللزوم من أجل مصلحة المنطقة ودولها.

رؤى عربية

النظام الإسلامى الإيرانى بين حتمية الإصلاح وخطر الانهيار

■ أحمد منيسى

وضعت المظاهرات الطلابية التى شهدتها إيران مؤخراً البلاد فى أزمة، ربما لم تعهدها البلاد منذ اندلاع الثورة الإسلامية فى العام ١٩٧٩ ، وذلك على المستويين الداخلى والخارجى فى آن واحد .

فعلى الصعيد الداخلى، جاءت المظاهرات العارمة التى شهدتها إيران في منتصف الشهر الماضى في طهران وأصفهان وشيراز بوسط وجنوب البلاد ما يعطى مؤشرا على اتساع رقعتها، وبالتالى حجم الاحتجاج والغضب على النظام، لتؤكد على وجود أزمة حقيقية في شرعية النظام الحاكم .

وعلى الصعيد الخارجي، تواجه إيران ضغوطا أمريكية مكثفة هدفها زعزعة استقرار النظام الحاكم كمقدمة لتغييره، مثلما حدث فى العراق .

ومن هنا، فإن هذه الأزمة تطرح علامات استفهام كبيرة حول مستقبل النظام الإسلامي برمته، وسوف يكون أسلوب تعاطى السلطة معها هو المحدد لهذا المستقبل .

حدود المأزق الداخلى :

أدى استمرار تعثر المشروع الإصلاحي بعد نحو ستة أعوام على حكم الرئيس خاتمى إلى خلق حالة من الإحباط العام فى أوساط المجتمع الإيرانى، وبخاصة القطاع العريض منه الراغب فى دفع هذا المشروع قدما، بما يمكن من توسيع آفاق الحريات ويغل يد المحافظين عن الحصار الذي تمارسه بحق الأفكار الهادفة إلى التطوير، وفى هذا السياق اندلعت المظاهرات الصاخبة التى شهدتها أنحاء واسعة من البلاد .

وقد طالبت هذه المظاهرات بإنهاء سيطرة رجال الدين على السلطة وإطلاق سراح السجناء السياسيين . وكان قد سبقها رسالة بعث بها أكثر من ١٠٠ عضو من مجلس الشورى (البرلمان) إلى مرشد الثورة السيد على خامنئى مطالبين بإطلاق الحريات، وعندما اندلعت هذه المظاهرات الصاخبة وقع أكثر من ٢٥٠ شخصية إيرانية لها وزنها في المجتمع الإيرانى على إعلان شدد على حق الشعب الإيراني في انتقاد القيادات وفي إقصائهم، واعتبر أن الاحتفاظ بالسلطة المطلقة ضرب من "الهرطقة".

وفى الواقع، فإن هذه الأزمة على صعيدها الداخلى تنبع من تهميش المؤسسات المنتخبة (البرلمان والرئيس) لصالح المؤسسات المعينة التى يسيطر عليها التيار المحافظ، ما أدى إلى خلق أزمة في شرعية النظام السياسي، وهى الأزمة التى كانت تتعقد بسرعة خلال العام الأخير، بسبب تشديد المحافظين لقبضتهم على النظام السياسى وحصارهم الشديد للمعتدلين، الذين

خسروا أكثر من معركة خاضوها خلال العام المنصرم لتكريس عملية الانفتاح السياسي .

فقد منى مشروع الوفاق الوطنى الذي طرحته جبهة المشاركة التى تمثل العمود الفقرى لتكتل الإصلاحيين بالفشل، وهو مشروع أطلقه المعتدلون ودعوا من خلاله إلى اعتبار العام الفائت عاما للوفاق الوطنى تناقش فيه كل القضايا محل الخلاف من أجل التوافق على جدول أعمال وطنى يدعم السياسة الإصلاحية للرئيس خاتمى، وهو ما لم يحدث بعد أن قوبل مشروع الوفاق بالفتور ثم التجاهل من قبل المحافظين .

ولم تفلح جهود المعتدلين في إصدار قانون جديد يحدد ويوسع من سلطات رئيس الجمهورية بما يمكنه من تلبية استحقاقات الإصلاح، وقد فشلوا أيضا في إصدار قانون آخر يجعل من خريطة المرشحين للانتخابات أكثر تعبيرا عن التوجهات المختلفة في المجتمع، بمنع مجلس صيانة الدستور من تصفية مرشحين غير مرضى عنهم من قبل المحافظين ، بعد أن كان كلا القانونين قد أقرهما مجلس الشورى الذي تسيطر عليه أغلبية من التيار المعتدل .

في سياق هذا العجز من جانب المعتدلين، جاءت نتائج الانتخابات المحلية التى شهدتها البلاد في أواخر فبراير الماضى، بمثابة رسالة احتجاج قوية وجهت إلى المحافظين والمعتدلين في الوقت نفسه، حيث بلغت نسبة المقترعين أدنى معدل لها في تاريخ الجمهورية الإسلامية حيث أحجم الناخبون عن الذهاب للتصويت للمرشحين المنتمين للتيار المعتدل، والذين ذهبوا لصناديق الاقتراع أعطوا أصواتهم لصالح المحافظين .وهؤلاء ربما اعتبروا أن فوزهم الكاسح في الانتخابات انقلابا على المشروع الإصلاحى، فجددوا حصارهم للتيار المعتدل .

في سياق هذا المشهد المتوتر جاءت تلك المظاهرات كنوع من الاحتجاج الصاخب على استمرار تعثر المشروع الإصلاحى وتبخر أحلام التغيير في اتجاه يعزز من الحريات العامة .

الولايات المتحدة على خط الأزمة :

فى موازاة هذه الأزمة الداخلية تعيش إيران فى الوقت نفسه أزمة خارجية نابعة من التغيرات التى ترتبت على الإطاحة بنظام صدام حسين ووقوع العراق فى قبضة الاحتلال الأنجلو - أمريكي ، حيث أصبحت إيران محاصرة من قبل الولايات المتحدة، وهى الآن تبدو الهدف التالى للولايات المتحدة التى تسعى إلى إعادة هيكلة المنطقة من أجل خلق شرق أوسط سلامى تنزع منه كل مظاهر معارضة تكريس الهيمنة الأمريكية

ومن هنا، فقد تلقفت الولايات المتحدة هذه المظاهرات وصدرت العديد من التصريحات المسمومة من قبل أكثر من مسئول في الإدارة الأمريكية، حيث وصف الرئيس بوش هذه المظاهرات بأنها "إيجابية"، معتبرًا أنها "بدايات "الدفع إلى حرية أوسع في إيران . وأعلنت الولايات المتحدة دعمها صراحة لتلك المظاهرات عندما قال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٢-٦-٢٠٠٣:" الإيرانيون يحق لهم أن يقرروا مصيرهم بحرية، والولايات المتحدة تدعم كليا تطلعاتهم إلى العيش بحرية» .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تملك حججا لاستهداف إيران كما فعلت مع العراق، وثمة صعوبات كبيرة فى وجه هذا الاستهداف، فإن هناك اتجاها قويا داخل الإدارة الأمريكية يؤيد توجيه عمل عسكرى ضد إيران . ويشمل هذا الاتجاه أسماء مثل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومى و"ريتشارد بيرل"، و"بول وولفويتز "و"دوجلاس فيث". وهؤلاء يرون أن الولايات المتحدة يجب أن تستغل فرصة النجاح العسكري الكبير في العراق ضد الأنظمة "المتمردة "اليوم قبل الغد. وهم يرون أن برامج إيران النووية وبرامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية ودعمها العسكري والمالي للأصولية الاسلامية الفلسطينية ولحزب الله اللبناني، وأخيرًا دورها المزعوم في قتل أفراد البحرية الأمريكيين في بيروت عام ١٩٨٣ ، هي جميعًا أسباب كافية لإبقاء إيران ضمن قائمة "محور الشر "(التي أتصور أنهم يجب أن يعدلوا إسمها إلى "الشر المزدوج "حسبما تذهب إليه التصورات الأمريكية الراهنة) .

وفى هذا السياق، فقد ذكرت صحيفة "واشنطن بوست "الأمريكية الأحد ١٥-٦-٢٠٠٣ أن المناقشات بشأن إيران محتدمة سواء داخل الإدارة الأمريكية أو خارجها. وكتبت الصحيفة:" إن البعض داخل الإدارة الأمريكية يعتبر أن إيران مهيأة لقيام ثورة، في حين يؤكد البعض الآخر أنه ليس هناك ضمانات قوية على أن تغييرًا جذريًا سيحصل خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهي الفترة التي تحتاج إليها إيران بنظر عدد من الخبراء المستقلين للتزود بأسلحة نووية. ويرى هؤلاء أن على الولايات المتحدة أن تفكر في تحركات أخرى، بما في ذلك عملية وقائية ضد المواقع النووية المشبوهة". وكانت كوندوليزا رايس مستشارة البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي قد اعتبرت في كلمة ألقتها فى ١٢-٦-٢٠٠٣ أن "مواصلة إيران (برنامج) أسلحة الدمار الشامل وخصوصا النووية أمر غير مقبول».

وإذا كانت هناك العديد من الاعتبارات التى تحول

استهداف الولايات المتحدة لإيران عسكريا، فإن ذلك لا يحول دون القول بأن الأوضاع الجديدة فى المنطقة تشكل تهديدا كبيرا لأمن الجمهورية الإسلامية، فضلا عن أن إيران قد أصبحت محاصرة أمريكيا، فإنها تتعرض لضغوط إضافية أو أشكال تهديد أمريكية أخرى غير عسكرية، وقد كشفت التصريحات الأمريكية الداعمة للمظاهرات عن الرغبة الأمريكية فى الإطاحة بالنظام الحاكم فى طهران .

ومن بين الضغوط الأخرى غير العسكرية التى تحاول الولايات المتحدة ممارستها على إيران اتجاه واشنطن خلال الفترة الأخيرة، لاستخدام ورقة الأقليات بإثارة قلاقل داخل إيران ، ونشير على سبيل التحديد إلي الورقة الأذرية، والتى يقدرها الكتاب الإحصائي السنوي للمخابرات المركزية الأمريكية CIA World Fact Book بـ ١٦ مليون نسمة أو ١٤٪ من سكان إيران. ويقدرها تقرير الأمم المتحدة لحقوق الانسان بـ٣٠ مليون نسمة، وعلى الرغم من أنه لا توجد حتى الآن أدلة قوية تؤيد الفكرة القائلة بأن الأقلية الأذرية يتم إعدادها لمواجهة حكومة طهران، إلا أن صانعي السياسة في واشنطن قد أبدوا خلال الفترة الماضية اهتماما في هذا الاتجاه السياسى، ففي ٩ أبريل الماضى، تحدث ماحمودي شيهريجاني الناشط في مجال الحقوق الثقافية للأقلية الأذرية الإيرانية وهو معارض سياسي وأستاذ سابق بجامعة تبريز ، تعرض للسجن منذ ثلاث سنوات في إيران ويقيم حاليًا بالولايات المتحدة أمام جمهور من صانعي القرار والدبلوماسيين والصحفيين والطلبة بمعهد دراسات "القوقاز – آسيا الوسطى "بجامعة جون هوبكنز الأمريكية، تحدث وقال في كلمته إن شعورا قويا بالقومية الأذربيجانية ينمو في إيران وتنبأ باحتمال نشوب قلاقل عرقية ما لم يتم تحقيق مطالب هذه الحركة.

استراتيجية جديدة :

وفى الواقع، فإن هذه الأزمة الخطيرة التى تمر بها إيران لن يكون من المجدى حصر كل أسبابها فى التحريض الخارجي – من قبل الولايات المتحدة – لزعزعة النظام الإسلامي، على نحو ما ذهب إلى ذلك مرشد الثورة السيد على خامنئى، فهذا التوصيف الخاطئ للأزمة سوف يؤدى إلى استبعاد الأبعاد الداخلية لها ، ولن يمكّن فى الوقت نفسه إيران من أن تتعامل مع جملة الضغوط الأمريكية الخارجية، بل إن استمرار تجاهل أزمة الداخل سوف يمكن الولايات المتحدة من تكثيف ضغوطها على طهران .

إن هذه الأزمة التى تهدد بانهيار النظام داخليا وتسهل مهمة استهدافه خارجيا تقتضى بالفعل وضع استراتيجية جديدة للتعامل معها على الصعيدين الداخلى والخارجى فى وقت واحد، أي استراتيجية تقوم على ثلاثة أبعاد هى:

أ- البعد الأول : خاص بتدعيم الجبهة الداخلية، حيث تشهد إيران صراعاً ضاريا بين المحافظين والمعتدلين يستنزف الكثير من قدرات البلاد ، وهذا يتطلب حسم جملة من القضايا الخلافية في مقدمتها قضية الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات المنتخبة (مؤسسة الرئاسة والبرلمان) التي يسيطر عليها المعتدلون والتى تعاني من التهميش في مواجهة المؤسسات المعينة التي يسيطر عليها المحافظون، بما ينذر بانفصال النظام عن المجتمع، وما يؤدى إليه ذلك من تهديد جوهري لشرعية النظام، وكذلك حسم قضية العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث تثير هذه القضية خلافاً عميقاً بين تيارين : أولهما، يرى إمكانية فتح صفحة جديدة في هذه العلاقات، وثانيهما يرفض من الأصل طرحها للنقاش، ويتبنى المعتدلون الرأي الأول، فيما يمثل المحافظون الرأي الثانى، ولعل ما طرحه السيد هاشمى رافسنجاني الرئيس السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حالياً حول ضرورة إجراء استفتاء بشأن تلك القضية يوضح مدى الخلاف الدائر حولها .

ب- البعد الثاني : متعلق بأولوية تدعيم التعاون مع دول جوار العراق التى تجد نفسها هى الأخرى مهددة من الوضع الجديد في العراق، مثل تركيا التى تخشى أن تقوم الولايات المتحدة بتدعيم وضع الأكراد داخل العراق بما ينمى من طموحاتهم الانفصالية، وهذا أمر يهدد بشدة وحدة تركيا التى تضم أقلية كردية كبيرة يزيد تعدادها على السبعة ملايين نسمة، والسعودية التى تتعرض ومنذ وقت طويل لحملة أمريكية منظمة تتهمها بدعم الإرهاب وتطالبها بضرورة إحداث تغيير جذري في نظامها التعليمي، وكذلك سوريا التى بدأت تتعرض بالفعل لتهديدات أمريكية بزعم امتلاكها أسلحة كيميائية، وتبدو وكأنها الهدف التالي بعد العراق، وكذلك مصر التى تجد نفسها كأكبر دولة عربية معرضة لمزيد من الانحسار في دورها الإقليمي التقليدي في العالم العربي .

جـ- البعد الثالث : خاص بتدعيم التعاون الإيراني مع حلفاء إيران الدوليين مثل ألمانيا وفرنسا التى قادتا المعارضة الدولية للحرب الأمريكية ضد العراق، والقوى الإقليمية الأخرى في القارة الآسيوية مثل الصين التي تمثل قوة صاعدة في النظام الدولي والهند بالإضافة إلي روسيا، وهذه الدول الثلاث تربطها بإيران علاقات قوية، ناهيك عن باكستان التى تعد دولة محورية في منطقة جنوب شرق آسيا، وقد بدت علاقاتها مع إيران ، بعد الإطاحة بحركة طالبان، قابلة للمزيد من النمو.

خرافة الجيل الجديد فى إيران

خالد السرجانى
صحفى بالأهرام

يميل الأكاديميون الأمريكيون المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط، وبعضهم له علاقة بمؤسسات صنع القرار الأمريكية فى تحليلهم للشأن الداخلى الإيرانى، خاصة المظاهرات التى اجتاحت جامعة طهران خلال شهر يونيو الماضى، إلى القول بإن الدولة الإسلامية الإيرانية تواجه مستقبل سياسى مضطرب، وأن ثورة عام ١٩٧٩ التى تمثل شرعية النظام السياسى الحالى فى إيران تواجه بتحدٍ حقيقى مما يطلقون عليه الجيل الجديد الذى تحرر من سحر الثورة وأصبح يعرف باسم القوة الثالثة، وفقا لقول معظم هؤلاء المحللين. ويمكننا أن نعتبر مقالة جاهانجير أموزيجار فى عدد يناير/فبراير ٢٠٠٣ من دورية شؤون خارجية (Foreng Affairs) نموذجاً لهم، فهذه الشريحة من المجتمع الإيرانى، أى الذين ولدوا بعد الثورة ، وعدها آية الله روح الله بإقامة مجتمع إسلامى حر ولكن قد ثبت خداعه، فبعد ٢٥ عاماً من الحكم الدينى، فإن إيران اليوم من وجهة نظرهم أصبحت بكل المقاييس مقموعة على المستوى السياسى، وتعانى من مشكلات اقتصادية ومن القلق والاضطراب على المستوى الاجتماعى، ويفتقد حكام القلة القائمين على أساس دينى إلى أى حل فعال لأى من هذه المشكلات .

وهذه الاضطرابات، من وجهة نظرهم أيضا، أدت الى سياسة أمريكية جديدة وواضحة تجاه الجمهورية الإسلامية، ومن بين الاقتراحات التى يقدمونها بعض الممارسات الخفية لزعزعة استقرار النظام الحاكم، ومساعدة الجماعات المعارضة من الداخل والخارج، وتقديم المساعدة المادية للإعلام الإيرانى القائم على الأفكار الغربية، والدعوة الى الاستنكار والإدانة العالمية لنظام الملالى القائم فى إيران.

والذى لاشك فيه أن هذه الاقتراحات قد تم الأخذ بها عملياً، وهو ما يؤكده التعامل الأمريكى مع مظاهرات جامعة طهران، التى جاءت على خلفية رغبة أمريكية معلنة فى إسقاط النظام الإيرانى من خلال ثورة شعبية. وهذه الرغبة الأمريكية عبرت عنها قيادات فى الكونجرس الأمريكى، وشخصيات من داخل الإدارة ، وحتى ممن ينتمون الى الجناح المعتدل داخل الإدارة الجمهورية مثل وزير الخارجية كولن باول الذى دعا الإيرانيين الى الضغط على المسؤولين فى بلادهم لدفعهم الى التخلى عن دعم الإرهاب، وعن قدراتهم على إنتاج أسلحة الدمار الشامل والضغط على قادتهم من أجل تغيير أفضل فى المجتمع وفى الاقتصاد الإيرانى. وهناك من المؤشرات ما يؤكد أن الولايات

المتحدة ليست بعيدة عن المظاهرات الطلابية الأخيرة في إيران. فمن جهة، قامت شبكة تليفزيونية تابعة للمعارضة الإيرانية في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة، تبث برامجها بالفارسية، قامت ببث دعوات مكثفة موجهة للإيرانيين كي يخرجوا الى الشوارع في ذكرى مظاهرات ٩ يوليو، ويعلنوا وقوفهم ضد النظام. وقد نقلت التقارير الصحفية أن المظاهرات ظلت تتخذ طابعها الفئوي الطلابي حتى انضم إليها مواطنون من خارج الجامعة. يضاف الى ما سبق، أن العديد من المسئولين الأمريكيين لم يخفوا رغبة بلادهم في إسقاط النظام الإيراني عندما كانوا ينفون عزم بلادهم التدخل العسكري فيها على النمط الذي حدث مع العراق، وكان ردهم يفيد أن كل نظام سياسي له طريقة في التعامل، بما يفيد أنهم قد يفضلون إسقاط النظام الإيراني من خلال عمل شعبي داخلي. والمتابع لتصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن بشأن مظاهرات طلاب إيران، وتشجيعه الشخصي لها ، يؤكد أن الإدارة الأمريكية بدأت تتبنى وجهات النظر القائلة بأن الثورة الإسلامية الإيرانية في أزمة وأن القوة الثالثة أي تلك غير المنتمية لأي من التيار الإصلاحي أو المحافظ والتي يطلق عليها الجيل الجديد يمكن أن تكون المعول الذي يستخدمه الولايات المتحدة في هدم الثورة الإيرانية، وتحقيق هدفها في إعادة السيطرة على إيران بعد ما يقرب من ٢٥ عاماً على تراجع النفوذ الأمريكي فيها.

من هو الجيل الجديد؟!

توصيف هؤلاء الكتاب والمحللين الغربيين لهذه القوة الثالثة يقوم على أنها تتضمن الجيل الذي لم يعد يؤمن بأن حل المأزق الحالي في إيران يكمن في ولاية الفقيه والإسلام الديمقراطي الذي يمثله الرئيس محمد خاتمي.

وهذا الجيل المسيس إلى درجة كبيرة، ليس محملاً بأي ذكريات أو تذكارات لثورة ١٩٧٩ ولا توجد لديه أية مرجعية خاصة عن حرب الثماني سنوات أي «الحرب» بين إيران والعراق. بالإضافة إلى تركيزهم على طموحاتهم المحيطة أملا في تحقيق مستقبل أفضل. وتضم هذه القوة الثالثة أي شخص ليس في موقع سلطة، وقليلون من هم في موقع سلطة.

والرابط المشترك بين هؤلاء الجماعات المتباينة هو تحررهم من سحر الثورة وتداعياتها وعدم ثقتهم في أن رجال الدين يستطيعون معالجة مشاكل إيران المتعددة، وبالرغم من أن القوة الثالثة لاتزال تفتقر إلى القيادة الرشيدة القادرة على إتخاذ القرار الحاسم، وإلى وجود برنامج محدد إلا أنها موحدة على هدف مشترك للاستقلال والحرية أي إيران المزدهرة في ظل مباركة حكم القانون حسب المصدر السابق الإشارة إليه.

وإذا كان النظام السياسي الإيراني يقوم من وجهة النظر الأمريكية على الدمج بين فن السياسة والتقوى الدينية من خلال السلطة المطلقة للقائد الأعلى، فإن هذا البناء بدأ الآن في التداعي والإنهيار. وقد ظهر الشرخ الأول في هذه التركيبة عام ١٩٩٧، عندما رفض، ما أطلق عليه جاهنجير أموزيجار مهندس المبادىء الفلسفية، آية الله حسين على منتظرى السلطة المطلقة وعدم مساءلة الحاكم، إنطلاقا من أن الإسلام يقوم على أن الإنسان قابل للخطأ. وبعد هجوم له على الإمام الخميني تشجع عدد من رجال الدين متوسطي الرتبة وطلبة المعاهد الدينية على انتقاد تدخل الحاكم الثيوقراطي في الحياة اليومية، ورفضوا قبول فتاوى الحاكم بدون نقاش وكأنها فرض ديني، حتى أنهم سمحوا بتفسيرات عصرية، وحديثة للقرآن الكريم نفسه. والجيل الجديد من رجال الدين يأخذون إرشاداتهم من رجال الدين من المدرسة القديمة مثل منتظري، وبدأوا الآن في طرح أسئلة عن مدى شرعية الحكومة الدينية المطلقة، وذهبوا إلى أبعد من ذلك وهو الحديث عن الحاجة إلى إصلاح إسلامي، وبدأ بعض صغار طلبة المعاهد الدينية في مدينة قم يتساءلون عما إذا كان اتحاد الجامع والدولة في صالحهم أم لا ؟

ويورد المصدر السابق حدثا متمثلا في أن آخر نقد قوي وجه للنظام كان من آية الله طاهري، عندما قام في يوليو ٢٠٠٢ أثناء استقالته من منصبه كإمام للمصلين في صلاة الجمعة بأصفهان، بتوجيه لوم شديد إلى المتشددين الدينيين على عدم كفاءتهم وفسادهم. وتحسر طاهري الذي يعد من التابعين المخلصين لآية الله الخميني، ومن الثوريين الأوائل خلال حكم الشاه، على احتشاد المصائب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أصابت البلاد، من ارتفاع نسبة البطالة إلى تزايد الإدمان، وارتفاع عدد الخارجين على القانون، ولم يحدث من قبل أن تم توجيه مثل هذا النقد اللاذع من الداخل للنظام الثيوقراطي.

ومن المؤشرات التي يوردها المحللون الغربيون على تراجع الثقة في قوة الأيديولوجية الإسلامية بشكل أكثر عمقا فشل مزيج الخميني من الدين والسياسة في تحقيق الوعود المنتظرة من الرخاء والعدالة الاجتماعية. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة متوسط الدخل السنوي

من البترول بنسبة ١٠٠٪ منذ الثورة، تشير معظم المؤشرات إلى أن هناك انهياراً مستمراً في الرفاهية الاقتصادية. ووصل «مؤشر الفقر» وهو مزيج من التضخم والبطالة إلى نسب عالية. فوصل مستوى التضخم في السنوات التي تلت الثورة إلى الضعف على الأقل مما كانت عليه في السبعينيات، ووصلت البطالة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عن نفس الفترة وانخفض النمو الاقتصادي إلى أقل من ثلثي ما كان عليه في السبعينيات. وبالتالي تراجع دخل الفرد في إيران إلى ٣٠٪ على الأقل منذ ١٩٧٩. وطبقا للإحصاءات الرسمية التي يوردها أموزيجار فإن أكثر من ١٥٪ من السكان يعيشون الآن تحت خط الفقر، وتقدر الممتلكات الخاصة بنسبة ٤٠٪ على الأكثر، ويورد أيضا أن دراسة حديثة تسربت من وزارة الداخلية الإيرانية، كشفت أن حوالي ٩٠٪ من الشعب الإيراني غير راض عن أداء الحكومة الحالية، ويريد ٢٨٪ من هؤلاء إحداث تغييرات في بنية النظام، ويرغب ٦٦٪ في إجراء إصلاحات تدريجية، وأقل من ١١٪ ومعظمهم من العاطلين الذين يحصلون على إعانات حكومية، عبروا عن رضاهم بالوضع الراهن. ويخلص من ذلك كله إلى أن الارتباط بين ظاهرتي إفلاس الأيديولوجية الإيرانية وفشل اقتصادها، جعل الجمهورية الإسلامية تواجه أقسى تحد لشرعيتها منذ قيامها وحتى الآن.

ولعل هذه الأطروحات دفعت الإدارة الأمريكية إلى إحداث تغيير جذري في سياستها تجاه إيران. ففي وضعه لها ضمن محور الشر، ارتفعت درجة من دول مارقة إلى شريرة، وهذا الأمر أسعد المعارضة في المنفى، ولكنه سبَّب رد فعل قوياً من جانب النظام. وقد أصدر البيت الأبيض بيانا صحفيا في ١٢ يوليو ٢٠٠٢، أكد فيه على أن كل الإيرانيين الذين يتطلعون إلى الحرية وحقوق الإنسان، لن يجدوا صديقا يمد لهم يد العون أكثر من الولايات المتحدة، وقد صدر هذا التصريح في توقيت متزامن ومتعمد مع الذكرى السنوية الثالثة لتمرد الطلبة في جامعة طهران مطالبين بالديمقراطية. وبالتالي فإن مظاهرات الشهر الماضي أغرت الإدارة الأمريكية بالمزيد من الضغط على النظام الإيراني، لأن كبار مسئوليها اعتقدوا أنها بداية الانتفاضة الشعبية التي يقوم بها الجيل الجديد لإسقاط النظام، وبدأت بعض وسائل الإعلام في الحديث عما أسموه بربيع طهران على نفس وزن وموسيقى ربيع براغ الذي كان أحد المسامير التي دقت في نعش دول الستار الحديدي.

اعتقادات أمريكية خاطئة:

والسؤال الذي لابد من البحث عن إجابة له ونحن بصدد الحديث عن هذا الجيل الجديد، والذين تظاهروا في طهران ينتمون اليه بالطبع، هو: هل تعبر هذه المظاهرات عن صدق التحليل الأمريكي لهذا الجيل، وبالتالي فإن بداية سقوط وانهيار النظام الإيراني باتت وشيكة وسيقوم بها هذه القوة الثالثة؟ الاجابة السطحية قد تعطي الإنطباع بأن هذا الأمر صحيح، أما التعمق فيما حدث في إيران سيعطينا إجابة على عكس ما تخلص إليه القراءة السطحية للأحداث. فلا يمكن بأي حال من الأحوال القول إن المتظاهرين من الطلاب في طهران تحركوا بوحي من واشنطن، أو أنهم شاركوا في مؤامرة أمريكية لإسقاط النظام الإسلامي. فهم حينما هتفوا مطالبين بإسقاط حكم الملالي كانوا مدفوعين بعوامل متعددة، ليس من بينها الحصول على دعم الولايات المتحدة لإسقاط هذا النظام. فهؤلاء المتظاهرون، هم أنفسهم الذين خرجوا منذ أسابيع قليلة يطلقون هتافات معادية بضراوة للولايات المتحدة بسبب سياستها العدوانية ضد الدول الإسلامية، وبسبب عدوانها العسكري غير المبرر على العراق، فضلا عن ذلك، فهناك عداء متنام في كافة دول العالم للولايات المتحدة، وسياستها التدخلية في العالم، ولا نعتقد أن الطلبة الإيرانيين استثناء من هذا الاتجاه العام في العالم. وبالتالي فإن العوامل التي دفعت الطلاب لإطلاق هتافاتهم لها أسباب أخرى تختلف جذريا عن تلك التي تحاول وسائل الإعلام الأمريكية إرجاع المظاهرات اليها. فمن جهة، يعتبر هؤلاء الطلبة، كما يعلم جميعنا، عصب القاعدة الاجتماعية والسياسية للتيار الإصلاحي في إيران، وهم يشعرون بخيبة أمل بسبب عدم تمكن هذا التيار من تنفيذ برامجه السياسية التي وعد بها الناخبين، وهم يدركون أن سياسة تيار المحافظين المسيطر على العملية السياسية في إيران هي التي أعاقت تنفيذ هذه البرامج، ويمكن أن تكون الهتافات صدرت عن الطلاب بهدف استفزاز التيار المحافظ، لأن المتظاهرين يدركون مدى كراهية هذا التيار للولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة تسعى لإسقاط هذا التيار بالذات. في الوقت نفسه، فإن هذه الهتافات رسالة من المتظاهرين للممسكين بمقاليد السلطة في إيران مفادها أن عدم تطبيق البرامج الإسلامية، والاحتقان السياسي الذي تعيش فيه إيران سوف تكون نتيجته ليس ضمان الإمساك بالسلطة، بقدر ما سيكون سقوطهم ليس

لصالح التيار الإصلاحى الذى يمثل أحد أجنحة تيار الملالى، لكن لصالح تيار متغرب موال للولايات المتحدة، معاد تماما لسلطة الملالى، وهؤلاء يمكن أن يتم التعامل معهم فى المستقبل على النحو نفسه الذى يتم به التعامل مع كوادر حزب البعث العراقى فى الوقت الراهن بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين.

ومن جهة ثانية، فإن شباب الجامعات فى دعوته لإسقاط حكومة الرئيس محمد خاتمى، لم يسع لهذا الأمر بالتحديد، لكنه يضغط على هذه الحكومة لحثها على تنفيذ برامجها السياسية، وهو مدرك أن ترددها إزاء هذا التنفيذ ماهو إلا حرص منها على عدم استفزاز التيار المتشدد، وبالتالى فإن الضغط عليها يمكن أن يدفعها لتنفيذ بعض البرامج.

والذى يؤكد ما نذهب اليه هو أن أعداد المتظاهرين انخفضت بصورة حادة بعدما أظهرت الولايات المتحدة اهتمامها بالمظاهرات، وبعدما ظهر علنيا تأييد المسئولين الأمريكيين لها، فبعدما أعلن ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن بلاده تحيى الشعب الإيرانى لجذبه الانتباه إلى السياسات المدمرة للحكومة الإيرانية، التى تحدث، حسب قوله، ضررا كبيرا بالإيرانيين. وبعدما شددت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى على أن واشنطن تؤيد المظاهرات المناوئة للحكومة الإيرانية، ذكر شهود العيان المحايدون، أن أعداد المتظاهرين انخفضت من عدة آلاف إلى عدة مئات، وهو ما يعنى أن الطلبة الإيرانيين عندما أدركوا أن مظاهراتهم وإحتجاجاتهم على سياسات حكومية تتعلق بخطط لخصخصة التعليم الجامعى، يمكن أن يحققا فوائد للولايات المتحدة، ويعطيا دفعة ما لرغبة الولايات المتحدة فى إحداث تغييرات فى منطقة الشرق الأوسط لصالح سياستها، تراجعوا عن التظاهر، على الرغم من أن المتوقع فى حالة صحة التحليلات الأمريكية القائلة إن الشعب الإيرانى يعانى من الكبت، ويطالب بالتغيير، أن تزداد حجم المظاهرات بسبب الاهتمام الدولى بها. والتراجع فى أعداد المتظاهرين، وأيضا المواقف الأمريكية المعلنة يكشفان بوضوح أمرين الأول أن الولايات المتحدة تسعى بصورة واضحة لإسقاط النظام الإيرانى، والثانى أنها لا تملك آليات لهذا الإسقاط لأن الشعب الإيرانى، خاصة الفئات الفاعلة فيه، يرفض أن يصبح أداة لتحقيق الأهداف الأمريكية.

هل يمكن قيام ثورة مخملية فى إيران؟

تذكِّر التحليلات الغربية، خاصة الأمريكية منها، المتعلقة بالجيل الجديد فى إيران، أو الجيل الثالث للثورة الإسلامية، بتلك التحليلات التى ركزت على شباب أوروبا الشرقية، والتى كانت مرتكزا للآليات التى استخدمتها الدول الغربية فى الحرب الباردة التى اعتمدت فى جزء منها على العمل الثقافى، وأدت فى النهاية إلى سقوط الأنظمة الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية على أيدى الشباب الذين تظاهروا عام ١٩٨٩ فيما عرف آنذاك بإسم الثورة المخملية. وهذا التحليل قد يدفعنا إلى طرح تساؤل عما إذا كان من الممكن حدوث «ثورة مخملية» مشابهة فى إيران على أيدى الشباب الإيرانى، خاصة وأن هذه التحليلات تنطلق من معطيات مشابهة فى مقدمتها أن هذا الشباب لم يعد تحت السيطرة التامة، وأنه يتعامل بكثافة مع الشبكة الدولية للمعلومات. وأن هناك ١,٧٥ مليون إيران مع الشبكة الدولية للمعلومات ولكن أصحاب هذه الأرقام لم يدللوا على صحة دعواهم بذكر أهم المواقع التى يرتادها الشباب على الشبكة، وقد تكون هذه المواقع حكومية، وفى نفس الوقت فإن الشباب الإيرانى يرتاد أندية الروك التى كانت أحد أهم عناصر تبدل القيم فى أوروبا الشرقية، ومازالت المواظبة على الصلاة كما هى، فضلا عن أن شباب أوروبا الشرقية كان ينتمى إلى نفس الإطار المرجعى للدول الغربية، وبالتالى فإنه لم يحدث تغيير جذرى فى القيم بقدر ما حدث تغيير فى سلم الأولويات أما إيران فهى تنتمى إلى إطار مرجعى مخالف تماما، ورد الفعل قد يكون على عكس ما تريده الولايات المتحدة تماما، والدليل على ذلك أن إعلان بوشهر فى ١٢ يوليه ٢٠٠٢ أدى إلى قيام مظاهرات معادية للولايات المتحدة فى إيران، وإلى تقارب بين التيارين الإصلاحى والمحافظ على خلفية التهديد الأمريكى للثورة الإسلامية ودولتها. وبالتالى فإننا لكى ندرس صحة التحليل الأمريكى من عدمه لابد أن نضع فى الاعتبار الاختلاف الثقافى الجذرى بين النموذجين الإيرانى من جهة، والأوروبى الشرقى من جهة أخرى، ولابد أن نضع فى الاعتبار أيضا خصوصية الفكر السياسى والاجتماعى الشيعى، وهو يضع دور مركزى لرجل الدين فى الحياة اليومية. والدراسة المتعمقة للحالة الإيرانية وخصوصيتها يمكن أن تؤكد لنا استحالة قيام «ثورة مخملية» جديدة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

رؤى عربية

السياسة السكانية فى إيران وتحديات التنمية

عبد العال الديربى
باحث سياسى

منذ قيام الثورة الإسلامية وسقوط نظام حكم الشاه فى إيران عام ١٩٧٩، أخذت الحكومة الإيرانية الوليدة على عاتقها تنفيذ ووضع سياسات جديدة ينصب جُل اهتمامها على النهوض بالعنصر البشرى لتبديد كل الأفكار والتقاليد الموروثة عن الحقبة الملكية وإحلال التقاليد والثقافة الإسلامية محلها، ومن ثم كانت محاربة برنامج تنظيم الأسرة وتشجيع زيادة عدد السكان لدرجة تقرير مكافآت للأسر ذات الأعداد الكبيرة، وقد زادت أهمية ذلك الاتجاه مع دخول الجمهورية الإسلامية حربا واسعة امتدت ثمانى سنوات مع جارتها العربية العراق.

وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨ بدأت الحكومة الإيرانية فى إعادة النظر بشأن التزايد الكبير فى عدد السكان. ومن ثم تبنت برنامج تنظيم الأسرة، وخرجت الآراء التى تؤكد أهميته لرفع مستوى الأداء، كما أطلق علماء الإسلام الفتاوى التى تؤيد عدم معارضته لتعاليم الإسلام. والأهم من ذلك كله هو تزايد الاهتمام بقضية محو الأمية ونشر التعليم بين طبقات المجتمع كافة من منطلق أن القاعدة السكانية هى أساس قوة الدولة واستمراريتها وتفوقها فى مواجهة الدول الأخرى.

ومن اللافت أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، شهدت تغييرا ديموجرافيا كبيرا فى الآونة الأخيرة إذ انخفضت مستويات إنجاب الأطفال بشكل كبير وسريع مقارنة بالدول الأخرى، فضلا عن تحسين الرعاية الصحية للطفولة والأمومة تحسنا غير مسبوق. وجاءت كل هذه التغييرات متزامنة مع إحياء البرنامج القومى لتنظيم الرعاية الصحية، وإضافة إلى ذلك، فقد حققت الجمهورية الإسلامية الإيرانية انخفاضا ملحوظا فى معدل الأمية لدى نسبة كبيرة من المواطنين، الأمر الذى يعكس مدى النجاح الذى تحقق على صعيد السياسات السكانية الإيرانية فى ظل التحديدات الكبرى التى تقف فى طريق التنمية.

*** الوضع الديموجرافى فى إيران.. حقائق وأرقام:**

يشير المركز الإحصائى الإيرانى إلى أن عدد السكان فى إيران قد ارتفع من ٣٣,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٥ إلى نحو ٥٠ مليونا عام ١٩٨٦ ثم ارتفع ليصل إلى ٦٤,٦ مليون عام ١٩٩٧ وأخيرا إلى ما يقرب من ٦٧ مليونا وفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٨٣,١ مليون نسمة عام ٢٠١٥.

ويقدر معدل النمو بـ ٣,٩ ٪ سنويا منها ٣,٢٪ نتيجة للزيادة الطبيعية و٠,٧٪ بسبب الهجرة، وتتوقع بعض الدوائر السكانية أن هذا المعدل سيتراجع نتيجة

تراجع محددات النمو لاسيما الخصوبة إلى ٤,١٪ مع قدوم عام ٢٠١٥.

ويعود تراجع معدل الخصوبة الاجمالى ويقصد به (مجموع مواليد المرأة الإيرانية طوال حياتها الإنجابية) إلى ارتفاع مستويات التعليم عند المرأة الإيرانية وكذا ارتفاع معدلات المشاركة فى النشاط الاقتصادى، إذ ساهمت المرأة بنحو ١٦٪ من إجمالى النشطين اقتصاديا فى إيران عام ١٩٩٧، وارتفعت هذه النسبة فى ظل السياسات الجديدة التى أوجدتها الحكومة الإصلاحية بقيادة الرئيس محمد خاتمى، حيث أولت تلك الحكومة المرأة اهتماما كبيرا لاسيما فيما يتعلق بدورها فى الحياة العامة، هذا وتستحوذ الأعمال الفنية والمهنية على ما يربو على ٢٢,٦٪ من اجمالى العاملات فى إيران، فى حين تركز ٣,٥٪ منهن فى الأعمال الإدارية.

ومن الجدير بالذكر أن معدل الخصوبة الكلية - حسب بيانات صادرة عن وزارة الصحة الإيرانية - قد انخفض من ٥,٦ ولادة لكل امرأة فى عام ١٩٨٥ إلى ٢,٠ ولادة فى عام ٢٠٠٠، وكان انخفاض الخصوبة ملحوظا بوجه خاص فى المناطق الريفية بإيران، حيث انخفض معدل الخصوبة فى هذه المناطق فى الفترة من ١٩٧٦ - ٢٠٠٠ من ٨,١ ولادة لكل امرأة إلى ٢,٤ ولادة بينما انخفضت خصوبة المرأة الحضرية من ٤,٥ ولادة إلى ١,٨ لكل إمرأة فى الفترة ذاتها.

وقد أرجع المتخصصون انخفاض معدلات الخصوبة بالدرجة الأولى إلى زيادة إقبال النساء المتزوجات على تعاطى وسائل منع الحمل، فخلال عام ٢٠٠٠ استخدمت النساء المتزوجات وسائل تنظيم الأسرة بنسبة ٧٤٪ مقارنة بـ ٣٧٪ عام ١٩٧٦، فضلا عن أن التغيرات التى تحدث فى أنماط الزواج كانت لها أثرها أيضا على الخصوبة، فقد زاد متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول من ١٩,٧ سنة عام ١٩٧٦ إلى ٢٢,٤ سنة عام ١٩٩٦.

ومن ناحية أخرى، توضح تقارير المركز الإحصائى الإيرانى أن عدد سكان إيران البالغ عددهم زهاء الثمانية والستين مليونا ينقسمون إلى عدد الديانات والمذاهب يمثل عدد المسلمين منهم حوالى ٩٨,٨٪ من السكان منهم ٩١٪ من المذهب الشيعى و٧,٨٪ ينتمون إلى المذهب السنى، ويمثل المسيحيون نسبة ٠,٧٪ واليهود ٠,٣٪ والزرادشتيون ٠,١٪ بينما تمثل باقى الديانات الأخرى نسبة ٠,١٪، وهو ما يعكس أنه رغم وجود ديانات ومذاهب متعددة فى إيران إلا أن المذهب الشيعى يبقى المذهب الأكثر تفوقا على باقى المذاهب الأخرى، وهذا ما يتضح من عدم سيطرة أية مذاهب أخرى على مقاليد السلطة فى البلاد واستحواذ المذهب الشيعى على كافة الصلاحيات وبذلك تعد إيران الدولة الشيعية الأولى فى أنحاء العالم الإسلامى.

ومن الملاحظ أن أهل السنة، ثانى المذاهب الإسلامية فى إيران بعد المذهب الشيعى، يحتلون كذلك الأمر المرتبة الثانية من حيث عدد السكان فى إيران، ويشكل الأكراد نحو نصف أهل السنة إذ يعيش أكثر من ٨ ملايين منهم فى إيران، والمعروف أن أكثر من ٩٨٪ من أكراد إيران مسلمين.

ويتركز أهل السنة من الناحية الجغرافية فى المناطق الحدودية وعدد من المدن المتفرقة، ومن المناطق التى يقطنها أهل السنة، محافظة كردستان، محافظة أذربيجان الغربية، محافظة كرمنشاه، منطقة تركمن صحراء، محافظة خراسان، محافظة ستيستان - بلوشتان، محافظة هرمزكان، محافظة فارس.. الخ، وهذا إن دل فإنما يدل على تهميش أهل السنة فى إيران وتجريدهم من أى امتيازات أو سلطات سواء فيما يتعلق بالشئون السياسية أو الاقتصادية.

ويشكل سكان الحضر ما يربو على ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان حتى عام ٢٠٠٠ مقابل ٤٥,٨٪ عام ١٩٧٥ ومن المتوقع أن تصل نسبتهم لأكثر من ٦٨,٨٪ عام ٢٠١٥، كما وصلت نسبة الإعالة إلى ما يزيد عن ٧٩٪، إلا أنها ربما تتراجع عام ٢٠١٥ إلى ٤٦٪ نتيجة احتمال تراجع معدل النمو السكانى.

* الجهود الحكومية للنهوض بالسكان.

بذلت الحكومة الإيرانية فى سبيل إنجاح برامج التنمية والنهوض بالشعب الإيرانى بكافة قطاعاته الكثير من الجهود المستمرة، سواء فيما يتعلق بنشر التعليم ومحو الأمية أو مكافحة الأمراض الاجتماعية التى تعيق حركة التنمية، ويمكن إبراز جهود الحكومة النهضوية فى النقاط التالية:

أولا: مكافحة المخدرات وعلاج المدمنين، حيث يعانى ثلاثة فى المائة من مجموع السكان فى إيران من الإدمان وتعاطى المخدرات وهى نسبة تمثل نحو ٥٪ من مجموع السكان الراشدين، فضلا عن أربعة أطنان من الأفيون تستهلك داخل إيران بصفة يومية، ولعل هذا الارتفاع فى عدد المدمنين هو الذى جعل رئيس منظمة السلامة الاجتماعية محمد رضاه راه جمنى يصف تزايد الإقبال على المخدرات بأنه تهديد لأمن البلاد لما له من آثار اجتماعية خطيرة.

والشىء الملاحظ هو أن ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من الظواهر الاجتماعية السلبية فى إيران تعد إفرازا مباشرا لإدمان المخدرات، وتأتى جهود الحكومة

الإيرانية إزاء هذه القضية فى إطار الأهداف العليا لدولة للحد من ظاهرة الإدمان حفاظا على الثروة البشرية الإيرانية والمتمثلة بشكل أساسى فى الشباب، وإضافة إلى ذلك فإن الحد من تفشى ظاهرة الإدمان سيؤدى حتما إلى الحد من انتشار معدلات الجريمة وعمليات العنف والإرهاب التى قد يقوم بها هؤلاء المدمنون.

وقد سعت الحكومة للحد من ظاهرة الإدمان من خلال توفير فرص العمل للعاطلين بما يساهم فى انخفاض نسبة الإقبال على المخدرات، إذ أن ٥٦٪ من المدمنين فى إيران كانوا يهتمون الأعمال الحرة وهى ليست سوى بطالة مقنعة، كما تخطط الحكومة إلى افتتاح المزيد من مراكز العلاج والمصحات النفسية اللازمة لتوفير العلاج للمدمنين وتشجيعهم على ترك هذه الظاهرة.

ثانيا: سياسة محو الأمية ونشر التعليم:

يرجع تاريخ محو الأمية فى إيران إلى عام ١٩٤١، أى قبل أكثر من ٦٠ عاما، حيث تشكلت أول مؤسسة لتعليم الكبار والمسنين وكان هدفها تعليم المسنين القراءة والكتابة بشكل رسمى، وقد أولت الحكومات التى توالت على السلطة منذ ذلك التاريخ قضية مكافحة الأمية والقضاء عليها اهتماما ملحوظا. ويمكن الحديث عن دور الحكومات الإيرانية فى هذا المجال على النحو التالى:

أولا: جهود محو الأمية قبل الثورة الإسلامية:

اتخذت جهود محو الأمية فى إيران ما قبل الثورة طريق إنشاء المؤسسات التى تقوم على هذه المهمة، ومن بين هذه المؤسسات: مؤسسة تعليم الكبار (١٩٣٦ - ١٩٤١)، مؤسسة تعليم المسنين (١٩٥٣ - ١٩٥٦)، مؤسسة تعليم كبار السن (١٩٥٦ - ١٩٦٦)، اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية (١٩٦٦٤ - ١٩٧٦)، ومؤسسة الجهاد الوطنى لمكافحة الأمية (١٩٧٦ - ١٩٧٨).

وإذا نظرنا إلى النتائج الخاصة بإحصاءات عام ١٩٥٦ سنجد أن معدل الأمية، قد وصل إلى ٨٥٪ من مجموع السكان فى إيران، وقد انخفضت هذه النسبة بعد عشر سنوات إلى ٧٢٪ بنسبة انخفاض تقدر بـ ١٣٪ نتيجة الجهود الكبيرة التى أشرفت عليها منظمة تعليم كبار السن، كما قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية بجهود ملحوظة إذ وصلت النسبة إلى ٥٢٪ بانخفاض نسبته ٢٠٪ فى عام ١٩٧٦.

وهذه الإحصاءات تؤكد أنه رغم كل الجهود التى بذلت فى فترة النظام الملكى البهلوى على مدى أربعين عاما إلا أن نصف عدد سكان الدولة كان أميا، وتضم هذه النسبة الفئة العمرية من ٦ سنوات فصاعدا، فيما بلغت نسبة الأمية فى الريف الإيرانى حوالى ٧٠٪ وبلغت نسبة النساء القرويات الأميات حوالى ٨٣٪، الأمر الذى يعكس التباين الشديد بين المناطق والأجناس والعناصر المختلفة فى مجال التعليم.

ثانيا: جهود محو الأمية بعد نجاح الثورة فى إيران:

نجحت الثورة الإسلامية فى إيران نجاحا تحدثت عنه جميع الدوائر السياسية فى أنحاء العالم، وكان سقوط نظام الشاه نقطة فارقة فى تاريخ أول دولة شيعية فى التاريخ الإسلامى. وقد انعكس هذا النجاح على سياسات الدولة السكانية، فقد حظيت مسألة التعليم ومحو الأمية باهتمام خاص من قبل قادة الثورة والمفكرين وزعماء العمل السياسى، وفى مقدمتهم الزعيم الروحى للثورة أية الله الخمينى الذى وجه بيانا فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٧٩ دعا فيه أبناء الشعب إلى التعاون فى سبيل القضاء على الأمية، مهيبا بالجميع للمشاركة فى هذا المشروع خاصة فى المرحلة الأولى، وذلك رغبة فى رفع مستوى التعليم بما يتواكب مع المستجدات على الساحة الإيرانية، فضلا عن أهمية ذلك فى إبدال الثقافة الغربية المستوردة فى عهد الشاه بثقافة مستقلة نابعة من روح الإسلام.

وقد كان من ثمار الثورة الإسلامية فى إيران أن تم تأسيس «منظمة محو الأمية» عام ١٩٧٩ التى تلعب دورا بالغ الأهمية فى هذا المجال منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وانطلقت المنظمة الجديدة لمحو الأمية وفقا لنظامها الداخلى من عدة أهداف ووظائف عامة هى: تعليم وتوجيه الكبار من الأميين، رفع المستوى الثقافى للمتعلمين ونشر الثقافة الإسلامية بينهم، الاهتمام بالأطفال التى حالت الظروف دون دخولهم المدارس، إعداد الكتب اللازمة فى عملية التعليم والاستفادة من المتخصصين، توفير الوسائل التعليمية والبرامج التى تتفق مع الثقافة الإسلامية، توفير الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الأميين على الالتحاق بصفوف محو الأمية.

وتسعى منظمة محو الأمية إلى الارتفاع بإمكانيات وقابلية المتعلمين الجدد لتمكينهم من المشاركة فى بناء وتطور البلاد والقيام بالمسئوليات الفردية والاجتماعية والأسرية بشكل أفضل، وهذا ما تهدف إليه منظمة محو الأمية فى كل برامجها وتحركاتها داخل المجتمع الإيرانى.

وتجدر الاشارة إلى أن معدل الأمية قبل انتصار الثورة الإسلامية بلغ ٥٢,٥٪، إلا أنه بعد انتصار الثورة وقدوم نظام وسلطة إسلامية فى إيران أخذت معدلات الأمية فى الانخفاض نتيجة الجهود التى

قامت بها منظمة محو الأمية إذ أعدت المشاريع والخطط الشاملة على مختلف المستويات لنشر التعليم بين شرائح المجتمع لاسيما أولئك الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، ومن أبرز هذه المشاريع: تعليم الرجال والنساء فى المدن والريف، تعليم الموظفين والعمال غير المتعلمين، القضاء على الأمية بين رجال القوات المسلحة الذين يربو عددهم على النصف مليون جندى وفق تقارير التنمية البشرية حتى عام ٢٠٠١، وأخيرا مشروع القضاء على أمية المساجين والعشائر والقبائل المتنقلة. ومن ثم فإن مشروع التعبئة القومى للقضاء على الأمية فى إيران قد شهد نجاحات كبيرة، خاصة وأن هذا المشروع رافقه مسيرة التنمية ورفع معدل الرفاهية ليس لأغلب السكان، بل لمجملهم بلا أى استثناءات.

وقد انعكس الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية على معدل المتعلمين فى المجتمع الإيرانى إذ ارتفع إلى ٧٩,٥٪ عام ١٩٩٦ بينما كانت نسبتهم عام ١٩٧٦ نحو ٤٧,٥٪، وبلغت نسبة الإيرانيات الريفيات اللائى يجيدن القراءة والكتابة عام ١٩٩٦ ما يربو على ٦٢٪ مقارنة بـ ١٧٪ عام ١٩٧٦، وبلغت نسبة اجمالى النساء الإيرانيات الملمات بالقراءة والكتابة زهاء ٧٥٪.

وبالنسبة لمعدل التحاق البنات بالمدارس الثانوية، فقد ارتفع من ٣٦٪ فى منتصف الثمانينيات إلى ٧٢٪ فى منتصف التسعينيات، بينما زاد التحاق التلاميذ الذكور من ٧٣٪ إلى ٨١٪ خلال نفس الفترة الزمنية، وفى عام ٢٠٠٠ زاد عدد النساء على الرجال فى الالتحاق بالجامعات، حسب المركز الإحصائى الإيرانى.

وفى سبيل استمرار مشروع التعليم ووصول المتعلمين إلى مستوى التعليم الحكومى، فقد فتحت دورات لمليونى متعلم بهدف الحصول على شهادة المقطع الابتدائى، إذ أنه فى عام ١٩٩٧ استطاع أكثر من ١٥ ألف متعلم من الحصول على الشهادة الابتدائية وإكمال الدراسة فى مراحل أعلى بالمدارس الحكومية، وقد تمكن المئات فى الآونة الأخيرة من الوصول إلى الجامعة ومؤسسات التعليم العالى، فضلا عن أن أكثر من ٣٠٠ متعلم استطاعوا الحصول على شهادة الدبلوم والتحقوا بفصول محو الأمية كمعلمين.

ثالثا: تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة فى إيران:

عند الحديث عن مسألة تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية فإنه لابد من تناول وضعية تنظيم الأسرة قبل الثورة الإسلامية، وكيف كانت نظرة رجال الثورة عقب نجاحها بهذا الأمر. و يتم التطرق إلى ذلك من خلال النقاط الثلاث التالية:

أولا: تنظيم الأسرة فى مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية:

احتلت إيران ما قبل الثورة مكانة كبيرة بين الدول التى أقرت برنامجا لتنظيم الأسرة كجزء من خطتها للتنمية، فقد تبنت الحكومة الملكية سياسة تنظيم الأسرة على المستوى القومى فى عام ١٩٦٩، وشرعت وزارة الصحة الإيرانية فى تنفيذ برنامج لتنظيم الأسرة فى عام ١٩٧٦، وقد عمد هذا البرنامج إلى استخدام وتدريب هيئة من العاملين المحترفين وتوعية كثير من الأطباء الشباب بتأثير تنظيم الأسرة على الصحة العامة، ودورها الحاسم فى رفع مستوى رفاهية الأطفال والنساء على السواء، ومن ثم صار تنظيم الأسرة جزءاً رئيسيا من الخدمات الصحية للأمومة والطفولة على المستوى القومى.

يشار فى هذا الصدد إلى أنه فى منتصف السبعينيات طبق نحو ٣٤٪ من النساء الإيرانيات المتزوجات قواعد تنظيم الأسرة إذ استخدم ٢٤٪ منهن الوسائل الحديثة إلا أن معدل الخصوبة ظل عاليا، رغم انخفاضه إلى حد ما، ليسجل أكثر من ٦ ولادات لكل إمرأة. لعل هذا يوضح أنه رغم الاهتمام الكبير الذى أعطته الحكومة الملكية لموضوع تنظيم الأسرة إلا أن معدلات الانجاب لم تنخفض كثيرا ويرجع ذلك إلى تدنى مستوى تعليم المرأة فى ذلك الوقت.

ثانيا: تغير النظرة لمفهوم تنظيم الأسرة فى بداية عهد الثورة (الدعوة لزيادة النسل):

عملت الثورة الإسلامية عقب نجاحها على وقف العمل ببرنامج تنظيم الأسرة فى عام ١٩٧٩ لأنه كان نظاماً موروثاً عن الحقبة البهلوية، وكان ينظر إليه كبدعة غربية، وبذلك أيدت الحكومة الثورية الجديدة زيادة السكان ودشنت سياسات اجتماعية جديدة، تضمنت مزايا مختلفة مثل البدلات والإعانات الغذائية للأسر الأكثر عددا.

وفى تلك الأثناء، بادر عدد من المشتغلين بالصحة العامة، فى محاولة لتشجيع الحكومة على تبنى برنامج تنظيم الأسرة من جديد. بتقديم معلومات عن المنافع التى تترتب على تطبيق هذا البرنامج، وذهبوا إلى حد الحصول على فتوى من الإمام الخمينى وغيره من رجال الدين بأن استخدام وسائل منع الحمل لا يتعارض مع التعاليم الإسلامية ما دام لا يعرض صحة الزوجين للخطر وما دام استخدامها يتم بموافقة الزوج ومعرفته».

ومع بداية الثمانينيات وتصاعد المواجهة العسكرية بين إيران والعراق ـ امتدت ثماني سنوات ـ بات امتلاك إيران لعدد كبير من السكان مطلبا استراتيجيا وأمنيا، وصار النمو السكاني من موضوعات الدعاية الرئيسة وقت الحرب، وابتهج كثير من المسئولين عندما أظهر تعداد عام ١٩٨٦ أن سكان إيران البالغ عددهم آنذاك نحو ٥٠ مليون نسمة يحقق زيادة تربو على ٣٪ سنويا، وهو من أعلى المعدلات العالمية.

وفى ذلك التوقيت، كانت هيئة الخطة والموازنة الإيرانية- وهى الجهة الرئيسية المسئولة عن مراقبة موارد الحكومة ومصروفاتها ـ تدرك مدى هشاشة الاقتصاد والصعوبات الاضافية المترتبة على الزيادة السريعة فى السكان، ومن ثم قامت الهيئة بجمع البيانات حول مختلف القضايا مثل العمالة والطلب على الخدمات الأساسية رغبة منها فى إعداد خطة قومية للتنمية. ومع انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨ وشروع الحكومة فى إعداد الخطة القومية الأولى للتنمية، نبهت هيئة الخطة والموازنة كبار القادة الحكوميين إلى أن موارد الدولة لا يمكنها أن تتحمل التكلفة المرتفعة لإعادة الإعمار مع توفير الخدمات الاجتماعية وأوجه الرعاية المنصوص عليها فى الدستور الجديد.

ثالثا: العودة من جديد إلى برنامج تنظيم الأسرة:

اقتنع الكثيرون من رجال السياسة والحكم فى إيران بأهمية تنظيم الأسرة وضرورته للخروج من الأوضاع الاقتصادية المتردية التى شهدتها البلاد نتيجة الكثافة السكانية الهائلة فضلا عن حصاد ثماني سنوات من الحرب مع العراق. ومن هذا المنطلق قررت هيئة الخطة والموازنة بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم الطبى الشروع فى حملة إعلامية لإقناع الصفوة السياسية والرأى العام بالحاجة إلى سياسة سكانية قومية تصب بشكل أساسى فى المصلحة العليا للدولة.

وأعقب هذه الحملة ندوة كبرى عن السكان والتنمية فى مدينة مشهد على مدار ثلاثة أيام عام ١٩٨٨، وساعدت وسائل الإعلام الإيرانية فى نشر الرسالة الرئيسية للندوة المذكورة من خلال التأكيد على أن النمو السكاني فى إيران مرتفع للغاية وإنه إذا ترك دون كبح ستكون له آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد القومى ورفاهية الشعب، فيما أعلن مجلس القضاء الأعلى فى إيران عام ١٩٨٨ أنه ليس هناك ما يمنع من تنظيم الأسرة.

ومن الملاحظ أن برنامج تنظيم الأسرة الذى بدأ تنفيذه رسميا عام ١٩٨٩ يتضمن ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل فى: تشجيع الأسر على تأخير الحمل الأول وتباعد الولادات اللاحقة وعدم دفع النساء على الحمل تحت سن ١٨ عاماً وأكبر من ٣٥ عاما وتحديد حجم الأسرة بثلاثة أطفال.

وقد سعت الحكومة الإيرانية فى سبيل تحقيق مقاصدها من وراء برنامج تنظيم الأسرة لاتباع عدد من السياسات والإجراءات، وهى:

- منح وزارة الصحة والتعليم الطبى موارد غير محدودة لتوفير خدمات تنظيم الأسرة مجانا لجميع الأزواج، والدعوة لأن تكون الأسرة الصغيرة هى القاعدة.
- أعلن المجلس الأعلى للقضاء فى عام ١٩٩٠ أن تعقيم الرجال والنساء لا يتعارض مع مبادىء الإسلام أو القوانين السارية فى خطوة أزالت الشكوك بشأن قبول التعقيم كوسيلة لتنظيم الأسرة.
- صدور قانون تنظيم الأسرة عام ١٩٩٣ عن المجلس التشريعى الذى ألغى بموجبه غالبية الحوافز الاقتصادية للأسر الكبيرة إذ تم الغاء بعض البدلات الممنوحة للأسر كبيرة الحجم وقصر بعض المزايا الاجتماعية على الأطفال الثلاثة الأوائل للزوجين.

ويمكن القول أن هذا القانون قد أولى اهتماما خاصا لبعض الأهداف مثل الحد من وفيات الأطفال وتشجيع تعليم المرأة وعملها، وتوسيع دائرة الضمان الاجتماعى لتشمل جميع الآباء والأمهات حتى لا يلجأوا للإنجاب كوسيلة للتأمين عند الشيخوخة.

- إدراج مادة التربية السكانية ضمن المقررات الدراسية للطلاب فى كافة المراحل والمستويات التعليمية.
- إدراج تنظيم الأسرة ضمن الحملة القومية لمحو أمية الكبار على مستوى الدولة.
- تنظيم فصول لتنظيم الأسرة فى إيران تحت إشراف الحكومة، وإلزام المقبلين على الزواج على الالتحاق بها قبل الحصول على ترخيص الزواج.

والحقيقة فإنه من شأن هذه الاجراءات أن تدعم هدف برنامج تنظيم الأسرة فى نشر ثقافة خفض الكثافة السكانية بما يتواءم مع متطلبات التنمية من جانب، والموارد المتاحة من جانب آخر، الأمر الذى يدفع بإيران خطوات كبيرة نحو التنمية والاستقرار.

ورغم هذه الاجراءات التى تساعد على تفعيل برنامج تنظيم الأسرة إلا أنه مازال يواجه تحديين رئيسيين:

الأول: يتمثل فى التصدى للاختلافات الإقليمية إزاء موانع الحمل، وبصفة عامة فإن أدنى معدلات

استخدام الموانع توجد فى الأقاليم الأقل تطورا، وتسجل النساء المقيمات فى إقليم سيستان - بلوشيستان أقل المعدلات فى استخدام الموانع إذ يبلغ ٤٢٪ يليهن فى الترتيب النساء فى إقليم هورموزجان - ترتيب تصاعدى - ويبلغ معدل استخدامهن للموانع ٥٥٪، وهذين الإقليمين من الأقاليم الأقل نموا فى إيران.

وعلى الجانب الآخر، يلاحظ أن أعلى معدلات استخدام الموانع تتركز فى المناطق الأكثر تطورا، فعلى صعيد طهران تستخدم من جانب ٨٢٪ من النساء المتزوجات.

الثانى: يتمثل فى التعامل مع حالات الحمل غير المخطط، وطبقا للمسح الديموجرافى والصحى لعام ٢٠٠٠، فإن ٥,٢٪ من النساء المتزوجات اللائى تتراوح أعمارهن بين ١٥عاما، ٤٩ عاما كن حوامل، وأفاد ربع هؤلاء النسوة بأن حملهن لم يكن مخططا، وكثيرا ما يرجع ذلك إلى فشل الموانع، وقد حدثت أعلى معدلات الفشل نتيجة استخدام الطرق التقليدية.

ومن أهم مظاهر نجاح السياسة السكانية فى إيران، رغم هذه التحديات، أن حققت رعاية الأمومة والطفولة فى هذا البلد تحسنا ملحوظا إذ انخفضت حالات وفاة الأمهات بسبب الحمل والولادة من ١٤٠ حالة وفاة لكل مائة ألف من المولودين فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٧ حالة وفاة لكل مائة ألف عام ١٩٩٦، ووفقا للمسح الديموجرافى والصحى لعام ٢٠٠٠، فإن ما يزيد على ٩٠٪ من الحوامل تلقين ما لا يقل عن فحصين طبيين قبل الولادة، بينما ٩٥٪ من حالات الولادة تتم فى حضور طبيب.

وقد حققت معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات فى الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٦ انخفاضا كبيرا بلغ ٣٣ وفاة لكل ألف مولود حى بعد ما كانت ٧٠ وفاة لكل ألف، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٥١ وفاة إلى ٢٦ وفاة لكل ألف مولود حى. ويرجع هذا الانخفاض فى حالات الوفاة سواء بالنسبة للأمهات أو الأطفال إلى ارتفاع مستوى الرعاية الطبية وتقدم المعدات والأجهزة الطبية المستخدمة، فضلا عن زيادة الإنفاق الحكومى على المصحات الحكومية وإعداد الكوادر الطبية عالية الكفاءة.

رابعا: الرعاية الصحية لسكان المناطق الريفية:

لم يقتصر اهتمام الحكومة الإيرانية بالصحة العامة لسكان المدن فقط، بل امتد ذلك الاهتمام ليشمل حيزا ديموجرافيا شديد الأهمية فى الخريطة السكانية الإيرانية وهو سكان المناطق الريفية الصحية فى البلاد، وتجلى ذلك من خلال سلسلة من المشروعات الريادية التى طبقت فى أوائل السبعينيات كجانب من محاولة التوصل لنظام أفضل لتوسيع الخدمات الطبية والصحية فى المناطق الريفية، وقد ترتب على ذلك إنشاء ما سمى بـ «دور الصحة» استنادا إلى فكرة أن الأمراض التى يمكن التصدى لها بتوفير أشكال التكنولوجيا البسيطة والمعلومات للعاملين فى هذا المجال.

ومن اللافت أن هناك أكثر من ١٦ ألف دار للصحة (وحدة صحية) فى إيران تغطى نحو ٩٥٪ من سكان الريف الإيرانى، بينما توفر العيادات المتنقلة الخدمات الصحية للمقيمين فى مناطق نائية، وتخدم دار الصحة الواحدة نحو ١٥٠٠ نسمة يتكونون عادة من سكان قرية مركزية واحدة - حيث توجد دار الصحة - إضافة إلى سكان القرى المحيطة بها.

ومن المتعارف عليه أن إحدى المهام الأولى لأخصائى الصحة بالريف هى إجراء إحصاء لسكان القرى الواقعة فى إطار مسئولية دار الصحة التى يعملون بها، ويتكرر ذات الإجراء مع مطلع كل سنة بالتقويم الإيرانى (٢١ مارس).

وما يجب التأكيد عليه فى النهاية هو أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية - منذ رأت النور فى عام ١٩٧٩ وحتى الآن - وضعت نصب عينيها ضرورة تطوير المجتمع الإيرانى ورفع مستوى معيشة السكان وإزالة كافة الفوارق المجتمعية تحقيقا لمبدأى العدالة والمساواة، كذلك حرصت الجمهورية الإسلامية على تحقيق نهضة تنموية شاملة من خلال توسيع شبكة الخدمات المختلفة للسكان وضخ المزيد من الكوادر البشرية فى مختلف التخصصات داخل المجتمع الإيرانى.

ومن اللافت أن إيران التى تبوأت المرتبة ٩٠ فى دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، بين حوالى ١٧٣ أتى عليها تقرير التنمية البشرية، تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة على صعيد السياسات السكانية وهو ما يتبين من النتائج الطيبة للتطبيق المنظم والمنسق لسياسة محو الأمية فى مؤسسات الدولة المختلفة، وكذا التطبيق الواعد لبرنامج تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة وما ترتب عليه من نتائج غير مسبوقة. وفى مقدور إيران أن تحقق نجاحات أكبر عبر تحصيل المزيد من الموازنات للإنفاق على قطاعى التعليم والصحة ما يكفل زيادة العمر المتوقع للفرد وتنامى معدلات التعليم بين الكبار، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين الأداء الاقتصادى وزيادة الانتاجية وتحقيق معدلات نمو اقتصادى تزيد من حجم الناتج المحلى المتحقق لمواكبة النمو السكانى من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977-227-130-3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر